

شرح أبي علي الفارسي

على كتاب سيبويه

تَصْنِيفُ

إمام اللغة

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى ٣٥٦ هـ

المجلد الأول

تحقيق

محمد عثمان



مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الالكتروني :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: +٢٠٢٥٩٢٢٦٢٠

فاكس: +٢٠٢٥٩٣٦٢٧٧

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

شرح ابي على الفارسي على كتاب سيوية

تحقيق: محمد بن يوسف القاضي

ط ١ القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية 2016

عدد الصفحات :

١ - اللغة العربية - النحو

ا- الفارسي ، الحسن بن احمد عبد الغفار ، ٩٣٧-٠٠٠

ب- العنوان

رقم الايداع: ٢٠١٥/٢١٦٥٧

الترقيم الدولي: 8-650-341-977-978

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله، وبحمده يستفتح الكلام، والحمد لله حمده من أفضل ما تحركت به الألسن وجرت الأقلام، أحمده تعالى على الدوام، وأشكره على ما هدانا للإسلام، وأبان لنا الحلال والحرام، وشرع لنا الشرائع وأحكم الأحكام، وأمرنا بالبر والاجتماع على الحق والاعتصام، ونهانا عن الجفاء وسائر الآثام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك القدوس السلام، ولي كل إنعام، ذو الآلاء الجسام، والمنن العظام، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، هو للأمة بدر التمام، ولللأنبياء مسك الختام، المصطفى من الرسل والمجتبي من الأنام، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله البررة الكرام، وصحبه الأئمة الأعلام، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد:

فإن اللغة العربية كالبحر العظيم الغائر لا تحده حدود، ولا تعرف له عمقاً، ومن هذه اللغة خرجت الفنون الأدبية وعلوم الحديث وعلوم الكلام، فمنذ أمد بعيد اشتهر العرب بفصاحتهم وبيانهم وتفوقهم على باقي أهل الأرض في الفنون اللغوية وعلوم الكلام إلى أن جاء الإسلام ليصبح للغة العربية مكانة خاصة تتراهم وتتفاخر بها، فأعظم معجزة عرفها البشر وهي القرآن الكريم نزلت بهذه اللغة العظيمة حتى صار تعلم الدين الإسلامي واعتناقه يتطلب معرفة وفهم للكلمات والمفردات العربية، بل ويتطلب في بعض الأحيان الغوص في أعماق اللغة ومعرفة خباياها وأسرارها؛ حتى أصبح لهذه اللغة أنصار ومحبون من غير العرب، يحبونها ويتغزلون في مدحها وصدق الشاعر الذي قال :

لغتي وما لك في الجمال مثيل لغتي وما لك في البهاء عدیل
رقراقة كالسلسيل ترقراً كالجدول المختال حين يسيل

فكان لهذه اللغة علماء وأئمة عرب، وعلماء وأعلام أعجميون عربهم الإسلام، حتى كان منهم أصحاب المؤلفات الرائعة في قواعد اللغة العربية وفي بلاغة القرآن الكريم.

بل إن أعظم كتاب في النحو العربي هو "كتاب سيبويه" الفارسي الذي يُعد أعظم رجالات اللغة العربية وأحد علمائها الأوائل مع الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو الأسود الدؤلي وغيرهم . ويكفي سيبويه فخراً أن كتابه سُمي من بعده باسم (قرآن النحو) . فلم يكن أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه) إلا علماً في الخالدين، خلده السُّنن، وما فتئت تضيء في كُلِّ حين جديداً يكشف عن عبقرية فذة أحاطت بمملكة اللغة العربية الواسعة، فأرست قواعد نحوها وصرفها، ورسمت معالمها وأصولها، فكان بحق كتابه (الكتاب) على الرغم من أن حياته التي انطفت في عزٍّ شبابه لم تسعفه في أن يضع عنواناً لكتابه، أو أن يكتب حتى مقدمته، وخاتمته، ناهيك عن أن الكتاب لم يقرأه صاحبه على أحد، ولا قرأه أحد عليه، بل أن أستاذه يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، لم يعلم بأمره إلا بعد وفاة مؤلفه، وكان أول من قرأ الكتاب أبو عمرو الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وأبو عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ)، قرأه على أبي الحسن الأخفش (ت ٢٤٨هـ).

ولعل هذه القراءة كانت السبب في أن يُذاع أمر الكتاب، ويشتهر حتى غدا راغب قراءته راكب البحر تعظيماً لما جاء فيه، وأصبح مرجعاً لكل النحويين وطلاب العلم، ولما كان لكتاب سيبويه كل تلك الأهمية شرحه علماء العربية وعلّقوا عليه تعليقات تفاوتت حجماً وأهمية. ومما يؤسف له أن جزءاً كبيراً من تلك الشروح مفقود، لا سيّما المتقدّم منها. ويعدّ شرح أبي علي الفارسيّ المسمى: (التعليقة على كتاب سيبويه) أقدم ما وصل إلينا كاملاً من تلك الشروح، ومصنّفها عالم من أجل علماء العربية وأغزرهم تأليفاً، وأكثرهم تأثيراً في علماء العربية اللاحقين.

وامتازت عبارة أبي علي الفارسي بالسهولة والوضوح فلا غموض فيها ولا غرابة، وجمع آراء من سبقوه من العلماء بإيجاز الشديد، فأخرج لنا شرحاً بديعاً لأهم سفر من أسفار اللغة العربية كتاب سيبويه.

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه الدرة اللغوية الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

سيبويه إمام النحاة وحجة النحويين أولاً: من هو سيبويه ؟

الاسم:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، واسمه صديق.

النسب:

وبعض الناس يختزل نسبه هو عمرو ابن قنبر، وأصله من فارسي، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو ابن عُلّة بن جُلْد بن مالك بن أدد.

مكان الولادة:

وُلِدَ سيبويه بالبيضاء، هي أكبر مدينة كورة اصطخر بفارس (سنة ١٤٨ - ١٨٠).

اللقب:

وألقى العلماء الأقدمون باسم "سيبويه" حقيقة من اللقب الفارسي. وذكروا أنه من "سيب". بمعنى التفاح، و"ويه". بمعنى الرائحة. ولكن بعض العلماء الأقدمين من أبو عبد الله ابن طاهر العسكري يزعم أن "سي" بمعنى الثلاثون، و"بوي / بويه". بمعنى الرائحة. منها بمعنى الثلاثون رائحة يدل على ذو الثلاثين رائحة.

وهذا الزعم سليم من الناحية اللغوية الفارسية، ولكن أن سيبويه نفسه تكلم على "عمرويه". وهي كلمة ممزوجة بين العربية والفارسية أينما صدرها عربي وعجزها لاحقة فارسية. ودليلها من قال سيبويه في كتابه :

"وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمثلة الصوت، لأنهم رأوه قد جميع أمرين، فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه، وجعلوه في النكرة بمثلة غاق منونة مكسورة في كل موضع".

ومعنى هذا أن "ويه" لاحقة من اللواحق الأعجمية شبة باللفظ العربي "ويه" التي هي إسم فعل.

وهذه الأعلام من العلماء تنطق جميعاً بفتح الواو وسكون الياء (ويّه). وعقد السيوطي في خاتمة بغية الوعاة فصلاً من آخر اسمه "ويّه".

ولكن جاء في وفيات الأعيان في خاتمة وترجمة عن سيبويه : "والعجم يقولون سيبويه بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الياء (بُويَه) المثناة من تحتها، لأنهم يكرهون أن يقع في أخير الكلمة (ويه) لأنها للندبة". ومنها زعمه أن (ويه) ليس بمعنى معجماً وإنما هو في استعمال عامي فُقدَ. والمعروف بكلمة (ويه) أنها كلمة إغراء واستحثات (كما في اللسان والقاموس).

وكذلك يستعمل في التفجيع. وقولهم : واهًا، وواهَ (كما في اللسان ابن بري). مهما كان، قد عُرِفَ بهذا اللقب بعد سيبويه آخرون من النحاة، ولعلمهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم في علم النحو. من لقب بسبويه؟ وأشار السيوطي إلى ثلاثة منهم (في نهاية البغية).

كما أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري، ابن الصيرفي، ويعرف أيضاً بابن الجبي (سنة ٢٨٤ - ٣٥٨)، ويلقب أيضاً باسم سيبويه. قال ياقوت : "كان عارفاً بالنحو والمعاني والقراءة والغريب والإعراب والأحكام وعلوم الحديث والرواية واعتنى بالنحو والغريب حتى لقب بسبويه لذلك".

وغير ذلك، أبو نصر محمد بن عبد العزيز بن محمد اليتيمي الأصبهاني، ويلقب باسم سيبويه. كان أحد وجوه العلم وعالماً بعلم اللغة وعلم النحو. وحدث عن ابن فارس (توفي سنة ٣٩٥) في القرن الرابع.

واستمر من لقب بسبويه هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي المغربي المالكي (٦٠٠ - ٦٦٧) من شعره الذي يحمل على طابع النحاة.

وفي القرن العاشر، العالم من العلماء النحاة هو إبراهيم الشبستري النقشبندي، وكان يسمى "سبويه الثاني". له تائية في النحو سماها "نهاية البهجة"، شرحها بنفسه.

نشأة سيبويه وطلبه للنحو:

كانت الهجرة إلى الحواضر الإسلامية فاشية متواصلة في ذلك الزمان. وكان أقرب المهاجر إلى أهل فارس مدن العراق الثلاث يعني البصرة والكوفة والبغداد.

ومن البيضاء، هاجر سيبويه وأهله إلى البصرة، فتنشأ بها. واختيار أسرته في البصرة لأن يحلون بها لكي يحيا فتاهم في أرجائها. وفي وقت النفس، سيطلب العلم وسيبنى لنفسه مجداً خالداً.

ابتداء سيبويه يطلب العلم في البصرة. وكان أول ما يدرس من العلماء هما علم الفقه والحديث. فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث. فكان سيبويه يستملي الحديث على حماد بن سلمة، وقال القفطي : "وكان شديد الأخذ".

فبينما سيبويه يستملي قول النبي صلى الله عليه وسلم : "ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء". فقال سيبويه : "ليس أبو الدرداء"، ومنها ظنه باسم "ليس". فقال حماد : "لحنتَ يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبتَ، وإنما "ليس" ها هنا استثناء!" فقال سيبويه : "لا جرم، سأطلب علماً لا يلحني فيه".

وغير ذلك، أنه جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث إلى حماد بن سلمة، وقال حماد : "فكان فيما أملت ذكر الصفا، فقلت : سعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا. وكان سيبويه الذي يستمل، فقال : سعد النبي صلى الله عليه وسلم الصفاء. فقلت : يا فارسيّ؛ لا تقلّ الصفاء، لأن الصفا مقصور". لما فرغ من مجلسه، كسر سيبويه القلم وقال : "لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية".

شيوخه ومعلموه :

تلمذ سيبويه على يد العديد من كبار الشيوخ والعلماء الذين عاشوا في عصره إبان الدولة العباسية ، ونخص منهم أربعة من علماء اللغة:

أولهم : عبقرى العربية وإمامها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو أكثرهم تأثيراً فيه، دون سائر أساتذة سيبويه حيث كان الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب (العربية) ومنشئ علم العروض ومؤلف كتاب العين وأحد أعظم أساتذة النحو واللغة في عصره . وقد أخذ «الخليل بن أحمد» العلم عن «أبي عمرو بن العلاء» والذي كان علماً في القراءة والعربية، والذين يترجمون الخليل يجمعون على أنه كان من الزاهدين، المنقطعين إلى الله، وكان إماماً في العربية، كما كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس، كما كان أول من استنبط علم العروض الذي لم يأخذه عن أستاذ قبله.

وقد كان «الخليل بن أحمد الفراهيدي» السباق إلى تدوين اللغة وترتيب ألفاظها على مخارج حروف الهجاء، وكانت بين يديه الحروف العربية، وهي الأبجدية، أي: أبجد هوز، حطي كلمن.

ولذلك استفاد سيبويه أيما استفادة من معلمه الخليل فقد روى عنه سيبويه في الكتاب ٥٢٢ مرة، وهو قدر لم يرو مثله ولا قريباً منه عن أحد من أساتذته، وهو ما يجسد خصوصية الأستاذية التي تفرد بها الخليل بن أحمد رحمه الله .

ويقول ابن النطاح في حب الخليل لمجالسة سيبويه : كنت عند الخليل ابن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل : مرحبا بزائر لا يمل.

فقال أبو عمر المخزومي وكان كثير المجالسة للخليل : ما سمعت الخليل يقولها لأحد إلا لسيبويه !

وثاني معلمي سيبويه هو أبو الخطاب الأخفش، وفي النحويين (أخافش) ثلاثة مشهورون: أكبرهم: (أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد)، وهو الذي ذكره (سيبويه) في كتابه. والثاني: (سعيد بن مسعدة أبو الحسن)، الذي يروى عنه كتاب (سيبويه)، وهو صاحبه. والثالث: (أبو الحسن علي بن سليمان)، صاحب أبوي العباس النحويين: (أحمد بن يحيى الملقب بثعلب)، و(محمد بن يزيد الملقب بالميرد) ، كما أن أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قد أخذ علومه عن أبو الخطاب الأخفش .

وثالث معلمي سيبويه العلامة عيسى بن عمرو.

ورابعهم: أبو زيد النحوي ، كما أخذ سيبويه العلم عن يونس بن حبيب وغيرهم من علماء وشيوخ الدولة العباسية في البصرة .
ومن الغريب في حياة سيبويه العلمية أنه لما مات - رحمه الله - كان أغلب شيوخه ومعلميه مازالوا على قيد الحياة !

سيبويه والكسائي ومؤامرة تحاك :

في البداية نتعرف على الكسائي ونقول أن يكنى بأبو الحسن ، واسمه علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الأسدي ، وهو إمام نخاة الكوفة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، وبلغ عند هارون الرشيد منزلة عظيمة، وقد كان الناس يأخذون عنه ألفاظه بقراءته عليهم ، وينقطون مصاحفهم بقراءته وقد اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب وكان أوحد الناس في القرآن فكانوا يكثررون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ.

وقد كان سيويه إمام النحويين في البصرة بينما كان الكسائي أمامهم في الكوفة ، وكان كل منهما مرجعاً وأستاذاً في علم النحو واللغة فكان بينهما هذه القصة التي تسمى بـ (المسألة الزنبورية) والتي انتهت بها حياة سيويه .

فيقول راوي القصة :

إن الأشجار المثمرة هي وحدها التي تُلقى بالحجارة ، ويبدو أن هذا القانون يمتد أيضاً إلى دنيا البشر، فكثيراً ما يتعرض العلماء لجهالة الجهلاء وللأحقاد والأضغان، ولكن الغريب حقاً أن يتزعم المؤامرة عالم له ثقله وقيمته في دنيا اللغة، ولكن هكذا اقتضت حكمة الله أن الكمال لله وحده، وأن لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة.

تحدثنا المصادر أن سيويه بقي في البصرة منذ دخلها إلى أن صار فيها الإمام المقدم، وأن شهرته قد لاحت في الآفاق، وأنه دعي إلى بغداد حاضرة الخلافة آنذاك من قبل البارزين فيها والعلماء، وهناك أعدت مناظرة بين كبير النحاة: سيويه ممثلاً لمذهب البصريين والكسائي عن الكوفيين، وأعلن نبأ المناظرة، وسمع عنها القريب والبعيد، ولكن الأمر كان قد دُبر بليل، فجاء الكسائي وفي صحبته جماعة من الأعراب، فقال لصاحبه سيويه: تسألني أو أسألك؟

فقال سيويه: بل تسألني أنت.

قال الكسائي: كيف تقول في: قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزنبور (الدبور)، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها بعينها؟ ثم سأله عن مسائل أخرى من نفس القبيل نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم؟

فقال سيويه في ذلك كله بالرفع، وأجاز الكسائي الرفع والنصب، فأنكر سيويه قوله؛ فقال يحيى بن خالد، وقد كان وزيراً للرشيد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما، فمن يحكم بينكما؟

وهنا انبرى الكسائي منتهزاً الفرصة: الأعراب، وها هم أولاء بالباب؛ فأمر يحيى فأدخل منهم من كان حاضراً، وهنا تظهر خيوط المؤامرة وتأتي بشمارها؛ فقالوا بقول الكسائي؛ فانقطع سيويه واستكان، وانصرف الناس يتحدثون بهذه الهزيمة التي مُني بها إمام البصريين.

وكان سيويوه لا يتصور بفطرته النقية أن يمتد الشر مدنساً محراب العلم والعلماء؛ فحزن حزناً شديداً وقرر وقتها أن يرحل عن هذا المكان إلى أي مكان آخر ليس فيه حقد ولا أضغان؛ فأزمع الرحيل إلى خراسان. وكأنما كان يسير إلى نهايته؛ فقد أصابه المرض في طريق خراسان، ولقي ربه وهو ما زال في ريعان الشباب، لم يتجاوز عمره الأربعين، وذلك سنة (١٨٠هـ / ٧٩٦م) على أرجح الأقوال.

تلاميذ سيويوه :

من الصعوبة بمكان أن نحصي تلاميذ سيويوه، خاصة لو وضعنا في اعتبارنا أن كل النحاة الذين جاءوا بعد سيويوه وتعلموا أسسه وغاصوا في بحور لغتنا الجميلة قد مروا على كتابه، ولكن لو تعرضنا للتلاميذ بالمعنى الحرفي فإننا نقول: برز من بين تلاميذ سيويوه عالمان جليلان هما:

الأخفش الأوسط: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري. أبو الحسن، اشتهر باسم الأخفش الأوسط (والأخفش هو من كان في بصره ضعف وفي عينيه ضيق). نحوي عالم باللغة والأدب، من علماء البصرة. أخذ العربية عن سيويوه وقام بتدريس كتابه. زاد في بحور الشعر بحر (الخب)، وكان الخليل بن أحمد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر. كان معتزلياً، عالماً بالكلام، حاذقاً في الجدل. من تصانيفه: غريب القرآن، تفسير معاني القرآن، معاني الشعر، كتاب العروض، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الملوك، كتاب المقاييس، كتاب الأوسط في النحو، كتاب المسائل الكبير والمسائل الصغير، غريب الموطأ. توفي عن ٧٥ سنة.

وقطرب (أبو محمد بن المستنير المصري): هو محمد بن المستنير بن أحمد، من أهل البصرة من الموالي. أبو علي، الشهير بقطرب. ولد في البصرة وأخذ النحو عن سيويوه والبصريين، وأخذ علم الكلام عن النظام، وكان يتبع مذهب الاعتزال. نحوي عالم بالأدب واللغة، وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة. كان مؤدباً لأبناء أبي دلف العجلي. دعاه أستاذه سيويوه بقطرب، والقطرب دوية لا تستريح نهاراً سعيًا، وذلك أنه كان يكر إلى سيويوه فيفتح سيويوه الباب فيجده هناك فيقول: ما أنت إلا قطرب من تصانيفه: معاني القرآن، غريب الحديث، النوادر، الأضداد، الأزمنة، تفسير القرآن على مذهب المعتزلة. كتاب الرد على الملحدين، في تشابه القرآن (وهي الآيات التي تعالج موضوعات هي في

الأصل موضع جدل بين العلماء) . كتاب الهمزة، الاشتقاق، الأصوات، كتاب خلق الإنسان، كتاب الصفات، كتاب القوافي، العلل في النحو، المثلث في اللغة (جمع في أسماء ثلاثية يأتي أولها مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً، فيدل على معاني مختلفة) .

وفاة سيويه :

كما أسلفنا في ذكر قصة المكيدة التي كانت من الكسائي لسيويه ورحيله عن البصرة ووفاته في الطريق نذكر أن سيويه إمام المتقدمين والمتأخرين النحويين قد توفي سنة ١٨٠ هجري وقيل سنة ١٧٧ هجري في قرية البيضاء من قرى شيراز وهي التي ولد وترعرع فيها وقد كان عمره لما مات نيفاً وأربعين سنة وقال بعضهم أنه توفي بالبصرة سنة ١٦١ وقيل سنة ١٨٨ .

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: توفي سيويه في سنة ١٩٤ هجري وعمره اثنتان وثلاثون سنة وإنه توفي بمدينة ساوة فيما وذكر خطيب بغداد عن ابن دريد أن سيويه مات بشيراز وقبره بها .

مما سبق نرى أن الأقوال تضاربت في تاريخ وفاته وعمره ووقت وفاته ولكن هذا كله لا يمثل شيئاً أمام العلم الذي خلفه من بعده في كتابه (الكتاب) فمات شاباً قبل أن يخرج كتابه إلى النور فجزى الله تلميذه أبو الحسن الأخفش الذي أخرجه إلى النور ليكون نيراً لكل الباحثين والمتعمقين في بحور النحو العربي واللغة العربية وهكذا بالفعل يكون رد جميل المتعلم إلى معلمه !!

ثانياً: منهج سيبويه في النحو

مثلما ذكرنا فقد تخرج «سيبويه» على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وعنه أخذ وكل ما يحكيه «سيبويه» في كتابه، وقد كان «الخليل بن أحمد الفراهيدي» السباق إلى تدوين اللغة وترتيب ألفاظها على مخارج حروف الهجاء، وكانت بين يديه الحروف العربية، وهي الأبجدية، أي: أبجد هوز، حطي كلمن.

فبدأ بترتيب الحروف ابتداء من حرف (العين) وقد سمي الخليل كتابه هذا باسم أول حرف اعتمده، وهو حرف العين، وقد جاء بعده من هذا حذوه. وإذا كان «الخليل» أول واضع للكلام العربي في صورة معجزة فقد اعتمد على ما ذكره الصرفيون من قبل في حصر لأبنية الكلمة وجعلها إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية.

ولكننا نقول إن علم النحو ليس علماً عقلياً، بمعنى أن سيبويه — مثلاً — لم يعتمد على التفنن العقلي في تقرير قواعد النحو .

إن علم النحو مبني على الاستقراء فسيبويه — مثلاً — أخذ يحلل كل النصوص الواردة عن العرب، من شعر وخطابة ونثر وغير ذلك، فوجد أنهم — العرب — دائماً يرفعون الفاعل في كلامهم، فاستنبط من ذلك قاعدة " الفاعل مرفوع " .. وهكذا نتجت لدينا " قاعدة نحوية " تسطر في كتب النحو، ليتعلمها الأعاجم فيستقيم لسأهم بالعربية إذا جرت عليه.

أفلو كان سيبويه وجد العرب ينصبون الفاعل، أكننا سنجد كتاب القواعد النحوية في الصف الثالث الإعدادي، يخبرنا بأنه يجب علينا نصب الفاعل كلما وجدناه؟ بلا .. إن علم النحو مبني على الاستقراء .. " القواعد النحوية " مستنبطة من " استقراء " صنيع العرب في كلامهم .

ولذلك نرى أن نهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع والاستقراء للغة العربية من على ألسنة العرب وليس التفنن والاختراع في تحديد قواعد النحو .

ولهذا نقول أن منهج سيبويه اعتمد بالأساس الأول على الفطرة والسليقة العربية في وضع قواعد النحو وتحديد مخارج الحروف .

الصوت في منهجية سيويه :

ولو تركنا الخليل ذاته إلى من تأثر بمدرسته لوجدنا جهوداً صوتية متناثرة ، تستند في أغلبها إلى مبتكرات الخليل ، توافقه حيناً ، وتخالفه حيناً آخر . فأعضاء النطق مثلاً عند الخليل وعند سيويه واحدة ، والحروف في مدارجها ، ويعني بها الأصوات تبعاً للخليل ، تبدأ بأقصى الحلق ، وتنتهي بالشفيتين ، فهي عند سيويه كما هي عند الخليل .

ولكن ترتيب الحروف في كتاب سيويه تخالف ترتيب الخليل ، فحينما وضع الخليل الأبجدية الصوتية للمعجم العرييمبتكرها لها ، خالفه سيويه في ترتيب تلك الأصوات ، إذ بدأ بالهمزة والألف والهاء ، وقدم الغين على الخاء ، وآخر القاف عن الكاف وهكذا . . .

يتضح هذا من ترتيبه للحروف على هذا النحو :

همزة . ا . هـ .

ع . ح . غ . خ .

ك . ق .

ض . ج . ش .

ي . ل . ر .

ن . ط . د .

ت . ص .

ز . س . ظ .

ذ . ث . ف .

ب . م . و .

وهذا وإن كان خلافاً جوهرياً في ترتيب مخارج الأصوات ، إلا أنه لا يعني أكثر من العملية الاجتهادية في الموضوع دون الخروج عن الأصل عند الخليل .

كذلك نلاحظ اختلافاً واحداً في ترتيب المجموعات الصوتية بالنظر إلى تقدمها وتأخرها ، فقد جاءت حروف الصغير في كتاب العين بعد الضاد ، وهو حرف حافة اللسان ، والذي عند سيويه بعد الضاد : حروف الذلاقة . ونتيجة لتقدم حروف الصغير ، فقد وضع مكانها حروف الذلاقة ، ومعنى ذلك أنه في العين حدث تبادل بين حروف الصغير وحروف الزلاقة .

إن الاختلاف من هذا القبيل لا يعدو وجهة النظر الصوتية المختلفة ، ولكنه لا يمانع أن تكون آراء سيبويه في الكتاب امتداداً طبيعياً لمدرسة الخليل ، نعم لا ينكر أن لسبويه ابتكارته المقررة ، فنحن لا نبخس حقه ، ولا نجحد أهميته في منهجة البحث الصوتي ، فقد كان له فضل بذلك لا ينكر ، فتصنيفه لصفات الأصوات في الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط ، وكشفه لملامح الإطباق واللين ، وتمييزه لمظاهر الاستطالة والمد والتفشي ، كل أولئك مما يتوجّ صوتيته بالأصالة .

ولسبويه قدم سبق مشهود له في قضايا الإدغام ، وهي معالم صوتية في الصميم ، فقد قدم لها بدراسة علم الأصوات ، كما قدم الخليل معجمه بعلم الأصوات ، فالخليل قد ربط بين اللغة والصوت ، وسبويه قد ربط بين قضايا الصوت نفسها ، لأن الإدغام قضية صوتية.

ونحن نقرر هنا مطمئنين أن سبويه قد وضع قواعد هذا البحث وأحكامه لا لفترة معينة من الزمن ، بل يكاد يكون ذلك نهائياً ، وكان تصرفه فيها تصرفاً رائعاً ، صادراً عن عبقرية سبقت الزمن ، فلم يكن ممن جاء بعده من العلماء والباحثين إلا أن اتبعوا نهجه ، واكتفوا بما قال ، ولم يزدوا بعد سبويه على ما قال حرفاً ، بل أخذوا يرددون عباراته مع كتبهم ، ويصرحون بأنهم إنما يتبعون مذهبه ، سواء في ذلك علماء النحو وعلماء القراءة . وقد يكون في هذا الحكم مبالغة ، ولكنه مقارب للحقيقة في كثير من أبعاده ، إذ كان سبّاقاً إلى الموضوع بحق .

ومما يجلب الانتباه حقاً عند سبويه في صفات الحروف ومخارجها ، هو تمييزه الدقيق بين صفة الجهر وصفة الهمس فيما أشرنا له في الفصل السابق فمصدر الصوت المجهور يشترك فيه الصدر والفم ، ومصدر الصوت المهموس من الفم وحده ، وبمعنى آخر أن للرئتين عملاً ما في صفة الجهر ، بينما ينفرد الفم بصفة الهمس.

فتعريف المجهور عنده : « حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ، ويجري الصوت . بينما المهموس : حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه . »

وهو يعبر بالموضع هنا عن المخرج فيما يبدو ، ويجري الصوت عن الشيء الإضافي في حالة الجهر عن حالة الهمس التي يجري النفس معها لا الصوت . « وقد ظلت محاولة

سيبويه تفسير الجمهور والمهموس من الأصوات قانوناً سار عليه جميع من جاء بعده من النحاة والقراء . إلى أن جاءت بحوث المحدثين فصدمت كثيراً مما قاله في هذا الباب . ومن المفيد الرجوع إلى ما فسرته في هذا المجال أستاذنا المرحوم الدكتور ابراهيم أنيس فقد أشبعها بحثاً وتنويراً .

ولا يمكن في منظورنا أن تفصل سيبويه عن مدرسة الخليل في اللغة والأصوات ، فهو الممثل الحقيقي لها فيما نقل لنا من علم الخليل في الكتاب ، وتبقى مدرسة الخليل الصوتية مناراً يستضاء به في كثير من الأبعاد لمن جاء بعده .

فابن دريد (ت : ٣٢١ هـ) مثلاً ، يذكر في مقدمة الجوهرة إفاضات الخليل بعامة ، ويضيف إليها بعض الإشارات في ائتلاف الحروف والأصوات ، ولكن هذا بالطبع لا يخرج عن إطار هذه المدرسة في كل الأحوال ، فلديه على سبيل المثال جملة كبيرة من التسميات المتوافقة مع الخليل كالأصوات الرخوة ، والأصوات المطبقة ، والأصوات الشديدة . كما أن له بعض الاجتهادات الصوتية في أكثر الحروف وروداً في الاستعمال ، فأكثرها الواو والياء والهاء ، وأقلها الظاء ثم الذال ثم الثاء ثم الشين ثم القاف ثم الخاء ثم النون ثم اللام ثم الراء ثم الباء ثم الميم .

ولا تعلم صحة هذا الاجتهاد إلا بالإحصاء . وليس كثيراً على ابن دريد الإحصاء والاستقصاء .

وبعد مدرسة الخليل نجد ابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) مؤصل هذا الفن ومبرمجه ، وأول مضيف له إضافات مهمة ذات قيمة منهجية في الدراسات الصوتية ، بما تواضعنا على تسميته بـ (الفكر الصوتي عند ابن جني) أو أن جهود ابن جني في الأصوات ارتفعت إلى مستوى الفكر المخطط والمنهج ، فأفردناه ببحث خاص ، إذ انتهل من هذا الفكر رواد هذا الفن .

ثالثاً:

«الكتاب» مؤلف سيبويه الخالد

لعل أول كتاب جامع لمسائل النحو وصل إلينا هو كتاب سيبويه. وقد شَرَّق هذا الكتاب وغرَّب، وصار محط أنظار علماء العربية وطلابها إلى وقتنا هذا، يتبارون إلى دراسته وفهمه وإقراءه وشرحه، حتى كان يعد مفخرة لطالب العربية أن يستظهر كتاب سيبويه. وكان كل العلماء والباحثين والمصنفين وعلى امتداد تاريخ البشرية يضعون أسماء تميز مؤلفاتهم ومصنفاتهم، إلا أن سيبويه لم يضع لكتابه اسماً أو حتى مقدمة أو خاتمة، ولكن لماذا لم يضع سيبويه عنواناً لكتابه أو مقدمة أو خاتمة؟

باختصار لم يفعل سيبويه ذلك لأن القَدَر لم يمهلْه حيث مات سيبويه وهو ما يزال في ريعان شبابه، وذلك قبل أن يخرج الكتاب إلى النور؛ فأخرجه تلميذه أبو الحسن الأخفش إلى الوجود دون اسم؛ وذلك من باب رد الجميل وعرفاناً بفضل أستاذه وعلمه وخدمة للغة العربية (لغة القرآن) وهي التي عاش من أجلها أستاذه وأعطاهها كما لم يعطها غيره إلى أن توفاه الله فأطلق العلماء على كتابه اسم "الكتاب" حيث يدل هذا الاسم على ما يحتويه هذا المؤلف من علم عظيم حيث أن أي كتاب لا بد أن يحوي علماً فما بالكم لو كان اسم الكتاب هو الكتاب ، ولذلك إذا ذُكر " الكتاب " في موضع مجرداً من أي وصف فإنما يقصد به كتاب سيبويه.

أهمية الكتاب:

بالرغم من أن سيبويه مات قبل أن يرى كتابه النور إلا أن كتاب سيبويه هذا بلغ القمة فيما وصلت إليه الدراسات النحوية في أواخر القرن الثاني الهجري وإبان الدولة العباسية التي كان تحترم العلم والعلماء وتعطيهم مكانة عظيمة ومترلة رفيعة وقد صنع سيبويه في مؤلفه "الكتاب" أعظم ما يصنع عالم لموضوعه، إذ آتاه حقه من التقصي والاستيعاب، ومن الدرس والنقد، وجهد ما أسعفه الجهد الكبير، والعقل المستنير لتحرير المسائل وترتيب الموضوعات حتى استحق كتابه في النحو والصرف أن يكون هو الكتاب ، وكأنه النبع الذي يرتوي من كل باحث عن قواعد وأصول علم النحو واستحق سيبويه بكتابه أن يكون في النحويين الإمام. وشيخ المعلمين النحويين حتى عصرنا هذا فأقبل الباحثون وطلبة العلم من بعده على دراسة الكتاب وشرح شواهدة والتنقيب عنها .

وقد تسارع العارفون بالنحو والفقه والشعر واللغة إلى تناول هذا الكتاب بالشرح، وجاء الكثير منهم في شروحهم إلى الحديث عن شخصيته العلمية، وثقافته اللغوية، وقدرته على معرفة معاني المفردات، وتفسير الأبنية الغريبة وضبطها، وبيان مفردات مجموعها، واستشهاده للمعاني التي يريد توضيحها، وكثرة نقوله عن أئمة اللغة والنحو، واجتهاده الذاتي الذي تجلّى في إسرافه في التعليقات النحوية التي تدور حول حكمة اللغة في تركيباتها، وعلاقة مفرداتها، وعلامات الإعراب والبناء، وكان لهذه الشروح أيضاً صدى لثقافته القرآنية، والفقهية والشرعية، وفي علم الأنساب، والمنطق والكلام.

فهذا الكتاب أصبح بمثابة خزانة للكتب، احتواها بالقوة في ضميره وتمخض عنها الزمن بالفعل من بعد وفاة سيبويه، ولذلك نرى أن الأئمة كلهم تلاميذ في مدرسته، فلا نرى المؤلفون جميعاً يتقدمون في علم النحو إلا بأن يناقشوه ويفسروه ويعلقوا عليه ويصوبوه ويخطئوه، وهم بذلك يدورون في فلكه، حتى أصبح (الكتاب) هو المصدر الفريد لعلمي النحو والصرف بالإضافة إلى علم الأصوات.

منهج الكتاب:

درجت العادة على أن يوضح كل كاتب منهجه في بداية كتابه، ولكن مع سيبويه فالوضع يختلف؛ ولقدر الله الذي شاء أن يأخذ سيبويه إلى الرفيق الأعلى لم يتمكن من وضع مقدمة لكتابه، يوضح فيها المنهج الذي سلكه في ترتيب كتابه؛ فبقي منهج الكتاب لغزاً يستعصي على الإدراك، حتى قال بعض الباحثين إلى أن سيبويه لم يكن يعرف المنهج، وإنما هو قد أورد مسائل الكتاب متتابعة دون أي نظام أو رباط يربط بينها. ولو كان مؤلف الكتاب شخصاً آخر غير سيبويه، لجاز أن يسلم بهذا الرأي على ضعفه، أما المؤلف سيبويه فمن الواجب أن نتره عن هذا حيث أن سيبويه بعلمه الكبير لم يكن لينسى أو يجهل هذا الأمر .

ويقول الشيخ علي النجدي عن منهج سيبويه، فيقول: نهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص؛ ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسناً وقبحاً، أو كثرة وقلة، لا يكاد يلتزم بتعريف المصطلحات، ولا ترديدها بلفظ واحد، أو يفرع فروغاً، أو يشترط شروطاً، على نحو ما نرى في الكتاباتي صنف في عهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم.

فهو في جملة الأمر يقدم مادة النحو الأولى موفرة العناصر، كاملة الشخصيات، لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط، وتصنيع الأصول على ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون، ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكاماً فيها، والآخر يجمع كليات ينصفها ويشققها لتطبق على الجزئيات.

ويمكن أن يقال على الإجمال: إنه كان في تصنيف الكتاب يتجه إلى فكرة الباب كما تتمثل له، فيستحضرها ويضع المعالم لها، ثم يعرضها جملة أو آحاداً، وينظر فيها تصعيداً وتصويماً، يحلل التراكيب، ويؤول الألفاظ، ويقدر المحذوف، ويستخلص المعنى المراد، وفي خلال ذلك يوازن ويقيس، ويذكر ويعد، ويستفتي الذوق، ويستشهد ويلتمس العلل، ويروي القراءات، وأقوال العلماء، إما مجرد النص والاستيعاب وإما للمناقشة وإعلان الرأي، وربما طاب له الحديث وأغراه البحث، فمضى ممعناً متدفقاً يستكثر من الأمثلة والنصوص. واللغة عنده وحدة متماسكة، يفسر بعضها بعضاً، ويقاس بعضها على بعض، وهو في كل هذا يتكئ في ترتيب أبواب الكتاب على فكرة العامل أولاً وأخيراً.

شواهد الكتاب:

وأما كثيراً من الشواهد المنسوبة في الكتاب، إنما هي من نسبة أبي عمر الجرمي، والنادر منها ما يستطيع الباحث أن يعرف أنه من صلب الكتاب. فالجمهور الأعظم من نسبة الشواهد إنما هو للجرمي.

ويقول الجرمي: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً. فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها". وغير ذلك، معرفة الجرمي لأسماء القائلين لا تتعارض مع وجود بعض النسب الأصلية في الكتاب، وأما مما روى سيبويه عن شيوخه.

وانظر على قول البغدادي في الشواهد المجهولة القائل إذا أوردها عالم ثقة كسيبويه: "ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائلة وتتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل، وإلا فلا. ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، الذي اعتمد عليها خلف بعد سلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها".

أثر الكتاب في نحو الكوفيين:

يروى أن الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش سرّاً. ومن البديهي أنه قرأه عليه بعد وفاة سيبويه (١٨٠).

وأن الفراء الذي روي أنه مات وتحت وسادته كتاب سيبويه فإنه كان يتعمد مع ذلك خلاف مذهب سيبويه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف.

والخلاصة منها، لا ريب أن كلا الرجلين قد أفاد من الكتاب، إن لم يكن ذلك للانتفاع به كان من أجل أن ينقضه عليه. وفي هذا ما فيه من نشاط علمي حول المسائل النحوية.

نسخ الكتاب:

عرفنا أنه لم يصل إلينا الكتاب عن طريق سيبويه نفسه، وإنما عن طريق تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، حيث كان سيبويه يعرض عليه مسائل الكتاب. يقول الأخفش: "ما وضع سيبويه مسألة إلا عرضها عليّ، وكان أعلم مني بالكتاب وأنا اليوم أعلم به منه".

وقد أخذ الطلاب والعلماء يقرؤونه عليه بعد موت سيبويه، وصار كل نحوي يستنسخ لنفسه نسخة من الكتاب، فتعددت نسخه، وربما أضاف بعض النحاة السابقين - ومنهم الأخفش نفسه - تعليقاً عليه أو شرحاً له، ومع مرور الزمن ألصق النساخ هذه الشروح والتعليقات بكلام سيبويه نفسه، حتى صار من الصعب فصله عنها.

وقد أشار إلى ذلك قديماً السيوطي فقال: "... كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه".

ومما يدل على تعدد نسخ الكتاب وكثرتها ما أشارت إليه بعض شروح الكتاب من النسخ الكثيرة التي اعتمدت عليها عند شرحها له. ومن أشهر هذه الشروح التي عُييت بجمع نسخ الكتاب المختلفة، والتنبيه على الفروق بينها، وتحقيق نصه - شرح ابن خروف، وقد سماه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب". وأهم هذه النسخ التي اعتمد عليها:

١. النسخ الشرقية، لعلماء من الشرق لم يُسمّهم.

٢. النسخ الرباحية، نسبة إلى محمد بن يحيى الرباحي.
٣. نسخة الجرمي.
٤. نسخة المبرد.
٥. نسخة أبي بكر بن السراج.
٦. نسخة ثعلب.
٧. نسخة أبي إسحاق الزجاج.
٨. نسخة القاضي إسماعيل.
٩. نسخة أبي جعفر النحاس.
١٠. نسخة أبي علي القالي.
١١. نسخة أبي سعيد السيرافي.
١٢. نسخة أبي القاسم بن ولاد.
١٣. نسخة أبي بكر الزبيدي.
١٤. نسخة أبي بكر بن طاهر، ويشير إليها بنسخة الأستاذ.
١٥. نسخ أخرى لم يسم أصحابها، فيقول: " وفي بعض النسخ..."، و" وقع في نسخة...".

وهذه النسخ الكثيرة إن دلت فإنما تدل على صعوبة المهمة الموضوعة على عاتق من يتصدى لتحقيق الكتاب، وخاصة أن كثيراً من الحواشي والتعليقات ألصقت بنص سيبويه وربما أشار بعض النحاة إلى ما زادوه بأنفسهم على الكتاب.

احتفاء اللغويين بكتاب سيبويه:

من مظاهر احتفاء أهل أي فن بشيء مما دون في فنهم أن يشرحوه إن كان مختصراً، أو يختصروه إن كان مبسوطاً.

وقد ينصوا على أنه « لم يؤلف في موضوعه مثله » ، وقد ذكر الفيروزابادي مجد الدين محمد بن يعقوب - رحمه الله - في كتابه الشَّيْق : «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» في ترجمته لسيبويه ما يدل على احتفاء أهل اللغة بهذا « الكتاب » فقال:

« وشرح علماء العربية كتابه فشرحه من المشاركة :

- ١- ابن السراج في سبعة أسفار .
- ٢- ومبرمان في عشرة .
- ٣- والرماني في سبعين .
- ٤- والمهلي في عدة أجزاء .
- ٥- وابن ولاد في أجزاء كثيرة .
- ٦- والسيرافي في أجزاء كثيرة .
- ٧- ولابنه يوسف شرح لأبياته .
- ٨- ولأبي علي الفارسي حاشيتان إحداهما في ثلاثة أسفار ،
- ٩- والأخرى في سفر .
- ١٠- وله عليه كتاب سماه : المسائل المشروحة .
- ١١- وله : التصرفات على كتاب سيبويه .
- ١٢- وللنحاس شرح الديباجة والأبيات .
- ١٣- وللجرمي شرح اللغات في سفر .
- ١٤- وللمبرد رد على سيبويه في كتابه .
- ١٥- ولابن ولاد كتاب : الانتصار ، ردُّ على المبرد .
- ١٦- وللأخفش سعيد بن مسعدة عليه حواشٍ .
- ١٧- ولأبي عثمان المازني عليه حواشٍ .
- ١٨- وللرماني عليه كتاب صغير سماه : الأعراض .

- ولأهل الأندلس عليه شروح فمن ذلك :
- ١٩- كتاب لأبي نصر هارون بن جندل .
- ٢٠- ولأبي الحسن بن سيده شرح ، كذا ذكر في : المحكم .
- ٢١- ولأبي الحجاج الأعلم شرح .
- ٢٢- وله شرح الأبيات .
- ٢٣- ولأبي الحسن بن الأخضر عليه حواشٍ .
- ٢٤- ولأبي عبدالله بن أبي ركب الخشني شرح في عدة أسفار .
- ٢٥- ولأبي الحسين بن الطراوة كتاب سماه : المقدمات .
- ٢٦- ولأبي بكر الخدب كتاب سماه : الطرر .
- ٢٧- ولأبي هود من تلاميذه عليه حواشٍ .
- ٢٨- ولابن خروف شرح معروف .
- ٢٩- وللشُّلُوبين شرح .
- ٣٠- وللخفاف السجلماسي شرح .
- ٣١- ولأبي بكر بن يحيى الجذامي شرح .
- ٣٢- ولأبي عبدالله الخزرجي عليه تعليقة .
- ٣٣- ولأبي القاسم الصفار شرح .
- ٣٤- ولابن فتوح شرح .
- ٣٥- ولأبي إسحاق بن غالب شرح .
- ٣٦- ولأبي العباس بن الحاج شرح .
- ٣٧- ولابن الضائع شرح جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف . « أهـ ما أردت نقله .

مصادر ومراجع الترجمة:

- ١- عبد السلام محمد هارون. كتاب سيبويه. دار الجليل، بيروت.
- ٢- سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي (١٩٥٣م)، ص ١١٩.
- ٣- عبد الصبور شاهين ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ١٩٨ .
- ٤- إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية : ٩٢ وما بعدها .
- ٥- الأستاذ الدكتور يحيى عطية عابنة. تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري. جدار للكتاب العالمي.
- ٦- السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د عبد الإله نبهان و د. غازي مختار طليمات وإبراهيم محمد عبد الله وأحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ=١٩٧٨م.
- ٧- القفطي، جمال الدين: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ٨- اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد: إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، السعودية، ط(١)، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ٩- الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، دار المأمون، ١٩٦٣م.
- ١٠- الأعلام الشتري: شرح أبيات الكتاب، بهامش الكتاب لسيبويه، بولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ - ١٣١٧هـ.

أبو علي الفارسي

إمام اللغة

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، صاحب التصانيف، التّخوي الإمام المشهور، ولد ببلدة فسّا^(١)، ونشأ فيها.

وكان ميلاده فيها عام (٢٨٨) في أواخر أيّام المعتضد، لأب فارسيّ، وأمّ عربيّة سدّوسية، من سدّوس شيان الذين هاجروا إلى فارس.

وقد وافقه في الكنية والاسم، والنسبة وجميع العلوم الإمام أبو علي الفارسي، الإمام الحسين بن الخضر الحنفي، قال في "طبقات الحنفية" (٢/٢٥٩): "أبو علي الفارسي الإمام الحسين بن الخضر.

(١) جاء في معجم البلدان (٤/٢٦٠ - ٢٦١): "فسا - بالفتح والقصر -: كلمة عجمية وعندهم "بسا" بالباء، وكذا يتلفّظون بها وأصلها في كلامهم الشّمال من الرياح مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل: بينها وبين شيراز أربع مراحل، وهي في الإقليم الرابع طولها سبع وسبعون درجة وربع، وعرضها ثلاث وثلاثون درجة وثلثان، قال الإصطخري: وأمّا كورة دارابجرد، فإنّ أكبر مدنها فسا، وهي مدينة مفترشة البناء واسعة الشوارع تقارب في الكبر شيراز، وهي أصحّ هواء من شيراز، وأوسع أبنية، وبنائهم من طين، وأكثر الخشب في أبنيتهم السّرو، وهي مدينة قديمة، ولها حصن وخندق وربض، وأسواقها في ربضها، وهي مدينة يجتمع فيها ما يكون في الصرود والجروم من البلح والرطب والجوز والأترج، وغير ذلك، وباقي مدن دارابجرد متقاربة.

وبين فسا وكازرون ثمانية فراسخ، ومن شيراز إلى فسا سبعة وعشرون فرسخاً، وقال حمزة بن الحسن في كتاب "الموازنة": المنسوب إلى مدينة فسا من كورة دارابجرد يُسمّى بساسيري، ولم يقولوا: فسائي، وقولهم: بساسير مثل قولهم: كرم سير وسردسير، وكذلك النسبة إلى كسنا ناحية قُرب نائين كسناسيري، وإليها ينسب أبو علي الفارسي الفسوي.

قلت: وليس بأبي عليّ الحسن الفارسي الإمام النحوي الكبير، هذا اسمه الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، مات سنة سبع وسبعين وثلاث مائة، وإنما وافقه الحسين بن الخضر هذا في الكنية والاسم والنسبة وجميع العلوم" اهـ.

وقد عاش الإمام حياةً حافلةً بالتحصيل والانتقال، والدّرس والتصانيف، قال الذهبي: "قدم بغداد شاباً، وتخرّج بالزجاج، وعمرمان، وأبي بكر السراج، وسكن طرابلس مدّة، ثم حلب، واتّصل بسيف الدولة... وكان الملك عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي في النحو، وغلام الرازي في النجوم".

والظاهر: أن أبا عليّ لم يتزوَّج ولم يُنجب، وظهر ذلك في وصف ابن جني له بـ "خلوّ سرّبه، وسروح فكره، وخلوّه بنفسه، وإنّما وقف حياته على العلم لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر".

وقال عنه الزركلي: "وُلِدَ في فسا (من أعمال فارس)، ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ، وتحوّل في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة ٣٤١ هـ، فأقام مدّة عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده، فعلمه النحو، وصنّف له كتاب "الإيضاح في قواعد العربية"، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن تُوفي بها".

شيوخه:

لقد درّس الإمام أبو علي الفارسي على كثير من علماء عصره، فممن درّس عليهم وتخرّج بهم:

- ١- الزجاج: هو الإمام إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٢٤١ - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م): عالم بالنحو واللغة، وُلِدَ ومات في بغداد، كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين، وصنّف كتاباً في معاني القرآن، وله كتاب الأمالي، وكتاب ما فسر من جامع المنطق، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وكتاب الفرق، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس، وكتاب مختصر في النحو، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر، وكتاب الأنواء، وغير ذلك.

وأخذَ الأدبَ عن المبرِّدِ وثعلب - رحمهما الله تعالى - وكان يخرط الزُّجاجَ، ثم تركَه واشتغل بالأدب، فنُسب إليه.

٢- أبو بكر السراج: هو ابن السراج محمد بن السري بن سهل، أبو بكر (..- ٣١٦ هـ = ..- ٩٢٩ م): أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، كان يلثغ بالراء فيجعلها غينًا.

ومن كتبه: (الأصول - ط) في النحو، و(شرح كتاب سيبويه)، و(الشعر والشعراء)، و(الخط والمجاء)، و(المواصلات والمذكرات) في الأخبار و(الموجز في النحو - ط) و(العروض - خ) في خزانة الرباط (المجموع ١٠٠ أوقاف) كتب قبل سنة ٣٥٣، وفي هذا المجموع رسالة (الخط - خ) له أيضًا.

٣- مبرمان: هو أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بمبرمان (..- ٣٤٥ هـ = ..- ٩٥٦ م).

من كبار العلماء بالعربية، من أهل بغداد، وُلِدَ في طريق رامهرمز.

وأخذ عن المبرِّد والزجاج، وأخذ عنه الفاسي والسيرافي.

وكان ضنينًا بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار.

من كتبه: (شرح شواهد سيبويه) و(النحو المجموع على العلل)، و(العيون)، و(التلقين)، و(صفة شكر المنعم)، و(شرح كتاب سيبويه) لم يتمه.

٤ - أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤): فقد روى عنه القراءة عرضًا.

٥- أبو بكر الخياط المتوفى سنة (٣٢٠هـ).

٦- أبو بكر دريد (٣٢١هـ).

٧- وسمع جزءاً من علي بن الحسين بن معدان الفارسي، عن إسحاق ابن راهويه. وغير هؤلاء من علماء وأدباء عصره.

تلاميذه:

لقد استفاد من الإمام أبي عليٍّ ودَرَسَ على يديه الكثيرُ من طُلَّابِ العلم، وأخذ عنه النحو خلقٌ كثير، وبرَّع من طلبته جماعةٌ، ومن أشهر أولئك نفر:

١- ابن جني (٣٩٢ هـ): أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ جَنِّي المَوْصِلِيُّ، إِمَامُ العَرَبِيَّةِ، أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بْنُ جَنِّي المَوْصِلِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وهو من أَكْثَرِ التَّلَامِيذِ صُحْبَةً لَهُ، وانتفاعاً به، فكانت صلةً علميةً مباركةً، استمرت نحواً من خمسة وثلاثين عاماً، أثمرت أطيبَ الثَّمَارِ، فنُفذَ من خلالها إلى أسرار العربية، وكُشفَ عن جوانبَ فِذَّةٍ منها؛ وذلك أَنَّ ابن جني لازم شيخه حلاً وترحالاً، وكأنه أرهف سمعه لكلِّ ما يقول الشيخ حتى كاد يحصي أنفاسه، ومما يدلُّ على ذلك: إشارات ابن جني الكثيرة إليه وثناؤه عليه، فكلُّما وقع على لطيفة من لطائف العربية، رَدَّها إليه وصرفها نحوه، وهو لا يزال في "الخصائص والمنصف" وغيرهما من مصنفاته يُخَبِّرُك أَنَّ هذا الذي استخرجه وفطن له إِنَّمَا خَرَجَ مِنْ كَيْسِ الشَّيْخِ.

٢- أَبُو الحسن الربيعي (٤٢٠ هـ): وهو من تلاميذه النابغين أيضاً، وهو من شُرَّاح "الإيضاح".

٣- أَبُو طالب العبدِي: أَحْمَدُ بْنُ بَكْرٍ (٤٠٦ هـ): وهو أيضاً من شُرَّاح "الإيضاح".

٤- أَبُو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. صاحب "الصحاح" المتوفى سنة (٣٩٣ هـ).

٥- وَأَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَرْزُوقِي شارح (الحماسة)، المتوفى سنة (٤٢١ هـ).

٦- ابن أخته أَبُو الحسين محمد بن عبد الوارث النحوي (٤٢١ هـ).

٧- وَمِنْ معاصري أَبِي عَلِيٍّ المشاهير الذين أخذوا عنه: أَبُو الحسن بن عيسى الرماني المتوفى سنة (٣٨٤ هـ).

٨- محمد بن طوس القصري أَبُو الطيب.

قال ياقوت: هو من النحويين المعتزلة، أحد تلاميذ أَبِي عَلِيٍّ الفارسي.

وروى القراءة عنه عَرَضًا عبد الملك بن بكران النهرواني، وَحَدَّث عنه: عبيد الله الأزهرى، وأبو القاسم التنوخي، وأبو محمد الجوهري، وجماعة.

مكانته وثناء العلماء عليه:

لقد نال إمامنا أبو عليّ شُهْرَةً واسعة، وكان له منزلة سامقة، وقد تكاثرت عبارات الأئمة في الثناء عليه، وتبين مكانته العلمية.

قال عنه السيوطي في "بغية الوعاة" (٤٩٦/١): "واحد زمانه في علم العربية... وقال كثير من تلامذته: إِنَّهُ أَعْلَمُ من المبرّد".

وقال ابن خلكان في "وفيات الأعيان" (٨٠/٢): "وكان إمامَ وقته في علم النحو... وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبى مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس، وصحبَ عضد الدولة ابن بويه، وتقدّم عنده، وعلتْ منزلته، حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو...".

وقال محمد بن يعقوب الفيروزابادي في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٣/١): "الإمام العلامة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج.... وبرع في النحو، وانتهت إليه رئاسته، وصحب عضد الدولة فعظمه، وأحسن إليه".

وقال عنه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٧٥/٧): "وعَلَتْ منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرّد وأعلم منه، وصنّف كتبًا عجيبة حسنة لم يُسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق، وبرع له غلمان حُذّاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، وخدّم الملوك، ونفق عليهم، وتقدّم عند عضد الدولة، فسمعتُ أبي يقول: سمعت عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي عليّ النحوي الفسوي في النحو".

مؤلفاته:

أكثرهم استيفاء لها صاحب معجم الأدباء، أما غيره كابن النديم وابن خلكان وصاحب البغية وغيرهم فإنهم اقتصروا على البعض دون البعض، وقد يذكرون ما ليس في المعجم وهي:

(١) الحجة في علل القراءات أي الاحتجاج للقراء السبعة.

(٢) التذكرة في النحو، وهو كبير في مجلدات، ولخصه أبو الفتح عثمان ابن جني.

(٣) أبيات الأعراب والعرب.

(٤) الإيضاح الشعري، وفي فهرست ابن النديم شرح أبيات الإيضاح.

(٥) الإيضاح النحوي في الرياض ألفه بأمر عضد الدولة بن بويه ولذلك يعرف بالإيضاح العضدي وفي كشف الظنون يشتمل الإيضاح على ١٩٦ باباً منها ١٦٦ نحو والباقي صرف، وقد اعتنى جمع من النحاة بشرحه، فشرحه السيد عبد القاهر الجرجاني بشرحين مطول ومختصر، وشرحه ابن الحاجب وابن البنا وابن الباذش وابن الأنباري وابن الدهان وأبو البقاء العكبري وعلي ابن عيسى الربيعي والشريشي وابن هشام الخضراوي والمالقي وغيرهم وبلغت شروحه التي عدّها ٢٤ شرحاً.

(٦) مختصر عوامل الإعراب وهي مائة عامل.

(٧) المسائل الحلبية وسماء في كشف الظنون الحلبيات في النحو.

(٨) المسائل البغدادية في النحو.

(٩) المسائل العسكرية.

(١٠) المسائل الكرمانية.

(١١) المسائل الشيرازية في النحو، وسمّاها صاحب كشف الظنون الشيرازيات.

(١٢) المسائل القصرية أو القيصرية.

(١٣) المسائل البصرية.

(١٤) المسائل المجلسية ذكرها ابن خلكان وفي الرياض كتاب المجلسيات.

(١٥) المسائل الدمشقية .

(١٦) المسائل الأهوازية في الرياض نسبه إليه ابن سيده.

(١٧) المسائل المنثورة.

(١٨) المسائل المشكلة.

(١٩) المسائل العضديات.

(٢٠) المسائل المصلحة يرويها عن الزجاج وتعرف بالأغفال هكذا قال ابن النديم وقال ياقوت: كتاب الأغفال وهو مسائل أصلحها على الزجاج وقال غيره: كتاب الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني.

(٢١) المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج. ذكر المعري في رسالة الغفران أن أبا علي الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من الموجز النصف الأول لرجل بزاز ثم تقدم إلى أبي علي الفارسي بإتمامه، وهذا لا يقال إنه من إنشاء أبي علي لأن الموضوع في الموجز هو منقول من كلام ابن السراج في الأصول وفي الجمل، فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا أنه ابتدع شيئاً من عنده.

(٢٢) المقصور والممدود، وشرحه ابن جني.

(٢٣) نقض الهاذور.

(٢٤) الترجمة .

(٢٥) أبيات المعاني.

(٢٦) التبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير نحو مائة ورقة.

(٢٧) تفسير قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ...)

(٢٨) التكملة في التصريف، هكذا في بغية الوعاة، ومقتضى ما ذكر في سبب تأليفه أنه تكملة للإيضاح فهو في النحو وصرح في الرياض بأنه في النحو

(٢٩) تعليقة على كتاب سيبويه.

(٣٠) كتاب الشعر في الرياض نسبه إليه ابن سيده اللغوي في أول كتاب المحكم في اللغة. وقد نسب إليه صاحب الذريعة كتاباً بعنوان تفسير أبي علي الفارسي واستشهد لذلك بعد السيوطي وصاحب "كشف الظنون" له من المصنفين في التفسير، وبنقل الشيخ الطوسي عنه في تفسيره "التيان" (وأقول:) ذكر صاحب كشف الظنون عند الكلام على التفسير جماعة من المفسرين الأقدمين ثم قال: ثم انتصبت طبقة بعدهم إلى تصنيف تفاسير

مشحونة بالفوائد محذوفة الأسانيد مثل أبي إسحاق الزجاج، وأبي علي الفارسي. اهـ. ولكن لم يذكر أحد أن له كتاباً في تفسير القرآن، ولو كان لذكره كل من ترجمه، لأنه أحق بالذكر من كل كتاب. أما عده من المصنفين في التفسير فلعله لأن له كتباً تؤول إلى التفسير كالحجة في علل القراءات، والتتبع لكلام الجبائي في التفسير، وتفسير آية: إذا قمتم، وهذا لا يصحح أن له كتاب تفسير مغايراً.

وفاته:

بعد حياة حافلة زاخرة بالعلم والإفادة، والتحقيق للمسائل النحوية واللغوية، الذي قلَّ فيها نظيره، ولا يجتمع إلا لأفراد قليلين، تُوفي الإمام أبو علي ببغداد في ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاث مائة (٣٧٧هـ)، فرحِمه الله، وغفر له ولجميع علمائنا الأجلاء.

مصادر ومراجع الترجمة:

- ١- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات ، عبد الفتاح شليبي .
- ٢- أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ط/١٩٨٥.
- ٣- الأصول ، دراسة بستمولوجيا الفكر اللغوي عند العرب ، د.تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٢.
- ٤- أصول التفكير النحوي ، د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية .
- ٥- أصول النحو العربي ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ط/٤ ١٩٨٩ .
- ٦- الأصول في النحو ، أبو بكر السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٧٣ .
- ٧- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ١٩٧٦.

٨- التكملة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، ط ١ ، الرياض ١٩٨٥ .

٩- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني ، ط ١ ، دار المأمون ١٩٨٤ .

١٠- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .

١١- الشواهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤ .

١٢- القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين .

١٣- كتاب الشعر ، أبو علي الفارسي ، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي الطبعة الأولى ١٩٨٨ .

١٤- لمع الأدلة ، ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية .

١٥- مدرسة القياس في اللغة ، أحمد أمين ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٥٣ .

١٦- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ط/ ١٩٧٥ .

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا على تحقيقنا لهذا الكتب الرائع على نسخة خطية محفوظة برقم (٢٣٥٧) في مكتبة شهيد علي باشا إحدى مجموعات المكتبة السليمانية بإستانبول بتركيا، وهي نسخة جيدة كتبت بخط مغربي، تقع في (٢١١) لوحة، وفي الصفحة (٢٣) سطراً، ومقاس الورق (٢٦×١٨ سم).

عملنا في الكتاب

- سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:
 - ١- نسخ المخطوط نسخاً علمياً دقيقاً.
 - ٢- مطابقة النص ومراجعته.
 - ٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطاً كاملاً بالشكل، وتخريج بحورها.
 - ٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.
 - ٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.
 - ٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.
 - ٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.
 - ٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.
 - ٩- صنع مقدمة حول كتاب سيبويه ومنهجه واحتراف العلماء به.
 - ١٠- صنع ترجمة وافية للإمام النحاة سيبويه.
 - ١١- صنع ترجمة وافية للإمام أبي علي الفارسي صاحب الشرح.
 - ١٢- عمل فهرس تفصيلية لأبواب الكتاب.
- وأخيراً فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيباً أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.
- المحقق

[illegible]

صور النسخة الخطية

[illegible]

صور النسخة الخطية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

هَذَا بَابُ عِلْمِ مَا الْكَلِمُ

قال أبو علي رحمه الله: قلت: قالوا: الذي عليه وُضِعَ الكتابُ التنوينُ في علمٍ، وأن (ما) استفهامية، والكَلِمُ مبتدأ وخبره (ما) والجملة في موضع نصب على تقدير هذا باب أن تعلم ما الكَلِمُ، ففاعلُ علمٍ المخاطَبُ.

والعلم في باب التَّعَدِّي على ضَرَبَيْنِ:

ضرب يتعدَّى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثاني في المعنى أو يكون له فيه ذِكْرٌ كشرط خبر المبتدأ.

وَضَرَبٌ آخر يكون بمعنى العِرفان، فلا يجاوز مفعولاً، كما لا يجاوز عَرَفْتُ مفعولاً، فإذا قَدَّرَ (ما) استفهاماً كان قوله (عَلِمَ) هو الذي يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز أن يكون الذي بمعنى عَرَفْتُ، لأن الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يلغى نحو: ظَنَنْتُ، وعَلِمْتُ، وبأبه، لأن الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام في موضع مفعوله، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظ ولا موضع، وإذا وَقَعَ الاستفهام في موضع مفعوله عَمِلَ في موضع الجملة بأسرها، فَعِلِمُ في موضع (أن تعلم) و (ما الكَلِمُ) التي هي جملة استفهام في موضع المفعول الأول، وقد سَدَّ مَسَدَّ المفعول الثاني كما سَدَّ خَبْرُ (أن) في قولك: عَلِمْتُ أن زيدا منطلقاً، وأما تقديرُك قوله (عَلِمَ) في معنى (أن تعلم) وإن لم يُضَفْ إلى ضمير المخاطب، فجائز أن تقدِّره فعلاً للمُخاطَب والغائب إن لم تُضَفْهُ إلى ضمير واحد منهما كقوله عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ﴾ [١٤] يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿[البلد: ١٤] - ١٥﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً﴾ [النحل: ٧٣]، والتقدير لو أن لهم شيئاً، وأن يرزق شيئاً فهذان عَمَلَا في

مفعوليها وإن لم يُضافا إلى ضمير فاعليهما في اللفظ، ومثل ذلك ما أنشد سيبويه^(١):
[الطويل]

فلولا رجاء النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
ومثله^(٢): [الطويل]

(١) قَائِلُ هَذَا الْبَيْتِ مَجْهُولٌ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ مُتَوَاتِرًا فِيمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ)، عَلَى مَعْنَى: وَأَنْ تَرْهَبَ عِقَابَكَ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَخْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ أَحَا الذِّمَامِ
وقَوْلُ الْآخَرِ: [الوافر]

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

لغة البيت: (العقاب): مَصْدَرٌ عَاقِبَتُهُ بِذَنْبِهِ مُعَاقِبَةٌ، وَعِقَابًا: إِذَا أَخَذْتَهُ بِهِ، وَالْأَسْمُ: الْعُقُوبَةُ.

معنى البيت: يَقُولُ: لَوْلَا رَجَاؤُنَا نَصْرُكَ إِيَّانَا عَلَيْهِمْ، وَلَوْلَا رَهْبَتُنَا لِعِقَابِكَ إِنْ انْتَصَفْنَا مِنْهُمْ بِأَيْدِينَا، لَأَذَلَّانَاهُمْ وَوَطَّنَاهُمْ، كَمَا تُوْطَأُ الْمَوَارِدُ، وَهِيَ الطَّرِيقُ إِلَى الْمِيَاهِ، وَحَصَّهَا؛ لِأَنَّهَا أَعْمُ الطَّرِيقِ.

انظر: الكتاب ٩٧/١، والكلبيات ٣١١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٩/١.

(٢) قَائِلُهُ: الْمَرَارِ الْأُسْدِي، كَذَا نَسَبَ فِي الْكِتَابِ. وَنَسَبَهُ الْجَرْمِي فِي الْمَدْخَلِ الْمُسَمَّى بِالْفَرَخِ مَالِكُ بْنُ

زُعْبَةَ الْجَاهِلِي، وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ (مِسْمَعٍ) بِ (الضَّرْبِ) كَالْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِ (لَحِقْتُ) عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَحِقْتَ مِسْمَعًا، فَلَمْ أَكُلْ عَنْ الضَّرْبِ إِيَّاهُ، لَكِنَّهُ حَذَفَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ يَحْذِفُ مَعَهَا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي الْأَفْعَالِ.

وَالسِّيَرَا فِي أَجَازٍ حَذَفَ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَلَمْ يُجَزْ أَبُو عَلِيٍّ فِي رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى (كَرَرْتُ)، أَنْ يَكُونَ (مِسْمَعًا) نَصَبًا بِ (كَرَرْتُ) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، لِوُجُودِ الْمُنْدُوحَةِ دُونَهُ وَلِفَقْدَانِ الضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ.

لغة البيت: (المغيرة): الْخَيْلُ الْمُغِيرَةُ، يُقَالُ: أَغَارَتْ الْخَيْلُ عَلَى الْعَدُوِّ، إِغَارَةً، بِمَعْنَى: أَسْرَعَتْ.

معنى البيت: يَقُولُ: لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْخَيْلِ أَنِّي تَقَدَّمْتُ حَتَّى لَحِقْتُ، فَلَمْ أَجِبْنِ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا، وَهَذَا هُوَ مِسْمَعُ بَنِ مَالِكِ الشَّيْبَانِيِّ، سَيِّدُ رِبِيعَةَ الْعِرَاقِ.

وَبَعْدُ الْبَيْتِ: [الطويل]

وَأِنِّي لِأَعْدِي الْخَيْلَ تَعُورُ بِالْقَنَا حِفَاطًا عَلَى الْمَوْلَى الْحَرِيزِ لِيُتَمَعَا

وَنَحْنُ جَلَبْنَا الْخَيْلَ مِنْ سَرَوْ حَمِيرٍ إِلَى أَنْ وَطَّنَا أَرْضَ حَمِيرٍ نَزَعَا

فَلَمْ أَنْكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

تقديره: أن رهبتُ عقابك، وعن أن ضربتُ مِسْمَعًا.

فُنَصِبَ بِمَا مَفْعُولَاهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُضَافَا إِلَى ضَمِيرٍ مِّنْهُمَا لَهُ، فَكَذَلِكَ (عِلْمٌ) مَقْدَرٌ بِـ (أَنْ تَعْلَمْ)، وَإِنْ لَمْ يُضَفْ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ كَهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ جَوَابُ سَائِلٍ سَأَلَ: مَا الْكَلِمُ؟ فَقَالَ: هَذَا بَابٌ أَنْ تَعْلَمْ مَا الْكَلِمُ، وَهُوَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ فِي سَائِرِ الْكِتَابِ، اعْلَمْ أَنَّ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (عِلْمٌ) مَذْهَبٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله؟ فَالجواب: أَنْتَ إِنْ جَعَلْتَ (مَا) اسْتِفْهَامًا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَذْهَبَ بِهِ هَذَا الْمَذْهَبَ، لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَهُ بِالْفِعْلِ كَانَ هَذَا بَابٌ أَنْ يُعْلَمَ مَا الْكَلِمُ فَتَقُومُ الْجُمْلَةُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْجُمْلُ لَا تَقُومُ مَقَامَهُ، كَمَا لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِينَ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يُكْنَى عَنْهُ، وَيُشْتَى وَيَجْمَعُ، وَيُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ، فَيُذَكَّرُ إِعْرَابَ الْفِعْلِ بَعْدَهُ، وَكُلُّ هَذَا مُمْتَنِعٌ فِي الْجُمْلَةِ، غَيْرُ جَائِزٍ فِيهَا وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَ أَحَادِيثَ، وَإِنَّمَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِينَ، مُحَدَّثٌ عَنْهُمْ لَا أَحَادِيثَ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ (عِلْمٌ ضَرَبَ زَيْدٌ) وَلَا (عِلْمٌ أَيْنَ زَيْدٌ) وَلَا (ظَنَّ كَيْفَ زَيْدٌ) عَلَى أَنْ تَقِيمَ الْجُمْلَةُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ (مَا الْكَلِمُ) مَقَامَ فَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، وَيَذُلُّكَ عَلَى امْتِنَاعِ هَذَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ هِيَ مِثْلُ الْجُمْلَةِ الَّتِي مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُحَدَّثٌ عَنْهُ، فَكَمَا لَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ إِلَّا مُفْرَدًا، وَلَا تَقَعُ مَوْقِعُهُ الْجُمْلَةُ كَذَلِكَ لَا

=

الإعراب: "لقد" اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق، "علمت" فعل ماض مبني على الفتح والتاء علامة التأنيث، "أولى" فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف، "المغيرة" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، "أنني" أن حرف تأكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها، "لقيت" فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليها لا محل لها من الإعراب جواب القسم، "فلم" الفاء عاطفة، لم حرف نفي وجزم وقلب، "أنكل" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، "عن الضرب" جار ومجرور متعلق بأنكل، "مسمعا" تنازعه من جهة المعنى كل من: لقيت والضرب، وقد أعمل فيه الثاني منهما، فهو مفعول به للضرب.

انظر: الأشموني ١/ ٢٠٢، والسيوطي في همع الموامع ٢/ ٩٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٦٤، والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ٩٩.

يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أشدَّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل، وما يلزم من إضماره فيه، وليس ذلك في المبتدأ.

فإن قلت: أضمِر المصدر في قوله: أن يُعَلِّمَ، لتصير الجملة التي هي قوله (ما الكَلِم) في موضع نصب، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ (وكذلك نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ) يريد نُحْيِي النَّجَاءَ الْمُؤْمِنِينَ، فإن ذلك أيضاً غير جائز، لأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون المرتفع في المعنى المقام مقام الفاعل وليس قولك: (ما العِلْم)؟ ولا له فيه ذِكْرٌ فلا يجوز على هذا الوجه أيضاً ولو حذفت التنوين من (عِلْم) وأضفته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي، كأنك قلت (عِلْمُ الذي هو الكَلِم) ولو جعلته استفهاماً لم يَجُزْ أن تضيف (عِلْم) إليه، لأن الجُمْل لا تكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل، وهذا شيء مقصور عليها، ولا تجوز الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجمل، فإن أضفت (عِلْم) إلى ما كان بمعنى الذي، واحتمل أن يكون (عِلْم) المتعدي إلى مفعول، واحتمل أن يكون المتعدي إلى مفعولين، فإن جعلته المتعدي إلى مفعولين وقدرت المصدر بـ (أن تُعَلِّمَ) كان (ما الكَلِم) في موضع المفعول الأول، وإن كان مجروراً في اللفظ كقولك: أعجبتني بناء هذه الدَّار، فهو في المعنى مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً، فكذلك يكون (ما الكَلِم) وتضمير مفعولاً ثانياً، وإن قدرته بـ (أن يُعَلِّمَ) كان (ما الكَلِم) في المعنى مرفوعاً وإن كان في اللفظ مجروراً، كقولك: أعجبتني ركوبُ زيد الفَرَسَ، وتضمير مفعولاً ثانياً؛ وإن جعلت العِلْم الذي يتعدي إلى مفعول واحد، وأضفت ثمَّ قَدَّرْتُهُ بـ (أن تُعَلِّمَ) أو (أن يُعَلِّمَ) لم يُحْتَجْ إلى إضمار مفعول، ويكون (ما الكَلِم) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أن تُعَلِّمَ) أو مرفوع إن قدرته (أن يُعَلِّمَ) وإن كان مجروراً في اللفظ.

و (ما تكون على ضربين):

تكون اسماً، وتكون حرفاً، ويُتَصَرَّفُ في كل نوع منهما على عدة وجوه، وأنا أذكر مُتَصَرِّفَهَا في كل نوع، وأجمعه إذ كان غير مجتمع في الكتاب.

الضَّرْبُ الأوَّل: وهو الذي تكون (ما) فيه اسماً وهو أربعة أوجه:

الأول: أن تكون بمعنى الذي فتَلْزِمُهَا الصلة كما تلزم الذي، وتكون بمعنى اسم منكور، كقوله عز وجل: ﴿بَسْمًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] التقدير: بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم، فقوله: اشتروا صفة لـ (ما) وليس بصلة، والدليل على ذلك أن نَعَمَ

وبئسَ لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع و (ما) إذا وُصِلَتْ اختصت فصارت بمنزلة الذي فلم تعمل فيها نَعَمَ وبئسَ، وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها على هذا المعنى، ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك: ما عندك؟ وما زيد؟ كلامًا تامًا.

وتكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضًا فيها، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم، كما لا يعمل الذي في صلتها ولا سائر الموصولات في صلتها.

الضرب الثاني: وهو الذي تكون (ما) فيه حرفًا غير (أها) تكون (ما) وما بعدها في تأويل المصدر نحو: يُعْجِبُنِي ما صَنَعْتَ أي صَنِعْتُك، وقد تكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان، كقولك: لا أكلمك ما اختلف الليل والنهار، فـ (ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر، والمعنى:

لا أكلمك اختلف الليل والنهار أي زمن اختلف الليل والنهار، فحذف زمن المضاف إلى المصدر، وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار كقولك: رَأَيْتُكَ مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفُوقَ النجم، أي زمن مقدم الحاج.

وتكون كافة للعامل عن عمله نحو التي في قوله تعالى: ﴿أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] و ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، وكالتي في قول الشاعر^(١):
[الكامل]

..... بَعْدَ مَا أَفْئَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

فـ (ما) قد كفت (أَنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عن عملها وتكون نافية كقولك: ما زيدٌ منطلقًا.

(١) صدر البيت: أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا

قاله المرار الفقعسي يخاطب نفسه "أما لي ابن الشجري ٢ / ٢٤٢، الكامل ١ / ٢٠١، سيبويه ١ / ٦٠، الخزنة ٤ / ٤٩٣".

الشاهد قوله "أم" حيث نصب بقوله "علاقة".

أفئان الشعر: خصله الثغام: شجر إذا يبس أبيض المخلص: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

وتكون مزيدة للتأكيد كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥] وقد عوّضت من الفعل في قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك) وعوّضت منه أيضاً في: (أما هذا بابُ عِلْمٍ ما الكَلِم) على أن تكون (عِلْم) بمعنى (أَنْ تَعْلَمَ) و (ما) استفهام والكلم مبتدأ خبره (ما) والجملة في موضع نصب وتكون (عِلْمْتُ) المتعدّي إلى مفعولين، لأن (علمت) التي في معنى عرفت لا تعلق.

ويجوز أن تُنَوَّن (عِلْمًا) ولا تكون (ما) استفهاماً، ولكن تكون بمعنى (الذي)، كأنك قلت: هذا بابُ أَنْ تَعْلَمَ الذي هو الكلمُ فحذفت هو من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت أخبارها، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مراداً، واستحسن الخليل حذفَ الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، وحُكي: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً). ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ: (تَمَامًا على الذي أَحْسَنُ)، و (مثلاً ما بعوضةٌ) أي هو أحسن، وهو بعوضة، فإذا جعلته بمعنى الذي، أضمرت مفعولاً ثانياً قَدَّرته — (أَنْ تَعْلَمَ) أو — (أَنْ يُعْلَمَ).

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ بالتثوين، ونصب الكَلِم، على أن تجعل (ما) الزائدة كالي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] ويكون التقدير (هذا باب أن تعلم الكَلِم).

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) زائدة وتنوي — (عِلْم) ما لم يسم فاعله، كأنك قلت: هذا بابُ عِلْمِ الكَلِم كقولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ. ويجوز (هذا باب عِلْمٍ ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) زائدة كأنك قلت: (هذا باب علم الكَلِم).

ويجوز (هذا باب علم ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) بمثولة الذي، وتضيف (عِلْمًا) إليه. قال سيبويه: فالاسمُ نحو رجلٍ وفَرَسٍ.

قال أبو علي: الاسم المطلق ما دل على معنى وجاز الإخبار عنه كالنكرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات، كضاربٍ وحَسَنٍ وثِقَلٍ فَعُلِقَ على شخص بعينه مثل أَسَدٍ وزَيْدٍ إذا سميت بهما شخصاً بعينه، فهذه الأسماء تدل على معانٍ ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء المطلقة التي لا يقال فيها: اسم مشابه لحرف، ومما يبينها أن تقول فيها:

هي التي يَعْتَقَبُ عليها التعريف بعد التنكير، فلا تكون معرفةً أبداً، ولا نكرةً أبداً كالمُشابهة للحروف التي لا تتعرف نِكراتها، ولا تتنكر معرفاتها، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى، فلمُشابهتها الحروف نحو (إذ) و (أين)، وما أشبه ذلك وهي الأسماء المشابهة للحروف المقيدة بذلك، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كإذ التي اختصت بالإضافة، وأين التي تتمم مع اسم آخر كلاماً.

وهذا من خواص الأسماء دون الحروف، ولها خواص أُخر غير هذه. وأما الفعل فما دَلَّ على معنى وزمانٍ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم.

وأما الحرف فما دل على معنى ولم يَجْزِ الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً. قال سيبويه: وإنما ذَكَرْتُ لك ثمانية مَحَارٍ. قال أبو إسحاق: يصح قوله: وبين ما يُبْنَى، على أن يكون أراد آخر ما يُبْنَى، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف.

قال أبو علي: الاسم المَتَمَكِّنُ ما لم يشابه الحروف، وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع الذي تَعْتَقِبُهُ التعريف بعد التنكير. قال سيبويه: لأن المجرور داخل في المضاف إليه.

قال أبو علي: الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع تشابه الأسماء من غير جهة: إحداها: أنها إذا سُمِعَتْ عمت بالدلالة غير وقت، كما أن رجلاً يَعْْمُ بالدلالة غير شخص، فإذا قيل: سَيَضْرِبُ، أو سوف يَضْرِبُ خصت وقتاً بعينه، كما أنه إذا قيل: الرَّجُلُ، أو الضرب خص شخصاً أو حدثاً بعينهما فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن الاسم، فهذه جهة من مشابقتها للأسماء.

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء، وهي دخول اللام عليها إذا وقعت خبراً لـ (إن) في نحو (إنَّ زيداً لَيَضْرِبُ) وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال، نحو (لَيَزِيدُ منطلقاً) (وللدار الآخرة خير)، وكان حكمها أن تدخل في باب (إن) قبل (إن) لتقع صدرًا. كما أنها في غير (إن) كذلك، ولكن لما كانت بمعنى (إن) في التأكيد وتَلَقَّى القَسَمَ لم يجتمعا فأخرتها إلى الخبر ليقع الفصل بذلك بينهما وإذا وقع الفصل بينهما بغير إدخالها

على الخبر جاز دخولها على الاسم المخبر عنه الذي يكون مبتدأ، لأن المتجَنَّبَ من ذلك اجتماعهما إذ كانا جميعاً بمعنى واحد، فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد، كذلك لم يجتمعا، فعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٣]، و﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]، لما وقع الفصل بينهما كما يقع بينهما إذا أدخلت على الخبر جاز دخولها على الاسم، ولولا أن النية باللام أن تكون قبل (إن) لم تعمل (إن) في (أجراً) كما أنه لو لم تكن النية بها تعمل في (طعامك) من قولك: إن زيدا طعامك لأكُل، وهذه اللام التي هي لام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء وما قُربَ شبهه منها دون ما لم يقرب منها، والدليل على ذلك أنها تختص بالدخول على الاسم المبتدأ وما قرب منه، وأن النية بها إذا وقعت في الخبر أول الكلام تعليقه الفعل قبل (إن) كتعليقه إياه قبل المبتدأ، وذلك في مثل (قَدْ عَلِمْتُ إن زيدا لمُنْطَلِقٌ) كما تقول: عَلِمْتُ لَعَمْرُو منطلقٌ، كما علّق الفعل الذي يُلغى إذا دخل على المبتدأ، كذلك علّقه إذا دخل في خبر (إن) أو اسمها إذا فصل بينهما بظرف فهذا يدل على أن هذه اللام هي التي دخلت على الاسم المبتدأ وأنها إنما دخلت على الأفعال لمشابتها للأسماء، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل على المبتدأ، إذ كان يؤول في المعنى إلى أنه هو هو أو للمبتدأ فيه ذكر، وإذا كان له فيه ذكر فهو بمنزلة إذا كان إياه في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ أبوه منطلقٌ)، فسُئِلت، من أبوه منطلق؟ فقلت: زيد، كما أنك إذا قلت: منطلق، فقلت لك: من منطلق؟ قلت: زيد، فإن قلت: فقد تدخل هذه اللام على الماضي، كما دخلت على المضارع، فما الذي جعل المضارع بدخولها عليه... (فَشُبّه) هذا النوع الذي يدل على وقتين في أول أحواله بالاسم فأعرب كذلك؟ شُبّه بهذه الأفعال من الأسماء ما صَلَحَ لوقتَيْن نحو (ضاربٌ، وعاملٌ) فأعمل عمله فإذا اختَصَّ بوقت لم يعمل كما أن الفعل إذا اختَصَّ وخلا من حروف المضارعة لم يعرب.

قال سيبويه: ولم يُسَكَّنوها كما لم يُسَكَّنوا من الأسماء.

قال أبو علي: يقول: لم يُسَكَّنوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم، كما لم يُسَكَّن من الأسماء في حال البناء ما تمكَّن في موضع فأعرب فيه، نحو (مِنْ عَلٍ)، لما أعرب في قولهم: (مِنْ عَلٍ)

ثم بُني، حُرِّكَ في البناء ولم يُسَكَّنْ وإن لم يكن قبله ساكن لئلا يكون كإذ التي لم تتمكن في موضع، فكذلك الفعل الماضي حُرِّكَ ولم يُسَكَّنْ، إذ وجد فيه مشابهة الفعل للاسم، وهو وصفك به النكرة في نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء، لئلا يكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة البتة.

ومثل قولهم: (مِنْ عَلٍ) قولهم: يا حَكَمُ، حُرِّكَ في حال البناء ولم يسكن، لجره متمكناً في غير هذا الموضع كجري (عَلٍ) متمكناً في قولك: مِنْ عَلٍ.
قال سيبويه: بُعِدَ، كَمَ، وَإِذْ، مِنَ الْمُتَمَكِّنَةِ.

قال أبو علي: بُعِدَ "كَمَ" من الأسماء المتمكنة، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (عَلٍ) في قولهم مِنْ عَلٍ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يُشَبَّه الاسم ولا أشبه ما يشبهه.
وبُعِدَ (إِذْ) من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك: جئتُكَ إِذْ زَيْدٌ منطلقٌ، وجئتُكَ إِذْ قام زيدٌ، وكان هذا يومئذٍ، فعوض من الجملة التي أضفتها إليها فيما تقدم التنوين، فمشايمته الحرف قائمة، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله^(١): [الوافر]

(١) لأبي ذؤيب الهذلي، وهو: حويلد بن خالد بن محرث الهذلي: شاعرٌ فحل، مخضرمٌ، أدرك الجاهلية والإسلام؛ وهو أشعر هذيل من غير مدافعة؛ توفي في مغزى نحو المغرب.
يُنظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٣١، والشعر والشعراء ٤٣٥، والمؤتلف والمختلف ١٧٣، والخزانة ٤٢٢/١.

والمعنى: يذكر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر، وزجره قبل استحكام الحب؛ فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بعاقبة، أي: بآخر ما وصيتك به.
ويجوز أن يكون المعنى: هبتك عن طلبها بذكر ما يُفضي أمرك إليه وتدور عاقبتك عليه، وأنت بعد سليمٌ تقدر على التمسك منها وتملك أمرك وشأنك في حبها.
وفي رواية: (بعافية) أي: حال كونك متلبساً بعافية.
والشاهد فيه: (إذ صحيح) حيث جاء بالتنوين عوضاً عن الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر على هذه الحال.

نَهَيْتَكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَمَرُوا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ
أَيُّ وَأَنْتَ إِذْ نَهَيْتَكَ عَنْ طَلَابِهَا صَحِيحٌ.
قال: مُنْذُ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا.

قال أبو علي: منذ، مَنْ جَرَّ بِهَا فَهِيَ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا كَمَا أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِكَ:
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مَرَرْتُ، وَتَعَلَّقَ بِهَا، فَأَمَّا إِذَا رُفِعَ الْاسْمُ بَعْدَهَا فِي نَحْوِ: لَمْ
أَرَهُ مِنْذُ عَامَانٍ، فَالْكَلَامُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ، (لَمْ أَرَهُ) جُمْلَةٌ، وَ (مِنْذُ عَامَانٍ) جُمْلَةٌ أُخْرَى، فَكَأَنَّهُ لَمَّا
قَالَ: لَمْ أَرَهُ، قِيلَ: مَا أَمْدُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: مِنْذُ يَوْمَانٍ، وَالْمَعْنَى أَمْدُهُ يَوْمَانٍ، أَوْ وَقْتُهُ يَوْمَانٍ،
فَمَوْضِعٌ مِنْذُ عَلَى هَذَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَأَمَّا إِذَا جَرَتْ بِهَا فَقُلْتُ: لَمْ أَرَهُ مِنْذُ يَوْمَيْنِ،
فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ (بِزَيْدٍ) فِي قَوْلِكَ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) نَصْبٌ، فَكُلٌّ مِنْ (مُنْذُ
وَمُنْذُ) لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ إِلَّا أَنَّ (مُنْذُ) تَخْتَصُّ بِإِبْتِدَاءِ عَامَّةِ الْأَزْمَنَةِ دُونَ الْأَمْكَنَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ
الْأَسْمَاءِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١): [أَحْذِ الْكَامِلَ]

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ ٦٨/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٨٤/٢،
وَالْأُصُولِ ١٤٤/٢، وَالْخَصَائِصِ ٣٧٦/٢، وَكَشَفُ الْمَشْكِلِ ٢٥١/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢٩/٣، ٣١/٩،
وَرَصْفُ الْمَبَانِي ٤١١، وَالْخَزَانَةُ ٥٣٩/٦.

(١) هُوَ لَزْهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ.

وَصَدَرَ الْبَيْتُ: (لِمَنْ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الْحَجَرِ؟)

وَالْقُنَّةُ - بَضْمُ الْقَافِ، وَتَشْدِيدُ التَّوْنِ -: أَعْلَى الْجَبَلِ. وَ(الْحَجَرُ): مَدَائِنُ صَالِحٍ مَدِينَةٌ أَثَرِيَّةٌ تَبْعُدُ عَنْ
الْعَلَا شَمَالًا ٣٥ كَمٍ وَعَنِ الْمَدِينَةِ ٣٥٦ كَمٍ. يَنْظُرُ: الْآثَارُ فِي شِمَالِ الْحِجَازِ ١٥١/١ - ١٥٢. وَ(أَقْوِينَ): أَيُّ
خَلَوْنَ مِنَ السُّكَّانِ. وَ (حَجَجَ): جَمَعَ حِجَّةً وَهِيَ: السَّنَةُ. وَقَوْلُهُ: (مَنْ حَجَجَ وَمَنْ دَهَرَ) يُرِيدُ: مَنْ مَرَّ
حَجَجَ وَمَنْ مَرَّ شَهْوَرٌ؛ فَاجْتَزَأَ بِالْوَاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ يَدُلُّ عَلَى مَا كَثُرَ مِنْهُ. وَالِاسْتِفْهَامُ
فِي قَوْلِهِ: (لِمَنْ الدِّيَارُ) لِلتَّعَجُّبِ مِنْ شِدَّةِ خَرَابِهَا، حَتَّى كَأَنَّهَا لَا تُعْرَفُ وَلَا يُعْرَفُ سَكَّانُهَا وَأَصْحَابُهَا.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (مَنْ حَجَجَ وَمَنْ دَهَرَ) حَيْثُ جَاءَتْ (مِنْ) لِإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ، وَالْكَوْفِيُّونَ
يَسْتَشْهَدُونَ بِهَذَا الْبَيْتِ لَوُرُودِ (مَنْ) لِهَذَا الْمَعْنَى، وَالْبَصْرِيُّونَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ.

فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْكُرُ نَسْبَتَهُ إِلَى زُهَيْرٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ، وَيَذْكُرُ أَنَّ الرَّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ (مَنْ
حَجَجَ وَمَنْ دَهَرَ)؛ فَإِذَا سُلِّمَ بِصَحَّةِ الرَّوَايَةِ فَلِلْبَصْرِيِّينَ عَلَيْهِ تَخْرِيجَاتٌ، تُنْظَرُ فِي: الْإِنْصَافِ ٣٧٥/١.

يُنْظَرُ هَذَا الْبَيْتُ فِي: الْأَزْهِيَّةِ ٢٨٣، وَالْإِنْصَافِ ٣٧١/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩٣/٤، ١١/٨، وَشَرْحُ
الرَّضِيِّ ٣٢١/٢، وَرَصْفُ الْمَبَانِي ٣٨٦، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ ٢٧٠، وَالْخَزَانَةُ ٤٣٩/٩، وَالدِّيْوَانُ ١١٤.

أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فكان أبو إسحاق يقول: المعنى مُدَّ مَرَّ حَجَجٍ، فحذف المضاف فلم يدخل مذ على الزمان، وأما قوله عز وجل: ﴿أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] فيكون على مذ ابتداء أول يوم، أو مُدَّ تَأْسِيسُ أَوَّلِ يَوْمٍ.

قال: اعْلَمْ أنك إذا تَنَبَّتَ الواحدَ لَحِقَّتَهُ زائدتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين.

قال أبو علي: معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها، فيمتنع لذلك جَرِيُّ الصوت معهما وامتداده كما يمتنع في سائر الحروف، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب، لأنه لو لم يكن يَلْزَمُ أن يكون فيه إعراب لم يُضَفْهُ إلى الإعراب، ألا تراه قال في أول الباب: (فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة) فلو كان لغير المعرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله: الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المُعَرَّبِ والمبني تخصيص ولا تخلص لما يستحق الرفع والنصب، لأنه قال: الرفع والنصب لحروف الإعراب، وحروف الإعراب في المبني مثله في المعرب، وكأنه قال: حروف الإعراب للمعرب والمبني، وهذا خلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبني لا حرف إعراب فيه، وقد وقفتُ بعض أصحابنا على ذلك وأرئته، وذلك قوله في هذا الباب: (وألزموا لامَ فَعَلَ السكون، وبنوه على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا، لأنها في الواحد ليس آخرها حرف إعراب لما ذكرتُ لك)، فقد نص هنا على أن المبني ليس آخره بحرف إعراب، وإذا لم يكن في المبني عنده حرف إعراب، وإنما حرف الإعراب في المعرب، والتثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع، وجب أن يكون فيه حرف إعراب، وإذا كان فيه حرف إعراب، فوجب أن يكون إعراباً عنده، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب، والإعراب الذي فيه، كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العامل، فمن حيث كان معرباً وجب أن يكون له حرف إعراب، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب، فلو لم يكن فيه إعراب لم يقل إنه حرف إعراب، كما لم يقل في ضَرَبَ إن فيه حرف إعراب، بل قد نص على أنه لا حرف إعراب فيه، وهذا خلاف ما كان أبو بكر رحمه الله يذهب إليه.

وردَّ الأحفش أنه لو كان حرف إعراب لكان فيه إعراب صحيح لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه ونحن نقول: إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تمامًا.

قوله: إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة، وأنها نهاية الاسم ومُنْقَضُهُ وما يتم به، فهو في ذلك كالتاء في طَلْحَةٍ، والياء في تَمِيمٍ، ونحو ذلك، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لامة من جَرِي الإعراب واعتقابه فلما ألحق هذان الحرفان صارا حَرْفِي الإعراب فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب، فإن لم تكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضًا من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب، والمعني بحروف الإعراب هو نهاية الكلم المعربة سواء كان ذلك زائداً أم أصلياً بعد أن يكون الحرف بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها للزم ألا تحتل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع، كما أن الإعراب وأدلته كذلك قلما كان حذفها من الكلمة تزول به دلالة تبين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع، كما تزول بحذف التاء وحذف حرف الإضافة دلالة التأنيث والتثنية علمنا أنها حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهم له فيما ذكرناه والدليل على أن الواو في (أخوك) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بعلامة والإعراب ولا دلالة قولهم: امرؤ وابنم فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابنم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب.

فإن قال قائل: إن الهمزة الثانية في كل أحوال الاسم غير منقلبة إلى حرف آخر، وليس الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين، قيل له: حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب، وإنما انقلبت في (أخيك) ونحوه، وثبتت الهمزة على حالة واحدة، والميم في (ابنم) لوجوب سكون الحرف في (أخيك) وبابه في القياس المطرد وذلك أنه كان يجب أن تكون متحركة بالحركة التي يستحقها الإعراب وما قبلها أيضًا متحرك، وحرف اللين إذا كان كذلك

انقلب ولم يثبت وسَكَنَ ولم يتحرك، فإذا سكنَ لما ذكرنا مما أوجب له السكون، وجب أن يتَّبَعَ ما قبله من الحركة كاتِّباع سائر حروف العلة المسكَّنة لما قبلها من الحركة نحو (ميزان وميقات) فحرف اللين في (أخيك) لام مثل الميم في (ابنم) انقلبت لما ذكرنا، وليس لمن دَفَعَ أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنكار بلا برهان، إذ قد وجدنا (امراً) و (ابنمًا) فيهما حرفا الإعراب ثابتان ولم يَجْزُ الثبات في أخيك ونحوه، وغير الانقلاب القياس المطرد، فقد صح وجود حرف الإعراب منقلباً غير التثنية، والجمع يدل أيضاً على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه، قولهم: (فوك وذو مال) ألا ترى أن (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه، فلا يجوز أن يكون علامة الإعراب دون أن يكون حرفه، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود في شيء من كلامهم.

فإن قال: وليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس أحد من الفريقين أَسْعَدَ بهذه الحجة، قيل له العلة التي لها لم يَجْزُ أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن زائلة هنا وهي بقاء الاسم على حرف واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه ولحاق التنوين له، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة، فإذا أفردوا قالوا: فَمُ فأبدلوا الميمَ من الواو.

ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب، فإذا كان كذلك فقد جُعِلَ الاسم على حرف واحد، وذلك فاسدٌ عند الجميع، لأنه إذا لم يَجْزُ أن يكون اسمٌ على حرفين أحدهما حرف لين، فإنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقلُّ إذ العلة التي لم يَجْزُ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مصيره إلى حرف واحد، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رَحَّمَ (شِبة) على من قال: (يا حار) رُدَّ الفاء، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فوك) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضاً مثله، فأما ما استجازوا من (م) الله فقد ذكر في موضعه وأنه لا يكون محذوفاً من (أَيْمُنُ الله) والدليل على أنه لا يجوز عندهم في المتمكنة أن تبقى على حرف واحد، ويصير إلى ذلك إبدالهم الميم من الواو التي هي عَيْنٌ في (فوك) في الأفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين لما يَلْزَمُ من أن يصير على حرف واحد لكان كونه على حرفين

أحدهما حرف لين أجدر لأن حرف اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يكون منوياً، وهم يُعْمِلُونَ المَنَوِيَّ في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعتدُّون به كَنَوٍ وكَقَضَوُ، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن يُنَوَى معه حرف، فإن لم يستجيزوا فيما لا يُنَوَى معه شيء أجدر وأولى وهذا بَيِّنٌ.

قال سيبويه: غير متحرك ولا منون.

قال أبو علي: يريد: ليس بمتحرك في النية، كما أن حرف الإعراب في (رَحَا) و(عَصَا) في موضع حركة هذا، وفيه الفائدة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة في اللفظ كما ينون (رَحَاً وَعَصَاً) ونحوه، لأن التثنية لو نُونَ على ذلك الحد لصارت صورته صورة الواحد، فكان أن لا يكون لحاق التنوين له على حد (رَحَاً وَعَصَاً) أبلغ وأحكم.

قال سيبويه: يكون في الرفع ألفاً ولم يكن واوًا.

قال أبو علي: إنما قال: ولم يكن واوًا لأن رفع الواحد بالضم هو الأصل، فكان قائلًا قال: فهلا كان التثنية في الرفع بالواو كما كان في الواحد بالضم؟ فقال: كان بالألف ولم يكن بالواو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، وذلك أنه لو قيل: زَيْدُونَ في التثنية والجمع، لالتبسَ التثنية بالجمع.

فإن قال قائل: فكان يُضْمُّ ما قبل الواو في الجمع، ويُفْتَح ما قبلها في التثنية، قيل له: لم يَحْزُ هذا من غير جهة: منها أن الذي فعل من هذه القسمة آكَدُ في الفصل وأبلغ، لأنه إذا كان الفصل بحرف كان أبلغ من أن يكون بحركة.

وأيضًا فلو جُعِلَ الفصل بينهما بانفتاح ما قبل الواو في التثنية وانضمام ما قبل الواو في الجميع لأدى ذلك في بعض المواضع إلى التباس التثنية بالجمع وذلك فيما كان آخره ألفًا، ألا ترى أن ذلك يستوي فيه التثنية والجمع ولو كانا بالواو، وفي أن ينفتح ما قبلها في الموضعين التثنية والجمع.

فإن قلت: فانفتاح النون كان يفصل ويُخَلِّصُ فإن النون لا يُعتمد عليها إذ كانت غير ثابتة، وأيضًا لو جُعِلَت التثنية والجمع بالواو في الرفع لَلَزِمَ أن يُجعل النصب في التثنية والجمع بالألف، وذلك غير جائزٍ لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع.

قال: ويكون في الجرِّ مفتوحًا ما قبلها ولم يكسر، يُفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع.

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: هَلَّا جَعَلَ تثنية النصب بالألف كما أن واحده الذي هو الأصل بالفتحة، فقال لم يجعلوا النصب ألفًا في التثنية،

ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع، لأنه قد لَزِمَ أن يكون الجمع بالياء، إذ لم يجز كونه بالواو، ولا بالألف، فلما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به، فكان إتياعه إياه أولى.

قال: وكان مع ذا أن يكون تابعًا لما الجرّة منه أولى.

قال أبو علي: كأن قائلًا قال: فَهَلَّا أَتَبَعَ تثنية المنصوب تثنية المرفوع فَجَعَلَ بالألف، كما أن تثنية المرفوع بالألف، فقال: جَعَلَ النصب في التثنية بالياء دون الألف ليكون مثله في الجمع، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد، لأنه أقرب إليه، وأشبه به، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليكون تابعًا للياء التي الجرّة منها لِلزُّومِ الاسم فإنه لا ينتقل عنه.

قال: وتكون الزائدة الثانية نونًا كأنها عَوَضٌ لَمَّا مَنَعَ من الحركة والتنوين.

قال أبو علي: إن قال قائل: كيف قال: إن النون تكون عَوَضًا من الحركة والتنوين، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه إعرابًا فكيف لزم أن يكون عوضًا وفيه الشيء المَعَوَضُ منه؟

قيل له: لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك، وذلك أن الإعراب لما كان تزايد له حركة في غير هذا الموضع ولم تُزِدْ له هنا، بل صار ذلك في انقلاب نفس الحرف لَزِمَ أن يكون منه عَوَضٌ للنقصان اللاحق له عما عليه المُعْرَبَات. ألا ترى أنه قد نُقِصَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب، ولم يستنكر أن يُعَوِّضَ من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العَوَضُ إنما هو من الحركة لا من الإعراب، ألا تراه قال: كأنه عَوَضٌ من الحركة والتنوين ولم يقل: عَوَضٌ من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح.

قال: ولم يجعلوا النصب ألفًا.

قال أبو العباس: أراد أنه لو كان النصب بالألف في الثنية والجمع كان يَنْفَتَحُ ما قبل الألف، لأن الفتح لازم لما قبلها، فتكون الثنية والجمع شيئاً واحداً، ولم يكن يمكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح ما قبلها في الثنية وكسر ما قبلها في الجمع.

قال: قد ينتقلُ إلى الفعل.

قال أبو الحسن علي بن سليمان الأحفش: والنصب قد ينتقل، فإنه كما قال: الجرُّ لازم للاسم، والنصب لا ينفصل فيه الثنية من الجمع لو جعلت الثنية بالألف، وهو مع ذلك منتقل، والرفع أيضاً ينتقل.

قال: فيكون الأولى حرف إعراب.

قال أبو علي: قوله: فيكون جوابٌ لقوله: (ولم تكن مُنَوَّنةً وَلَمْ تَلْزَمْها الحركة) أي لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة له كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له، وتكون الألف حرف إعراب، والنون بدلا من الحركة والتنوين في الفعل كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم والثون بدلا من الحركة والتنوين.

قال: (وفي الثنية لم تكن بمترلة).

قال أبو علي: يريد أن واحدَ الأسماء تَلَحُّقُهُ الحركة والتنوين وَيُلْزِمُهُ ذلك إذا تُبِّيَ، والفعل ليس كذلك.

قال: ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجِزْمِ، قال أبو علي: يقول: إنَّ التَّوْنَ لما كانت متحركة وكانت تَسْقُطُ في الجِزْمِ عُلِمَ أنها ليست حرف إعراب، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجِزْمِ هي نفسها، لكنها كانت تُثَبِّتُ وتحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب، وتُحذف حركاتها.

قال: ولم يكونوا لِيَحْذِفُوا الألف لأنها علامة الإضمار والثنية فيمن قال: أَكَلُونِي البراغيثُ.

قال أبو علي: إنما قال لأنها كأن قائلا قال له هَلَّا حَذَفْتَ الألف لالتقاء الساكنين هي والنون وهي الساكن الأول وقد يحذف الساكن الأول إذا كان حرف لين، فقال: لم يحذفوها لأنها علامة إضمارٍ وجمعٍ بل أُثْبِتَتْ وحُرِّكَ الساكن الثاني بالكسرة.

قال: فيمن قال: أَكَلُونِي البراغيثُ بمترلة التاء في قُلْتُ، وقالت.

قال أبو علي: شَبَّهَ الألفَ في (ضَرْبَا الزَّيْدَانِ) بالتَّاءِ في قلتَ، لأنها تكون ضميرَ الفاعلين، ودليلاً للتثنية غير ضمير، كما أن التاء قد تكون ضميراً للفاعل وخطاباً وتكون للتثنية مجردة من معنى الضمير نحو (ضَرْبَا الزَّيْدَانِ) فتكون لذلك كالتاء في قالت في أنها حرف وكالتي في أنتَ، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجردةً من الضمير كما تكون التاء للخطاب في أنتَ مجرداً من معنى الاسمية، واجتماعهما في هذا الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسمين، وتوافقُهما التاء في قالت لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيها، ويخالفان هذه التاء التي في قالت في أنهما يكونان اسمين في (الزَّيْدَانِ ضَرْبَا).

قال أبو علي: وكون الواو والألف لعلامة التثنية والجمع أعم من كونهما للضمير، لأنهما لا يكونان ضميراً إلا وهما يدلان على التثنية والجمع، وقد يكونان تثنية وجمعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذ لم يتقدم ما يكونان ضميراً له، فهذا مما يُعْلَمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية لأنهما أيضاً لا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما، وقد يكونان للخطاب ولا اسمية فيهما موجودة كالكاف في (ذلك والنَّجَاؤُكَ وأُرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما فَعَلَ) والتاء في (أنتَ) ألا ترى أن الكاف في أرأيتك لا يكون اسماً، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون المفعول الثاني في المعنى، والمخاطب لا يكون الغائب، ولذلك بُنِيَ الاسم المفرد المعرفة في النداء لوقوعه موقع (ما) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب، فلا موضع لهذا الكاف في هذه الأماكن من الإعراب، ولا للتاء في أنتَ لأنهما ليسا باسمين فيستحقان الإعراب، كما لا تستحقه (ما) في قوله: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

وذكر سيبويه تاء أنتَ في مكان آخر، وكاف ذلك ونحوه فقال ينبغي لمن زَعَمَ أن كاف ذلك اسم، أن يقول: إن تاء أنتَ اسم. قال: وإنما تاء أنتَ بمنزلة الكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إعراباً كما لا يستحقها في قوله: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾.

مسألة:

يدلُّك إجراؤهم للتاء في المؤنث مُجرى الياء في مسلمين أن المذكر هو الأول لأنه لم يمنع هنا من الفتح شيء كما منع من الألف في النصب في التثنية والجمع، وإنما فعل هذا بالتاء، لِيَتَّبِعَ المؤنث المذكر إذ كان الأول له، ويدل على ذلك أيضاً إتباعهم بعض الكلام

بعضاً وإن لم يكن في المتبَع العلة التي في الشيء الذي يُتَبَع ذلك مثل (تَعِدُ وَتَعْدُرُ بنا) ونحو ذلك، ويدل على ذلك أيضاً بناءُ يَفْعَلَنَّ لِإِتْبَاعِ فَعَلَنَّ.

قال: وكذلك إذا أَلْحَقَتِ التَّأْنِيثَ في المخاطبة نحو تَفْعَلِينَ.

قال أبو علي: لا يخلو من أن يكون علامةً مجرداً من الضمير أو ضميراً، فلو كانت الياء علامة ولم تكن ضميراً لَلَزِمَ أن تثبت في فعل الاثنين كما تَثَبَّتِ التاء في قامتا، فلما حُذِفَتْ ولم تثبت علمنا أنها ضمير وليست بعلامة، فإن قال قائل: ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حُذِفَتْ في التثنية وإن أُثَبِتَتِ التاء في قامتا لما كان يدخل من الاستثقال في مثل (تَضَرَّبان) لو قيل، لتوالي الحركات، وانكسار ما قبل الياء وذلك كله أمور مستقلة، فحذف لذلك لا لأنه علامة ضمير، قيل له: إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسماً لم يستثقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال، وما كان كذلك لم يستثقل ذلك فيها، وإنما يستثقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا: لِكُتُبِكَ فاعْلَمْ ونحو هذا، فجمعوا بين هذه المتحرّكات لما كانت غير لازمة، وتقول (بِكَتَاتٍ)، فتجمع بين هذه المتحرّكات، إذ تقديرِك فيها الانفصال، وكذلك لو كان هذا ضميراً يُسْتَثْقَلُ هذا الجمع بين الحركات فيه، وأيضاً فلو كان حذف ذلك للاستثقال لكان جديراً أن تثبت في مثل: (فَمُ وَبِعْ، وَشِ ثَوْباً) ونحو ذلك فامتناعها من الثبات في ذا يُقَوِّي أنها ليست علامة، وأنها أيضاً ضمير، وأيضاً فلو كان حذفها للاستثقال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطرار الشعر كما يردون الأشياء التي تخفّف وتُحذف للاستثقال إلى أصولها، فإن لم يرد هذا يقوى ما ذكرناه من أنه ضمير.

فإن قال قائل: فهلاً ثَبَّتَ العلامة التي هي ضمير المذكر في مثل: (أَنْتَ تَفْعَلُ) إن كانت الياء ضميراً ليس بعلامة، وهلاً ذَلِكَ امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير، كما أن (فَعَلَ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة للضمير علمت أن (فَعَلَتْ) علامة للتأنيث دون الضمير، قيل له: إن هذا الموضع لما التَّبَسَّ فيه الصنفان أظهر الضمير، فإنما علمنا أن التاء في (فَعَلَتْ) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميراً لم تَثَبَّتْ.

قال: (فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وفَعَلَ شيئاً واحداً).

قال أبو علي: يقول: ليس إسكان لام الفعل المضارع وبنائها عليهما (عِنْدَمَا) اتصل بضمير المؤنث لمشاботه (فَعَلَنَّ وَفَعَلَتْ) بأبعد من إعرابه لمشاботه الاسم.

قال: ولأنها قد بُنِيَ مع ذلك على الفتحة في (هل تَفْعَلَنَّ).

قال أبو علي: أراد بقوله: (هل تَفْعَلَنَّ) موضعاً بنى فيه الفعل المضارع فقال: جاز بناؤها مع علامة الضمير في (تَفْعَلَنَّ) كما جاز بناؤها مع النون، بل بناؤها في تَفْعَلَنَّ أجدر من بناء فَعْلَنَّ، وإتباعه إياه.

قال: واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأوَّل.

قال أبو علي: الأسماء هي الأوَّل للأفعال لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، والدليل على أنها مأخوذة منه، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلَّ كل بناء على حدث مخصوص مع دلالة على الزمان، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يَخُصُّ حدثاً بعينه بل يَعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام، فحكم الفعل إذاً أن يكون من المصدر.

ومما يدل على أوَّليتها للأفعال، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أن يكون معه فعل، فقد عُلِمَ بهذه أوليته، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان لأن النطق به أوسع، والمتكلم به أدْرَب، وهو عليه أسهل، وإنما تكون الدُّرْبَة بحسب كثرة العادة، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات، ألا ترى أن المتكلم باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلة اعتياده على ذلك، وكذلك المتكلم بالفارسية لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يكثر ذلك في عاداته، ولم يَرْتَضَ به لم يَخِفْ عليه، ولذلك اعتدَّ بالعُجْمَةِ (في الأعلام) ثقلاً وإحدى الموانع من الانصراف، فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لغة في لغته، فإذا كان كذلك، ثَبَتَ أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها (وإذا كانت أخف منها)، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملته ألزمت ذلك لحِقَّتْها، ولم يُلَزَمَ ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقله، فلما احتمل الزيادة الخفيف للحنة لزم ألا تلحق

الزيادة غير الخفيف لُبُعدِه من الخَفَّة، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها، وهو الحذف والنقصان فَلَحَقَه الجزم والسكون.

قال: (حيث قَارَبَ الفعل في الكلام ووافقه في البناء).

قال أبو علي: يعني أَنَّ النَّعْتَ مأخوذة من المصدر، كما أَنَّ الفعل مأخوذة من المصدر.

قال: وَأَمَّا مُضَارَعَتُهُ فِي الصِّفَةِ.

قال أبو علي: يريد: وَأَمَّا مضارعة الصِّفَةِ الفعل.

قال: اعلم أَنَّ النَّكْرَةَ أَحْفَ عَلَيْهِم من المعرفة، وهي أَشَدَّ تَمَكُّنًا.

قال أبو علي: يعني أَبْعَدَ لها من أَنَّ لَا تَنْصَرِفُ، ومن أَنَّ لَا تُشَبِّهُ الفعل.

قال: ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْهَا مَا تُعَرَّفُ بِهِ.

قال أبو علي: نحو أَنَّ نَنْقُلَ اسمَ نَكْرَةٍ لِنَوْعٍ إِلَى شَخْصٍ بَعَيْنِهِ كَرَجُلٍ يَسْمَى بِـ

(أَسَدٍ)، وَهَذَا النِّقْلُ فِي تَعْرِيفِهِ هَذَا الْمُنْكَرَ كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي تَعْرِيفِهِمَا إِياه.

هذا بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه

قال: وإنما يدخل النَّاصِبُ والرافِعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ.

قال أبو علي: الجارُّ الذي يدخل على المبتدأ على ضربين:

أحدهما: أن يدخل في غير الإيجاب.

والآخر: أن يدخل في الإيجاب.

فالأول كثيرٌ والثاني عزيزٌ.

فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت: هل من أحدٍ في الدار (وما منكم من أحد عنه حاجزين)، فأحدٌ مُرتفعٌ — (ما) وهي الحجازية، ولم تتمتع من أن تعمل مع الفعل بالظرف كما لم تتمتع (إنّ) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، فالجارُّ مع المحرور في موضع رفع ولذلك أُتبع (غيره) في إعرابه، ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل كالاسم بعد إلا في قولك: ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وكلا الأمرين يدل على أن موضعه رفع، والاستفهام نحو قولك هل من أحدٍ، و (هل لنا من شفعاء).

وأما الإيجاب فهو الباءُ في قولك: (بِحَسْبِكَ صُنْعُ الْخَيْرِ)، فهذه الباء دخلت على اسم كان مبتدأ، يدلُّك على ذلك أن الثاني فيه هو الأول في المعنى لأنَّ صُنْعُ الْخَيْرِ هو الْحَسْبُ في المعنى، كما أن زيداً هو المنطلق في (كان وإنّ) ولا يجوز أن يقال في نحو: لزيد مالٌ ونعمٌ وعبيدٌ إن الجارَّ هنا داخل على المبتدأ، لكنَّ موضعه لأن الثاني ليس بالأول، فالجارُّ هنا لم يدخل على المبتدأ لكنَّ موضعه نصب، لأنَّ المعنى: المالُ ثَبَتَ لزيد، ونحوه من الفعل فقد جاء قولك: (لزيد) بعد فعل وفاعل، فأما موضع الباء وما بعدها في بِحَسْبِكَ، فينبغي أن يكون رفعاً لأنك لم تضيف إلى (حَسْبٍ) شيئاً بالباء كما أضفت الثبات باللام إلى زيد في قولك: المالُ لزيد، ولزيد مالٌ، فموضع بِحَسْبِكَ رفع بالابتداء وصنْعُ الْخَيْرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعاً، وأنشد أبو زيد^(١): [المتقارب]

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

(١) انظر: النوادر ٧٣/١، ونسبه إلى الأشعر الرُّقْبَانِ الأَسَدِيِّ - جَاهِلِيٍّ - . والبيت في مجمع الأمثال

هذا باب ما يحتمل الشعر

قوله^(١): [الكامل]

كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ

حَذَفَ الْيَاءَ مَعَ الْإِضَافَةِ كَمَا يَحْذِفُهَا مَعَ التَّنْوِينِ فِي نَوَاحٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلٌ مِنْ صَاحِبِهِ، وَكَذَلِكَ حَذَفَ الْيَاءَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الْأَيْدِ كَمَا يَحْذِفُهَا مَعَ التَّنْوِينِ.

قول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) عجز البيت:

وَمَسَحْتَ بِاللَّيْتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

البيت لخفاف بن ندبة وانظر: الكتاب ٦٥/١.

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٧٧/١:

الشاهد فيه على حذف الياء من (نواحي) وهو جمع ناحية مثل شارية وشوار وجارية وجوار، وحذف الياء في الإضافة، وحذفها في غير الإضافة أسهل.

والحمامة: يعني به قمرية أو ما أشبهها من الحمام ذوات الأطواق. ونواح ريشها: أطرافه وجوانبه. وعندي إنه ذكر حمامة نجدية، ونسبها إلى نجد وهو يعني الفاختة لأن الفاختة لا تسكن الغور وتقامة وما والاها، وإنما تسكن في نواحي نجد.

والعصف: ورق الزرع، والإثمد: هذا الكحل المعروف، والكحل حجارة تؤخذ من معدن من المعادن وليس بشيء ينبت فيكون له ورق، ولم يكن الإثمد من الأشياء التي تكون في بلاد العرب فهم لا يقفون على حقيقته.

(٢) البيت كاملاً:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

البيت للنجاشي.

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٣٥/١: الشاهد فيه إنه حذف النون من (لكن) لاجتماع الساكنين، والوجه أن يحرك لالتقاء الساكنين ولا يحذف، ولكنه حذف مضطراً.

وكان النجاشي عرض له ذئب في سفره، فحكى إنه دعا الذئب إلى الطعام وقال له: هل لك في أخ - يعني نفسه - بواسيك في طعامه بغير من ولا بخل؟ فقال له الذئب: إنما دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة الآدميين، وهذا لا يمكنني فعله، ولست بآتيه ولا أستطيع فعله، ولكن أن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني.

وَلَاكِ اسْتَقْنِي.....

قال أبو علي: حذِفَ النون من (لكن) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك، لأنها مشابهة لها، وتُزاد حيث يَزِدُن ثانية وثالثة ورابعة، وتُبدَل منها في صَنَعَانِي وبَهْرَانِي، وكان حكمه صَنَعَاوِي (وبهراوي) فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، و (لَسَفَعًا)، وتكون إعرابًا في تضربان، كما يكون أبعاض هذه الحروف إعرابًا أعني الحركات.

قوله: الأَضْحَمَا.

قال أبو علي: إنما صارت الحجة في الفتح لأن الثقلية تصير تدخل فيه للوقف ثم يُطلق الحرفُ للقافية في الوصل مُجْراه في الوقف، وإذا كَسَرَ الهمزة لم تصر الثقلية للوقف، لكن الحرف يصير مثل (قِرْشَب)، وما أشبه هذا البناء، وكذلك إذا قال: الضَّخَمَا لم تكن فيه حُجَّةٌ لأنه يصير مثل خَذَبَّ ونحوه مما هو على (فَعْلٌ).

وقول الآخر^(١): [الطويل]

=

انظر الكامل ٢٧/١، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١١، والمقصود والممدود لابن ولاد ٥١، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٣، والإنصاف ٦٧٢/٢، وشرح المفصل ١٤٠/٣، وشرح الجمل ١٧١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٥/١.

(١) صدر البيت:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَمًا

ينسب للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي، ولعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه ص ٥٠٢. قال السيرافي في شرح أبيات سيوييه ٧٥/١: يقول: صرمت هذه المرأة قبل أن تصرمك، يخاطب نفسه. ثم قال: وكيف تصابي من قد كبر وحلم، وأراد: من يقال هو حليم. وصدت هذه المرأة فأطولت أنت الصدود، ومع طول الصدود لا يبقى من المودة والمحبة شيء. والشاهد على أنه آخر الفعل الذي كان ينبغي له أن يقع بعد (قلما وأوقع بعده (وصال) وهو مرفوع بإضمار فعل يفسره (يدوم) هذا الظاهر.

انظر الخصائص ١٤٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم ١٣٠/٦، مغني اللبيب ٤٠٣/١، همع الهوامع ٤٧٩/٣، الأصول في النحو ٢٣٤/٢، الكتاب ١١٥/٣، حاشية الخضري على ابن عقيل ٣٦٠/١، حاشية الصبان ٦٩٥/١، سر الفصاحة ١١٣/١، خزنة الأدب ٢٤٢/١.

..... وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

قال أبو علي: (قَلَّ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل، فإذا أُدخِلت عليه (ما) كَفَتُهُ وَهَيَّأَتْهُ للدخول على الفعل كما تهيءُ (رُبَّ) للدخول على الفعل، فكان حكمه أن يليه (يدوم) دون (وصال) ولا يجوز أن يرفع (وصال) — (يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن — (يكون) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قَدَّره، لأنه موضع فعل كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلَا) التي للتحضيض و (إِنْ) التي للجزاء، و (إِذَا) الدالة على الزمان بالابتداء.

فإن قال قائل: كيف جاز دخول (قَلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه. قيل له: جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي، ويدل ذلك على مضارعة له قولك: قَلَّ رجل يقولُ ذاك إلا زيدٌ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجري مجرى الحرف لما جاز هذا فيه، كما لا يجوز (جاءني القوم إلا زيدٌ) على أن تُبدلَ زيداً من القوم، فكما جرى هذا مجرى حرف النفي، فجاز فيه ما أعلمتك، كذا جرى في قوله: قلما يدوم وصال، مجرى الحرف، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه، وقام مقام الحرف هنا، كما قام مقامه حيث ذَكَرْتُ لك لما بينهما من الشبه في المعنى، لأن أقرب الأشياء إلى النفي التقليل، كما أن أبعد الأشياء منه التكثير.

قوله^(١): [الوافر]

(١) عجز البيت:

بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ

هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحنة، والقصيدة دالية.

و (الأنباء) جمع نبأ، وهو الخبر.

و (تنمي) بفتح التاء المثناة من فوق من غيت الحديث أتميه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح، وطلب الخير، وإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة، قلت: نميته بالتشديد.

و (القلوص) بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، ويروى: لبون، وهي الناقة ذات اللبن.

و (بنو زياد) هم الربيع بن زياد وأخوته الذين أغار قيس على إبلهم.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي

قال أبو علي: قَدَّرَ إسكانه عن الضم فلم تحذف الياء لأنه حذف الضمة وأجراه مجرى الصحيح، كما أجراه الآخر مجرى الصحيح فحرَّكَه بالكسر تشبيهاً بالحرف الصحيح في قوله: غير ماضي، وفي الغواني.

قوله^(١): [الطويل]

أَلَا لَا أَرَى "إِثْنَيْنِ" أَحْسَنَ شِيَمَةً

قال أبو علي: اثنين معتلة اللام محذوفتها، ولذلك أُلْحِقَتْ أَلِفُ الوصل كما ألحق (اسم) ونحوه تشبيهاً بالأفعال المعتلة اللام، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يكونا في الأفعال دون الأسماء، فأما الياء في اثنين فمقلبة من أَلِفِ الثنية وليست بلام الفعل، بل

=

وقوله: (عما لاقت) فاعل (يأتيك) والباء زائدة، و (الأنباء تنمي) جملة معترضة، ويحتمل أن يتنازع يأتي وتنمي فيما لاقت، وأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فحينئذ لا اعتراض، ولا زيادة للباء، وارتفاع قلوب بلاقت، والشاهد في يأتيك حيث أثبت الباء مع الجازم،

وعن الأصمعي الأهل أذاك، وعن بعضهم أَلَمْ يَأْتِكَ بالجزم، فلا شاهد في الوجهين. وقال السيرافي ٢٢٤/١: الشاهد فيه إنه أثبت الياء في (يأتيك) وهو مجزوم. وكأنه بمثولة من اضطر إلى تحريك الياء بالضم في حال الرفع، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء.

انظر: الأشموني ٤٦/١، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ٥٥/١، وذكره السيوطي في همع الهوامع ٥٢/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/٧، والشاهد ٦٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٩.

(١) عجز البيت:

عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَنِّي وَمِنْ جُمْلِ

البيت لجميل بثينة. انظر: الديوان ٨٣/١.

و (ألا) للتنبيه والشاهد في (اثنين) حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة. و (شيمة) نصب على التمييز، وهى الخلق والطبيعة، و (حدثان الدهر) الذي يحدث فيه من النوائب والنوازل.

قوله: (مني) صلة: لأحسن ؛ لأنه أفعل التفضيل، فلا بد له من أحد الأمور الثلاثة، و (جمل) بضم الجيم: اسم امرأة.

اللام محذوفة وهي ياء، لأنها من ثَنِيَتْ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللام مناسباً للفعل بالحذف.

فأما (امرؤ) فَلَا مُهْ أَيْضاً حرف إعلال، وقد يحذف مع ذلك إذا خُفِّفَتْ وَأُسْكِنَ ما قبلها ففعل (مرء) تقول في تخفيفه (مر).

قال: والمفعول الذي لم يَتَعَدَّ فعله ولم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل.

قال أبو علي: قوله: لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل، ليس يريد أن هذا المفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة، إنما يريد أن هذه اللفظة التي هي (ضرب) المسماة فعلاً لم يجاوز الاسم المرتفع بها في (ضرب زيد) إلى مفعول فنصبه، كما جاوز في (أعطي زيد درهماً) إلى المفعول الذي هو الدرهم المنصوب.

قال: وقال بعضهم: ذهب الشَّامُ، شَبَّهَ بالمبهم.

قال أبو علي: يَتَبَيَّنُ المكان المبهم من المختص بأن يُحَدِّدَ وَيُخَصَّ بِحدود تشملها، والحدود للمختصة، فأما المبهمة نحو (خلف) فلا يمكن تحديدها لأنها ليست مواضع بأعيانها.

قوله^(١): [الكامل]

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ

(١) البيت كاملاً:

لَدُنْ بِهِزْ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَثْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ

قاله ساعدة بن جؤية الهذلي من أبيات في وصف الرمح "ديوان الهذليين ١ / ١٩٠".

قوله: (لدن) خبر مبتدأ محذوف ؛ أي: هو لدن بفتح اللام وسكون الدال، وفي آخره نون ؛ أي:

ناعم لين، ويروى: لذ بمعنى لذيد من اللذة، و (الباء) تتعلق بـ (يعسل).

و (الهز) مصدر مضاف إلى فاعله، ومفعوله محذوف، تقديره: بهز الكف إياه ؛ يعني: الرمح.

و (يعسل) بالعين والسين المهملتين من العسلان، وهو اهتزاز الرمح، وأراد بـ (المتن) ظهر الرمح

فيه ؛ أي: في هزه، والكاف لتشبيهه، و (ما) مصدرية ؛ أي: كعسلان الثعلب في الطريق.

و (الثعلب) فاعل (عسل) والشاهد في (الطريق) حيث نصب بتقدير: في توسعا إجراء اللازم مجرى

المتعدي.

انظر: كتاب الشعر ص ٤٤٦، ٣٣٨، وحواشيه، والجمل المنسوب للتحليل ص ٤٢

قال أبو علي: الطريق موضع متميز مثل الدار والمسجد ونحوهما وكذلك البيت، وليس مثل (خَلَفَ) وما أَشْبَهَهُ، لأن المبهمات ينتقلن مع انتقال ذي الظروف، فيجوز أن يكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمبهمة، فَبَيَّنَ أن (خَلَفًا) ونحوه ليس مثل الطريق، والبيت والشام والمختصات.

فأما قول أبي عمر: ليس ذهبت الشام مثل دخلت البيت، فليس كما قال، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم، بل البيت أَقْعَدُ في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهًا غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يُحْمَلَ على إحدى الجهات الست، وإن كان سبويه قد حَمَلَهُ على الاختصاص وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحو (قامَ) يمتنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية، كما امتنع من التعدي إلى سائر الأسماء المختصة غير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعني ذَهَبْتُ الشام، ودخلت البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للتساع، والأصل ذلك، فَدَخَلْتُ غير متعد، كما أن ذَهَبْتُ غير متعد والبيت مختص وقد تُعَدِّي إليه، والدليل على أن (دَخَلْتُ) غير متعد أن خلافة غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تعتبر بأمثالها وسترى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله.

وأيضًا فإن مصدره على (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة، ولو كان متعديًا لكان خليقًا أن يكون على (فَعَلَ) فإن قال: ما أنكرت أن يكون مثل (كَلْتُكَ وَكَلْتُ إِلَيْكَ) ونحو هذا مما يتعدى تارةً بالحرف وتارةً بغير الحرف، قيل له: هذه الحروف في الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم، ويضعف ذلك أيضًا أنك لا تكاد تجد في هذه الحروف التي هي مثل نصحته ونصحت له (فَعَلَ، وَأَفْعَلْتُهُ) لا تكاد تجد مثل: (أَنْصَحْتُهُ) وأنت تقول: دخل وأدخلته، كما تقول: ذهب وأذهبته.

فأما جئتكَ فإنما أصله: جئتُ إليك، فاستعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه، فكل هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سبويه في هذا، ويقوّي ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير مُتَعَدِّيَةٍ نحو: وَجَلْتُ، وَهَجَمْتُ، وَغَرْتُ.

قال: ويتعدّى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة.

قال أبو علي: الوقت في الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو فرسخٍ وميلٍ ونحوهما.

قال: (كما أن ذلك وقتٌ في الأزمان).

قال أبو علي: يعني ما كان معلوم المقدار نحو شهر وسنة وما أشبه ذلك.

قال: (فلما صار بمتلة الوقت في الزمان صار مثله).

قال أبو علي: أي في أنك إذا قلت: ذهبتُ شهرًا كان كقولك: ذهبت فرسخًا في تعدي الفعل إليهما.

قال: (وكذلك ينبغي أن يكون إذ صار تعدّى فيما هو أبعد).

قال أبو إسحاق: وكذلك كان ينبغي أن يكون، يعني تعدّي الفعل إلى المكان الموفت الذي يقع على كل شيء من الأمكنة، إذ كان الفعل يقع على المختص من المكان الذي لا يقع على كل شيء، نحو: ذهبتُ الشام، فإذا تعدّى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدّى إلى ما ليس مختصًا.

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وإن شئت اقتصرْتَ

[قوله^(١): البسيط]

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ

قال أبو علي: وضع سيبويه البيت على أن المراد: آلَيْتَ على حَبِّ الْعِرَاقِ، فلما حذف الحرف وَصَلَ الفعل، وذهب أبو العباس فيه إلى أن المعنى: آلَيْتَ أَطْعَمَ حَبَّ الْعِرَاقِ، أي لا أَطْعَمُ، كقوله^(٢): [البسيط]

(١) البيت كاملاً:

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَكُلُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

قاله المتلمس جرير بن عبد المسيح.

(آليت) ؛ أي: حلفت على حب العراق أني لا أطعمه الدهر، مع أن الحب متيسر يأكله السوس، وهو قمل القمح ونحوه، واختلف في حركة التاء، ف قيل بالضم يخبر عن نفسه، وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة، والشاهد في (حب العراق) حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه، و (الدهر) نصب على الظرف.

قوله: (أطعمه) ؛ أي: لا أطعمه، فحذف منه حرف (لا) النافية، و (الحب) مبتدأ، والجملة خبره في محل النصب على الحال.

البيت للمتلمس في الأصول في النحو: ١٧٩/١، وتحصيل عين الذهب: ٦٨، وتخليص الشواهد: ٥٠٧، وشرح التصريح: ٣١٢/١، وخزانة الأدب: ٣٢٣/٦، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٦٠/٢.

(٢) اختلف في نسبته؛ فسبه سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣ إلى أمية بن أبي عائذ، ونسبه الزمخشري في المفصل ٤٨٤ إلى عبد مناة الهذلي، وابن يعيش في شرحه على المفصل ٩٩/٩ إلى أمية بن أبي عائذ، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل: للفضل بن العباس اللبثي.

ونُسب إلى مالك بن خالد الهذلي - كما في ديوان الهذليين ٢/٣ -؛ ورواية الصدر فيه:

وَالْخُنُسُ لَنْ يُعْجَزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ

وصدره في ديوان الهذليين لِسَاعِدَةِ بْنِ جُوَيْةَ الهذلي ١٩٣/١، وعجزه:

أَدْفَى صَلَوْدٌ مِنَ الْأَوْعَالِ ذُو خَدَمٍ

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيَامِ

أي لا يبقى، فحب العراق على قول أبي العباس ينتصب بفعل مضمر (أطعمه) تفسيره، كأنه قال: آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه، فأطعمه تفسير للمضمر.
قال: لأنَّ عَنْ، وعلى لا يُفَعَّلُ بهما ذلك.

قال أبو علي: بقول الباء في خبر ليس، وكفى بالله زائدة، واخترت من الرجال وَبُئْتُ عَنْ زَيْدٍ فَعَلَى وَعَنْ فِيهِمَا غَيْرَ زَائِدَتَيْنِ لِأَنَّ (عَنْ)، و (على) لا تزدان، و (مِنْ) لا تُزاد في الواجب، وقد تُزاد في غير الواجب نحو الاستفهام، والنفي كقولك: هل من رجلٍ في الدار. وما من رجلٍ فيها.

قال: ثم تقول: عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ فَهُوَ سِوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى.

قال أبو علي: معنى عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤَوَّلُ إِلَى سِوَى مَعْنَى عَرَفْتُهُ زَيْدًا، والهاء في عَرَفْتُهُ زَيْدًا غير ضمير زيد، وفي عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤَوَّلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ هُوَ الْعَيْنُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ.

(ذو حَيْدٍ): يريد بذلك الوعل، والحَيْد - يروى بفتح الحاء والياء على أَنَّهُ مصدرٌ بمعنى العوج والأود - وهو: اعوجاجٌ يكون في قرن الوعل؛ ويُروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أَنَّهُ جمع (حَيْدَةٍ) وهي: الْعُقْدَةُ فِي قَرْنِ الْوَعْلِ.

(المشمخر): الجبل الشَّامخ. و (الظَّيَّان): ياسمين البر. و (الآس): الرِّيحان، ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإِنَّمَا ذَكَرْهُمَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْوَعْلَ فِي خَصْبٍ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى السَّهْوَلِ فَيُصَاد.

انظر: الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والجمل ٧١، والتبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللَّسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشْمُونِي ٢١٦/٢.

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر

قال: (وذكرت المفعول الأول لِتُعْلَمَ الذي تضيف إليه ما استقر له عند (من هو) وإنما ذكرت (ظننت)).

قال أبو إسحاق: يعني زيداً في قولك: ظنَّ عبدُ الله زيداً أذاك. فالظن غير واقع من عبد الله على زيد لأن زيداً في علمه لا في ظنه، ولكنك ذكرته لتضيف ما ظنَّ عبد الله أو علمه إليه وهو الأخوة ونحوها من المفعول الثاني.

قال أبو علي: يعني بالذي تضيف إليه المفعول الأول والهاء للذي، ومعنى هذا الكلام أنك تُعْلَمُ المخبر خبر المفعول الأول، وما تُسندُه إليه من المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى، وتقدير الكلام، لتعلم ما استقرَّ عندك للذي تضيف إليه. فأما تفسير اللفظ فإنَّ (تُعْلَمَ) منقول من علمت الذي بمترلة عَرَفْتُ، كأنه قال: لِتُعْرِفَ المخاطب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك.

فقوله: ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه، لأنه مُلتبس به كأنك قلت: لِتُعْلَمَ مستقرَّ الذي تضيف إليه، أي ليعرف المخاطب خبر المسند إليه والمحدث عنه، ويفيده إياه.

ويجوز أيضاً أن تكون (تُعْلَمَ) منقولة من عَلِمْتُ الذي يتعدى إلى مفعولين، لأن الاقتصار على المفعول الأول منه جائز عند أبي بكر، فيكون الذي تضيف إليه مفعولاً أول، وما استقر بدلا منه، ولا تحمله على هذا، لأن سيبويه لم يُجزه.

ولا يجوز أن يكون قوله: ما استقر له عندك مفعولاً ثانياً، لأنه لا يخلو من أن تجعل (تُعْلَمَ) منقولة من (عَلِمْتُ) الذي بمعنى عرفت، أو من (عَلِمْتُ) للتعدي إلى مفعولين، فإن نقلته من التي بمعنى (عَرَفْتُ) صار المعنى لِتُعْلَمَ الذي تسندُه إليه ما استقر له عندك، وهذا فاسد في المعنى لأنك لست تريد أن تُعْلَمَ المسند إليه ذلك، إنما تريد أن تُعْرِفَ المخاطب فلا يكون منقولة من التي بمعنى (عَرَفْتُ)، ولا يجوز أيضاً أن يكون منقولة من (عَلِمْتُ) التي تتعدى إلى مفعولين، لأنك إذا عدَّيت ذلك إلى المفعول الثاني لزم تعدُّيته إلى المفعول الثالث، ولا مفعول ثالثاً في الكلام.

فإن قلت: يكون مفعولا أول في المعنى مراداً، كأنك قلت: لَتُعْلَمَ المخاطب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك، فذلك فاسد أيضاً لأن المفعول الثالث من هذا الباب يلزم أن يكون المفعول الثاني في المعنى ولا يكون قولك: ما استقر له عندك قولك الذي تضيف إليه قولك فاسد في هذا.

فإذا لم يَجُزْ واحد من هذين الوجهين ثَبَتَ أن قوله: ما اسْتَقَرَّ له عندك بدل من الذي تضيف إليه، ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ لِتُعْلَمَ من الذي تضيف إليه ما استقر له عندك، وهذا قريب المأخذ لا عمل فيه.

قال أبو إسحاق: إذا قلت: ظننتُ زيداً منطلقاً فالظن منك في المعنى ليس بواقع بزيد لأنك تعلم زيداً، ولكنك إنما تظن انطلاقه، فإنما جئت بزيد لِتُعْلَمَ أن الذي ظننت له كان يقيناً أو شكاً، فإن قلت (عَلِمْتُ) كان يقيناً، أو قلت: (ظَنَنْتُ) كان شكاً.

قال: يكون بمنزلة عرفت فلا تريد إلا علم الأول.

قال أبو علي: أي لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفته تقتصر عليه دون الثاني.

قال: وتقول: ظننت به، جعلته موضع ظنك.

قال أبو علي: الباء في ظننت به لا تخلو من أن تكون ظرفاً أو زائدة كزيادتها في (كفى بالله)، وبحسبك صنيع الخير، فلو كانت زائدة كزيادتها في هذين الموضعين لكان موضعه نصباً على أنه المفعول الأول، ولو كان كذلك للزمك ذكرُ مفعول ثانٍ، كما أنك لو ذكرت ما يكون قولك به في موضعه من المفعول الأول لم يَجُزْ إلا أن تذكر المفعول الثاني فلما اقتصر على (به) بَطَلَ أن تكون الباء زائدة، فبطل كونها في موضع المفعول الأول، ثبت أنه ظرف إذ ليس قسم ثالث.

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين

قال أبو بكر: يجوز الاقتصار عندي على المفعول الأول في هذا الباب من حيث جاز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله في قولك: رأى زيداً لأن المفعول الأول في هذا الباب هو الفاعل في الباب الذي قبله، فمن حيث جاز الاقتصار على الفاعل قبل أن تنقل الفعل إلى (أفعل) جاز الاقتصار على المفعول الأول.

قال: ولكن كما تقول: يا سارقَ اللَّيْلَةِ.

قال أبو علي: أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السَّعة، لأن الظروف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث.

قال: وتقول: أعلمتُ هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً.

قال أبو علي: لا يخلو (قائماً) في هذه المسألة من أن يكون حالاً أو مفعولاً ثالثاً، ولا يجوز أن يكون حالاً، لأنك إن جعلته حالاً لزمك أن تجعل: (العلم اليقين) أو (إعلاماً) المفعول الثالث، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولاً ثالثاً، لأن المفعول الثالث يلزم أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيداً، فإذا بطل أن يكون (قائماً) حالاً ثبت أنه المفعول الثالث، وإذا ثبت أنه المفعول الثالث ثبت أن (العلم اليقين) ينتصب على المصدر، و (إعلاماً) تكرر المصدر.

قال: صارت بمنزلة ما لا يتعدى.

قال أبو علي: يقول: فعَدَّ هذه الأفعال التي يتعدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان، وهذه الأشياء كما تعدى إليها ما لا يتعدى من الأفعال الفاعل، فليس ما تعدي فاعليها من الأفعال بأصناف مما لم يتعد فاعليها.

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول

قال: وضُرِبَ عبد الله اليومين اللذين تَعَلَّمُ لا تجعله ظرفاً.

قال أبو علي: لو جُعِلَ بَدَلُ اليوم وما أشبهه اسمٌ غير الظرف لم يَجْزُ كما جاز في الظرف، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوق الاتساع في تقدير انتصابه على أنه مفعول به.

قال: واعلم أن المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار.

قال أبو علي: الاقتصار أن تقول: ضُرِبَ زيدٌ، ولا تُعَدِّيهِ إلى شيء آخر.

قال أبو علي: وقوله: لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل، هو حركة مؤثرة، لكنه يريد أن هذه اللفظة التي هي ضُرِبَ لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه في أُعْطِيَ زيد ونحوه.

قال: لأن معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدٍّ إليه فعله سواء.

قال أبو علي: يقول: ضُرِبَ زيد، في المعنى مثل ضُرِبْتُ زيداً وإن اختلف في تقدير الإعراب، فكما جاز تعدي الفعل إلى المصدر والزمان والمكان إذا تعدى إلى المفعول به الذي هو زيد في (ضُرِبْتُ زيداً)، كذلك يجوز أن يتعدى إلى هذه الأشياء إذا قلت: (ضُرِبَ زيد) فلم يتعده إلى مفعول به.

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر

قال: وذلك قولك: بُنِيتُ.

قال أبو علي: يجوز الاقتصار على (بُنِيتُ) وحدها، لأن الاسم الذي أُقيم فيه مُقام الفاعل هو المفعول الأول من الثلاثة، ألا ترى أن (بُنِيتُ) يجوز فيه أن يتعدى إلى مفعول به، وهو في المعنى المفعول الأول من (أُنْبِئني الله زيدا أبا فلان).
فأما إذا عُدَّتْ بُنِيتُ إلى مفعول فلا يجوز الاقتصار عليه دون الثاني من (بُنِئني الله زيدا أبا فلان).

فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني من هذه المسألة لأنه المفعول الأول من باب (عَلِمْتُ، وَظَنَنْتُ) وهو الذي القصد في ذكره أن يذكر ما بعده يُعَلَمُ، كما كان القصد في ذكر المبتدأ أن يُعلم خبره كذلك لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول من (بُنِيتُ) لأنه المفعول الثالث من (أَعْلَمَ اللهُ) والمفعول الثاني من (عَلِمْتُ)، ولا يجوز الاقتصار عليهما دون الثاني والثالث.

قال: صير المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما.

قال أبو علي: يريد المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أُعْطِيتَ زيدا، ونُبِيتَ جعفرًا أبا فلان، والفاعل: أي الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر.

قال: بمثلة الفعل الذي لا يتعدى فاعله ولا مفعوله.

قال أبو علي: الفعل الذي لا يتعدى فاعله نحو (ذهب) والفعل الذي لا يتعدى مفعوله نحو (ضُرِبَ زيدٌ).

قال: ولم يكونا ليكونا.

قال أبو علي: يعني الفاعل الذي يتعداه فعله، والمفعول الذي يتعداه فعله.

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فَيَنْتَصِبُ وهو حالٌ

قال: ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولاً إذا قلت: كَسَوْتُ الثَّوبَ.

قال أبو علي: معنى الثوب إذا كان مفعولاً في قولك: كَسَوْتُ الثَّوبَ، كمعناه أولاً إذا كان قلت: كُسِيَ الثَّوبُ، لأنه في كلا الموضعين مفعول في المعنى، وكذلك إذا قلت: كسوت زيدا الثوب، فمعناه ثانيًا كمعناه أولاً، لأنه في كلا الموضعين مفعول به، فأما الحال والاسم المنتصب عليهما فلا يكون معناه أولاً كمعناه ثانيًا، كما كان المفعول به كذلك.

ألا ترى أنك لو قلت: ضَرَبَ قائمٌ، فأقمته مُقامَ الفاعل كما أقمت الثوب، لخرج عن أن يكون حالا، ولا يخرج الثوب عن أن يكون مفعولاً في المعنى في هذه المواضع.

قال: يعملُ عَمَلٌ غير الفعل.

قال أبو علي: يريد بغير الفعل مثله في قولك: لي مثلهُ عَسَلًا، تقول الذي هو ذَهَبَ في نصبه الاسم النكرة على الحال عمل غير الفعل في نصبه الاسم النكرة على التمييز.

هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول

قال: وأما (لَيْسَ) فإنه ليس يكون فيه ذلك.

قال أبو علي: يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه الأفعال.

قال أبو إسحاق: لا يجوز أن يكون (أَشْنَعًا) خبر كان، لأنك لا تفيد به، لأن كل يوم ذي كواكب فهو أشنع، وإنما هو حال، ويجوز أن تجيء الحال وإن كانت لا تفيد تجيء مؤكدة، تقول: هذه نارك حارة، ولا تقول: كانت نارك حارة.

قال أبو بكر: يجوز أن يكون خبراً من حيث جاز أن يكون حالا لأن الحال أيضاً خبر.

قال أبو علي: أنا لا يصلح عندي أن تكون خبراً، ويجوز أن تكون حالاً لأن الحال آخر ضرورياً أن تجيء لازمة للتأكيد كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] و^(١): [البسيط]

أنا ابنُ دارةَ معروفاً

(١) البيت كاملاً:

أنا ابنُ دارةَ معروفاً بهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟

قائله: سالم بن دارة اليربوعي، وهو من قصيدة يهجو بها فزارة.

الشرح: "دارة" -بالدال والراء المهملتين- اسم أم الشاعر، وقال أبو ريش: هو لقب جده، واسمه يربوع.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرفة ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف.

الإعراب: "أنا" مبتدأ ضمير منفصل، "ابن" خبر، "دارة" مضاف إليه، "معروفاً" حال منصوب بالفتحة الظاهرة، "بها" جار ومجرور متعلق بمعروف، "نسبي" نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول، "وهل" استفهام إنكاري، "بدارة" جار ومجرور متعلق بمحذوف مقدم، "من" زائدة، "عار" مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، "يا للناس" يا للنداء واللام للاستغاثة، وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر.

الشاهد: في "معروفاً"، فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها، والتقدير: أحق معروف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناطم ص ١٤٠، وابن عقيل ١ / ٣٦٩، والسندوبي، وداود، والأشموني ١ / ٢٥٢، وسيبويه ج ١ ص ٢٥٧، والسيوطي ص ٦٨.

وزيدٌ أخوكَ بَيْنًا، وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبله دلالة عليه، وليس الإخبار كذلك، ولم يَجِئ على هذا، ألا ترى أن الأخفش لا يميز في الخبر (أَحَقُّ الناسَ بِمالِ أبيه ابنه) لأن في الأب دليلاً على الابن، فكذلك يوم ذو كواكب فيه دلالة على الشناعة فلا يجوز أن تجعل (أشنعاً) خبراً عنه، ويجوز أن يكون حالاً من حيث جاز ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ وما أشبه ذلك.

وأما قول أبي بكر: لأن الحال أيضاً خبر، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر، فيجوز أن تُصرف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه فإذا صرفت الخبر بأسره إلى هذه الجهة لم يَصْلُحْ لأنه لا يبقى شيء مما يُستفاد، فيصير ذلك خروجاً عما وُضعت له الأخبار من الإفادة بها، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ونحوه، وهذا بَيِّنٌ.

قال: ومثل قولهم: مَنْ كان أخاك قول العرب: ما جاءت حاجتك.

قال أبو علي: ما جاءت حاجتك في موضع رفع بالابتداء، وهو استفهام، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها، وفيه ضمير ما، (وحاجتك) منتصبة لأنها خبر صار وأنتَ (جاءت) وإن كان فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة، فحمل على المعنى فأنتَ، وإن كان اللفظ مذكراً كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بعد قوله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ﴾ [النحل: ٧٣]، وكما قرئ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٣١] أَنتَ على المعنى، وقال عز وجل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] فجمع على المعنى، وفي موضع آخر: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [محمد: ١٦] على اللفظ، وقال سبحانه: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُعْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ [النجم: ٢٦] فجمع على المعنى وإن كان لفظ كم مفرداً، لأنه في المعنى جميع ولا تغني في موضع خبر (كم) والهاء والميم راجع إلى (كم) وفي السموات ظرف ليس بخبر، وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]. فأنتَ (كم) على المعنى، لأنه في المعنى للقرية، وأفرد الضمير، و (أهْلَكْنَا) الخبر، فإن قلت: ما تذكر أن يكون قوله (أهْلَكْنَاهَا) صفة لقرية ولا يكون خبراً لـ (كم) فذلك لا يجوز من قَبْلِ أَنْكُ إن جعلته صفةً لقرية لم تذكر لـ (كم) خبراً، فيصير: كم من قرية مُهْلَكَةٍ، وليس هذا بكلام تام، حتى تذكر له خبراً،

فأهلكناها خبر لما ذكرناه، وليس بصفة، وأثبت (كم) على المعنى كما جُمِعَتْ على المعنى في الآية الأخرى ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة لقرية، وقوله (فَجَاءَهَا) معطوفة على هذه الصفة، والخبر (فما كان دعواهم)، ويكون دخول الفاء في الخبر كدخوله في (كلُّ رجلٍ جاءني فَلَهُ درهمٌ)، و (كم) على هذا التأويل أيضًا محمول على المعنى، لأن الضمير عاد إليه مجموعًا، وأكره في هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء، ألا ترى أنه يُعَدُّ (هذا رجلٌ ظريفٌ فشريفٌ)، فكذا يُعَدُّ هذا التأويل لقوله عز وجل: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾ [الأعراف: ٤].

ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة، ويكون الخبر (فجاءها) كقولك: كلُّ رجلٍ. قال أبو علي: وفيه نَظَرٌ أَكْثَرُ من هذا.

و (كَمْ) في كلا الآيتين خبر، فهذه جمل من الحمل على المعنى دون اللفظ.

قال: ومن يقول من العرب (ما جاءت حاجتك) كثير كما يقولون: مَنْ كانت أمُّك؟ قال أبو علي: مَنْ قال: (ما جاءت حاجتك) فرفع الحاجة، صار (ما) في موضع نصب، كأنه قال: أَكْثَرُ كَأَنَّ كانت حاجتك، فصارت التاء في جاءت للحاجة، وقولك: مَنْ كانت أمُّك؟ بمعنى أهنأ كانت أمك.

قال: ولم يقولوا: ما جاء حاجتك.

قال أبو علي: يقول: إذا صار (جاء) فاعله ضمير (ما) لم تحذف علامة التأنيث من الفعل، وإن كان لفظ (ما) مذكرًا كما تحذف العلامة من (كان) إذا صار فاعله ضمير (مَنْ) لأن هذه الكلمة جرت مجرى الأفعال.

قال: ومثل قولهم: ما جاءت حاجتك، إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِشْتَنَهُمْ).

قال أبو علي: يقول: فَأَثَّ (أَنْ قالوا) وإن كان مذكرًا، لأنه في المعنى الفتنة، فكذلك أثَّ (ما) وإن كان مذكر اللفظ لأنه في معنى (الحاجة)، إلا أن التأنيث في (ما) وحملها على المعنى أحسن من حمل (أَنْ قالوا) ونحوه من الأسماء غير المبهمة، لأن المبهمة قد تحمل على المعنى كثيرًا في غير الضرورة، ولا يُحْمَلُ غيرها عليه، ألا ترى أن (ما) قد جُمِعَ، فعاد ضميره إليه، كضمير الجماعة في قوله عز وجل: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بعد قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ﴾

مِنْ دُونَ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا ﴿[النحل: ٧٣]، وليس ذلك في غير المبهمة وقد حُمِلَ غير المبهمة أيضاً على المعنى وجاء، إلا أنه في ضرورة الشعر كقوله^(١): [الطويل]

ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ

فَأَنْتَ الشَّخُوصُ لَمَّا كَانَتْ فِي الْمَعْنَى نِسَاءً.

قال: اجتمعت اليمامة.

قال أبو علي: يقول: كأن يقول: اجتمعت اليمامة كثيراً، فيؤنث الفعل لأنه لها، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهل) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله الأهل في الكلام، وكذلك كأن يدعو (طلحة) أكثر ما كان يدعو مَرَحَمًا وكذلك ما أشبه (طلحة) ثم أدخل علامة التأنيث، وأجراه على ما كان يكون عليه في الكثرة، فأقحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تكون على الحاء إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء، فافتحت الحاء لأن هذه التاء إذا ألحقت اسمًا فتحت ما قبلها، فالفتحة في الحاء من قولهم (يا طلحة) غير الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبننا.

قال أبو علي أيضاً: كأنه قال: يا طَلْحُ فسكن الحاء وأقحم الهاء بالحركة التي كانت في الحاء بالحركة التي تُلحق الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة.

(١) صدر البيت:

فَكَانَ بَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي

قاله عمرو بن أبي ربيعة.

(الجن) بكسر الميم: الترس، ويروى: فكان نصيري دون (من كنت أتقي) معناه: ساتري ومانعي، ويروى: بصيري بالباء الموحدة جمع بصيرة، وهي الترس، حكاه أبو عبيد. والشاهد في: (ثلاث شخوص) فإن القياس فيه: ثلاثة شخوص، لكنه كني بالشخوص عن النساء، ثم بين ذلك بقوله: (كاعبات ومعصر) ؛ أي: هن كاعبات، و (الكاعب): الجارية حين يبدو ثديها للنهود، و (المعصر): الجارية أول ما أدركت.

هَذَا بَابُ يُخْبَرُ فِيهِ عَنِ النُّكْرَةِ بِالنُّكْرَةِ

قال: وذلك قولك: ما كان مثلك أحداً.

قال أبو علي: (مثلك) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة، لأن الذي يُعرَّف الاسم هو التخصيص، والإشارة إلى مختص، أو نوع بعينه وإذا أُضيف المثل إلى معرفة لم يخص شيئاً بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل من المثلين.

قال: ولا يجوز لأحد أن يضعه في موضع واجب.

قال أبو علي: (أحد) يجري على ضربين:

أحدهما: يراد به (واحد) كقولك: أحد وعشرون، أردت واحداً وعشرين، فالهمزة بدل من الفاء التي هي (واو) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي، لأن (واحداً) الذي هو في معناه كذلك أيضاً، وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير في المبتدأ نظير الهاء الظاهرة في قوله: ﴿مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٧٤]، (وأحد) بمعنى واحد، مثل قوله^(١): [البسيط]

وَقَدْ بَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

أي: إلا على واحد.

والضرب الثاني من ضربَيْ (أحد) أن يقع حيث يراد العموم نفيًا كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة، كقولك في الإيجاب: (كلُّ أحدٍ يعلم هذا) أو (كل أحد جاء فله درهم). فهذا الإيجاب.

وأما وقر به في النفي وغير الإيجاب فقولك: (ما جاءني من أحد وهل من أحد)، ويدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] فجمع، وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ ثم قال: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]، والمعنى: وإن من أهل الكتاب أحد، ومثله (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) [مريم: ٧١]، ثم قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم: ٧٢].

قال: فكلما قَدِّمْتُهُ كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته.

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه: ٤٠٤ برواية: (حتى بهرت..).

قال أبو علي: يعني إذا كان الظرف عاملاً في شيء فتقديمه أحسن كما أن تقديم (ظننت) إذا كان عاملاً أحسن، وإنما يكون الظرف عاملاً عند سيبويه إذا جعل فيها خبراً غير ملغى كقولك: (فيها زيد قائماً) وعمله بمعنى الفعل الذي فيه، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المحذوف النائب هذا الظرف عنه، وكأنك قلت: (زيد استقرَّ فيها قائماً)، ففيها على هذا الوحى هو الذي سمّاه سيبويه المُستقرَّ، فإذا لم تجعله مستقراً، وقلت: فيها زيد قائم، فلا محذوف في الكلام، ولا إرادة في استقرار، لكن يكون على ظاهره، وقولك: (فيها) مُتعلّقٌ، وفي موضع نصب به فنُصب (قائم) على هذا الوجه، وهذه الشريطة ممتنع محال، ألا ترى أنك لو نصبت (قائماً) على هذا لكنت قد أحلت من جهتين: إحداهما: أن الكلام يبقى المخبر عنه فيه بلا خير، لأن زيدا لا خير له.

والأخرى: أنك نصبت (قائماً) ولا عامل هنا في الكلام يعمل فيه فينصبه، ألا ترى أن (زيداً) وحده لا ينتصب عنه الحال، إنما ينتصب عن جملة فيها معنى فعل، فتأمل ذلك يصح لك إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما أُجْرِي مجرى ليس

قال: لا يكون (لات) مع الحين إلا مضمراً فيها مرفوع.

قال أبو علي: يقول: لم يُستعمل لات إلا مضمراً اسمها الذي هو مُحَدَّثٌ عنه في الجملة التي فيها لات، لا في نفس لات لأن الحروف لا يضمّر فيها على شريطة التفسير، ولا بعد تقدّم الذكر كما يُضمّر في الفصل على شريطة التفسير، كقولك: نعم رجلاً زيد، وبعد تقدم الذكر كقولك: بكرٌ ضرب عمراً فلا يقال في الحرف: عمرو ما منطلقاً.

قال: ونظير (لات) في أن لا يكون إلا مضمراً فيه: (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء.

قال أبو علي: هو نظيره في أن الاسم المُحَدَّث عنه مضمّر لا يجوز إظهاره في (ليس) و (لا يكون) إذا استثنيت بهما، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما، كما لا يستعمل إظهار اسم (لات) فإنما اتفقا في أن المضمّر لا يستعمل إظهاره، لا في موضع الإضمار لأن الإضمار في (ليس) و (لا يكون) في الفعلين أنفسهما، ولا في (لات) في النية والجملة دون نفس الحرف.

قال أبو علي: (لات) هي (لا) زيد فيها حرف التأنيث نحو: ثمَّ، وثُمَّتَ، ورُبَّ، ورُبَّتَ.

قوله^(١): [البسيط]

(١) عجز البيت:

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

قاله الفرزدق، وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

فـ (أصبحوا). بمعنى: صاروا.

وقوله: (قد أعاد الله نعمتهم) حال، ويروى: دولتهم ؛ و (إذ) للتعليل.

و (هم قریش) مبتدأ وخبر، و (إذ) الثاني عطف عليه، والشاهد في (مثلهم) حيث نصب مع تقدمه على اسم (ما) وهو نادر.

قيل: هذا من غلط الفرزدق ؛ لأنه تميمي، وليس من لغته نصب الخبر، فقصد أن يتكلم باللغة الحجازية، ولم يعلم أن (من) شرط نصب الخبر تأخره فغلط، وقيل هو نصب على الحال ؛ لأنه صفة لـ (بشر)، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها نصبت على الحال، والتقدير: وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم، وقيل: ظرف، والتقدير: وإذ ما مكأنهم بشر ؛ أي: في مثل حالهم.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

قال أبو علي: قدّر سبويه انتصاب (مثلهم) في بيت الفرزدق هذا أنه خير لما نُصِب مُقَدَّمًا كما يُنصب مؤخرًا، وقدّره المازني على أنه منتصب على الحال للخبر المضمر، كأنه في التقدير: وإذ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم بَشَرٌ، كما يقول: فيها قائمًا عمرو.

قال أبو علي: هذا الإضمار حكمه أن يقدر قبل (مثلهم) ولا يُسوِّغ تقديره بعده من حيث لا يجوز (قائمًا فيها عمرو) وإذا لم يسغ إعمال هذا العامل مذكورًا إذا تأخر عن ما يعمل فيه، فإن لا يعمل محذوفًا أجدر، لأن ما يعمل مضمرًا أضعف مما يعمل مظهرًا ألا ترى أن الفعل إذا أظهرته صلح تقديم معموله وتأخيرها، وإذا أضمرته في نحو (في الدار زيدًا قائمًا) لم يحزّ تقديم (قائمًا) على (في الدار)، كما كان يجوز لو أظهرته، وكذلك إذا لم يحزّ التقديم فيه مظهرًا ينبغي ألا يجوز إعماله مضمرًا لضعفه.

فإن قال قائل: أليس قد قال سبويه إنهم إذا أعملوا شيئًا مظهرًا أعملوه مضمرًا؟، قيل له: قد قال ذلك، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره هنا وإعماله، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل، وهذا فرع وقائم مقامه، فلا يسوغ أن يضمّر كما أضمر الأصل، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مزيّة على الفرع، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمرًا فكذلك يجب أن يُنصب مؤخرًا، كما ينصب الفعل مؤخرًا، وهذا فاسد عندهم، فكما لم يحزّ إعماله مؤخرًا كذلك لا يجوز إضماره.

قال أبو بكر: والقول عندي فيه أنه لمّا استعار لغة غيره لم يدر كيف استعمالهم لها، فقدّر أنهم يُجرونها مثل (ليس) في جميع الأحوال، في التقديم والتأخير فغلط.

قال: وهو كقول بعضهم: ملحفة جديدة في القلّة.

قال أبو علي: (جديدة) (فعليل) في معنى (فاعل)، فأكثر استعمالها بغير الهاء، وإنما كان كذلك لأنه لمّا كان على (فعليل) جعله بمثالة (فَعول) لأنه يكون للكثرة كما أن (فَعولًا) يكون كذلك، فلم يدخل في مؤنث (فعليل) الذي هو في معنى (فاعل) في هذا الحرف (التاء)، كما لم يدخل في (فَعول).

ومثل (جديد) في أنه أُجْرِيَ مجرى (فَعُول) فلم تدخل فيه تاء التأنيث في المؤنث حروف أخر وهي: سديس، وكتيبة خفيف وريح خريق، حكى ذلك في الجمع؛ فلما كان الاستعمال في هذا في الأمر الأكثر ترك التاء في التأنيث فيه، صار قول من قال: ملحفة جديدة، فأدخل في المؤنث التاء شاذاً عن الاستعمال قليلاً، كما أن قول من قال: (لَاتَ حِينَ مناص)، وإذا ما مثلهم بشر قليل، وكما أُجْرِيَ (فَعِيل) مجرى (فَعُول) في هذا الموضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فَعُول)، كذلك أُجْرِيَ مجراه في أن أفرد في موضع الجمع، كما أفرد، فإفرادهم (لَفْعِيل) نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] وقول الشاعر^(١): [الرجز]

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

وإفرادهم للقول نحو (عَدُو) قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٠١]، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١]، فقد كتبناه في موضع آخر.

قال: فجعلتها (لا) التي للإشراك.

قال أبو علي: معنى قوله (لا) التي للإشراك، يريد بالإشراك هنا اعتبار اللفظ لفظ المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، لا اعتبار المعنى لأن قولك: ما عبد الله خارجاً، ولا معنٌ ذاهب، مشتركان في النفي أيضاً وإن اختلفا في الإعراب.

قوله^(٢): [المتقارب]

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

(١) لرؤية، انظر: زيادات ديوانه ١٨١/١. وطبقات فحول الشعراء ٧٦٥/٢، والأغاني ٣٥٢/٢٠، والجمهرة ٦٥٦/٢، واللسان ٤٣٨/٢، ١٩٤/١٠، ٢٣/١٤ (ذبح، صدق، أخوا).

(٢) قائله الأعور الشني.

الشرح: "هون" خفف، ويروى: "خفض"، "كف الإله" معناه عند أهل النظر: ملكه وسلطانه. الشاهد: في "عليك" على أن "على" تكون اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد.

انظر: السيوطي في الجمع ٢٩/٢، وسيبويه ٣١/١.

قال أبو علي: مَنْ رَفَعَ قَوْلَهُ (قَاصِرٌ) قَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَجَعَلَهُ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: (مَأْمُورُهَا)، وَمَأْمُورُهَا مُبْتَدَأٌ، وَمِنْ جَرِّهِ فَقَالَ: وَلَا قَاصِرٌ فَتَقْدِيرُهُ عَلَى مَا قَالَ سَبِيوِيَّةٌ: مَا مَنِّهِيَّهَا بِآتِيكَ، وَلَا قَاصِرٌ مَأْمُورُهَا فَرَدَّ الْهَاءَ مِنْ (مَأْمُورُهَا) إِلَى الْمَنِّهِ وَإِنْ كَانَ الْمَنِّهِ مَذْكُورًا فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُؤَنَّثٍ، فَتَقْدِيرُهُ إِذَا حُذِفَتْ خَبَرُ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى حَسَبِ مَا يَسِيرُ بِهِ الْبَابُ (لَيْسَ مَنِّهِيَّهَا بِقَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا) وَإِنَّمَا قَدَّرَهُ هَذَا التَّقْدِيرَ لِيُخَلِّصَهُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّرَهُ هَذَا التَّقْدِيرَ لَمْ يَقَعْ عَطْفٌ عَلَى عَامِلَيْنِ كَمَا يَقَعُ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ الْهَاءُ مِنْ (مَأْمُورُهَا) رَاجِعَةً إِلَى الْمَنِّهِ، فَلِهَذَا تَأَوَّلَ هَذَا التَّأْوِيلُ، وَأَمَّا مَنْ رَأَى الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ الْهَاءُ مِنْ (مَأْمُورُهَا) إِلَى الْمَنِّهِ، وَلَمْ يَحْتَجْ هَذَا التَّأْوِيلُ، وَلَمْ يُقَدَّرْ أَيْضًا (لَيْسَ) تَقْدِيرُهَا كَمَا قَدَّرَ سَبِيوِيَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ يَجْعَلُ (مَأْمُورُهَا) مُرْتَفَعًا بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ لَيْسَ بِالْوَاوِ، وَيُخَفِّضُ قَوْلَهُ: قَاصِرٌ بِالْعَطْفِ عَلَى الْبَاءِ. فَعَطَفَ بِالْوَاوِ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ عَلَى هَذَيْنِ الْعَامِلَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَمَنْ نَصَبَ (قَاصِرًا) حَمْلَهُ عَلَى مَوْضِعِ (بَاتِيكَ) لِأَن مَوْضِعَهُ نَصَبٌ، وَرَفَعَ قَوْلَهُ (مَأْمُورُهَا) بِالْعَطْفِ عَلَى (لَيْسَ)، وَتَقْدِيرُهُ: لَيْسَ مَنِّهِيَّهَا بِآتِيكَ، وَلَا مَأْمُورُهَا قَاصِرًا عَنْكَ.

هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم

قال سيبويه: ولو قلت: ما زيدٌ على قومنا، ولا عندنا كان نصب ليس غير.
قال أبو العباس: إنما لم يَجْزُ حمل (عندَ) على (على) لأن (عند) أعمُّ من (على) و(على) أخصُّ منها، ألا ترى أنها تقع على الجهات الست و (على) لجهة مخصوصة، فلو أدخلت (على) عليها لأخرَجَتْها من بابها.

قال: لأنه ليس في الكلام، وبِقَوِّهِ.

قال أبو إسحاق: لا يمتنع جرُّه في القياس لأن (فَوْقَ) اسم مُتَمَكِّنٌ ليس مثل (عندَ).
قال أبو علي: إذا قلت: ما زيدٌ كَعَمْرٍو ولا شَبِيهًا به، فالمعنى أنه ليس بماثلاً له ولا مشابهاً، فإذا جرَّ (شَبِيهًا به) فالمعنى أنه قد أُثْبِتَ له شَبِيهًا وبقي أن يكون مثله.
وقال أبو علي في قوله^(١): [البسيط]

وليس كلُّ النَّوَى يُلقَى المساكينُ

قال سيبويه: فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول.

(١) صدر البيت:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ

قاله حميد بن ثور الأرقط، أحد البخلاء المشهورين، وكان الهجاء للضيغان، وهو من قصيدة من البسيط يصف بها أضيافاً، نزلوا به فقدم لهم تمراً، وأولها:

لأمر حبا بوجوه القوم إذا حضروا كأنها إذا ناخوها الشياطين

و (النوى) مبتدأ، و (عالي معرسهم) خبره وقعت حالا، وهو بضم الميم وفتح العين والراء موضع النزول آخر الليل، وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه، فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد هذه القصيدة، وأشار إلى كثرة أكلهم.

واسم (ليس) مستتر فيه ضمير الشأن، و (كل النوى) منصوب بـ (يلقى) من الإلقاء، و (المساكين) فاعله، والجملة خبر (ليس) واستشهد به ابن الناظم للكوفية في تجويزهم: كان طعامك زيدا كلا، وكان طعامك أكلا زيد، وهذا وهم منه؛ إذ لو كان المساكين اسم (ليس) لكان (يلقى) مسنداً إلى ضميره، وكان يجب أن يقال يلقون، أو تلقى بالياء المثناة من فوق، ولم يرو إلا بالياء آخر الحروف، فوجب توجيهه بما ذكرنا، و (الواو) في (وليس) للمحال فافهم.

قال: يعني بالذي يعمل فيه الفعل الآخر (كلُّ النَّوى) لأنه معمول يُلقَى ويُعْنى بالأول (ليس).

قال: ولو قلت: كان زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يَجْزُ.

قال أبو علي: لا يجوز ذلك، لأنك فصلتَ بين (كان) واسمها بمعمول معمولها، وهو (زيد) الذي هو مفعول (تأخذ) الذي هو مفعول (كان) تصحيح المسألة: أن تقول: كان زيداً الحمى تأخذ، فتحذف علامة التأنيث وتُضمَر الحديث في كان، وتصير الجملة التي هي (الحمى تأخذ) في موضع نصب، ولو قدّمت فقلت (كانت تأخذ زيداً الحمى) لكان جيداً، لأنك لم تفصل بين (كان) واسمها بمعمول معمولها، إنما قدّمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطلقاً زيد، ولو قلت (كانت زيداً الحمى تأخذ)، فجعلت علامة التأنيث في الفعل لغير الحمى لكان حسناً، ومثله قوله عز وجل: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، فالها ضمير القصة وكذلك تجعل (كانت) فاعلة القصة ولا تجعلها للحشو.

قال سيبويه: وقال بعضهم: كان أنت خيرٌ منه.

قال أبو علي: تعلّم من هذا ضرورة أن (كان) ضميراً، ولولا ذلك لا تصل بها الضمير، وكانت تاء لم تنفصل.

قال: ولا يجوز أن يقول: ما زيداً عبدُ الله ضارباً.

قال أبو علي: يريد: من قال: ليس زيداً عبد الله ضارباً على أن يُضمَر في ليس القصة والحديث، لم يقول في (ما) الحجازية: ما زيداً عبد الله ضارباً، وإن كانت مثل (ليس) في أنها تنصب وترفع لأن الضمير الذي يكون في ليس وأخواتها، ويقدر فيه لا يسوغ في (ما) ألا ترى أنه لا يجوز (زيداً ما منطلقاً) فإذا لم يجز الإضمار فيها كان جاز في (ليس) لم تجز هذه المسألة للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجني منها.

قال: وكان هذا أحسن من التقديم.

قال أبو علي: يريد أن إضمار الهاء في (عارف) ورفع (كل)

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نصب (كل) وتقدير التقديم والتأخير، لأنه إذا نصب قدّر كلاً مؤخرًا، وجعل (ما) تميمية.

هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه

قال: وذلك قولك: ما أحسن زيداً.

قال أبو علي: (ما) اسم مبتدأ، وأحسن خبره، وموضع (ما) رفع بالابتداء، وفي (أحسن) ضمير (ما) فزيدٌ منتصب بأحسن وتقديره: رجل ضربَ عمرًا.

وإنما كانت (ما) اسمًا بلا صلة، لأنها إنما تُوصل حيث يراد بها التخصيصُ والإشارة إلى واحد بعينه، فأما إذا أُريدَ بها الإبهامُ لم تُوصل، كما لم تُوصل في الاستفهام والجزاء كما لم ترد بالموضعين التخصيص كذلك المتعجب منه مُبهمٌ غير مخصص، وكذلك كان حكمه أن يكون، لأنها لو وصلت وحُصرت بالصلة لصار معروفًا، وخرج أن يكون متعجبًا منه، فحكم التعجب أن يكون مبهمًا، لأنه إذا خُصصَ فعرف لم يكن تعجبًا، فإبهامه أفخم له من تخصيصه، فكما لم يُوصل في الاستفهام والجزاء كذلك لم تُوصل هاهنا، وقد جاءت (ما) غير موصولة في غير الجزاء والاستفهام، وذلك إذا كانت نكرة كالتي في قوله عز وجل: ﴿يَسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة: ٩٠]، فما هذه عندهم نكرة يقدرونها: بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم كُفْرُهُم كما يقدرُون: ما أحسن زيدًا شيءٌ أحسن زيدًا، وموضع (ما) نصب في الآية، فأما قوله: ﴿اشْتَرَوْا بِهِ﴾، فصفةٌ له غير صلة.

قال أبو علي: الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول، والمتعدية إلى مفعول إذا نُقلت بها تعدت إلى اثنين، فيقول القائل: هلاَّ تعدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب إذا نُقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تعدت في غير التعجب؟ فقل على هذا:

ما أضربَ عمرًا بشرًا، كما تقول: ضربتُ عمرًا بشرًا؟ فالجواب: إن الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب، وذلك أن الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله، فيصير لذلك بمنزلة ما كان غريزة، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متعدٍّ فالتقليل يقع في التعجب في الأفعال كليهما مما لا يتعدى إلى مفعول لما ذكرنا.

والأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد، فَضْرَبَ وما أشبهه في باب التعجب غير متعدٍّ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد، فإذا تعدى إلى مفعول

واحد وأريد تعديته إلى مفعول ثانٍ عُذِّي بحرف الخفض، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد إذا أريد تعديته عدي بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثانٍ (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرو) ولا يجوز (ما أَضْرَبَ زيدًا عَمْرًا) لما ذكرنا كما لا يجوز (أَكْرَمْتُ زيدًا عَمْرًا) ليساوي (ضَرَبَ) في هذا الباب (كَرَّم) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعولٍ، تساوي في نقلك إياه بالهمزة ما لا يتعدى إلى مفعول.

هذا باب الفاعلين والمفعولين

اللذين كل واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به

قال: وعلى هذا الحدّ تقول: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي عبد الله.

قال أبو علي: يقول: تجعل عبد الله بدلاً من المضمر في ضربني كما جعلت (قومك) بدلاً من الواو في ضَرَبُونِي.

قال: فإن فَعَلْتَ ذلك لم يكن بدُّ من (ضَرَبُونِي) لأنك تضمّر فيه الجمع.

قال أبو علي: إذا أبدلتَ قومك من المضمر المنصوب كما أبدلته من المرفوع قلت: ضربوني، فجمعت الضمير لأنه للقوم وليس لواحد فلا تجمععه، فإن لم تجمع الضمير وقلت: ضَرَبَنِي وضَرَبْتَهُم قومك تركت الفعل بلا فاعل.

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قَدْماً أو آخراً:

قال: ومثل ترك إظهار الفعل ها هنا ترك الإظهار في الموضوه الذي تقدّم فيه الإضمار.

قال أبو علي: يريد: إن هذا الفعل الناصب لزيد في قولك: زيداً ضربته فعل مضمر لا يظهر، لتفسير الفعل الثاني له، كما لا تظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٧٤]، لأن ما بعده مفسر له، ودالٌّ عليه. وكذلك المضمر في نَعَمْ من قولك (نَعَمْ رَجُلًا) والهاء في قولهم: (رَبُّهُ رَجُلًا) كل هذا من المضمر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له، ودلالته عليه، وقد نصّ سيبويه هنا على أن المضمر في (نَعَمْ) على شريطة التفسير لا يظهر، فليس لما اعترض به سيبويه وجهٌ في باب نَعَمْ وبِئْسَ لأنه لا يوجد فيما أضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره، وقد شرحنا هذه المسألة واحتجنا فيها في بعض أجزاء النوادر.

قال: إذا ابنُ أبي موسى.

قال أبو علي: (إذا) هذه تضاف إلى الأفعال، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك، أعني أن تدخل على الأفعال، لأن معناها الشرط والجزاء، وقد جُوزِيَ بهما في الشعر، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء، ولكن بأنه فاعل، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم، وعلى هذا يُقدَّر قوله: (إذا السماء انشقت) وما أشبهه،

وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا، فإذا وَلِيَهَا نُصِبَ الاسم الذي هو (ابن) فصار على تقدير: (إذا بَلَغْتَ ابن أبي موسى) فيصير النصب على هذا الوجه، وإن رفعته فليس على الابتداء ولكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره، كأنه قال: إذا بَلَغَ ابنُ أبي موسى، وفسره بَلَغْتُهُ كما فسرَّ الناصب.

قال: لأنَّ أُعْطِيتَ بمثالة ضَرَبْتُ.

قال أبو علي: لأنَّ (ضَرَبْتُ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد، كما أن أُعْطِيتَ فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد، وإنما صار (أُعْطِيتَ) يتعدى إلى مفعول واحد، لأنَّ الأفعال كلما نُقِلَتْ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله نَقَصَتْ مفعولا واحداً، لأنَّ المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجُزْ أن تبني منه فعلا للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل.

قال: كأنك قلت: أَيُّهُمْ تَرْتَرُهُ يَأْتِكَ، فهو مثل زيدٍ في هذا.

قال أبو علي: أي في أنك إذا شَعَلْتَ عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسلَّط عليه، فإذا شغلت عنه الفعل جاز نصبه أيضاً على إضمار فعل (تَرْتَرُهُ) تفسيره.

قال: وقد يفارقه في أشياء، أي يفارق (أيُّ) (زيداً) ونحوه في الجزاء والاستفهام ومواضع أخر.

ومن باب ما يجرى مما يكون ظرفاً هذا الجرى

قال: فخرج من أن يكون ظرفاً.

قال أبو علي: قوله: فخرج من أن يكون ظرفاً يعني أنه لم ينتصب كما ينتصب الظرف لا أنه خرج في المعنى من أن يكون ظرفاً حاوياً للأحداث والأجسام، بل هذا المعنى في كل الأحوال قائم فيه موجود.

قال: كأنه قال: (ألقاك يوم الجمعة) فنصبه لأنه ظرف ثم فسّر فقال: ألقاك فيه.

قال أبو إسحاق: إذا قال (يوم الجمعة ألقاك فيه) فإن نصبه على الظرف أضمر (في) كأنه قال: (ألقاك في يوم الجمعة) وإن نصبه بالفعل فكأنه قال: (ألقاك يوم الجمعة).

قال: والنصب في (يوم الجمعة صمته)، (ويوم الجمعة سرته) مثله في قولك (عهد الله صرته).

قال أبو علي: صورة ما ينتصب على أنه ظرف من هذه الأسماء كصورة ما ينتصب منها على أنه مفعول فيه، إلا أن الذي ينفصل به كل واحد من صاحبه موضع الكناية، فلو قلت: (صمت يوماً) فنصبته نصب المفعول لقلت إذا كنت عنه: (صمته). ولو كنت عنه وقد جعلته ظرفاً لقلت: (صمت فيه).

وهذا التوسع إنما وقع في الظرف، فأما الأسماء التي هي غير ظروف فلا تتعدى إليها الأفعال غير المتعدية على أنها مفعول بها كما تتعدى إلى الظروف على أنها مفعول فيها فتسمية الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول، إما توسع فيه ما يتعدى إلى مفعول ويشبه ما يتعدى إلى مفعول إذا توسع فيه ما يتعدى إلى مفعولين، وما يتعدى إلى مفعولين إذا توسع فيه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يجوز أن ينتصب فيه الظرف نصب لمفعول به، لأنه ليس فعلٌ يتعدى إلى أربعة مفعولين بهم، فيشبه قولك: (اليوم أعلمته زيداً عمراً منطلقاً)، فتصححها: (اليوم أعلمت فيه).

قوله^(١): [الوافر]

(١) عجز البيت: فأخزى الله رابعاً تعود

هو من غير نسبة في الكتاب ٨٦ / ١، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٥٢، والتبصرة ص ٣٢٨، ونتائج الفكر ص ٤٣٦، وشرح الجمل المنسوب للخليل ص ٣٦، والخزانة ١ / ٣٦٦.

ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا

قال أبو علي: أنكره سيويه.

قال أبو إسحاق: إنما أنكره أبو العباس لأنه أكد النكرة بالمعرفة فهذا لا يجوز، ولكن إن جعلته بدلاً جاز، وأجوده أن يروى:

ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ...

وأهل الكوفة يجيزون أن تؤكد النكرة بالمعرفة في (كل) خاصةً يجيزون: رأيتُ ثلاثًا كُلُّهُنَّ، ولا يجيزون: رأيتُ رجلًا نفسه.

قال أبو بكر: يجوز أن يكون (ثلاث) مبتدأ، وكُلُّهُنَّ مبتدأ ثانٍ وقتلتُ: خبر كُلُّهُنَّ، وهما جميعًا خبرُ المبتدأ الأول، والعائدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوف من قتلتي، كأنه قال قتلته أو قتلتهن.

قال أبو علي: قلت: ثلاثٌ مبتدأ، وكُلُّهُنَّ قتلتي: خبرٌ كأنه في تقدير: زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ.

ومن باب ما يُحْمَلُ فِيهِ الْأِسْمُ عَلَى اسْمِ بُنْيَ عَلَى الْفِعْلِ مَرَّةً

قال أبو علي: حكم المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه.

إن كان اسماً فالمعطوف عليه اسم، وإن كان المعطوف فعلاً، فالمعطوف عليه فعل، فإذا جاءت الجملة مركبة من فعل وفاعل، ووقعت بعدها جملة يجوز أن يُبتدأ بها نحو (زيدٌ كَلَّمْتُهُ) فالاختيار فيها أن تُحْمَلَ على فعل مُضْمَرٍ، وينصبُ الاسمُ به ليقع العطفُ في جملة مُشاكِلَة للجملة الأولى في أنه من فعلٍ وفاعلٍ لأن المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره.

قال: ولولا أنه كذلك ما قُلْتُ أزيدُ أنتَ ضاربُهُ.

قال أبو علي: يقول: يفسر (ضاربُ) غير منون الفعل تفسيره له إذا كان منوناً، وإذا كان منوناً جرى مجرى الفعل، وكذلك إذا لم ينون جري مجرى المنون في باب تفسيره للمضمر، والمنون يجرى مجرى الفعل فهذا أيضاً يجرى مجراه.

قال: ومثل ذلك قولك: أرايتَ زيداً؟ فتقول: لا، ولكنَّ عَمراً مرَّرتُ به.

قال أبو علي: فإن شَغَلَ الفعل بالضمير فقال: أَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ كان في جوابه ضربان: إن حَمَلَهُ على الاسم المبتدأ رَفَعَ، فقال في جواب (أَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ) (عَمرو رَأَيْتُهُ)، فهذا على قولك (بَشَرٌ لَقِيتُهُ، وعَمرو كَلَّمْتُهُ).

وإن حملته على الاسم المبني على الفعل نَصَبَتْ، فقلت في جواب (أَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ): (عَمراً رَأَيْتُهُ)، فهذا على قولك: (عَمرو لَقِيتُهُ وبَشراً كَلَّمْتُهُ) يُحْمَلُ الفعل مرة على الجواب على موضع (أي)، وأخرى على موضع الهاء كما فَعَلْتَ ذلك في العطف، فإذا لم تُشْغَلِ الفعل بالضمير في قولك: مَنْ رَأَيْتَ؟ فالاختيار.

والوجه (عَمراً رَأَيْتُهُ)، لأنه مثل (عَمراً ضَرَبْتُ، بَشراً كَلَّمْتُهُ) وليس ها هنا مبتدأ، تَحْمِلُ الاسم المبتدأ من الجملة الثانية عليه.

فإن قلت: أَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ، فالوجه فيه الرفع، وإن نَصَبْتُهُ كان على إضمار فعل يفسره (رَأَيْتَ) وذلك الفعل مضمر بعد (أي) وتقديره إذا أَظْهَرَ (أَيُّهُمْ رَأَيْتَ رَأَيْتُهُ)، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل موضع لا يجوز فيه أن يتسلط على الاسم الفعل الذي قبله.

قال أبو علي: نَصَبَ قوله: (أما زيداً فَضَرَبْتُهُ) على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وموضع إضمار هذا المفسر بعد الفاء تقديره (أما زيداً فَضَرَبْتُ ضَرَبْتُهُ) وإنما أضمرته في هذا الموضع عبرة للظاهر ألا ترى أن الفعل لا يقع بعد (أما) ولا يلي (أما) وإنما يقع بعد الفاء، فكَذلك تقدير الإضمار.

قال: وكذلك: ما أَحَسَّنَ عَبْدَ اللَّهِ، وزيدٌ قد رأيناه إلى آخر الفصل.

قال أبو علي: (أَفْعَل) في التعجب، وإن كان فعلاً فقد قَرُبَ شَبْهُهُ من الاسم، فَبُعْدَ بذلك عن شبهه الفعل، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن الاسم لا يتصرف، ولا يكون فيه من ضروب ضمير الفاعلين إلا ضمير الغائب فقط وتصح العين فيه من المعتل كما تصح في الاسم نحو (هذا أَقُولُ منه) وقد صُغِّرَ هذا كما تُصَغَّرُ الأسماء نحو: (ما أُمْلِحَ زيداً) فخواصُّ الأسماء أغلب عليه من خواصِّ الأفعال.

قال: إِلَّا أَنَّكَ تُجَرُّ بِهَا إِذَا كَانَتْ غَايَةً.

قال أبو علي: (حَتَّى) مع (زيد) في قولك: (مَلِكُ الْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ) في موضع نصب، كما أن الباء مع الضمير في قولك: (مَرَرْتُ بِهِ) في موضع نصب.

قال: وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول، فلا يُرْفَعُ بعد (عبدُ الله ضَرَبْتُهُ).

قال أبو بكر: يقول: لا يُرْفَعُ بعد (عبد الله) ضَرَبْتُهُ، لأن (عبد الله) في معنى الحديث مفعول، فكان هذا لِتَشَاكُلِ الْجُمْلِ.

قال أبو علي: قوله: إذا كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول أي إن كنت إنما تنصب عن الجملة بعد قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا، لأنه مفعول ويعتبر ذلك دون الجمل، وعطف الشكل منها على الشكل فلا يرفع بعد قولك: (عبدُ الله ضَرَبْتُهُ) و (زيدٌ مررتُ به) لأن عبد الله في المعنى مفعول، فَلَسْتُ تَعْتَبِرُ بِهِ انتصابَ الاسم من الجملة الأولى، ولا انخفاضَهُ، إنما يُخْتَارُ النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع أو منصوب.

قال: ومما لا يجوز أن يُبْتَدَأَ بعده الأسماء (هَلَا).

قال أبو علي: يريد: إنه لا يرتفع الاسم بعده بالابتداء لأن حِدَّةَ أن يلي الفعل، فإذا

قال: (هَلَا زيدٌ قام) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره مُقَامُهُ كما يرتفع الاسم بعد (إذا)

باب ما يُحمل فيه الاسم على اسم بُني على الفعل مرّة ٩٥

بالفعل دون الابتداء، وكذلك إذا قال (هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ) لم يرتفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمّر.

قال: إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها.

قال أبو علي: ليس يريد الابتداء الذي يقتضي خبرًا نحو: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، لكن يريد ذكر الاسم بعدها.

قال: لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى. أي ليس في ضربت عَمْرًا وزَيْدًا كَلِمَتَهُ حرف هو بالفعل أولى.

يقول: الواو التي تُعْطَفُ بها الجملة الثانية على الأولى ليست بأن يليها الفعل أولى من أن يليها الاسم، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى.

قال: وإنما اختير هذا على الجواز وليكون معنى واحدًا.

قال أبو علي: يعني بقوله على الجواز، وليكون معنى واحدًا، أي لِيَتَّبِعِ العطف في جملة مُشَاكَلَةٍ للجملة الأولى في أنها مثلها في أنها من فعل وفاعل.

قال الأخفش: وتقول: أَنْتَ حَسِبْتِكَ مُنْطَلَقًا، وَإِيَّاكَ حَسِبْتِكَ مُنْطَلَقًا.

قال أبو علي: في قوله: حَسِبْتِكَ مُنْطَلَقًا ضميران:

أحدهما: التاء، وهو ضمير مرفوع.

والآخر: الكاف وهو ضمير منصوب.

فإذا قيل: أَنْتَ، حَمَلَهُ على الضمير المرفوع، وإذا قال: إِيَّاكَ، حَمَلَهُ على الضمير المنتصب.

قال: قوله: (وليس موضع إعمال) أي الفعل غير مُتَسَلِّطٍ على ما قبله هنا، فلا بدّ من شيء يُشْعَلُ به الفعل، فلذلك صار ثبات الهاء أحسن.

قال: لأن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر.

يريد: إنه في موضع الصلّة التي تكون للذي، فشبه الوصف بالصلة، فلا يجوز أن يَنْصِبَ (نَعَمًا) من أجل أن (تحوّونه) صِفَةً، ولو كان غير صِفَةٍ لَجَازَ النصب، وكذلك: (مَأْتَمٌ تَبْعَتُونَهُ).

قال: وليس لعبد الله في يأتيني حظّ.

أي: ليس لعبد الله حظٌ في (يأتي) لأن (يأتي) قد أضيف (حين) إليه، ولا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذلك (يأتي).

قال: وذلك قولك (أزيدا إن رأيت تضرب)، تقديره: أتضرب زيدا إن رأيت؟ فليس تضرب بجواب لأن، ولو كان جوابا لها لانجزم، ودلّ (تضرب) على جواب الشرط، فحذف لدلالة (تضرب) عليه.

قال: ولو جاز أن تجعل زيدا مبتدأ على هذا الفعل لقلت: (القتال زيدا حين يأتي).

قال أبو بكر: قوله: مبتدأ أي متقدما ليس المبتدأ الذي يكون فيه الثاني الأول.

قال: وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة (حين) وسائر الظروف.

أي لا يجوز أن يعمل الفعل الواقع بعد (أن) فيما قبله، كما لا يجوز أن يعمل الفعل المضاف إليه (حين) ونحوه فيما قبله.

قال: ولن أضرب، نفي قوله: سأضرب.

قال: استشهد لما جاز في النفي من التقديم والتأخير بما جاز منه في الإيجاب، فقوله: زيدا سأضرب نظير قوله: زيدا لن أضرب.

قال: فإن قلت: أيهم جاءك فاضرب، رفعت لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر.

قال أبو علي: لا يجوز أن يوصف أيهم بـ (جاءك) لأن (أيهم) وقع موقع حرف المجازاة، فلا يوصف كما لا توصف الحروف، وأيضا فإنه معرفة، (وجاءك) نكرة، فأراد بالخبر هنا (أي) ليس بصفة ولكنه شرط.

قال أبو علي: الخلاف بين حرف النفي والاستفهام، أن حرف النفي قد تليه الأسماء فيعمل فيها عمل الفعل، كقولك: ما زيد منطلقا، وهو كقولك كان زيد منطلقا.

قال: وإن قلت: ما أنا زيد لقيته، رفعت إلا في قول من نصب زيدا لقيته.

قال أبو علي: هذا على مذهبه فيما تقدم، فأما في قول الأحفش: والذي هو القياس عندي فالتصب في (ما) إذا كانت تميمية أجود.

وَمِنْ بَابِ مَا يَجْرِي مِنْهُ مَجْرُورًا كَمَا جَرَى مَنْصُوبًا

وذلك قولك: عَجِبْتُ مَنْ دَفَعَ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَفْعُولِينَ.

قال أبو بكر: قوله: إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَفْعُولِينَ أَي لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: دَفَعَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَوْ لَمْ يَقَعْ الْمَصْدَرُ مَوْقِعَ مَا لَمْ يُسَمَّضْ فاعله اسْتَعْنِيَتْ عَنِ الْبَاءِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ، كَانَ حِينَئِذٍ: عَجِبْتُ مَنْ أَنْ دَفَعَ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا.

قال: وَلَمْ تَجْعَلْهُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ هُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ.

يريد: إِنَّ الْأِسْمَ الْمَجْرُورَ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهُوَ قَوْلُكَ: عَلَى بَعْضٍ غَيْرِ قَوْلِكَ: فِيهَا بَعْضُهُمْ، لِأَنَّ الْبَعْضَ الْأَوَّلَ بَكْرًا، وَعَلَى بَعْضٍ بُكْرًا عَلَيْهِمْ.

قال: لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: هُوَ ظَهَرَهُ وَبَطْنُهُ، وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْئًا عَلَى ظَهَرِهِ لَمْ يَجْزِ.

قال أبو علي: لَمْ يَجْزِ هَذَا لِأَنَّ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ مَخْتَصَّانِ، وَالظُّرُوفَ الْمَكَانِيَّةَ لَا تَكُونُ مَخْتَصَّةً.

قال أبو علي: قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دَرَهْمًا أَمْسِ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ لِمَا مَضَى فَمَا الَّذِي نَصَبَ الدَّرَهْمَ؟.

والجواب: عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ (مُعْطِي) تَقْدِيرُهُ هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ يُعْطِيهِ دَرَهْمًا.

قال: لِأَنَّكَ لَوْ كَفَفْتَ النَّونَ فِي الْإِظْهَارِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا جَرًّا.

قال أبو علي: هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَرًّا وَلَا يَكُونُ فِيهِ مَا كَانَ فِي قَوْلِهِ: (الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ) مِنَ النَّصْبِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَرًّا، وَالْمُضْمَرُ لَا يَعْتَبَرُ بِالظَّاهِرِ.

قال: وَلَيْسَ كَعَلَامَةِ الْإِضْمَارِ لَأَمَّا فِي اللَّفْظِ، أَيِ عِلَامَةِ الْإِضْمَارِ كَالنَّونِ فَهِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا، أَيِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ أَقْرَبُ إِلَى التَّنْوِينِ مِنَ الْمُظْهَرِ.

وقال أبو علي: الْأَسْمَاءُ الْمُضْمَرَةُ الْمُتَّصِلَةُ قَدْ أَشْبَهَتْ التَّنْوِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ، وَهِيَ أَيْضًا تُعَاقِبُهُ، وَمَا يُقَوِّي أَنْ الْأِسْمَ الْمُضْمَرَ الْمَجْرُورَ أَشْبَهَ بِالتَّنْوِينِ مِنَ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ فِي النَّدَاءِ الْيَاءَ مِنْ (يَا غُلَامَ) كَمَا يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَنَحْوَهُ وَلَا يَحْذِفُونَ الظَّاهِرَ.

قال أبو علي: يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ الْفِعْلِ كَمَا ذَكَرَهُ سَبِيوِيَّةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

واحدُها وأقربُها شبهًا بالفعل أن يعملَ عَمَلَهُ وهو منون، لتكون قد أَقَمْتَ مُقَامَ الفعل نكرةً مثله.

والذي يليه في الجودة أن تعمله مضافًا إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرَبَ زَيْدًا) والظاهر من نحو (ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا أعجبنى) يقوم مُقَامَ الفاعل كما أن التَّاءَ في قولك (ضربتُ زَيْدًا) فاعل، فأما كَوْنُ المصدر بالإضافة مُعَرَّفًا فقد يُنَوَى بالإضافة الانفصال في باب الإعمال لاسم عَمَلَ الفعل نحو: ضاربُ زَيْدٍ غَدًا، فالإضافة قد تُؤَيَّ بِهَا الانفصال في هذا الباب.

وأبعدُ الثلاثة: أن تُعْمَلَ وفيه الألف واللام لأنه معروف من جهة لا يُنَوَى بِهَا الانفصال، ولم يتصل باسمٍ يقوم مقام الفاعل، فهو مُبَايِنٌ للفعل.
قال أبو علي: ومن الفرق بين المصدر واسم الفاعل أن المصدر إذا أُضِيفَ إلى معرفة كان أبدًا معرفةً، وقد يضاف اسم الفاعل إلى المعرفة فلا يتعرَّف، وذلك إذا أُريدَ به الانفصال.

قال: كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوَّتِهِ في الأشياء، يعني الصفة المُشَبَّهَةَ باسم الفاعل.

قال أبو علي: قوله في الأشياء يريد أنه ليس مثل اسم الفاعل في أنه مثل (يَفْعَلُ) في حركاته وسكناته، وأنه ليس فيه ما في اسم الفاعل من التقديم والتأخير وغير ذلك.
قال: لأن الأول في الألف واللام في غيرهما على حالٍ واحدٍ وليس كالفاعل.
قوله: وليس كالفاعل: أي أن الفاعل إذا أُضِيفَ إلى ما فيه الألف واللام فقد يتعرَّف به، وليس ذلك في هذا.

قال^(١): [البسيط]

(١) صدر البيت:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجَزَاءُ مُدْبِرَةً

لأبي زيد الطائي في الكتاب ١٠٢/١ وشرح أبياته ٥/١ والمفصل ٢٣٠ وشرح المفصل ٨٤/٦ وشواهد العينى بهامش الأشموني ١٧/٢ وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٤٥١

مَحْطُوطَةٌ جَدَلْتُ شَنْبَاءَ أُنْيَابًا

قال أبو علي: إن قَدَّرَ (شبناءً أُنْيَابًا) على (حَسَنٌ وجهه)، لم يجوز أن يقول: شبناءً أُنْيَابُها، لأن (شبناءً) صفة للمرأة، فإذا أظهرت الهاء في قولك: أُنْيَابُها رَجَعْتَ إلى المرأة، فَبَقِيَ (شبناءً) صفةً للأُنْيَابِ وإنما هو للمرأة دون الأُنْيَابِ، فالوجه أن تقول: شَنْبَةُ أُنْيَابُها، لأن شَنْبَةُ صفةٌ حينئذٍ للأُنْيَابِ، وفعل لها.

قال: وقد جاء في الشعر: حَسَنَةُ وجهها.

قال أبو علي: إنما صار قولك: حَسَنَةُ وجهها رديئًا، لأنك إذا قلت: هذه امرأة حَسَنَةُ، فالصفة جارية على المرأة، وفيها ذكرها، فلذلك أُنْتَهَتْها بالهاء، وإذا قلت: مَرَرْتُ بامرأة حسن وجهها، فالحسن للوجه، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رَجَعَ الضمير إليها من (حَسَنَةٍ) فإذا قلت: مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهها، فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يُرجعان إليها:

أحدهما: الضمير في حسنة، والآخر: الهاء في وجهها.

وأيضًا فقد أَضْفَتِ (حَسَنَةً) إلى الوجه، والحسن للوجه. والشيء لا يضاف إلى نفسه. فإن قيل: فقد أَضْيَفَ (حَسَنٌ) إلى الوجه في قولك: الحسنُ الوجه فالجواب: أن في (حَسَنٍ) ضميرًا يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه، ولو كان للوجه لارتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له.

=

هيفاء: أي دقيقة الخصر، عجزاء: ذات العَجَز، مَحْطُوطَةٌ: أي ممدودة الظهر، جدلت: فتلت، شنباء: ذات الشنب وهو ماء الأسنان، أُنْيَاب: جمع ناب. معنى البيت: يقول: هي ضامرة الخصر إذا توجهت إليك، وعظيمة الكفل إذا أدبرت وممدودة الظهر مستوية.

إعراب البيت: هيفاء: خبر مبتدأ محذوف أي هي هيفاء، مقبلة: حال وعاملها "كان" المحذوفة أي إذا كانت مقبلة، و "كان" هاهنا تامة، قوله: مَحْطُوطَةٌ: خبر بعد خبر، جدلت: جملة صفة "مَحْطُوطَةٌ"، "شبناءً": أيضًا خبر بعد خبر، أُنْيَابًا: نصب بقوله "شبناءً". الاستشهاد: على أن قوله "شبناءً أُنْيَابًا" مثل: "حسن وجهها".

ومما يدل على أن الحُسن في باب (زيدٌ حسنُ الوجه) صفةٌ لزيدٍ وليس قولك (هندٌ حسنةُ الوجه)، فلو كان (حسنُ الوجه) لما جاز تأنيثه لأن الوجه ليس بمؤنثٍ.
فأما قوله^(١): [الطويل]

(١) البيت كاملاً:

أَقَامَتْ عَلَى رَبِّهَاجًا جَارًّا صَفًّا كُمَيْتًا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

قال الشماخ بن ضرار "الديوان ص ٨٦".

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه: الشاهد في البيت على أن الشاعر أضاف (جونتاً) إلى (مصطلاهما). وجونتاً صفة لـ (جارتاً صفاً) و (المصطلى) مضاف إلى (الجارتين) والإضافة لا تقع في باب حسن الوجه إلا بعد أن تجعل الذي كان فاعلاً مفعولاً من طريق اللفظ، وتنقل ضميره المجرور إلى أن يجعل فاعل للصفة التي تجري عليه. فإن لم ينقل الضمير عن موضعه، لم يكن للصفة فاعل، وإذا لم يكن لها فاعل، لم يجوز أن يكون السبب إلا فاعلاً.

ونظير ما ذكرته لك أنك تقول: جاءني امرأتان قائمتان غلامهما، الفعل للغلامين، وجعلت اسم الفاعل لـ (المرأتان) وهما من سببهما، (فلذلك جاز أن توصفا بشيء لم تفعله من فعل سببهما). وليس يجوز في الغلامين إلا الرفع لأن قائمتا لا بد له من فاعل، وليس فاعل سوى الغلامين فإذا أرادوا أن يجعلوا القيام فعلاً للمرأتين من طريق اللفظ؛ والمعنى باق على ما كان عليه، جاءوا إلى الضمير المجرور الذي هو ضمير المرأتين وقد أضيف الغلامان إليه؛ فجعلوه فاعلاً للقيام على طريق الاتساع، ونصبوا الغلامين بقائم على طريق التشبيه باسم الفاعل الذي يتعمل في المفعول فقالوا: جاءني امرأتان قائمتان الغلامين، وغلامين، بغير ألف ولام، كما تقول: جاءني امرأتان ضاربتان الرجلين، ويجوز فيها الإضافة فتقول: جاءني امرأتان قائمتا غلامين، وقائمتا الغلامين.

والإضافة إنما تسوغ بعد أن يسقل الفعل إلى الأول الموصوف، ويجعل ضميره الذي كان مجروراً فاعلاً، ويجعل سبب الموصوف الذي كان فاعلاً مفعولاً ثم يضاف، فالإضافة داخلية عليه بعد دخول النصب فيه، والنصب لا يجوز فيه إلا بعد أن ينقل الضمير الذي كان يرجع إلى الموصوف فيجعل فاعلاً. ونظيره في المسألة التي ذكرتها، إنه لا يجوز أن تقول: جاءني امرأتان قائمتان غلاميهما، لأن القيام للغلامين، ولا طريق إلى أن تجعل في قائمتين ضميراً للمرأتين وهما لم تفعلوا القيام، ولم تنقل ضميرهما المجرور الذي أضيف الغلامان إليه، فتجعله في تقدير فاعل للقيام. وإذا امتنع أن تقول: جاءني امرأتان قائمتان غلامين أو الغلامين بالنصب؛ امتنع الجر، لأن الجر إنما يدخل على النصب، لأن الفاعل إذا نصب مفعوله، جازت فيه الإضافة إلى المفعول، لأن الإضافة أخف فإذا امتنع من النصب فهو من الجر أبعد.

..... جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

فقد قدّره سيبويه تقدير (حَسَنَة وجهها) وجعل قياسه كقياسه، وكان حكمه عنده أن يقول لو أجراه على الأصل دون الحذف: (أقامتُ جارتنا صفاً جَوْنُ مُصْطَلَاهُمَا).
 فيجرى (جَوْنُ) على (الجارتين)، ويرتفع لجره عليهما، لألّهما مرفوعتان، ثم يُرفع (المُصْطَلَى) (جَوْنُ): ويعود ضمير التثنية، إلى (الجارتين) فيكون كقولك: (الهندان حَسَنٌ ثوبُهُما هندٌ حَسَنٌ وجهُهُما) وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول: (أقامتُ جارتنا صفاً جَوْنَتَا المُصْطَلَيَاتِ) فيمن قال (الهندان حسنتا الوجوه) وفيمن قال (وصعا رَحْلَيْهِمَا جَوْنَتَا المُصْطَلَيَيْنِ) فيصير كقولك (الهندان حسنتا الثوبين)، فلم يستعمله في الإتمام والأصل، ولا على الاختصار والحذف ولكنه جعله كقوله: (هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ وجهُها)، فَكُنْى (الجَوْنُ) وهما وصفُ (الجارتين)، وإضافة مُكْنًى إلى (المُصْطَلَيَيْنِ) وهو هما في المعنى، إلا أنه وضع الواحد موضع الجميع فيمن قال: (حسنتان الوجوه) وموضع التثنية فيمن قال: (وصعا رَحْلَيْهِمَا)، وهو (المُصْطَلَى) ثم أضاف (المصْطَلَى) إلى ضمير (الجارتين) كما أضاف الوجه من قوله: (هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ وجهُها) إلى ضمير المرأة بعد إضافة (حَسَنٍ) الذي هو الوجه في المعنى إلى الوجه، فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت، وقد يحتمل غير ما أوله سيبويه.

فلذلك لا يجوز: مررت بامرأة حسنة وجهها في ضرورة، لأنك جئت بضميرها بعد أن نقلت الضمير الذي كان (الوجه) مضافا إليه فجعلته فاعلا لـ (حسن)، ثم جئت بضمير آخر فأضفت الوجه إليه. والإضافة لا تكون إلا بعد النقل، وإذا السبب مضافا كان السبب مضافا إلى ضمير الأول، لم يحسن أن يجعل - وهو فاعل في الأصل - مفعولا، ويجري هذا في كلامهم مجرى التكرير للشئ بعد ذكره.

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّنًا عاملاً في النكرة

قال سيويه: ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه.

قال أبو بكر: يريد: إنَّ (عَمَلًا، وَأَبًا) من سبب الذي هو (خيرٌ) ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه.

قال: وليس ها هنا فَصْلٌ.

أي: لم يقول هو أَفْرُهُ منك عبدًا فيفصل (منك) بين (أَفْعَل) و (رَجَلٍ) وقوله: (و لم يلزَمَ إلا ترك التنوين)، أي أنك لم تفصل بشيء، وقد التقى الاسمان، فليس إلا الإضافة.

قال: وتفسيره تفسير الأوّل.

أي جعلوا فيه الواحد موضع الجميع، والنكرة موضع المعرفة كما فعل بالأوّل.

قال: وَفَرَّقُوا بترك النون والتنوين بين معنيين يريد بقوله (النُّون): النون التي في عشرين و (التنوين) التنوين في (خير)، وقوله (بين معنيين) يعني: إذا قلت: (هو أَفْرُهُ عبدٌ في الناس) فالفراة للعبد، وإذا قلت (أفْرهُ الناس عبدًا) فالمعنى للمولى.

قال: فكم ها هنا بمرتلة (ما).

قال أبو علي: وإذا قال: (ما صيدَ عليه)؟ فكأنه قال: (أَظْبِي صيدَ عليه أم طَيْرٌ)، و (ما) لا يكون ظرفًا، فذكره بعقب (كم) التي استعملت غير ظرف هنا لتعلم أن (كم) غير ظرف، كما أن غير ظرف.

قال: ومثله في السَّعة: أنت أكرمُ عليٍّ من أن أضربَكَ.

قال أبو إسحاق: أي من صاحب الضرب الذي نُسبته إلى نفسك، مثل (أين شركائي الذين كنتم تزعمون).

قال أبو علي: الشَّبه بين قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ [النحل: ٢٧] وبين قولهم (أنت أكرمُ عليٍّ أن أضربَكَ) أن تقدير قولهم: (أن أضربَكَ) كأن قائلًا قال: أنا أضربُهُ، وظن سامعٌ أنه عناه فقال: أَتَضْرِبُنِي فنفى المتكلم الأول ذلك بقوله: أنت أكرمُ عليٍّ من أن أضربَكَ: أي من صاحب هذا الضرب الذي نسبته إلى نفسك، ولست به، فكذلك الباري تعالى لم يُثبت لنفسه بقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ شريكًا إنما قال أين شركائي الذي نُسبتموهم إلي وليسوا بشركائي.

قال: كأنه قال: أيُّ الأحيان سِيرَ عليه أو يُسار عليه.

قال أبو علي: إذا قال: أيُّ الأحيان سِيرَ عليه، رفع (أيّا) بالابتداء على الاتّساع، وجعل ما بعده خبره، فجواب هذا: زَمَنَ كذا، وإذا قيل: أيُّ الأحيان سِيرَ عليه؟ جعله ظرفاً لسير، وجوابه حين كذا بالنصب.

قال: وتقول: سِيرَ عليه طوران، طورٌ كذا، وطَوْرٌ كذا والنصب ضعيفٌ جداً إذا تَنَبَّهْتَ، كقولك: طَوْرٌ كذا، وطَوْرٌ كذا، وقد يكون في هذا التَّنَبُّبُ إذا أضمرت.

قال أبو علي: ضَعُفَ النصب في قولك: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا لأن في قوله: طَوْرانِ، لأنّه مبتدأ وخبر.

قال: وإن أنتَ قلتَ على هذا المعنى: (سِيرَ عليه السَّيْرَ)، و (ضُرِبَ به الضَّرْبَ) جاز على قوله: (الحَذَرَ الحَذَرَ).

قال أبو علي: يقول: إذا حَمَلَتِ المصدر وفيه الألف واللام على فعلٍ مُضْمَرٍ بعد أن يُبْنَى الفعل الأول بناءً ما لم يُسَمَّ فاعله، وتُشْغَلْه بما يرتفع به جاز كأَنَّكَ قلتَ: (ضُرِبَ به)، (يُضْرَبُ) الضَّرْبُ فيه قد شُغِلَ بها ضُرِبَ (والضَّرْبُ) محمول على الفعل المضمر بعد (به).
قال: وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعلٍ قد عَمِلَ في الاسم.

قال أبو علي: يعني بقوله: ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل (الحَذَرَ الحَذَرَ).

وقوله: إلا على فعلٍ قد عَمِلَ في الاسم أي قد عمل المضمر في الفاعل.

وقوله: فمن ثَمَّ لم يكن فيه الرفع أي في الاسم الذي صار بدلاً من اللفظ بالفعل، وذلك أن في الفعل المضمر قبل المصدر الذي كقولهم (التَّجاء) ضميرٌ فاعل فإذا صار فيه ضميرٌ فاعل لم يرتفع المصدرُ به.

وقوله: (فأولى ما عَمِلَ فيه ما هو بمثلة اللفظ به) أي: أولى ما عمل فيه الفعل ما هو بمثلة اللفظ بالفعل، لأن هذا المعمول فيه لما كان بمثلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذُكِرَ وإن كان مضمرًا.

قال: وأما ترى أيُّ بَرَقَ ها هنا.

قال أبو عثمان: ترى ها هنا من رؤية العين، وليست التي تتعدى إلى مفعولين، لأنه يريد: انظر إليه ببصرِكَ، وهذه حكاية نادرة لا يقاس عليها.

قال أبو علي: وإنما جاز هذا لأن الرؤية التي هي فعل الحاسة ترجع في المعنى إلى الرؤية التي هي علمٌ، لأن كل محسوس معلوم، فرؤية الحاسة تقع تحته، فكذا جاز في هذا في هذه الحكاية.

قال: لَيْتَ شعري أَعْبَدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ؟

قال أبو إسحاق: أزيدٌ في الدارِ أم عمرو؟ وفي موضع رفع لأنه خبر ليت.

قال: ويجوز أن يكون (شعري) العامل، والخبر محذوف، فيكون (شعري) في موضع نصب، وخبر ليت مضمّر كأنه قال: ليت شعري أزيدٌ في الدارِ أم عمرو واقع.

قال أبو علي: موضع أَعْبَدُ اللهَ ثُمَّ أم زيدٌ على هذا نصب بالمصدر الذي هو (شعري) وإنما جاز أن يكون نصباً لأنه بمعنى عَلِمْتُ ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغى، لم يجز أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب.

ومما جاء محذوفاً خبره^(١): [الرجز]

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

أي أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَا.

قال: ومن ذلك: قد عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللهِ خَيْرٌ منك، فهذه اللام تمنع الفعل.

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو للعجاج كما ذكر الجمحي في طبقات فحول الشعراء

٧٨/١، وذكر ابن يعيش أنه لرؤبة بن العجاج ١٠٤/١.

والشاهد فيه نصبُ (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب.

والبصريون يقدّرون خير (ليت) محذوفاً و (رواجعا) حال من ضميره، والتقدير: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا.

انظر: الكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصل ١٠٣/١، ١٠٤، ٨٤/٨، وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٤/١،

وشرح الرضي ٣٤٧/٢، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، والهمع ١٥٧/٢، والخزانة

٢٣٤/١٠، وملحق ديوان العجاج ٣٠٦/٢.

قال أبو علي: وإنما وقع في هذا الباب من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين لأنها أفعال تُلغى والإلغاء فيها أعظم من التعليق، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في المفعول في لفظ ولا موضع، وإذا عُلِّقت عَمِلَتْ في الموضع.

قال: كما أنك إذا قلت: قد عَلِمْتُ أزيدَ ثَمَّ أم عمرو، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ.

قال أبو علي: قولك: قد علمت أيهما ثَمَّ، لا يوجب للمخاطب عِلْمَ أحدهما بعينه، ولكن يوجب له أن يعلم أن أحدهما ثَمَّ، وذلك أن قولك (أيهما ثَمَّ) متضمن هذا المعنى، كأنك قلت: قد علمتُ أنَّ واحدًا منهما ثَمَّ، إلا أنك لم تُعرِّفه بعينه ولم يخلص لك العلم بكون أحدهما ثَمَّ دون صاحبه، فإذا أدخلت عليه (عَلِمْتُ) لم تغير من المعنى شيئاً.

قال: قد عَلِمْتُ أبو من زيد.

قال أبو علي: حكم الاستفهام أن يقع صدرًا، ولكن لما أضيف (أبو) إلى (مَنْ) فتقدّمه تُرك في موضعه فأدّى معناه في الاستفهام، إذ كان المضاف إليه لا يتقدم على المضاف.

قال: ومما يقوّي النصب: قد عَلِمْتُهُ أبو من هو.

قال أبو علي: احتجّ بوقوع الاسم المضمّر المنصوب بعد (عَلِمْتُ وعَرَفْتُ) على قوة النصب في قولك قد عَلِمْتُ زيدًا أبو من هو.

قال أبو علي: قوله: قد علمت أبو من زيد، لم يعمل الفعل في (أبو) وإن كان حرف الاستفهام متأخرًا، لأن موضعه أن يتقدم على (أبو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر، كما أن اللام في قولك: عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لمنطلق حَجَزَتْ بين (عَلِمْتُ) و (إنَّ) لأن موضعها قبل (إنَّ) وإن كانت حُوِّلت إلى الخبر ولو لم تحجز اللام لانفتحت (إنَّ)، فكما حَجَزَتْ اللام وإن كانت متأخرة عن موضعها، كذلك حَجَزَ (مَنْ) الفعل وإن كان متأخرًا عن موضعه.

قال: وإن شئت قلت: قد عَلِمْتُ زيدَ أبو من هو كما تقول ذلك فيما لا يتعدى إلى مفعول ذلك قولك: اذهب فانظر زيدَ أبو من هو؟.

قال أبو العباس: يعني أنك إذا أدخلت زيدًا في معنى الاستفهام لم يُعَدَّ (عَلِمْتُ) ولا ظَنَنْتُ كما لا يُعَدَّى في ما لا يتعدى.

وقال أبو العباس: اذهب فانظر زيداً أبو من هو؟ لم يُرد أن يقول: اذهب فأبصر بعينك، ولكن يريد: اعلم ذلك، فهو لا يتعدى.

قال: ومثل ذلك: دَرَيْتُ.

قال أبو العباس: قوله: ومثل ذلك دَرَيْتُ، أي مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال: لكن أكثرهم يقول: ما دَرَيْتُ به. فَيَعْدِيهِ بحرف جرٍّ، وقد تقدم أنك تقول: دَرَيْتُ عبد الله أبو من هو، كما قلت ذلك في (عَلِمْتُ) واعلم أن بعضاً يعدِّي (دَرَيْتُ) وبعضاً لا يعدِّيهِ.

قال أبو علي: قولك: زيدٌ أبوك هو أم عمرو، بمعنى أبوك زيد أم عمرو؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك: أبوك زيدٌ أو عمرو؟ لم تعمله في (زيد) كذلك لا تعمله إذا قلت: زيدٌ أبوك هو أم عمرو؟ لأنه بمعنى الأول.

قال سيبويه: ومثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] فابتدأ، لأن معنى الحديث حين قال: إن زيداً منطلقاً، زيدٌ منطلقاً، ولكنه أكد كما أكد.

قال أبو إسحاق: يريد: أكد بأن، كما أكد في قوله (عَلِمْتُ زيداً أبو من هو) بإظهار زيد وإضمامه، فلم يخرج زيدٌ من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم (إن) عن معنى الابتداء.

قال: فإن قلت: قد عرفتُ أبا من زيدٌ مُكْنَى، انتصب على (مُكْنَى).

قال أبو علي: أبا من زيدٌ مُكْنَى، انتصب الأب بمُكْنَى الذي هو بعد الاستفهام، وتقديره: أبا بشرٍ يُكْنَى زيدٌ أم أبا عمرو.

قال: ومن رفع زيداً ثَمَّةَ رَفَعَهُ ها هنا.

قال أبو علي: قوله: من رفع ثَمَّةَ أي من رفع زيداً في قولك: قد عرفتُ زيداً أبو من هو، رفع (زيداً) هنا أي إذا أدخل (مُكْنَى) فقال: قد عرفتُ زيداً أبا من هو مُكْنَى، فرفع ها هنا كما يرفع ثَمَّ، فانتصاب (أبا) بمُكْنَى، لأن التقدير: أئِكْنَى أبا بشرٍ أم أبا عمرو، فقام (من) مقام هذه الأسماء.

قال: لأن فيه معنى أخبرني.

قال أبو العباس: يعني دخول معنى أخبرني في أَرَأَيْتَ، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبرني، ومنَعَهُ هذا المعنى من أن يُلغى، كما

كان يُلغى، وليس هو فيه، لأنك قد تقول: قد رأيتُ أبو من أنت، إذا أردت معنى قد علمت، ولا تقول رأيتُ أبو من أنت؟ حتى تعدّي (أرأيت) إلى مفعول، ثم تجعل الثاني استفهاماً، أو ما أردت.

وقال أيضاً: من زعم أن كاف (أرأيتك) لها موضع، فقد أحال من قبل أنه إذا قال: أرأيتك زيداً ما فعل؟ فالكاف للمخاطب، (وزيدٌ) للغائب، ومفعولا (رأيتُ وعلمتُ) لا يكونان إلا لشيء واحد.

قال أبو العباس: صه، ومه نهى، يريد: لا تكلم ولا تفعل.

وإيه: أمر، لأن معناها حدث، وإيها معناها كف.

قال أبو إسحاق: إيه لا يستعمل في كلام العرب إلا نكرة مُتَوَّنَةٌ ولهذا أنكر الأصمعي: إيه عن أمّ سالم.

قال سيبويه: ولا تظهر فيهما علامة المضمّر.

قال أبو إسحاق: لا تقول: زيداً مثل اضرباً.

قوله: وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو: النّجاء.

قال أبو إسحاق: قوله: نحو النّجاء، أي لم يُضِف (رؤيد) إلى ما بعدها كما لم يُضِف النّجاء، والنّجاء ليس مما يتعدّى، وإنما غرضه أن يُعْلَمَ أن (رؤيداً) معرفة لا يضاف.

قال أبو بكر: قوله: وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو النّجاء يعني أن (رؤيد) أُجريت مجرى المعرفة.

قوله: لئلا يُخالَفَ لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي.

أي: لم يُضِف (رؤيد) إلى الاسم لئلا يُشَبَّه ما بعدها ما بعد الألف واللام في النصب.

قال: واعلم أن (رؤيد) يُلْحَقُها الكاف.

قال أبو علي: لا موضع للكاف في (رؤيدك)، ولو كان له موضعٌ وأنت تأمر لوجب أن يكون نصباً، ولو كان نصباً لعدّيته في المظهر إلى مفعولين، فقلت: رؤيد زيداً عمراً.

قال: وأما المعطوف كقولك: رؤيدكم أنتم وعبد الله.

قال أبو علي: (أنتم) هنا تأكيد للمضمّر المرفوع في النية لما أريد العطف عليه، كما أن الأحسن في المضمّر المرفوع أن يؤكد ثم يعطف عليه.

قال: وتقول: رُوِيَ دَكَمُ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ.

قال أبو علي: الفصل بين أَنْفُسِكُمْ وأَجْمَعِينَ في باب التأكيد، أن أَنْفُسَكُمْ قد اسْتُعْمِلَ اسماً غير تأكيد في قولك: (نزلتُ بنفس البصرة).

وأَجْمَعِينَ لم يُسْتَعْمَلْ إلا تأكيداً، فَفُتِحَ حَمْلُ أَنْفُسَكُمْ على المضمر بغير تأكيد من حيث فُتِحَ العطف به على المضمر من غير تأكيد.

قال: ولا يجوز أن تَعْطِفَ على الكاف المحرورة الاسم، لأنك لا تعطف المظهر.

قال أبو علي: لا يعطف الظاهر المحرور على المضمر المحرور لأن المضمر المحرور من الاسم بمترلة التنوين والعطف نظير التثنية، فكما لا يُعْطَفُ الاسم على التنوين، ولا يُثْنَى معه، كذلك لا يعطف على ما كان بمترلته.

فإن قيل: إن الظاهر المحرور في ذلك بمترلة المضمر المحرور.

قيل: إن المضمر أشبه بالتنوين، إذ كلُّ واحدٍ منهما غير منفصل من الاسم الظاهر، يدلك على أنه أشدَّ شَبَهًا بالتنوين من المظهر، وأنَّ المظهر إنما عاقَبَ التنوين، ولم يُشَبَّهْ، وإن عاقبه حذفك الياء من المضاف في النداء نحو (يا عباد)، ولو كان بَدَلُ المضمر ها هنا مُظْهِرٌ لم يَجْزِ حذفه، فهذا يدلُّك على شدة شبه المضمر للتنوين، وأنه قد صار بمترلته، إذ صار لا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين التنوين والمُنَوَّنِ، وإذ صار يُحذف في الموضع الذي يحذف فيه.

ويدلك أيضاً على شدة اتصال المضمر، وأنَّ المظهر دونه في الاتصال، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسعة،

وبالظرف في الشعر، ولا تفصل شيئاً من ذلك في المضمر وذلك نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، و ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمر.

ومما جاء في الشعر قوله^(١): [البسيط]

(١) لذي الرُّمَّة.

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ
وقوله^(١): [الوافر]

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
وقد فصل بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر، وهو قوله^(٢): [السريع]

و (من) للتعليل. و (الإيغال): الإبعاد؛ تقول: أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها؛ والضّمير يعود إلى الإبل. و (الأواخر): جمع آخره الرّحل؛ وهي: العود الذي يستند إليه الرّاكب. و (الميس) - بالفتح - شجر يتحد منه الرّحال والأقتاب. و (الفراريح): جمع فروج، وهو: الصّغير من الدّجاج. والمعنى كما قال البغداديّ في الخزّانة ٤/١٣٤: "يريد أنّ رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم فبعض الرّحل يحكّ بعضها، فيحصل مثل أصوات الفراريح من اضطراب الرّحال لشدة السير". والشّاهد فيه: (كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجارّ والمجرور (من إيغالهنّ بنا).

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٦، وسرّ صناعة الإعراب ١/١٠، والإنصاف ٢/٤٣٣، وشرح المفصّل ١/١٠٣، وشرح الكافية الشّافية ٢/٩٨٠، وشرح الرّضويّ ١/٢٩٣، ورصف المباني ١٥٣، والخزّانة ٤/١٠٨، والذّيوان ٢/٩٩٦. (١) البيت لأبي حيّية الثّميريّ، يصف رسم دار.

و (يقارب): يضم بعض ما يكتبه إلى بعض. (أو يزيل) يفرّق كتابته. والمعنى: وصف رسوم الدّار فشبهها بالكتاب في دقّتها والاستدلال بها؛ وخصّ اليهود لأنّهم أهل كتاب، وجعل كتابته بعضها متقاربٌ وبعضها متفرّق ومتباين؛ لاقتضاء آثار الدّار تلك الصّفة والحال. والشّاهد فيه: (بكفٍّ - يومًا - يهوديٌّ) حيث فصل بين المضاف - وهو (كف) - والمضاف إليه - وهو (يهوديّ) - بالظّرف - وهو (يومًا) - للضرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٣٧٧، والخصائص ٢/٤٠٥، والإنصاف ٢/٤٣٢، وشرح المفصّل ١/١٠٣، وشرح التّسهيل ٣/٢٧٣، وابن النّاطم ٤١٠، وابن عقيل ٢/٧٨، والخزّانة ٤/٤١٩. (٢) البيت لعَمْرُو بْنِ قَمَيْةَ الْيَشْكُرِيّ.

و (سَاتِدَمًا): جبلٌ متّصلٌ من بحر الرّوم إلى بحر الهند، يقال: إنه سُمّيَ بذلك لأنّه ليس من يومٍ إلا ويُسْفَكُ عليه دَمٌ، كأنّهما اسمان جعلتا اسمًا واحدًا. يُنظر: معجم ما استعجم ٢/٧١١، ومعجم البلدان ٣/١٦٨.

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبِرَتْ لِّلّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

ألا ترى أنه قد فصل بينهما بما لا يكون إلا محمولا على فعلٍ مضمر، (فاليوم) يكون متعلقاً بمعنى الفعل في (لله) ولا يجوز أن يحمله على (دَرُّ) ولا على (لامها) لأنه تقديم على الصلة.

فإن قيل: كيف استجزتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر كالاستدلال على ما حاولتم تصحيحه بها، قيل له: لم يُستشهد بالضرورة وإنما أَرَيْنَا فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المظهر المجرور عندهم من المضمّر المجرور، إذ استجازوا الفصل بين المظهر المجرور في الاختيار والشعر ولم يستجيزوا ذلك في المضمّر لا في سعة ولا في ضرورة، كما لم يستجيزوا ذلك بين التثوين والتثؤن، وإذا كان كذلك، ثبت أن المضمّر أَدْخَلَ في باب الشبه بالتثوين من المظهر عندهم، فكما لم يجيزوا فيه الفصل، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف، وكما استجازوا الفصل في المظهر كذلك يستجيزون العطف عليه، فإجازة ذلك فاسد في التثريل، خاصة إذ لم يكن لغة قبيل مطّردة، كجعل التثنية بالألف في كل الأحوال ولم يكن له في قياس العربية شيء يُثَبِّتُهُ وَيَعْضُدُّهُ، بل الموجود فيه ما يُبْطِلُهُ ويدفعه لأنه إذا جاز أن العطف على المظهر المجرور من حيث كان اسماً منفصلاً وجب ألا يجوز مع المضمّر لشدة اتصاله فيما أَرَيْنَا وعلى هذا طُرُق العربية ومقاييسها، وقد أَرَيْنَا نظائر ذلك، وحكم ذلك

=

و (استعبرت) بكت من وحشة العُربة، ولُبَّعْدها عن أراضِي أهلها؛ والعرب تقول: (لله دَرُّ فلان) إذا دعوا له، أو تعجّبوا من بلوغه الغاية في شيء ما.

والمعنى: وصف الشاعر امرأةً نظرت إلى (سَاتِيْدِمَا) - وهو جبلٌ بعيد من ديارها - فتذكرت به بلادها، فاستعبرت شوقاً إليهم.

والشّاهد فيه: (دَرُّ اليوم من لامها) فإنّ (دَرّ) مضاف و (من لامها) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو (اليوم) للضرورة الشعرية.

انظر: الكتاب ١/١٧٨، والمقتضب ٤/٣٧٧، ومجالس ثعلب ١٢٥، وتحصيل عين الذّهاب ١٤٧، والإنصاف ٢/٤٣٢، وشرح المفصل ١/١٠٣، ٣/٢٠، والأشباه والنظائر ٢/٢٣٢، والخزانة ٤/٤٠٦، والديوان ١٨٢.

إذا جاء في شعرٍ ألا يجوز إلا في الضرورة، وأن يُجعل من الضرورة المستقبحة التي لا مساغ لها في الكلام كقوله^(١): [الرجز]

وَلِضْفَادِي جَمٍّ نَقَانِقُ

ومن أرائها وما أشبه ذلك.

قال أبو علي: في قولك: عليك ضميران:

أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل في النية.

والآخر مجرور وهو الكاف.

وكلا الضميرين للمُخاطَب المأمور.

وفي قولك: (عَلَيَّ) ضميران:

أحدهما: للمُخاطَب المأمور وهو مرفوع.

والآخر: للمُتَكَلِّم وهو الياء، وهو مجرور.

فإذا قلت: عليك أنت نفسك، جاز في (نفسك) الرفع على أن تحمله على الضمير

المرفوع، وجاز فيه الجر على أن تحمله على الضمير المجرور.

(١) قبله:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـوَازِقُ

من الرجز المشطور، لرجل من بني يشكر في الكتاب ٣٤٤/١ (وقال الأعلم بحاشيته: ويقال هو مصنوع خلف الأحمر)

وبلا نسبة في المقتضب ٣٨٢/١ والشعر والشعراء ٥٠ (الثاني) وشرح المفصل ٢٨/١٠ وشرح الشافية ٢١٢/٣ وشرح شواهدا ٤٤١ واللسان (حزق) ٨٥٨/٢ (الأول).

والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازيق: يروى بالخاء المهملة والزاي، وهى الجوانب، ويقال: الحوازيق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادى: الضفادع، واحدا ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقائق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.

والاستشهاد بالبيت في قوله "ضفادى" حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.

انظر: المقتضب ٥٦/١، وسر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢.

فإذا قلت: عَلَيَّ أنا نفسي، لم يجوز أن يكون قولك: أنا نفسي مرفوعاً، ولا يجوز فيه إلا الجر، لأنه تأكيدٌ لضمير المتكلم المحرور وهو الياء. ولا يجوز أن تحمله على الضمير المرفوع الذي هو للمُخاطَب لأنك لو فعلت ذلك لجعلت المُخاطَب مُتَكَلِّماً وهذا مُحال، فإن أردت أن تحمله على الضمير المرفوع قلت: عَلَيَّ أنت نفسك زيداً كقولك: أولني أنت نفسك زيداً، فتحمل مُخاطَباً على مُخاطَب ولا تجعل المُخاطَب مُتَكَلِّماً فيستحيل.

وقال أبو علي: الشَّبه بين (حَذَرَكَ، وعَلَيْكَ) أن كلَّ واحد منهما يتعدى إلى مفعول، فإن قلت: تحذيري زيداً، يتعدى في المعنى إلى مفعولين، كأنك قلت: حَذَرْنِي زيداً، فاسم المتكلم في حَذَرْنِي نصبٌ، وفي تحذيري جر.

وكذلك إذا قلت: عَلَيَّ زيداً، تتعدى في المعنى إلى مفعولين كأنك قلت: أولني زيداً. قال: واعلم أنك لا تقول: دُونِي كما تقول: عَلَيَّ، لأ، هـ ليس كلُّ فعل يجيء بمثلة أولني قد تعدى إلى مفعولين.

قال أبو إسحاق: يعني: أن (عَلَيْكَ زيداً) يتعدى إلى مفعول (وَعَلَيَّ زيداً) يتعدى إلى مفعولين، وأن هذا ليس بقياس. (فَعَلَيَّ) بمثلة (أولني)، ولا يجيء (دونك) متعدية، فتقول (دوني زيداً)، لأنه ليس كل شيء معناه (أولني) يتعدى كما يتعدى (أولني).

قال أبو علي: دَخَلَتِ الفاء في جواب الشرط لأن الجزاء على ضربين:

أحدهما: جملة من فعل وفاعل.

والأخرى: جملة من مبتدأ وخبر، والجملة التي هي من مبتدأ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التي هي من فعل وفاعل، فأدخل الفاء عليها ليتبع الثاني الأول وارتفع الاسم بعدها بالابتداء، ومعنى الإتيان في الفاء أعمُّ من معنى العطف، كما أن معنى الجمع في الواو أعمُّ من معنى العطف، فإذا كانت الفاء عاطفةً كانت كقولك: جاءني زيدٌ فَعَمَّرُوا، وإذا كانت غير عاطفة بل مُتَّبَعَةٌ كانت كوقوعها في جواب الشرط.

والفرق بين العاطفة والمُتَّبَعَةِ، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، والمُتَّبَعَةُ لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها.

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، نحو: أتاني زيدٌ وعَمَّرُوا، والجامعة لا يفعل بها ذلك نحو: جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ، أي مع الطيَالِسَةِ فمعناها هنا الاجتماع فقط.

قال سيوييه: فشَبَّهوا الجواب بخبر الابتداء، وإن لم يكن مثله.

قال أبو علي: مما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ، أن خبر المبتدأ يقوم على المبتدأ، وجواب الشرط لا يقوم عليه.

فإن قيل: قد يقول: آتِيكَ إن آتَيْتَنِي، فإن الجواب في هذا الموضع محذوف غير متقدِّم، والمعنى: آتِيكَ إن آتَيْتَنِي: آتِكَ أو آتَيْتَكَ فحذف وأنشد^(١): [المتقارب]

وأحضرت عُذري عليه الشُّهُو دُ إن عَازِرًا لي وإن تاركًا

قال أبو إسحاق: أي إن كنا عازِرًا لي، فالشهود مبتدأ وعليه خبره، والجملة نصب في موضع حال.

قال: وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالح فطالِح، وقَبَّحه سيوييه.

قال أبو علي: إنما يَقْبَحُ هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين.

أحدهما: ما كنت تُضمِّره إذا نصبت صالحًا.

والآخر: مررتُ، فيكون التقدير: إلَّا أَكُنْ مررتُ بصالح، فقَبَّحَ هذا، كما قَبَّحَ إضمار الفعلين إذا أمرت المخاطب أن يأمر الغائب. ويزيد هذا قبْحًا أنك تضمير معه حرف الخفض.

قال: ولا يجوز بعد (أن) أن تُبْنَى (عندنا) على الأسماء، ولا الأسماء تبْنَى على (عند).

قلت يريد: أن (إن) يليه الفعل، وليس (عندنا) فعلاً.

قال: وجَرَّه قَوْمٌ على سَعَةِ الكلام، وجعلوه بمنزلة المصدر حتى جعلوه أي (الشَّوْلُ) على الحين.

(١) من قصيدة قالها عبد الله بن همام "معاهد التنصيص للعباسي ١/ ٢٨٥، سيوييه ١/ ١٣٢. وقال السيرافي ١/ ١٩٨: الشاهد فيه نصب (عاذرا) و (تاركا) وكل واحد منهما خبر لـ (كان) والفعل المضمر: أن كنت عاذرا وإن كنت تاركا.

وسبب هذا الشعر أن عبيد الله بن زياد غضب على عبد الله بن همام، فهرب منه ومضى إلى يزيد بن معاوية وأقام عنده حتى آمنه، وكتب له إلى عبيد الله بن زياد.

يقول: قد اعتذرت بحضرة يزيد عذرا، شهد على صحته الناس، والأمر إليك في قبوله وتركه، وقد شهدوا أيضا أنني أظهر عداوة من عاداك.

قال أبو علي: يقول: جعلوه مثل (مَقْدَمِ الحاجِّ) وليس المصدر هنا الذي هو (الشَّوْل) كمَقْدَمِ الحاجِّ.

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر في (شَوْلٍ) قويٌّ، لأن (الشَّوْل) عنده مصدر متمكن.

قال أبو علي: والأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا على (فَعْلَان) ولذلك لم يُقوِّه سيبويه.

قال: وأما قول الشاعر^(١): [الوافر]

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَأَكْذَبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ
فعلى (إِمْأ)، وليس على (إِنْ).

قال: لاحتجت إلى الجواب:

قال أبو إسحاق: قوله لاحتجت إلى الجواب، يقول: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) فيستغنى بالجملة المتقدمة عن الجزاء، فَإِنْ أَدَخِلْتَ الْفَاءَ قُلْتَ: (أَنْتَ ظَالِمٌ، فَإِنْ فَعَلْتَ) لم يكن بُدٌّ من جواب، فكذلك لو كانت (إِنْ) للجزاء في قولك: فَإِنْ جَزَعًا لاحتجت إلى الجواب.

(١) قائله: هو دريد بن الصمة.

اللغة: "كذبتك" بالتخفيف، "إجمال صبر" من: أجمل يَجْمَلُ إجمالاً إذا أحسن، وفي سيبويه: "فأكذبتها".

المعنى: يقول معزياً لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان قد قتل: كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبها في كل ما تمنيك به بعد، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدي عليك شيئاً، وإما أن تحمل الصبر فذلك أجدى عليك.

الإعراب: "وقد" الواو للعطف، قد حرف تحقيق، وفي سيبويه "لقد"، "كذبتك" فعل والتاء للتأنيث والكاف مفعول، "نفسك" فاعل والكاف مضاف إليه، "فأكذبنها" فعل وفاعل ومفعول، "إن" ليست شرطية في الموضعين، إنما هي بمعنى إما، والتقدير: فإما جزعاً وإما إجمالاً صبر، "جزعاً" منصوب بفعل مضمر تقديره: فإما تجزع جزعاً وأيضاً "إجمالاً": وإما تحمل إجمالاً صبر، والفاء للاستئناف، ويجوز أن تكون شرطية حذف جوابها، أي: فإن تجزع جزعاً فعلت، وهذا قليل.

الشاهد فيه: "فإن.... وإن"، فإن أصلهما: "فإما وإما"؛ فحذفت منهما "ما".

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناطم، والسيوطي ص ٩٨، وفي هـ ١٣٥ / ٢، وذكره

قال: ولو صَحَّحْتُهَا فَقُلْتُ: (إِمَّا) جاز ذلك فيها.

أي: لو صَحَّحْتُ (إِمَّا) فِيمَ تَحْذِفُ مِنْهَا (مَا) لجاز أن تبتدئ الاسم بعدها وتُخْبِرَ.

قال: دخل عليه أن تقول مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ صَالِحٍ وَإِنْ طَالِحٍ.

قال أبو علي: إذا قلت مررت برجلٍ إمَّا صَالِحٍ وَإِمَّا طَالِحٍ، أجزيت ما بعد (إِمَّا) على إعراب ما قبله، لأن ما بعد (إِمَّا) صفة لما قبلها، و (إِمَّا) في هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها فجرى على ما قبلها.

قال: وأما (إِمَّا) فيجرى ما بعدها هنا على الابتداء.

قال أبو إسحاق: في قول سيبويه: فيجرى ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول، أي على (إِمَّا جَزَعٌ) أي امرئ جَزَعٌ وعلى الكلام الأول يعني قوله: قد كان ذاك إمَّا صلاحًا وإمَّا فسادًا، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان.

قال: ويجوز الرُّفْعُ على ما ذكرنا.

قال أبو علي: ما ذكرنا أي على (كان) التي معناها وقع، أو على إِنْ كان فيه صلاحٌ على أن تُضْمَرَ فيه.

قال أبو علي: إنما مَثَلُ (إِيَّاكَ) بِإِيَّاكَ نَحْ، فَأَخَرُ (نَحْ) ولم يُقَدِّمَهُ، لأنه لو قَدِّمَهُ لاتصل الضمير لو جاز اتصال هذا الضمير.

قال: ومن ذلك قولك: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّايَ وَالشَّرَّ.

قال أبو إسحاق: ليس يكون هذا أمرًا لنفسه، وإنما معناه أن يُخاطَبَ رجلًا، فيقول له: إِيَّايَ وَالشَّرَّ، أي لا تقرب الشر فيأتيك مِنِّي ما تكره، أي: اتَّقِ الشَّرَّ واتق أن أعاقبك عليه:

قال: (ولم يكن مثل إِيَّاكَ لو أَفْرَدْتَهُ) أي على رأسك مُفْرَدًا ليس بدلًا من اللفظ بالفعل حتى تَعْطِفَ عليه وتقول: والحائِطُ.

قال أبو علي: لم يَجُزْ إِيَّاكَ الْأَسَدَ، كما جاز إِيَّاكَ أن تَفْعَلَ، لأن معنى (أَنْ تَفْعَلَ) معنى المصدر، كأنك قلت: إِيَّاكَ أَعْظُ أَنْ تَفْعَلَ، فكما جاز أن تقول: أَعْطَيْتُكَ رَجَاءَ الْخَيْرِ، جاز: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ، وكما لم يَجُزْ: جِئْتُكَ زَيْدًا، يريد لزيدٍ، لم يَجُزْ: إِيَّاكَ الْأَسَدَ، فأما (إِيَّاكَ الْمَرَاءَ) فعلى إضممار فعلٍ آخر.

قال: وإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت.

قال أبو علي: قوله: إذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، لأن الذي في النفس المبتدأ، والمظهر هو الخبر، والمبتدأ والخبر شيء واحد فإذا نصبت، فالذي في نفسك الفعل والفاعل، والفعل والفاعل غير المفعول، وأنشد^(١):

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِ مَالِكٌ... البيت

قال أبو علي: لَمَّا قال: (وَاعِدِيهِ) دَلَّ عَلَى (لَيَاتِ)، فكأنه قال واعدية لَيَاتِ أسهلا، وكذلك (زَيْنَ) لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم).

قال أبو علي: التقدير والله أعلم أنه لَمَّا قال: (زَيْنَ) دَلَّ عَلَى أن لهم مُزَيَّنًا فقال: شركاؤهم، أي زينه شركاؤهم، كما كان التقدير في^(٢): [الطويل]

(١) عجز البيت:

أو الربا بينهما أسهلا

البيت لعمر بن أبي ربيعة.

الشاهد فيه إنه نصب (سهلا) بإضمار فعل، كأنه قال بعد قوله: فواعديه... أو

الربا بينهما: إيت مكانا أسهل.

يجوز أن تعني: مكانا أسهل مما حوله، ويجوز أن تعني: مكانا سهلا، وتجعل (أسهل) في موضع سهل كما أتوا بأوجل في معنى وجل، ولهذا قالوا: أحقق وحمق ولها نظائر.

والربا: جمع ربوة، وهو المكان الذي ارتفع عما حوله، وكانت الربا بين السرحتين، والسرح: ضرب من ضروب الشجر يعظم ويكبر، الواحدة سرحة. والمعنى أنها قالت لرسوله أو لأمها: واعدية الليلة أن يقصد السرحتين، ويلتمس مكانا سهلا يقرب من ذلك الموضع، لأنهما إذا علوا الربا عرف مكانهما. واتسع فجعل (سرحتي مالك) ظرفا. والتقدير: فواعديه المكان الذي فيه سرحتا مالك.

انظر: ديوانه ص ٣٤٩، برواية: وواعديه سدرتي مالك أو ذا الذي بينهما أسهلا والبيت بروايتنا في الكتاب ٢٨٣/١، والمختصب ١٤٣/١، وتفسير الطبري ٩/٤١٥، والقرطبي ٦/٢٥، والخزانة ٢/١٢٠، وأشار البغدادى إلى رواية للبيت أوردها صاحب الأغاني يفوت معها الاستشهاد. وهى: سلمى عديه سرحتي مالك أو الربا دونهما متزلا قال البغدادى: «ومتزلا إما بدل من الربا أو حال منه، وسلمى: منادى».

(٢) البيت كاملا:

لِيُيَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِّمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ

(لِيُنْكَ ضَارِعٌ) لأنه لما قال: لِيُنْكَ، عُلِمَ أن له باكيًا.

قال: ولا يجوز أن تقول وصاعد، لأنك لا تريد أن تحبر أن الدرهم مع (صاعد) ثمنٌ لشيء.

قال أبو علي: الواو معناها الجمع، ومما يدل على أن معناها ذلك دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَعْتَشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

اختلف في قائله: فقليل للحرث بن نُهَيْك النهشلي في شرح الكافية ٧٦/١، وشرح المفصل ٨٠/١ (وبهامشه في نسخة وقيل لأوس بن حجر) والكتاب ١٤٥/١ (وقال الأعلم: أنشد للبيد) وله أو لنهشل بن حرى في شرح شواهد الإيضاح ٩٤ ولنهشل بن حرى في الخزانة ٣٠٣/١ (وذكر اختلاف العلماء في نسبته: للبيد أو لمزرد أخى الشماخ أو للحرث بن ضرار، أو لضرار النهشلي أو للمهلل) ثم قال: والصواب أنها لنهشل بن حرى.

وفى ذيل ديوان لبيد ص ٢٣٢ (بعنوان أبيات نسبت للبيد) لِيُنْكَ يَزِيدُ. (البيت سادس ثمانية أبيات) ص ٢٣٢ قال محققه: لم ينسبها للبيد إلا النحاس فى شرح أبيات الكتاب. وتابعه ابن هشام على ذلك وهو وهم والصواب أنها لنهشل بن حرى، وانظر أمالى اليزيدى ٤٧ حيث ذكر أنها لرجل من بنى نهشل.

وبلا نسبة فى الاقتضاب ٣١٤/٣ والخصائص ٣٥٣/٢ و ٤٢٤ والمقتضب ٢٨٢/٣ والمغنى ١٦٣/٢ والشعر والشعراء ٤٨ وشرح ابن الناظم ٢٢٣.

وفى بعضها "لِيُنْكَ يَزِيدُ" بالبناء للفاعل.

و (اللام) فى (ليبك) لام الفعل، والفعل مجهول، وقد ارتفع (يزيد) به، والشاهد فى (ضارع) حيث رفع بفعل مقدر ؛ أي: ييكه ضارع ؛ أي: ذليل مسكين.

ورواه الأصمعي بنصب (يزيد) و (ليبك) معلوما، فعلى هذا لا شاهد فيه، و (اللام) تتعلق به، ويجوز أن تكون بمعنى: عند، و (محتبط) عطف عليه ؛ أي: محتاج.

وقال النحاس: هو طالب المعروف، و (ما) فى (مما) مصدرية ؛ أي: من إطاحة الأشياء المطبحة، يقال: طوحته الطوائح ؛ أي: نزلت به المهالك، وأصله من طاح يطيح ؛ إذا هلك وسقط، وكان القياس أن يقال: المطاوح، ولكنه اضطر وقال: الطوائح، والمعنى: ليك يزيد رجلان خاضع متذل لمن يعاونه، وطالب معروف ومتوقع إحسان.

دخلت الواو ها هنا لمعنى الجمع، وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة لذي الحال في وقت حديثه، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا الموقع لم يَجْزُ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا في الواو.

قال: وصاعداً بدلٌ من زَادَ.

قال أبو علي: قوله: بَدَلٌ من زَادَ، يريد أنه دالٌّ على الفعل المضمر الذي انتصب به.

قال: وزعم يونس أنه على قوله: مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زيداً.

قال أبو علي: قولك: مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زيداً، لا يجوز أن يكون موضع (تذكر) نصباً على الحال من (مَنْ أَنْتَ) لأن (مَنْ أَنْتَ) جملة لا معنى فَعَلٌ فيها، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل، وكما لا يجوز أن يكون موضع (تذكر) نصباً على أنه حال من (مَنْ أَنْتَ) كذلك لا يجوز أن ينتصب ذاكراً في قولك: (مَنْ أَنْتَ ذاكراً) على أنه حال من (مَنْ أَنْتَ) حتى تُضمَر جملة فيها معنى الفعل، كأنك تقول: مَنْ أَنْتَ تتعاطى ذاكراً وتنتحل ذاكراً.

قال: ومن ذلك قول العرب: أما أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

قال أبو علي: (أما أَنْتَ) في موضع نصب، المعنى (انطلقتُ) لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقاً، فلما أُسْقِطَت اللام صار في موضع نصب، و (ما) بدل من (كُنْتَ).

وقال أبو العباس: لا أرى وقوع الفعل بعد (أما) إذا كانت مفتوحة ممتنعاً.

قال: والقياس لا يمنع (أما كُنْتَ منطلقاً) إلا أنه إذا لم يُسمع لم يجز أن يقال، فلذلك ذهب سيبويه إلى أن (ما) عَوْضٌ من (كُنْتَ) فلا يُجمع بين العَوْضِ والمُعَوِّضِ منه كما لم يجمع في (إما لا) بينهما.

قال: كما كانت الهاء والالف عَوْضاً في الزنادقة واليماني.

قال أبو علي: الألف في اليماني عَوْضٌ من إحدى يائِي التَّسْبِ يدلُّك على ذلك أن البلد يَمَنٌ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة.

وإن قلت: يَمَانِي، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليمن، أو تكون جمعت بين العِوضِ والمُعَوِّضِ منه، وهو رَدِيٌّ كقوله: يَا اللَّهُمَّ.

وقال: شَبَّهوها يعني (ما) في (أَمَّا أَنْتَ) بما يلزم من النونات في لأَفْعَلَنَّ، واللام في (إن) كان لِيَفْعَلُ وإن كان ليس مثله.

قال أبو علي: لو لم يَدْخُلِ النون في (لأَفْعَلَنَّ) لالتبس الفعل المُسْتَقْبَلُ بفعل الحال، وكذلك اللام في (إن كان لِيَفْعَلُ) لو لم يُثَبِّتْ لالتبس الإيجاب بالنفي، فهاتان الزيادتان ثَبَّتَا للفصل بين المعاني، (وليس ما) في (أَثَرًا ما)، كذلك فإنما جاءت للتوكيد، ولم تغير معنى، ولو حُذِفَتْ لم يلتبس (أَثَرًا) بشيء.

قال: حتى كأنهم قالوا: إِذْ صِرْتَ منطلقًا، أي إنما جعل (إِذْ) بمنزلة (إِنْ) لأن (إِذْ) لما مضى، كما أن (أَنْ) تكون لما مضى نحو: أعجَبَنِي أَنْ قُمْتَ.

قال: إلا أن (إِذْ) لا يُحذف معها الفعل، و (أَمَّا) لا يُذكر بعدها الفعل.

قال أبو علي: قوله: إِذْ لا يُحذف معها الفعل، يريد: أن (إِذْ) إذا أُضيفَتْ إلى فعل، لم يُلزم الفعل الحذف، كما أُلْزِمَ الفعل الحذف في (أَمَّا) فإن قلت: فقد يُحذف الفعل في الجملة التي يُضاف إليها (إِذْ) في نحو (يومئذٍ وحينئذٍ) فهذا الحذف كَلا حذف للتنوين الذي عَوِضَ عن المحذوف.

قال: ومثل ذلك قولهم: إِمَّا لا.

قال أبو علي: (إِمَّا لا) تُستعمل في جواب من قال: أفعَلُ كذا، ولا أفعَلُ كذا، فيُقال: أفعَلُ كذا إِمَّا لا، أي الفعل ما ذكرت أنك تفعله إن كنت لا تفعل غيره، فحذفت (كنت)، و (تفعلُ غيره)، واستُغنيَ بما أبقى عمَّا حُذِفَ.

و (ما) في قولك: (إِمَّا لا) عَوِضٌ من (كنت).

وأنشد^(١): [الوافر]

(١) عجز البيت:

يُبْرِحُ بِالضَّابِطِ ذَكَرَ الضَّابِطِ

قاله أسامة بن الحارث الهذلي.

(الفاء) لتزيين الكلام مع إقامة الوزن ؛ لأنه أول القصيدة، ولم يسبقه شيء، و (ما) استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف بفتح الميم، وهو القفر الذي يتلف فيه من سلكه، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى، وقال هذا الشعر.

فما أنا والسَّـيرَ في مَتَلَفٍ

(ما) ها هنا بمعنى الاستفهام، وهو اسم فيه معنى الحروف وتقديره: أمقيماً كنتَ ها هنا أم ظاعناً.

قال: كما أن كيف على معنى يكون.

قال أبو العباس: لأن (كيف) سؤال عن حال، فالمعنى كيف يقع؟

قال^(١): [الكامل]

أَزَمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي

قال: لا تنقضُ ما أرادوا من المعنى.

قال أبو العباس: أي لا ينقضون بالنصب معنى الرفع في قوله (والجماعة).

قال: لأن الشأن ليس يَلْتَبِسُ بعبدِ الله.

ويروى: فما أنا، والشاهد في (والسير) حيث انتصب الفعل المحذوف ؛ أي: ما تصنع والسير، ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة.

و (يرح) من برح به الأمر تريحاً إذا أجهده، و (بالذكر) مفعوله ؛ أي: الذكر من الإبل ؛ فإذا برح بالذكر، وهو أقوى كان أخرى أن يبرح بالناقة، و (الضابط) بالجر صفتة ؛ أي: القوي.

انظر: الكتاب ٣٠٣/١، وديوان الهذليين ١٩٥/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، والتبصرة ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٤٠٤/١، وابن النّاظم ٢٨٢، والمقاصد التحوّية ٩٣/٣.

(١) عجز البيت:

مَنَعَ الرَّحَالَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

قاله الراعي النميري عبید بن حصين شاعر، فحل إسلامي، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكماً. قوله: (أزمان قومي) ؛ أي: أزمان كان قومي، وفيه الشاهد حيث حذف كان، وليست هي بعد (أن) المصدرية ؛ لأن كثيرة حذفها بعدها، وبدونها قليل، و (الجماعة) منصوب على المعية.

قوله: (كالذي) ؛ أي: كالراكب الذي، و (الرحالة) بكسر الراء وتخفيف الحاء سرج من جلود ليس فيه خشب، كانوا يتخذونه للركض الشديد، والباء السببية مقدرة في (إن تميل) ؛ أي: بسبب ميلها، فـ (إن) مصدرية، و (مميلاً) بفتح الميم الأولى نصب على المصدر ؛ يعني: ميلاً.

انظر: الديوان ١٤٦/١، قال الأعلم ١٥٤/١: ويروى للأعشى.

قال أبو بكر: لأنَّ الشَّانَ مصدرٌ فإنَّما يُعْطَفُ عليه مثله.

قال: وأمَّا هذا لك وأباك، فقبیحٌ أنْ تُنْصَبَ.

قال أبو علي: ليس في هذا معنى فعلٍ، وفي الاستفهام، كأنَّكَ ذَكَرْتَ الفعلَ، لأنَّ الفعلَ يَقَعُ فيه كثيرًا.

قال أبو علي: هنيئًا، يَنْتَصِبُ على إِضْمَارٍ (هَنَاءُكَ) وانتصابُهُ على الحال، لأنَّه صفة، وإذا جاز أنْ يُنْصَبَ المصدرُ على تأويلِ الحال كان ذلك في الصفات أجزوا.

قال أبو علي: انتصابُ اسمِ الله عزَّ وجلَّ في (عَمَرَكَ اللهُ). أن الكاف قد حَالَ بَيْنَ (عَمَرَ) وبين اسمِ الله تعالى أن يضافَ إليه وكذل (فَعَدَكَ اللهُ).

قال: ومثْلُ (خَيْرٌ ما رُدُّ في أَهْلِ ومال).

قال أبو العباس: كأنَّه اشترى عبدًا.

قال أبو علي: يُقال هذه الكلمة لمن اشترى عبدًا أو غيره، فقليل: خَيْرٌ ما رُدُّ، أي اشتريتَ خَيْرَ ما رُدُّ.

ومن رَفَعَ أراد: هذا خَيْرٌ ما رُدُّ، والذي اشتريتَ خَيْرُ ما رُدُّ.

قال: وإنما اسْتَحْبُّوا الرفع فيه.

يعني (الحَمْدَ) لأنَّه صار معرفةً، وهو خَيْرٌ.

قال أبو علي: المصادر إذا كانت نكرةً في هذا الباب قامت مُقامُ الأفعال نحو (سُقِّيَا) وما أَشَبَّهَها، وإنما قامت مُقامُها لَمَّا كانت نكرةً مثل الأفعال، (والْحَمْدَ) وسائرُ المصادر المعرفة لا يحسنُ أنْ تقوم مقامُ الأفعال، لأنَّها مُعْرِفةٌ، فلذلك كان الرفعُ في هذا الباب أَحْسَنُ.

قال أبو بكر: لا يدخل المرفوع الذي فيه معنى الدُّعاء في المنصوبات التي فيها معنى الدعاء، ولا المنصوبات في المرفوعات، لأنَّ إِخْرَاجَكَ ما يُتَكَلَّمُ به مرفوعًا إلى المنصوبات كإدخالِكَ ما لم يُتَكَلَّمْ به من الأخبار في معنى الدعاء.

قال: كأنَّكَ قلت: وَتَبَّ لَكَ. قال: لك هذه بمترلة التبيين ليست التي في (وَيَحَ له).

قال: لأنَّ له لم يعمل في التَّبِّ.

أي (له) الثانية لم يَتِمَّ به الكلام.

قال أبو بكر: إذا قلت: أنت سيرٌ فقد جعلت السير على التكثر ونظير ذلك قولهم: شُغلٌ شاغلٌ، جعل الشُغل هو الشاغل وليس كل واحدٍ منهما صاحبه.
قال^(١): [الطويل]

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي...

قال أبو علي: مذهب عيسى في هذا البيت أنه لم يذكر المعاهد عليه الله تعالى، ولم يجعل (لا) في (لا أَشْتُمُ) تَلْقِيًا للقسم، لكن جعل (لا أَشْتُمُ) موضع الحال، كأنه قال: عاهدت ربِّي غير شاتمٍ، فموضع (لا أَشْتُمُ)، نصب، (ولا خارجاً) معطوفٌ عليه، وليس على قوله باسم فاعلٍ مقام المصدر، إنما هو حالٌ معطوفٌ على حالٍ.
قال: فكما لم يَجْزُ في الإضمار أن يُضمَرَ بعد الرافع ناصباً.

(١) البيت كاملاً:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ

وبعده:

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زورٍ كَلَامٍ

وهو للفرزدق. ديوانه (٢/ ٢١٢) وهو في اللسان (رتج) دون عزو.

قال السيرافي ١١٨/١: الشاهد على إنه أضمر الفعل قبل (خارجاً) كأنه قال: ولا يخرج خارجاً، وهو اسم الفاعل في موضع (خروجاً) الذي هو المصدر، وعطف (ولا يخرج) على قوله (ولا اشتم) جواباً للقسم، والقسم الذي هذا جوابه: (عاهدت) كأنه قال: حلفت بعهد الله لا أَشْتُمُ الدهر مسلماً، ولا يخرج من في زور الكلام خروجاً. و (لا أَشْتُمُ ولا يخرج) هما جواب القسم فيما يستقبل من الأوقات. وقال سيبويه: ولو حملته على إنه نفى شيئاً هو فيه، ولم يرد أن يحمله على (عاهدت) لجاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى.

يريد أن قوله (لا أَشْتُمُ) في موضع الحال، وهو معنى قوله (نفى شيئاً هو فيه) أي نفى ما في الحال ولم ينف المستقبل. يريد إنه حلف وهو غير شاتم ولا خارج من فيه زور كلام.
وقد أجاز سيبويه الوجهين جميعاً، والكلام محتمل لهما. وقد قيل: أن الجواب يجوز أن يكون جواباً لقوله (على حلفة). ويكون تقدير الكلام: ألم ترني عاهدت ربي على أي أحلف لا أَشْتُمُ ولا يخرج من في قببح.

والرتاج: الباب، يريد باب الكعبة، والمقام: مقام إبراهيم عليه السلام. وكان الفرزدق حلف لا يقول الشعر، وأقبل على قراءة القرآن، ثم رجع عن هذا.

أي لو قلت: أعور وذون نابٍ فرَفَعْتَهُ على إضمّار (هو) لم يجز أن يضمّر بعد (هو) الرافعة شيئاً ناصباً لأَعُورَ.

قال أبو علي: قوله: يُصَوِّتُ في موضع نصب على الحال كأنه قال: فإذا هو مُصَوِّتًا. قوله: صوت الحمار، منتصبٌ بالفعل الظاهر، أعني بصوت، فهذا معنى قوله: على غير الحال، وإِثْمًا قال ذلك، لأن صوت الحمار هنا غير حالٍ كما كان كذلك في المسألة الأولى.

قال: احتجّت إلى فعل آخر تضمّره، فمن ذلك قول الشاعر^(١): [الرجز]

إذا رأيتني سقطت أبصـارُها

قال أبو علي: أي إذا كنت تضمّر مع الفعل فعلاً فالمصدر أولى أن تضمّر معه.

قال: فَمِمَّا لا يكون حالاً ويكونُ على الفعل^(٢): [الرجز]

(١) البيت لحريث بن غيلان، وبعده:

دأبَ بكارٍ شايحتُ بكارُها

من مُقَرَّمٍ وانتثرتُ أبعـارُها

قال السيرافي ٢٠٥/١: الشاهد فيه إنه نصب (دأب) بإضمّار فعل دل عليه (سقطت) كأنه قال: دأبت.

والدأب في هذا الموضع: العادة، وعادة البكار أن تسقط أبصارها من هيئة الفحل العظيم. وفي (رأيتني) ضمير يعود إلى (الشعراء) يقول: إذا رأيتني الشعراء سقطت أبصارها، يعني أنهم يغضون أبصارهم هيئة له وإجلالا وخوفاً. والبيكار: جمع بكر وهو بمثالة الشاب من الناس، وشايحت: حاذرت وخشيت من فحل مقرم،

وهو الفحل العظيم الشديد الذي قد ودع للفحلة. و (من مقرم) في صلة (شايحت). يريد أن البيكار حاذرت من هذا المقرم وانتثر بعـرها.

(٢) البيت لرؤبة. وبعده:

من بعد تَعْدَاءِ الرَّبِيعِ فِي الْأَتَقِ

تَلَوِيحُكَ الضَّامِرَ يُطَوِّى لِلْسَبْقِ

قَوْدٌ تَمَانٍ مِثْلَ امْرَأَسِ الْأَبْقِ

قال السيرافي ٢١١/١: الشاهد فيه أن (تلويحك) مصدر مضاف إلى معرفة، لا يصلح أن يكون حالا.

ذكر رؤية غير وحش، ولوح منه: غيره وهزله، بعد بدن: أي بعد سمن، والسبق: الإكثار من الأكل، من بعد تعداء الربيع: من بعد تعدائه، يريد تعداء الحمار في الربيع أي في وقت الربيع، في الانق: أي في مرعى يعجبه لكثرتة وحسنه، تلويحك الضامر: أي مثل تلويحك الفرس الضامر؛ وتلويحه إضماره، يطوى: أي يضم لیسابق به. قود ثمان: قود: جمع قوداء وهي الأتان الطويلة على الأرض، والامراس: الحبال والأبق: القنب.

و (قود) رفع لأنها فاعلة. يريد أن اتنه لوحن منه أي غيرته؛ لغيرته عليهن واهتمامه بحفظهن وسوقهن إلى الماء وطلب المرعى لهن.

قال سيبويه: وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعد: له صوت. يريد إنه قد يجوز أن ينصب (طي الليالي) بفعل آخر غير (طواه). كأنه قال بعد: طواه الاين مما وجفا: طواه طي الليالي.

وقوله: كما أضمرت بعد (له صوت)؛ يريد أن (صوت حمار) بعد قولك (له صوت) منصوب بإضمار فعل، لأنه لا فعل قبله، فأمره في الإضمار واضح.

وجعل سيبويه المصادر التي قبلها أفعالها المأخوذة منها نحو: ضربت زيدا ضربا، بمنزلة المصادر التي لا أفعال قبلها في أنها يجوز أن تنصب بإضمار فعل غير الفعل المتقدم لها، فتقول: ضربت زيدا ضربك. يجوز في (ضربك) النصب بالفعل الذي قبله، ويجوز نصبه بإضمار فعل مثل الفعل الذي قبله.

ثم قال: يدل ذلك على ذلك أي على جواز إضمار فعل بعد الفعل الذي المصدر الملفوظ به مصدره: أنك إذا أظهرت فعلا، وجئت بمصدر لا يكون مصدرا لذلك الفعل؛ صار بمنزلة: له صوت في احتياجه إلى فعل يضم له، لأنه ليس بمصدر الفعل المتقدم.

يقول: إذا جاز أن تأتي بمصدر ليس بمصدر الفعل المتقدم، وتنصبه بإضمار فعل مثل الفعل المتقدم. فإن قال لنا قائل: إنما احتجتم إلى إضمار فعل في المصدر المخالف لما قبله، لأنه ليس من لفظ الفعل المتقدم فينتصب به، وإذا كان قبل الفعل نقل هذا المصدر مصدره، لم يجوز أن تضمر فعلا.

قيل له: إذا جاز أن تأتي بمصدر يخالف الفعل الذي قبله في اللفظ، ويقاربه في المعنى، وتنصبه بإضمار فعل يدل عليه الفعل المتقدم، وساغ هذا لأجل موافقة الفعل للمصدر من طريق المعنى؛ جاز أن تضمر فعلا للمصدر الموافق للفعل الذي قبله لأنه يدل على هذا المصدر من طريق اللفظ، ومن طريق المعنى، فما كان دلالة من وجهين أولى. فإن قال: لسنا ننكر أن يكون الفعل الموافق للمصدر يدل عليه من طريق اللفظ ومن طريق المعنى، ولكننا نقول: إنه لا يحتاج إلى إضمار فعل معه، لأنه يجوز أن يعمل في المصدر. وفي المصدر المخالف نحن محتاجون إلى إضمار فعل ينتصب المصدر عنه، لأن الفعل الذي قبله ليس منه.

لَوَحَّهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقْ

قال أبو علي: لأن هذا ثبت ولا يكون حالاً، فهو بمنزلة اليد والخلقة.

قال: وإن شئت نصبت على ما فسرناه وكان غير حال.

قال أبو العباس: يعني مصدرًا على غير التشبيه، أي هو مفعولٌ يتناوله الفعل، لا على أنه مثال وقع به الصوت.

قال: وكأن هذا جوابٌ لقوله: على أي حال.

قال أبو العباس: وكأن هذا راجعٌ إلى أول الكلام، وهو الحال، حيث يقول: وإن شئت جعلته.

قال: وهو موقوفٌ فيه وعليه.

قال أبو العباس: قوله: موقوفٌ فيه كالحال، وعليه كالمصدر.

قال: وزعم الخليل أنه يجوز (له صوتٌ صوتُ الحمار) لأنه تشبيه.

قال أبو علي: ذهب الخليل إلى أن هذا تشبيه، والتشبيه يكون بمثل فكما أنه لو قال: له صوتٌ مثل صوت الحمار، جاز أن يجعله صفة للصوت، كذلك أجازَه مع حذف (مثل).

قوله: رجلٌ أخو زيد، على نيّة (مثل) عند الخليل.

قال أبو عثمان: لا يجوز عندي قول الخليل أن تُوصف النكرة بالمعرفة بوجهٍ من الوجوه.

قال أبو علي: إنّما امتنع وصف النكرة بالمعرفة، لأنّ النكرة تدل على أكثر من واحد، والمعرفة مُختَصّةٌ تدل على واحد، فمن حيث لم يَجُز أن يكون الواحد جمعاً، لم يَجُز أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة.

=

قيل ما: نحن لم نقل إنه واجب أن يضمّر للمصدر الموافق فعلاً، وإنما قلنا هو جائز: ينتصب بالأول، وأن يضمّر له فعل، كما جاز أن يضمّر للمخاف، ولا يكون أسوأ حالاً من المصدر الذي قبله ما يخالف لفظه.

قال سيبويه وذلك قوله: وهو لأبي كبير.

قال أبو علي: إذا قال: هذا صوتٌ صوتٌ حمار، فليس في لفظك فاعلٌ في المعنى، كما أنك إذا قلت: له صوتٌ صوتٌ حمار، فقد لفظت بفاعل في المعنى، والوجه في: عليه نوحٌ نوحُ الحمام، وهذا صوتٌ صوتٌ حمار الرفع، لأنه لا فاعل في المعنى مذكور في لفظك كما أنه مذكور في قولك: له صوتٌ.

قال أبو العباس: قال أبو عثمان: جمعا لا يكون في الحال ولا يكون إلا مصدرا، وغلطٌ عندي، قال الله تعالى: ﴿سَيَهْزُمُ الْجَمْعُ﴾ [القمر: ٤٥]، فوجب أنه اسم، إن نزعت منه الألف واللام كان نكرةً ووقع حالا.

قال: وقد رأينا المصادر صيغ فيها ذا.

أي أهما لا تُصَرَّف، فشبه هذا أيضا بها، يريد: قاطبةً ونحوه.

هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

وهو قولك: له عليّ ألف درهم عُرْفًا.

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الذي يُنتَصَب فيه، عليه دليل من الجملة المذكورة قبله، والأول لا دليل فيه على المنتصب من الجملة التي قبله.

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً﴾ [النمل: ٨٨] يدل على أن ذلك صنع الله تعالى وخلقه، فحمل ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ على (صَنَعَ) لأن فيما قبله دليلًا على (صَنَعَ).

قال: لأنه ليس في معنى كيف، ولا لِمَ ولا (ما كان) على معنى كيف ولِمَ، هو الحال والمفعول له، وهذان ينتصبان على الجملة المتصلة بهما، وما ذكر في هذا الباب وفي الذي قبله ينتصب على إضمار فعل دلّ ما قبل المنتصب عليه، فالحال والمفعول له ينتصبان من جملة واحدة، وهذا الباب لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصب، إنما هو على فعل آخر.

قال: وذلك قولك: أَمَّا سَمْنًا فَسَمِينٌ.

قال: وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده.

قال أبو علي: فَعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده، يريد بما قبله، ما في (أَمَّا) من معنى الفعل وهو مهما يكن من شيء سَمْنًا.

وأما بعده فسمينٌ، كأنه قال: مهما يكن من شيء فهو سمينٌ سَمْنًا.

وكان أبو العباس لا يجوز أن ينتصب سَمْنًا بسمينٌ وهو قبله لأن (فَعِيل) غير متعدٍّ، وإذا تقدّم عليه كان أبعد من أن يعمل فيه.

قال: ومن ذلك: أَمَّا عَلَمًا فَلَا عَلَمَ لَهُ.

قال أبو العباس: أَمَّا عَلَمًا فَلَا يجوز أن ينتصب بما بعده، لأن ما بعد (لَا) لا يعمل فيما قبلها.

قال: وكان إضمار هذا عندهم أحسن من أن يُدخلوا فيه ما لا يجوز. قلت: أي من أن يدخلوا فيه الألف واللام وهو حال.

قال: ولا يكون في الصفة، الألف واللام لأنه ليس بمصدر.

قد أجازته أبو العباس على أن يكون الاسم الثاني الظاهر في موضع المضمر، كقولك: أما الصديق المصافي فليس بصديق، وكان مجرى الكلام فليس هو، ولكن هذا مثل قوله^(١): [الخفيف]

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ

أي يسبقه في وضع الظاهر موضع المضمر.

قال: وإنما المصدر تابع له.

قال أبو علي: يُحتمل أن يكون تابعا للصفة في أن وَقَعَ حالا كما وقعت، ويُحتمل أن تكون (له)، أي يَتَّبِع قول القائل: لَمْ فَعَلْتُ؟ فَيُنْصَبُ على أنه مفعول له.

قال: وسمعناهم يقولون: الْعَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَرْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيزًا بِدَرْهِمٍ فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ.

قال أبو علي: قُبِحَ أَنْ يَجْعَلَ قَفِيزًا حَالاً مِنْ بَرٍّ، لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ النُّكْرَةِ قَبِيحٌ، وَقُبِحَ أَنْ يَجْعَلَ صِفَةً لَهُ، لِأَنَّ الْقَفِيزَ لَيْسَ بِوَصْفٍ، فَلِذَلِكَ جُعِلَ حَالاً مِنَ الْهَاءِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالاً مَا لَا يَكُونُ صِفَةً.

قال أبو بكر: الصفة لا تكون إلا فعلا أو ما اشْتُقَّ منه، ويكون الحال فعلا ويكون اسماً لأنه زيادة في الإخبار، فالصفة تكون حالا، وليس كل حال تكون صفة.

(١) عجز البيت:

نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

هو لعدي بن زيد.

هذا حجة لمن أظهر الاسم مرتين كقولك: ما زيد ذاهبا أبو زيد، وأنت تريد: ما زيد ذاهبا أبوه، كذلك أظهر الموت مرتين.

انظر: ديوانه ص ٦٥، والخصائص ٣/ ٥٣، والمغنى ص ٥٥٤، وضرورة الشعر ص ١٩٠، وما في حواشيه.

هذا باب ما تُنصب فيه الصفة

لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها الألف واللام

قال أبو علي: الذي يوفق بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام وبين ما يُشبهه من الأسماء بالمصادر، أن الاسم المُشَبَّه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة، وهذه الصفة معرفة أيضاً بالألف واللام فقد جمعها التعريف.

قال أبو إسحاق عن أبي العباس: إذا قلت دخلوا الأول فالأول فهو غير شاذ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهود وإنما هو تعريف للجنس، فهو أقرب إلى التَّكْرَر. قال: فإن قلت: ادخلوا فأمرت، فالنصب الوجه ولا يكون بدلاً.

قال أبو علي: لم يجز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يُحمل على معنى ليدخل الأول فالأول.

قال: ولا يجوز في غير الأول هذا.

أي: إدخال الألف واللام في شيء من الصفات، ونصبه على الحال في غير الأول.

قال: وذلك قولك: هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تمرًا.

قال أبو علي: كأن هذا الباب مركَّب من البابين اللذين قبله.

قال أبو علي: إذا أضمر فعل مستقبل أو فعل ماضٍ، لم يمتنع أن ينتصب الاسم عنه على الحال، كقولك: ضَرَبَ زيدًا قائمًا، ويضرب قائمًا، وسيَضْرِبُ قائمًا، فكذلك: هذا بُسْرًا ورُطْبًا، ينتصبان على إضمار هذا إذا وَقَعَ أو إذا يَقَعُ، فليس الحال هي المضمر إنما العامل فيها مضمر.

قال سيبويه: هذا كله ينتصب (الظروف) على ما هو فيه وعلى ما هو غير ما هو فيه.

أي: معنى الاستقرار وما هو غيره: أي النَّاصِبُ لهذه الظروف المضمر، وهو غيرها.

قال: ومثل ذلك: أَنْتَ كَعْبِدِ اللَّهَ.

أي: أي جعلته ظرفًا، لأن هذه الكلمة قد تدخل عليها كاف أخرى.

قال: يدلك على أن سِوَاءَكَ وكزَيْدٍ بمِثْلَةِ الظروف أنك تقول: مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاءَكَ.

قال أبو علي: يَدُلُّ قولك: مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ عَلَى أَنَّ سِوَاكَ ظَرْفٌ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَوْصُولَةَ يُوَصِّلُ بِهَا الْجُمْلَ، فَإِذَا وَصَلَ بِهَا الظَّرْفُ فَعَلَى أَنَّ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقٌ بِجُمْلَةٍ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ مَحذُوفَةٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِمَنْ اسْتَقَرَّ سِوَاكَ، فَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ مِنْ اسْتَقَرَّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ قَامَ الظَّرْفُ مُقَامَهُ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ: الَّذِي كَرَّيْدُ.

قال أبو علي: الْأَمَاكِنُ الْمُخْتَصَّةُ تُشَبِّهُ زَيْدًا وَعَمْرًا فِي أَنَّ لِكُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا جُسْنًا؟ مُمْتِيزًا بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَمُخْتَصَّةٌ، فَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمُتَعَدِّي لَا يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو، كَذَلِكَ إِلَى هَذَا النَّحْوِ مِنَ الْأَمَاكِنِ.

قال: اعْلَمْ أَنَّ ظُرُوفَ الدَّهْرِ أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي الْأَسْمَاءِ.

قال أبو العباس: لَيْسَتْ ظُرُوفُ الزَّمَانِ أَشَدَّ تَمَكُّنًا فِي الْأَسْمَاءِ بَلْ هِيَ أَبْعَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الظُّرُوفَ ظَرْفَانِ؛ ظَرْفَ مَكَانٍ وَظَرْفَ زَمَانٍ، فَالْفِعْلُ يَدُلُّ بِصِغَتِهِ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ فَهَذَا الظَّرْفُ أَقْعَدُ فِي الظَّرْفِيَّةِ مِنَ الضَّرْبِ الْآخَرِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا عَقْدُ سَيَبَوِيهِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَلَكِنَّهُ سَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

قال: وَإِذَا قُلْتَ: رُبَّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ، فَقَدْ أَضَفْتَ الْقَوْلَ إِلَى الرَّجُلِ بِرُبِّ.

قال أبو علي: (يَقُولُ) هَا هُنَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِرَجُلٍ، وَالصِّفَةُ تَجْرِي عَلَى الْمَوْصُوفِ مِنْ غَيْرِ أَنَّ تَضَافَ إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَالْمُضَافُ إِلَى رَجُلٍ بِرُبِّ فَعَلَ مَحذُوفٌ (رَأَيْتُ) وَمَا أَشَبَّهُهُ، جَوَابًا لِمَنْ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَقُولُ ذَاكَ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ.

قال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ.

قال أبو علي: (مَا) فِي قَوْلِهِ: مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ، بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (الَّذِي) لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ، وَقَدْ وَقَعَتِ الْمَصَادِرُ مُضَافَةً صِفَاتٍ لِلنَّكْرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ (بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ).

قلت: إِنَّمَا وَصَفَ هَذِهِ النَّكْرَاتُ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَنِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، فَمَعْنَى (قَيْدِ الْأَوَابِدِ) مُقَيِّدِ الْأَوَابِدِ.

قال: وَإِنْ شِئْتَ أَجْرِيَّتُهُ مَجْرَى الْعِدَّةِ.

قال أبو علي: أَيِ وَضَعْتَ (رَجُلًا) مَوْضِعَ الْعِدَّةِ الْمَجْمُوعَةِ أَعْنِي قَوْلَهُ: بِرَجُلَيْنِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ وَرَجُلٍ كَافِرٍ.

قال: وتقول: مررتُ بأربعةٍ صريعٍ وجريحٍ.

قال أبو علي: لا يجوز الجر في موضع (صريعٍ وجريحٍ) على الصفة، لأن الصفة حكمها أن يكون الموصوف، وليس إثباتُ أربعةٍ.

قال أبو بكر: دخلت (الواو) على (لكن) وهما جميعاً قد يستعملان حرف عطف، لأن الواو لازمٌ للعطف لا يزول، و (لكن) يُشددُ فيعمل ويخرج عن حدِّ العطف.

قال: فنفي هذا ما مررتُ بزيد، وما مررتُ بعمرو.

قال أبو عثمان: أخطأ عندي، ونفيه من اللفظ: ما مررتُ بزيد وعمرو.

وذهب أبو عثمان إلى أن النفي على لفظ الإيجاب، فكما أنه لم يذكر في الإيجاب المرور مرتين، وفهم عنه ما أراد منهما فكذلك حالُ النَّفي.

قال: (لكن) معناها الإضراب، ويعطف بها فإذا ذكرت الواو قبلها كانت العاطفة الواو، وبقي في (لكن) معنى الإضراب وزال عنها معنى العطف مع الواو.

قال: وإذا كان قبل ذلك منعوت، أي: مذكور فأضمرته، أو اسم أضمرته، أو أظهرته فهو أقوى، أي الرفع.

قال أبو إسحاق: أي إذا كان الاسم منعوتاً كقولك: ما مررتُ ببغلٍ فارِه، لأن البغل مضمّر في الفاره، فإذا كان كذا فهو أحسن.

وأما قوله: أو اسماً أضمرته فهو كقولك: ما مررتُ به بَغلاً، يريد بالاسم الهاء الذي

في (به).

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها

قال أبو بكر: شرط هذا الباب أن يكون الأعمُ صفةً للأخصَّ، وإنما صار الأعمُ صفةً للأخصَّ لأنه إذا جُمعا تركَّبَ منهما ما هو أخصُّ من كل واحد منهما على الأفراد، كقولك: زيدٌ الطَّويلُ، فإنه أخصُّ من كل واحدٍ من الصفة والموصوف.

قال أبو علي: وإنما لا تقول (مَرَرْتُ) بهذين الطويل والقصير لأن (هذا) مع ما يوصف به بمترلة اسم واحد، فمترلة وصفة منه مترلة حرف من حروفه، فكما لا يجوز أن تُثنى الاسم وتجمعه قبل تمامه، كذلك لا يجوز أن تُثنى (هذا) قبل أن تُتمَّه بضم الصفة إليه. ولا يجوز أن تقول: مَرَرْتُ بهذا ذي المال، لأن الاسم المضاف لا يكون مع اسم آخر بمترلة اسم واحد.

قال أبو علي: الذي سَمَّاه سيبويه في باب مجرى النعت على المنعوت تفسيراً للنعت، هو الذي يُنتصب هنا على الحال، والمثال في ذلك قولك: مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ، فتقول: مَرَرْتُ بأخويكَ صالحاً وطالحاً، ومررتُ بأخويك رجلًا صالحاً ورجلاً طالحاً، فذكرت ها هنا رجلاً، وَصَلَّةٌ إلى الحال، كما كان في النكرة وَصَلَّةٌ إلى الصفة، وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيراً للنعت، وتوكيداً له ونظير قولك: مررتُ بأخويكَ رجلاً صالحاً ورجلاً طالحاً.

قوله: تَرَى خَلَقَهَا نِصْفَ قَنَاءٍ قَوِيْمَةٍ.

إذا جعلت (قناة قويمه) حالا، قولك (قناة) وَصَلَّةٌ إلى ذكر الحال.

وأنشد للفرزدق^(١): [الطويل]

فأصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِيْنَا شَرِيْدُهُمْ طَلِيْقٌ وَمَكْتُوْفُ الْيَدِيْنِ وَمُرْهِفٌ

قال أبو علي: قوله: طليق ومكتوف اليدين، طليق مع المبتدأ المضمر قبله في موضع نصب لوقوعه خبراً لأصبح، والظرف على هذا التقدير مُلغى، أعني قوله: في حيث التقينا، وكذلك قوله^(٢): [الطويل]

(١) قال النحاس في شرح أبيات الكتاب ١/١٧٠: حجة لرفع (طريد ومكتوف اليدين) كأنه قال:

منهم طريد ومنهم مكتوف، على الابتداء

(٢) البيت كاملاً:

وكانت قُشَيْرٌ شَامِتًا

لو لم ينصب (شامِتًا ومزريًا وزارياً) لصارت الجملة التي كانت (يكونُ بعضهم شامِتًا) والجملة التي كانت (تكون) معطوفاً عليها في موضع نصب.

قال أبو علي: إنما وصف العَلَمُ الخاص بالمُبْهَمَةِ، والصفات إنما تكون حُلًى، وليست المُبْهَمَةُ بظاهرة في لفظها الحَلِيَّةُ، لكنها تتضمن معنى الشبيه والإشارة، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك: هذا زيدٌ راكبًا، فمن حيث انتصب الحال بعدها لمعنى الفعل الذي تتضمنه وجاز أن يُنعت بها.

وقوله: معطوفةٌ، يريد بها معنى الإتياع، وعلى هذا سُمِّيَ الاسم الذي يبيِّن به كما يبيِّن بالصفة عطف البيان.

قال: كقولك: لم يبقَ منهم مُخْبِرٌ، وقد بقي منهم.

قال أبو إسحاق: قوله: وقد بَقِيَ منهم، إنما يُريد تكثير ذلك، كقولك: رأيتُ بني تميم اليوم كُلَّهُم، وإنما رأيتُ بعضهم، وقد بَقِيَ منهم قومٌ لم ترهم ولكِنَّكَ تُكثِرُ.

قال: وإنما صار المبهم بمترلة المضاف، لأن المبهم تُقَرَّبُ به شيئاً أو تُبَاعِدُهُ، وتشير إليه.

قال أبو علي: معنى قوله المبهم بمترلة المضاف، أي ليس يجوز في صفة المبهم إذا ناديتُهُ إلا الرفع، كما أنه ليس يجوز في صفة المضاف إلا النصب، فلما لزم صفة المبهم إعراب

وكانت قُشَيْرٌ شَامِتًا بصديقها وأخَرَ مَرْزِيًّا وأخَرَ رَازِيًّا

وهو للنابعة الجعدي.

قال السيرافي ٢/٢١: الشاهد فيه إنه نصب (شامتا) وجعله خبر (كان) ثم عطف على ما عملت فيه (كان) ولم يجعل الكلام تبغيضا كما ذكر في غيره.

وإنشاد الكتاب (وآخر مزريا وآخر زاريا) وفي شعره (وآخر مزريا عليه وزاريا) وعلى إنشاد الكتاب يجب أن يكون حرف الجر قد حذف من صلة (مزريا) لأن المعنى يقتضيه، و (زاريا)

يقتضي حرف الجر. وأراد: وآخر مزريا عليه، وآخر زاريا على غيره.

وعلى ما روي في شعره، يكون الحذف إنما هو من صلة (زار). والمعنى أن قشيرا اعتزلتهم، وكان بعضهم يشمت بهم إذ ظن أنهم قد وقعوا عليه، وبعضهم يعيب بعضا بترك معونتهم.

واحدٌ كما لَزِمَ صفة المضافِ إعراب واحد وخالف كُلُّ واحدٍ منهما صفة المنادى المفردِ، غير المبهم، إذ كانت تُرفع وتنصب، اتفقا من هذا الوجه.

قال: ولم يُرد أن يُبين بقوله: (كُلُّ الرَّجُلِ) ما قبله كما يُبين (زيداً) إذا خاف أن يَلْتَبِسَ.

قال أبو بكر: يريد لا يبينُ بقولك (كُلُّ الرجلِ) ما قبله كما يبين (بالطَّويلِ)، وما أشبهه، لأن قولك: (كُلُّ الرَّجُلِ)، ليس بصفة مُخَلَّصةٍ مميزة، إنما هو ثناءٌ، وكذلك صفات الله عزَّ وجلَّ.

قال أبو علي: إنما قُبِحَ (ما يَحْسُنُ بعبدِ الله مثلكَ) في المدح، من حيثُ قُبِحَ: (مررتُ بعبدِ الله كُلُّ الرجلِ) في المدح، لأن عبدَ الله ليسَ مما يمدح به، كما يمدح بالرجل، لما يَدْخُلُه من معنى الكمال والنَّافذ فإن لم ترد المدح في قولك: (ما يَحْسُنُ بعبدِ الله مثلكَ) وأردتَ بمثلِكَ المعروف بِشِبْهِهِ فقد جاز.

قال: والتبعيض والابتداء أقوى.

قال أبو علي: إنما صار الابتداء والتبعيض في المعرفة أقوى، لأن حُكْمَ المبتدأ أن يكون معرفةً.

قال أبو بكر: مُخَالَطُهَا السَّقَامَ، وَمُخَالَطُهَا بُهْرٌ على خلاف ما حَكَوْا ولو كانا كما قالوا لكانا منصوبين.

قال: فإن زَعَمُوا أن ناساً من العرب يَنْصُبُونَ هذا، فهم يَنْصُبُونَ به داءً مُخَالَطُهَا، وهو صفة الأول، وهم يقولون: هذا غلامٌ لك ذاهباً.

قوله: يَنْصُبُونَ هذا، هو إشارة إلى ما في البيتين وما أشبهه.

يقول: ليس انتصاب هذا الضَّرْب من حيث حُذِفَ التنوين منه، إنما انتصابه على الحال من النكرة أو المعرفة، والتقدير فيما وَقَعَ من ذلك منتصباً متصلاً الانفصال.

قال أبو علي: وإنما ذكر سيبويه الحال من النكرة في قولك: هذا غلامٌ لك ذاهباً، لِيُعْلَمَ أنه إذا سُمِعَ (به نفسٌ عالٍ مُخَالَطُهَا) منصوباً، فقد نُصِبَ على أنه حال من النكرة، ولم يَنْصَب من حيث حُذِفَ التنوين، وقد يجوز أن يكون (ذاهباً) حالاً مما في ذلك من الضمير، ولا حُجَّةَ فيه على هذا الوجه، لأن الحال فيه من المعرفة، وإنما الحجة أن يكون

الحال من (غلام) النكرة، وكذلك قولك: مررتُ برجلٍ قائماً، الحجة أن يكون الحال من (رجل) دون التاء من (مررت).

قال: وبعضهم يجعله منصوباً إذا كان واقعاً، ويجعله على كل حال رَفْعاً إذا كان غير واقع.

الواقع هنا الحال، وغير الواقع هنا الاستقبال.

قال: وإذا جعلته اسماً لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال. أي: وإن جعل اسم الفاعل للماضي دون الحال والاستقبال.

قال أبو علي: وإذا قلت: أتاني الحسنة أخلاقه فمعناه: أتاني الرجل الحسنة أخلاقه، فالحسنة فعل للأخلاق، وإن كان جارياً على الرجل ولذلك أُنْتُثُّه، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه، وإنما قلت: الحسنة، لأن الصفة ليست للرجل، وإن جرت عليه، ولو حذفت الهاء التي أُضيفت الأخلاق إليها، لم يجوز أن تقول: أتاني الرجل الحسنة الأخلاق. لأن الحسَنَ قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه صفة له، ولم يرتفع به شيء من سببه، فتأنيث (حَسَنٍ) خطأ إذا كان فيه ضمير مذكر، ولم يكن الفعل للأخلاق إذا حذفت الهاء الراجعة إلى الرجل، لكنك جعلت الحَسَنَ وصفاً للرجل، ثم بَلَّغْتَ به الأخلاق، ولما أن الحُسْنَ صار فيه ضمير للأول، لم يجوز أن ترفع به الأخلاق كما كنت ترفعه به قبل أن تحذف الهاء ولو رَفَعْتَ الأخلاق بالحَسَنَ كما كنت ترفعه به وهو مُضاف إلى الهاء لم تَحُلْ في ذلك من أحد أمرين:

إما أن تُحَلِّيَ الصفة من أن يرجع منها شيء إلى الموصوف، وإما أن ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل فاعلان بغير حرف إشراكٍ وذلك غير جائز، والأول أيضاً غير جائز، أعني إخلاء الصفة من ضمير الموصوف.

قال سيبويه: ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجُلين من العرب عرييين يقولان: كان عبدُ الله حسبك به رجلاً أي: لم يعمل حسبك هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفة فتقول: كان عبدُ الله حسبك به فترفع (به) بقولك (حسبك) وتعمله عمل الفعل، لكن رُفِعَ (حسبك) بالابتداء، و (به) على أنه خبره، فَبِهَ في موضع رفع، لأنه خبر مبتدأ، ولو أُعْمِلَ (حسبك) عمل الفعل لكان (به) يصير موضعه رفعاً، لارتفاعه بحسبك، مُعملاً إعمال الفعل.

فإذا لم يَجُزْ أن يعمل (حَسْبُكَ) و (كُلُّ) إعمال الفعل، وقد جَرَّتَا صفتين للنكرة،
كان إعمال (خَزَّ) وما أشبهه من أسماء الجواهر البعيدة الشَّبه من الفعل أبعد من أن تعمل
عمل الفعل.

وقولك (حَسْبُكَ به رجلاً) في الحكاية، جملة من مبتدأ وخبر في موضع نصب لوقوعه
خبراً لكان.

هذا باب ما يكون من الأسماء صفةً مفرداً وليس بفاعل ولا صفةً يشبه الفاعل كالحسن

قال أبو علي: الذي يوافق هذا الباب الباب الأول، إلهما يبعدان من أن يعمل عمل الفعل، لُبعد المناسبة بينهما وبين الفعل، ويفترقان في أن الصفات في الباب الأول موصولة بشيء، غير مُفردة وفي هذا الباب مفردة غير موصولة.

قال: فاختير الرفع فيه لأنك لا تقول ذراعُ الطول منوناً ولا غير منون.

الفصل ليس في كتاب أبي بكر ولا معنى له ها هنا أيضاً في تبعيد هذه الصفات من أن تعمل عمل الفعل لأن وقوع الصفة خيراً لمبتدأ لا يُعده من أن يعمل عمل الفعل، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ خيرٌ منك، فيقع (خيرٌ منك) وما أشبهه من الصفات التي لا تعمل عمل الفعل أخباراً، وليس يُعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل، وإنما الذي يُعده عن أن يعمل عمل الفعل تعريه من المعاني التي بها شابهت الصفات الأفعال كالجمع بالواو، والتأنيث، وموافقة الفعل في البناء.

قال: ولكنهم يقولون: هو نارٌ حُمرة.

قال أبو إسحاق: يعني أن النار لا يصفون بها، وقد يتدونها وبينوها على المبتدأ.

قال: وقد يجوز أن تقول على هذا الحد: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه وهو فيه أبعُد.

قال أبو بكر: الرفع في الصفة إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه في الرداءة نظيرُ الجر في الاسم في الرجل إذا قلت: مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه، يريد إعمالك (رجل) إعمال الفعل في القبح، كَوَضْعِكَ (حسن) موضع الاسم، وتركك إعماله عملَ الفعل.

قال أبو علي: إذا وصفت الصفة المشبهة بالفاعل، أو المشبهة بالمشبهة بالفعل، بعدت من أن تعمل عمل الفعل كما كانت تعمل عمله قبل أن توصف، وإنما بعدت بوصفك إياها من أن تعمل عمل الفعل لأن الأفعال لا توصف، وإنما توصف الأسماء، فأنت إذا وصفت هذه الصفات فقد أبعدتها من مشابة الفعل، وأدخلتها في حيز (الأسماء) فإذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه، فإنما قوي الرفع لأن الصفة لم تَخْلُصْ للأب وحدها، بل شَمَلَتِ الأبَّ وصفته الأولى. ألا ترى أنك لو طلبت رجلاً حسناً ظريفاً أبوه، لطلبت في الرجال الحسانِ آبائهم، الرجل الظريف أبوه، ولم تطلبه في الرجال الظرافِ آبائهم دون

الحسان آباؤهم، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحد، فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها على اسم واحد فحكمه أن يكون قد عُرف بالصفة التي عطفُ الصفة عليها بالواو.

قال أبو علي: صار حسنُ الوجه، بمتزلة (حسن) في إضافة حسنٍ إلى الوجه، من أجل أن التنوين والانفصال فيه جائزان، بمتزلة (حسن) غير مضاف في أن الاسم يرتفع بحسن وهو مضاف إلى (الوجه) كما يرتفع به إذا كان مُنَوَّنًا غير مضاف فليس إضافة (حسن الوجه) كإضافة (أبي عشرة) لأن الانفصال يجوز في حسن الوجه كما يجوز في (مُلازم أبيه رجل) إذا أردت: (مررتُ برجلٍ مُلازم أباهُ رجلٌ)، فالإضافة في (حسن) بمتزلتها في (مُلازم) وليس بمتزلتها في (أبي عشرة).

قال سيبويه: فهي ها هنا معطوفةٌ على المضمر، وليست بمتزلة أبي عشرة، فإن حملته على قُبْحِه رفعت.

قال أبو علي: تقول: مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون، على أن (أجمعون) يرتفع بضميرٍ في (عرب)، تقديره (هم)، وتقول: مررتُ بأبي عشرة أبوه، فلا يحسن أن يكون (أبوه) مرتفعاً بأبي عشرة كحسن ارتفاع (أجمعون) بضمير (عرب).

فإن قال: أليس (عرب) صفة بعيدة الشبه من الفعل، كما أن أبا عشرة صفة بعيدة الشبه من الفعل، فمن أين حسن ارتفاع المضمر المحمول عليه أجمعون بعرب، ولم يحسن ارتفاع (أبوه) بأبي عشرة؟

فالجواب في ذلك أن الظاهر ليس بمتزلة المضمر، لأن الصفة لا بد من أن يكون فيها هو الموصوف بعيداً كان شبهها بالفعل أو قريباً، لأنه إن لم يكن فيها ضميرٌ للموصوف لم يتعلق به، ولم تكن صفة له، فالضرورة تؤدي إلى تقدير هذا المضمر في الصفة، وليست الضرورة بمؤدية إلى رفع الاسم بالصفة غير المشبهة بالفعل، ولا المناسبة له.

قال أبو علي: لو رفعت (أبعض) وما أشبهه في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجره على إعراب رجلٍ، لم يخلُ ذلك من أحد أمرين:

إما كنت قائلاً: ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكحلُ منه في عينه، فرفعت (أحسن) بالابتداء، ورفعت (الكحل) بخبره، وفصلت بالكحل الذي هو الخبر بين الصلة التي هي (منه) وبين الموصول الذي هو (أحسن) وهو منهما أجنبي.

وإما كنت قائلاً: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه الكحل في عينه، والهاء في (منه) ضمير (الكحل) كنت قد أضمرت قبل مذكور، والإضمار قبل الذكر في أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه.

قال: يصير خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه.

قوله: ليس من اسمه أي ليس في التعريف مثله فلم يجر عليه في الإعراب.

قال: ومن قال: مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه، كما تقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه فهو ينبغي له أن يقول: بعبد الله أبي العشرة أبوه.

قال أبو علي: الألف واللام في العشرة إذا عملت أي العشرة عمل الفعل ليستا بتعريف عهد وتخصيص، ولكن دخولهما كدخولهما في: (نعم الرجل زيد).

قال: ولو قلت: مررتُ بأخيه أبوك، كان محالاً أن يرفع الأب بالأخ. أي: لأن الصفة تجرى مجرى الفعل إذا كانت نكرة غير مختصة.

قال: وهي في مررتُ بأبي عشرة أبوه.

قال أبو بكر: يريد بأبي عشرة أبوه، أي برجل أبي عشرة أبوه، وإنما ذكر النعت وحده اختصاراً.

قال: وبأبي العشرة أبوه إذا لم يمكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه.

فإن جعلت الأخ صفة للأول لم تمتنع كما يمتنع إذا جعلته لما هو من سبب الأول، كقولك: مررتُ بزيد أخيه أبوك. وإنما لم يمتنع إذا خلصته للأول، لأن الذي يرتفع به مضمَر هو ضمير الموصوف فإذا جعلته لما هو من الأول امتنع أن يرتفع به ما هو من سبب الأول، لأن الذي يرتفع به اسم ظاهر، وقد تقدّم الكلام في هذا.

قال أبو علي: الصفات التي جرت على التكرات فارتفع بها ما كان من سببها إذا أُريد إجراؤها على المعارف، رفع ما كان من سببها بما أدخل عليه الألف واللام، فإن كانت الصفة على زنة فاعل، أو كانت مشبهة به، دخلها الألف واللام على معنى الذي، فصار الاسم بمعنى (الفعل)، ووقع ما يتصل به صفة للمعرفة، فقولك: مررتُ بأخيك الضَّارِبَ عمرُو، تقديره: الذي ضربه عمرُو، وقولك: مررتُ بالحسن وجهه أي بالذي حسن وجهه، ولولا أن الألف واللام بمعنى الذي، لم يحسن أن يعمل الاسم الذي دخلت

عليه عمل الفعل، لما كان يحدث فيه بدخولها من التعريف، والاسم الذي يعمل عمل الفعل لا يكون مُعرِّفًا، كما أن الفعل لا يكون كذلك، ويدلُّك على أن الألف واللام بمعنى الذي في هذه الصفات أنَّ ما وقع في صلتها لا يجوز تقديمه عليها، كما أن ما يقع في صلة الذي لا يجوز تقديمه عليه، فالمعملُ عمل الفعل في قولك: (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبُ زَيْدٌ) باق على تنكيره لم يحدث فيه تعريف، إذ كان معناه: مررتُ بأخيك الذي ضربه عمرو، فالمعمل (ضَرَبَ، وَحَسَنَ) وأشباههما.

وكان أبو بكر يقول في هذا: ليس إقامتهم الاسم هنا مقام الفعل بأعجَبَ من إقامتهم الحرف مقام الاسم، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب لأنه من لفظه، وليس الحرف كالاسم.

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال

وما أشبهها من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي: هذا الباب يوافق الباب الذي قبله في أنه صفة كما أن ذاك صفة، ويخالفه في أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال، ومشبهة بالمشبهة بها، وليس ما قبله كذلك.

قال: وفصلوا بينها في التذكير والتأنيث، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع.

قال أبو بكر: لم يقولوا: ذهبوا أخواك، وذهبوا إخوانك، ففصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التأنيث والتذكير.

قال أبو العباس: وإنما لزم علامة التأنيث، ولم تلزم علامة التثنية والجمع الفعل، لأن التأنيث لما كان معنى لازماً، لزم علامته، وليس التثنية والجمع بلازمين، لأن الاثنين والجميع قد يؤولان إلى الافتراق، والتأنيث لا يؤول إلى التذكير.

قال: وأيضاً فاحتيج إلى الفصل بين فعل المذكر المؤنث، لأن المذكر قد يسمى باسم مؤنث كقولهم: أسماء بن خارجة وما أشبهه، فلو لم يلزم المؤنث علامة التثنية المذكر بالمؤنث والاثنان والجميع إذا ذكروا بعد الفعل أغنوا عن العلامة.

قال: لأنه خرج عن الأول الأمكن.

يعني بالاول الأمكن الجمع الصحيح الذي لم يعقل.

قال: وأما قوله عز وجل: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣].

قال أبو العباس: بأنه يجيء على وجهين:

على البدل: وعلى أن يذكر رجل قوماً بأنهم انطلقوا فيقال له: من؟ فيقول: بنو فلان.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ على قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون﴾ [الأنبياء: ١]، فالضمير الذي في (أسروا) راجع إلى قولهم (وهم)، ولما جاء (وأسروا) متراحياً عن الأول كأنه قيل: من المسرون؟ فقيل الذين ظلموا، أي هم الذين ظلموا، وقد يسوغ ذلك في غير المتراخي، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَُم النَّارِ﴾ [الحج: ٧٢] كأنه قيل: ما هو؟ فقيل: هو النار، فالتار خير محذوف المبتدأ، ومثله: ﴿لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بِلَاغٍ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. على قولهم: ما هي؟ أو كيف هي؟ فقال: ذاك بلاغ.

قال: فإن تَنَيْتَ أو جمعت فإن أحسنه أن تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيَّانٍ أَبَوَاهُ، ومررتُ بِرَجُلٍ كَهْلُونَ أَصْحَابُهُ.

قال أبو علي: إذا تَنَيْتَ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها ألا تُعْمَلَهَا عمل الفعل، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُعْمَلَهَا، لأنها بالتثنية والجمع تبعد من شبه الفعل، كما أنها بالوصف تبعد من شبهه، فلذلك اختير فيها الرفع، وتُرك إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في (خَيْرٍ) وما أشبهه.

قال: وإن شئت قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَاؤُهُ، كأنك تكلمت به على حَدِّ (أَعْوَرَيْنَ) وإن لم يتكلم به.

قال أبو علي: إنما دَلَّ بقولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَاؤُهُ على أنه على زنة (أَعْوَرَيْنَ) لو قيل، لكن لما لم يقل عَوْرَ أَبَاؤُهُ، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمثلة الواحد.

قال أبو علي: قوله: كُعُوبُهُ، مرتفعة بالأصم، كأنك قلت: بالتي صُمَّتْ كُعُوبُهُ، ولا يجوز أن يرتفع (كُعُوبُهُ) بالابتداء، لأنه إذا قُدِّرَ ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصم، وإفراد الأصم في البيت، دليل على أن (كُعُوبُهُ) مرتفعة به.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعاً أبصارهم).

قال أبو علي: جاء (خاشعاً) على قول من قال: مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ قَوْمُهُ. و (خُشَّعاً أَبْصَارَهُمْ) على قول من قال: مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ قَوْمُهُ.

قال: وزعم الخليل أن ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] كقولك (مُعْضَلٌ) لِلْقَطَاةِ.

قال أبو علي: لم يُرد بمنفطر الاسم الجاري على الفعل، وإنما أراد الذي بمعنى النَّسَبِ، أي ذات انفطار.

قال أبو بكر: قال أبو العباس: (السَّمَاءُ) في هذا الموضع يراد بها الجمع وإنما قال: (مُنْفَطِرٌ)، فذكر، لأن السماء من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، وواحدها سَمَاوَةٌ، أو سَمَاءَةٌ، وهذا الضرب من الجمع يخبر عنه مرَّةً كما يخبر عن الواحد المذكور، وأخرى كما يخبر عن الواحد المؤنث، فعلى الأول قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وعلى الثاني: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

واستدل أبو العباس على أن السماء تكون جمعاً بقوله عز وجل في الآية الأخرى:
﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩].

قال: ولو كان هذا على القلب.

قال أبو علي: معنى قوله: ولو كان هذا على القلب، أن قومًا من النحويين المتقدمين كانوا يقولون: إذا لم يَجْزُ أن تقلب الصفة الثانية أي توضع موضع الأولى لم يَجْزُ فيها إلا النصب فيه، كانت في موضع رفع أو خفض، وسيبويه لا يعتدُّ بذلك، ويقول: ما جاز فيه القلب من الصفات وما لم يَجْزُ منها سواء في الإجراء على الأول.

قال أبو علي: وإذا قلت: مررتُ برجل حسن الوجه جميله، فلو كان ما ادَّعَوْا من أمر القلب صحيحاً لنصبت (جميله) من حيث يمتنع القلب فيه، لأنك لو قلت: (جميله)، فقلت: مررتُ برجل جميله حسن الوجه لم يَجْزُ، لأنك كنت تضمير الوجه قبل أن تذكره، والقلب في هذا يمتنع، والجرُّ، لأنك ولو كنت تضمير الوجه قبل أن تذكره فالقلب في هذا ممتنع، والجرُّ فيه مع امتناع القلب سائغٌ، ولو نصبت (جميله) لصار حالاً من النكرة ولكان في المعنى ضعيفاً.

قال: وإن كانت ليست له قوة الوصف في هذا.

قال أبو علي: إنما قال: ليست له قوة الوصف لأن الحال من النكرة قبيحة، وإجراء الاسم على النكرة وصفاً أحسن من إجرائه عليها حالاً، لأن النكرة إلى أن تقرب بالوصف من المعرفة أحوجُّ منها إلى الحال.

قال: لكان الحدُّ والوجه في قولك: مررتُ بامرأة آخذةً عبدها فصاربته النصب، لأن القلب لا يصلح.

قال أبو علي: لا يتوسَّطُ بين ذي الحال والحالِ حرفٌ عطْفٍ فلذلك لا يجوز فصاربته على الحال، لأن الفاء منعت من ذلك.

قال: ولقلت: مررت برجلٍ عاقلة أمُّه لبيبة، لأنه لا يصلح أن تقدم (لبيبة)، فتضمير فيها الأم ثم تقول: عاقلة أمُّه.

قال أبو علي: يمتنع أن تقول: مررت برجلٍ لبيبة عاقلة أمُّه، لأن (لبيبة) يصير فيها إذا جرَّت حالاً للأمِّ، أو صفة لها ضمير الأمِّ، فإذا قدمتها على الأمِّ، وقد ارتفعت الأمُّ بعاقلة، لم يَجْزُ، لأن في (لبيبة) ضمير الأمِّ، وقد قدمتها عليها، والإضمار قبل الذكر لا يجوز.

قال: واعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب، فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غداً، فالنصب على حاله، لأنه ليس بابتداء.

قال أبو بكر: قوله: لأن هذا ليس بابتداء يعني (معه صقرٌ صائدًا به) لأنَّ (معه) عندنا صفة وهو يرفع هذا بالظرف ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال وإنما رفع هذا بالظرف لأنه لا سبيل إلى التقسام، كما رفع في قولك: (في الدارِ إنك منطلقٌ) بالظرف.

قال: وقوله: لا يُشبهه (فيها عبدُ الله قائمٌ غداً). يعني أن (معه) لا يشبهه (فيها) (وصقرٌ) لا يشبهه (عبد الله).

وقوله: لأن الظروف تُلغى حتى كأن المتكلم لم يذكرها في هذا الموضع. يعني: في قوله: فيها عبد الله قائمٌ غداً.

وقوله: فإذا صار الاسمُ مجروراً، يعني (برجل) في قولك: مررتُ برجلٍ، أو عاملاً فيه فعل نحو: رأيتُ رجلاً معه صقرٌ.

وقوله: أو مبتداً.

يعني: مثل قولك هذا رجلٌ معه صقرٌ، فقال: في جميع هذا إذا صار الاسم كذلك لم تُلغ، يعني الظرف.

وقوله: في الظروف إذا قلت: (فيها أخواك قائمان) يرفعه الابتداء.

أي يجوز أن تجعل (فيها) خبر (أخويك) فرفعهما الابتداء.

قال أبو علي: من مذهب سيبويه إذا قال: فيها زيدٌ، أن يرفع بالابتداء، ولا يرفع بالظرف، وقد أدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها زيداً فإذا قال: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به، رأى أن ارتفاع (صقرٌ) بالظرف، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيدٌ) في قولك: (فيها زيدٌ) بالابتداء، وإنما لم يرفعه بالابتداء هنا، لأنه لو رفعه به دون الظرف للزم وقوع (صقر) بين (رجل) وبين (معه) فصار: مررتُ برجلٍ صقرٌ معه، ولا يجوز أن يُحال بين (رجل) وبين (معه) بصقرٍ، لأن (معه) صفة لرجلٍ، وصقرٌ أجنبيٌّ منهما فلا يجوز الفصل به بينهما، كما لم يَجْزُ الفصل بين الصلة والموصول بما كان أجنبيًّا منهما، فلما لم يجز أن يرفع (الصقر) بالابتداء، ارتفع بالظرف، وإنما وقع الظرف صفة للنكرة من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة وحالاً للمعارف، لأن هذه المواضع تشترك في أنها مواضع نكراتٍ، ونظير (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ) في أنه رُفِعَ بالظرف عند سيبويه دون الابتداء

قولك: (في الدار إنيك مُنطلقٌ) إذا أردت: في الدار انطلقك، (فإنك منطلقٌ) عنده يرتفع بالظرف، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَلَزِمَ أن يقع متقدماً على الظرف لفظاً أو مرتبةً، ولو وقع كذلك لصارت مبتدأة بها، ولو صارت مبتدأة بها، للزم دخول (أن) عليها، وإذا جاز دخول (أن) عليها لم يجز لأحدهما كانا يجتمعان معاً ومعناها التأكيد وإن اختلف لفظهما، وكما لا يجوز أن يجتمع تأنيثان واستفهامان ونحو ذلك، كذلك لا يجوز أن يجتمع تأكيدان. والدليل على أن (إن) إنما كُرِهَ دخولها على (أن) لما ذكرنا من أجل أن مَعْنِيَهُما واحد، فلا يجوز أن يجتمعا، كما لا يجتمع المعنيان معاً، نحو الاستفهام والتأنيث. إنك إذا فصلت بين (إن) و (أن) فلم تَلِ إحداها الأخرى لفظاً، فجاز أن تعمل فيها، كقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (١١٨) ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه: ١١٨-١١٩].

فمن فتح (أنك لا تظمأ) أعمل فيها (أن) المبتدأة.

قال: ولا يوصف به شيء غيره، مما يكون من سببه ويلتبس به.

قال أبو علي: قوله: لا يوصف يعني لا يرتفع.

قال: وأما رُبَّ رجل وأخيه مُنطلقين ففيها قُبْحٌ، حتى يقول: وأخ له.

قلت: لو كان قوله: (وأخيه) معرفة محضة لكان (منطلقين) منصوباً إذا كانا في كلام تامٍّ، فأما رُبَّ رجل وأخيه منطلقين، فتقديره: رُبَّ رجل وأخيه منطلقين قد رأيتُ. قُلْتُ: واتصال هذه المسألة بما قبلها أن الاسم الثاني قد اتبع فيه الأول وإن كان بتوسط حرف.

قال: ولو قال^(١):

(١) صدر بيت رواه المصنف بالخرم.

وعجزه:

إذا ما رجال بالرجال استقلت

الهيحاء: الحرب، فتاها: القائم بهما المبلي فيها.

جارها: المجير منها الكافي لها، استقلت: نهضت.

قال النحاس ١/١٧٨: هذا حجة في أنه جعل "أيا" بمعنى "رب" و "رب" لاتقع على المعرفة كأنه

قال: رب فتى هيحاء، ورب جار لها.

وَأَيُّ فَتَى هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا

لم يكن فيه معنى: أيُّ جارها الذي هو في معنى التَّعَجُّبِ.

قال أبو علي: لو رفع قوله: (جارها) لانقطع عن (أي) الذي فيه معنى المدح والتَّعَجُّبِ، ولصار جملة مقطوعة عن الأول، وكم دون بيتك.

قال أبو إسحاق: قوله: وأعقادها عطف على صفصف وأعقادها معرفة، وصفصف نكرة، لأن (من) لا يجر في (كم) إلا نكرة.

قال: ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك.

أي: لم يُبتدأ بأعقادها ونحوها منكرة كما ابتدئ بمثلك منكرًا، لم يقل: رب أعقادها كما قيل: رب مثلك.

=

قال الأعلام: الشاهد فيه عطف جارها على فتى هيجاء، والتقدير: أيُّ فتى هيجاء، وأي جارها أنت، فجارها نكرة؛ لأن (أيًا) إذا إضيفت إلى واحد، لم يكن إلا نكرة؛ لأنه في معنى الجنس، فجارها وإن كان مضافًا إلى ضمير هيجاء، فهو نكرة في المعنى؛ لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها، فكأنه قال: أي فتى هيجاء، وأي جار هيجاء أنت، ولا يجوز رفعه؛ لأنه إذا رفع فهو على أحد وجهين:

إما أن يكون عطفاً على أي، أو عطفاً على أنت، فإن كان عطفاً على أي، وجب أن يكون بإعادة حرف الاستفهام، وخرج عن معنى المدح، فيصير: أي فتى هيجاء وأي جارها أنت، وإن كان عطفاً على أنت، صار التقدير: أي فتى هيجاء أنت، والذي هو جار الهيجاء، وكأنه قال: أنت ورجل آخر جار هيجاء، ولم يقصد الشاعر إلى هذا، والهيجاء: الحرب، وأراد بفتاها هنا: القائم بها، المبتلى فيها، وبـ (جارها): المحير منها، الكافي لها، ومعنى استقلت: نهضت. انتهى. وكذا قال ابن خلف، وقال ابن السراج في "الأصول": أنشد سيبويه في نحو ذلك:

أَيُّ فَتَى هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ

فلو رفع، لم يكن فيه معنى أي جارها الذي هو في معنى التعجب، والمعنى: أي فتى هيجاء، وأي جار لها أنت. انتهى.

وهذا البيت أحد الأبيات الخمسين التي أنشدها سيبويه في كتابه، ولم يعرف قائل كل منهم والله أعلم.

باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات _____ ١٤٧

قال أبو إسحاق: يعني أن (جارها، وأعمادها) وما أشبهها من المعارف لا يجرى واحد منها مَجْرَى (مِثْلِكَ) وحده، لأن (مِثْلِكَ) إنما كان وحده، فهو نكرةٌ وهذه الأشياء إذا كُنَّ وَحْدَهُنَّ معارف.

هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة

وذلك قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ.

قال أبو علي: قد يكون الحال من النكرة كما يكون من المعرفة، ولا توصف نكرة بمعرفة، ولا معرفة بنكرة، فلذلك أجرى الحال على المضمر في (معه) وهو معرفة على (رَجُلٍ) الثاني وهو نكرة فأما شرحه المسألة الأولى بقوله: معه امرأة قائمٌ، فإنما ذكر من المسألة ما انتصبت الحال عنه، أعني قوله (معه)، وحذف ما قبله ليرى أن الحال منه صفةٌ غيره.

كان أبو بكر لا يجوز أن يكون انتصاب (قائمٌ) في قولك: (هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ) على الحال، ويقول: معه رجلٌ: صفة لرجل الأول، فكما لا يجوز: هذا رجلٌ ظريفٌ قائمٌ، كذلك لا يجوز الأول.

قال: وإنما نصبه على أعني.

قال أبو علي: إنما لم يجوز أن يكون ضمير قولك: رجلٌ معه، من قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ، مرفوعاً كما كان ضميره في قولك:

هذا رجلٌ معه امرأةٌ، مرفوعاً، لأن قولك: (معه) في قولك: (هذا رجلٌ معه رجلٌ، قد ارتفع رجل الثاني، فيستحيل أن يكون في (معه) ضمير رجل الأول مرفوعاً وقد ارتفع به ظاهر، وقولك: معه امرأةٌ في (هذا رجلٌ معه امرأةٌ) لم يرتفع به ظاهر، فلذلك صار ضمير (رجل) مرفوعاً.

فأما ارتفاع (رجل) بالظرف في قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ، فقد تقدم القول في ارتفاع (رجل) بالظرف هنا.

قال: وما لا تجوز فيه الصفة: فوق الدَّار رجلٌ، وقد جئتُك برجلٍ آخر عاقلينِ مُسْلِمِينَ.

قال أبو بكر: قوله في المسألة: عاقلينِ مُسْلِمِينَ، نُصِبَ على المدح وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بعدُ.

قال أبو علي: وإنما امتنع نصب (عاقِلَيْنِ) على الحال، لأن ما عمل في الاسمين اللَّذَيْنِ الحالُ عنهما مختلف، أحدهما رافع والآخر ناصبٌ وإذا اختلف العاملان لم يجوز انتصابُ الاسمِ المثنى والمجموع على الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يجزِ الاسمِ المثنى والمجموع عليهما، على أنه صفة لهما، فالحال في هذا عند أبي بكر يجري مجرى الصفة، ولذلك لم يجز في المسألة الأولى انتصاب (قائمين) على الحال، وذلك أن الحال من الهاء المجرورة في (معه) ومن (رجل) المرفوع.

قال: وفروا من الإحالة في عندي غلام، وأُتيتُ بجارية إلى النصب كما فروا إليه في قولهم: فيها قائماً رجل.

قال أبو علي: لم يُجروا الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على موصوفيها فنصبوها أو رفعوها على أنها من جملة ثانية، كما يكره رفع (قائم) لئلا يصير (رجل) صفة.

قال أبو علي: النصب في باب ما لا يكون إلا على المدح والذم كالرفع في أنه من جملة ثانية غير الأولى، كما أن الرفع من جملة ثانية إلا أن الفصل بينهما أن النصب قد حذفت فيه الجملة بأسرها، وهي (أعني)، وترك منها شيء دالٌّ عليها وهو المنتصب. فأما الرفع فقد حذفت فيه بعض الجملة نفسها وهو قولك: (هما وهُم) ونحوه، وترك فيه بعض الجملة.

قال: ومثل ذلك: هذا فرسُ أخوي ابْنَيْكَ الفضلاء الحكماء.

قال الأخفش: هذا كله عندي سواء، لأن حدَّ هذا بالإضافة، وقد ردَّ عليه ذلك.

قال أبو علي: تمتنع الصفة من أن تجرى على موصوفين قد اختلفت العوامل فيها، لأنها إذا جرت على أحد العوامل لم تجر على الآخر.

قال سيبويه: ومثل ذلك من ذا قائما.

قال أبو علي: قرأت بخط أبي إسحاق: غَلَطَ سيبويه في شرح هذه المسألة غلطة من حيث غَلَطَهُ أبو العباس.

قال: كما قلت: من ذا قائماً، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال.

قال أبو علي: أبو العباس يعيب من قوله: من ذا قائماً، أنه جعل معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في الجملة الاستفهام، كأنه إذا قال: مَنْ ذا؟ فكأنه قال: أَسْتَفْهِمُ، وليس ذلك بمستقيم، ولا يكون معنى الفعل الناصب للحال هذا.

قال أبو العباس: لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فعلٍ ينتصب عنه الحال في قولك: من ذا قائماً لجاز أن يكون الإخبار أيضاً معنى فعلٍ ينتصب عنه الحال، فكان يجوز على هذا: زيدٌ أخوك قائماً، تريد معنى أخبرُ، كما أردت في (مَنْ ذا قائماً) معنى أَسْتَفْهِمُ فهذا لا يجوز، ولكن المعنى الناصب للحال ما في (ذا) من معنى الإشارة.

قال: وهذا شبهه بقوله: إِنَّا بَنِي فُلَانٍ نَفَعُلُ كَذَا.

قال أبو علي: كلُّ مُنَادَى مُخْتَصٍّ، وليس كلُّ مُخْتَصٍّ مُنَاجِيٍّ، ألا ترى أن قولك: (أَيُّهَا الْعَصَابَةُ) مُخْتَصٌّ وليس بندا.

قال: إلا أن هذا يجري على حرف النداء يعني أن ما اخْتُصَّ قد يجري على حرف النداء نحو: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ، وأنا أفعل كذا أيها الرجل، ليس يُنادي نفسه إنما يَخْصُهَا.

وأنشد^(١): [البسيط]

(١) قال سيبويه قال مالك بن خالدة الخناعي:

يَا مَيِّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفِرَاسُ
يَحْمِي الصَّرِيمَةَ، أَحْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ صَيْدٌ، وَبِجْتَرَى بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ

كذا وقع الإنشاد في كتاب سيبويه، وقد ألف صدر بيت إلى عجز بيت آخر، والبيت الأول الذي أنشده؛ صدره في صفة وعمل، وتماه في صفة أسد. وصحته:

يَا مَيِّ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ يُشْمَخِرُ بِهِ الظِّيانُ وَالْأَسُ

وذو حيد: يريد به الوعل، والحيد مواضع تنشأ في قرنة. ويروى: حيد بفتح الحاء. والرواية الأولى أجود وهي المختارة عند البصريين. ويروى: ذو خدم، والخدم: البياض المستدير في جوانحه، والمشمخر: الجبل العالي، والظيان: ياسمين البر، والأس: قط من العسل تقع من النحل على الحجارة، فيستدلون بتلك النقطة على مواضع النحل.

يقول: الآفات التي تقع في الدهر، ولا يسلم منها هذا الوعل الذي في رأس الجبل، له ما يرعاه وما يشربه. وصحة تمامه:

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامَ ذُو حَيْدٍ

قال أبو علي: قوله أُحْدَانُ الرجالُ له صيدٌ، جملة في موضع

رفع لوقوعها صفة لقوله: ذُو حَيْدٍ وَمُحْتَرئ: معطوف عليه، وإنما وصِفَ (ذُو حَيْدٍ) بالجملة لأنه نكرة، والجملة نكرات.

قال: وإن حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ يَعْنِي (مُحْتَرئ).

قال أبو علي: إن قال قائل: فإذا حَمَلَ قوله: (وَمُحْتَرئ) على الابتداء كانت الجملة في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله: (ذُو حَيْدٍ)، كما كانت الجملة التي قبلها في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله (ذُو حَيْدٍ) قيل: هذا محال، لأن قولك: هو ضمير (ذُو حَيْدٍ) فلا يجوز أن يكون اسم صفة له، لأن الشيء لا يكون صفة لنفسه.

قال: ثُمَّ تُعْظَمُهُ كَمَا تُعْظَمُ النَّبِيَّةُ.

يَا مَيَّ لَنْ يُعْجِزَ الْإِيَّامَ مَبْتَرَكٌ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رِزَامٌ وَفِرَاسٌ
أَحْمَى الصَّرِيمَةِ.....

والمبتترك: هو الأسد والمبتترك: المعتمد، وحومة الموت: الموضع الذي يدور فيه الموت لا يبرح منه، والريزام: المصوت، يقال: رزم الأسد برزم؛ وإذا برك الأسد على فريسته رزم. وفراس: يدق ما يصيده. والصريمة: رملة فيها شجر، أحماها: منع الناس من أن يدخلها شيء من خوفه، وأحدان الرجال: الذين يقول أحدهم: أنا الذي لا نظير له في الشجاعة والبأس.

يقول: هذا الأسد يصيد هؤلاء الذين يدلون بالشجاعة. و (أحدان) يروى بالرفع والنصب، فمن رفع قال: (أحدان) رفع بالابتداء، و (صيد) خبر الابتداء. ومن نصب جعله مفعول (أحمى) كأنه قال: أحمى الصريمة من أحدان الرجال، أي منعهم من الدخول إليها، و (صيد) يرتفع على هذا الوجه بالابتداء و (له) خبره و (بمحتري) يجوز رفعه على إنه خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: وهو مستمع ووجه آخر، وهو أن يعطف على (ريزام وفراس) وهذا الوجه الذي أراده سيبويه.

والشاهد على إنه عطف. و (هماس) من الهمس وهو الصوت الخفي. يريد إنه يخفي صوت وطئه ولا يشده حتى لا يسمع فيشعر به.

انظر: الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والجمل ٧١، والتبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشئوي ٢١٦/٢.

قال أبو إسحاق: لا يجوز أن تعظمه بالصَّلاح إلا أن يكون قد عُرف عبد الله بالصَّلاح حق معرفته فتعظم به، وإلا فلا.

قال: وزعم الخليل أنه يقول: إنه المسكين أحمق على الإضمار الذي جاز في مررتُ. أي: في قوله: مررت به المسكين، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق وهو ضعيف، وجاز في هذا.

قال أبو علي: قوله: إنه المسكين، يريد هو المسكين، جاز أن يكون فصلاً بين الهاء وأحمق.

وقوله: لأنَّ فيه معنى المنسوب.

يريد أنك فصلت بين (إنه)، و (أحمق) بجملة: كما فصلت بين قوله: (إنّا)، و (ذاهبون) بجملة هي: (أعني) انتصب بها (تَمِيماً) في قولك: إنّا تَمِيماً ذُوو عَدَد.

قال: لو قال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان مُحالاً.

قال أبو علي: إذا أَخْبَرَكَ عنه أو عن غيره رفع فقال: أنا منطلق، وهو منطلق، ولم يحتج أن يقول: أنا زيدٌ منطلقاً، أو هو زيد منطلقاً، لأنك لا تضمر حتى تعرف.

قال: إلا أن رجلاً لو كان خلف حائطٍ أو في موضع تجهله، فقلت: مَنْ أنت؟ فقال: أنا زيد منطلقاً في حاجتك (كان حَسَنًا).

قال أبو إسحاق: كأني تقدّمتُ إليه أن يَمْضِيَ في حاجتي، فأحسستُ ما بين خلف الحائط، فقلت: مَنْ أنت؟ فقال: أنا زيدٌ منطلقاً في حاجتك أي على ما فارقتُكَ، فصار بمنزلة أنا زيدٌ معروفاً.

قال: فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقاً وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه.

قال أبو علي: يقول: يريد في النصب أن يُذكر المخاطب برجلٍ قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه، ولو أراد ذلك لرفع منطلقاً، لو جعلت بدل هذا لم يكن النصب في مُنْطَق، وذكر هذا في الباب الثالث مثل هذا.

قال: لأن الذي يرفع وينصب ما يستغني عليه السكوتُ وما لا يستغني بمنزلة (واحدة).

باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة _____ ١٥٣

قال أبو علي: قوله: ما يستغني عليه السكوت مبتدأ، خبره بمثولة الجملة في موضع خبر لأن.

قال: فجميع ما يكون ظرفاً تلغيه إن شئت، لأنه لا يكون آخرًا إلا على ما يكون عليه أولاً قبل الظرف.

قال أبو العباس: يعني إذا كان يقوم مقام (مُطلق) وليس في الكلام ذكر (منطلق)، ولا قائم، ولا ما أشبهه، وإنما هو زيد فيها فقط، وإنما لك أن تُلغِي ولا تُلغِي إذا ذكرت مع (فيها) (منطلقاً أو قائماً)، أو ما أشبهه.

قال: ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مُقدَّم قبل الظرف قوله^(١):

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا فَالْخَيْرُ فَيْكُمْ ثَابِتًا مَبْذُولًا

قال أبو العباس: قوله: وهو مُقدَّم قبل الظرف، يريد: إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا قَبْلَ الظرف، وليس لفظه كذلك، والظرف انتصب منه قوله: (فيكم).

قال أبو علي: الحال التي هي ثابتًا مَبْذُولًا مِنْ لَكُمْ، والتقدير: إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ ثَابِتًا مَبْذُولًا.

قال: وإن قلت: هذان زيدان مُنْطَلِقَانِ، وهذان عَمْرَانِ مُنْطَلِقَانِ، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة.

قال أبو إسحاق: ها هنا يَبَيِّنُ سَبِيْوِيَه قِصَّة دُخُول الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي التَّثْنِيَةِ بقوله: تُقُولُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ: زيدان مُنْطَلِقَانِ، مِنْ قَبْلِ أَنْكَ جَعَلْتَهُمَا مِنْ أُمَّةٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا زَيْدٌ.

أنشد^(٢): [البسيط]

(١) قال النحاس ١٩٣/١: هذا حجة لنصب "ثابت ومبذول" كقولك: الرجل عندك قائماً، ونصبه على الحال لأن الكلام قد تم دونه.

(٢) صدر البيت:

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلُنَا

وبعده:

وَفِي يَمِينِكَ سَيْفُ اللَّهِ قَدْ نَصَرْتُ عَلَى الْعَدُوِّ وَرَزَقٌ غَيْرُ مُحْظُورٍ

البيت للفرزدق.

كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مُمْطُورٍ

قال أبو علي: (كَمَنْ بَوَادِيهِ): على تقدير كرجلٍ بَوَادِيهِ، فقولك (بَوَادِيهِ) صفة (لَمَنْ)، وليس بصلة، والدليل على أن (مَنْ) في هذا البيت نكرة وصفة إياه (بِمُمْطُورٍ) وهو نكرة.

قال أبو بكر: الغرض في صفة الذي في الكلام أن يُتَوَصَّلَ به إلى وصف المعارف بالجمال، وذلك أن النكرات توصف بالجمال لأنها نكرات ولم يسغ وصف المعارف بالجمال من حيث لم يحز وصف المعرفة بالنكرة، فلما أُريد وصف المعارف بالجمال جُعِلَتْ في صلة

=

قال السيرافي ٣٣٩/١: الشاهد فيه على إنه جعل (من) اسما نكرة موصوفاً بـ (مُمطور) وليست له صلة و (إياك) ضمير المخاطب وهو يزيد بن عبد الملك، وكان الفرزدق قد مدحه بهذه القصيدة. والنون في (بلغن) ضمير الرواحل.

المعنى: إني إذا سارت الرواحل، وحملت أرحلنا حتى بلغنا إليك، كرجل كان واديه محلاً فمطر بعد ذلك، وظهر نباته، وحسنت حاله. يريد أن ما نالوا من خيره بعد الحال التي كانوا فيها؛ كحال من كان محله جدبا غير مُمطور، ثم مطر فأخصب.

و (بعد المحل) منصوب بـ (مُمطور) والباء التي في قولك (بَوَادِيهِ) متصلة بـ (مُمطور) أيضاً. أراد كإنسان مُمطور بَوَادِيهِ بعد المحل. وقوله (وإياك) اسم معطوف على الضمير المنصوب بـ (إن)، وهو ضمير: يزيد عبد الملك المدوح، وليس في بقية البيت ما يعود إلى (إياك). والكاف في قولك (كم) وما اتصل بها خبر لضمير المتكلم. وقد جاء مثل هذا. قال الشاعر:

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي وَجِرُوءَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ

لم يخبر عن نفسه وأخبر عن حروء.

ويقدر في مثل هذا ما يعود إلى الاسم الآخر، كأنه قال: كإنسان مطر بخيرك وجودك. فإن قال قائل:

ففي الكلام ضمير محذوف يعود إلى (إياك) وهو قوله: إذ

بلغن أرحلنا، معناه: إذ بلغنك أرحلنا؛ قيل له: (إذ) وما اتصل بها لا يصلح أن يكون خبراً لـ (إياك). فإن قال: لست أخبر عن (إياك) بإذ وما اتصل بها؛ ولكني أجعل (إذ) ظرفاً منصوباً بـ (كم) فتكون الكاف وصلتها خبراً عنهما، ويكون العائد إلى (إياك) الضمير المحذوف المنصوب بـ (بلغن) - كان في هذا القول نظر.

انظر: ديوانه ص ٢٦٣، والكتاب ١٠٦/٢، وطبقات فحول الشعراء ص ٣٦٧، والبغداديات ص ٣٧٦، والأزهية ص ١٠٣، والمغني ص ٣٢٨، وشرح أبياته ٣٣٥/٥، وشرح الجمل ٤٥٨/٢.

باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة _____ ١٥٥

الذي، فوصفت المعارف به لأنه معرفة، وعاد من الجمل إلى الذي ذكر لتصل الجملة التي هي صلته به.

قال أبو علي: والدليل على أن (الذي) وُضع لما قال: إنه لا يوصل إلا بالجملة فأما وصلهم إياه بالظرف، فالظرف يؤول في المعنى إلى أنه جملة من فعل وفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: جاعني الذي في الدار، فمعناه الذي استقر في الدار؟.

قال: وتقول: هذا من أعرف مُنْطَلِقٌ، فتجعل (أعرف) صفة، وتقول: هذا من أعرف مُنْطَلِقًا فتجعل (أعرف) صلةً.

قال أبو علي: الفرق بين الصلة والصفة أن الصلة لا تكون إلا جملة والصفة قد تكون اسمًا مفردًا، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فإنما تقع من حيث توصف النكرات بالجملة، نحو قولك: هذا رجلٌ ضَرَبْنَا، والفصل بين الجملة التي تكون صلةً لِمَنْ وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب بحسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لا موضع لها من الإعراب.

واعلم أن^(١): [الكامل]

(١) عجز البيت:

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

قائله: حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري. وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله في أ، ب، واقتصر على الشطر الأول في ج. "ويروى": شرفا على من غيرنا.

الشرح: قال التدمري: يروى قبله "من غيرنا" برفع غير وكسرها، فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى: "تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ" في قراءة من رفع أحسن، والجر على أن "من" نكرة موصولة بغير، أي: إنسان غيرنا.

وقال الكسائي: على أن "من" زائدة وعلى ذلك أورده ابن أم قاسم في شرح الألفية. ا. هـ. شرح شواهد المغني ص ١١٦.

المعنى: كفانا فضلا على من غيرنا حب النبي إيانا وهجرته إلينا.

الشاهد: في "على من غيرنا" فإن "من" هنا إما نكرة موصوفة أو زائدة.

انظر: ابن هشام في المغني ١ / ١٠١، وابن يعيش في شرح المفصل ٤ / ١٣، والشاهد ٤٣٨ في خزانة

الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ١ / ٩٢، وسيبويه ج ١ ص ٢٦٩.

وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

أجود وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه هو.

قال أبو إسحاق: لأن (مَنْ وما) أن يكونا بمثلة (الذي) هو أكثر وأحسن من أن يكونا بمثلة (رَجُلٍ).

وقوله: وفيه ضعف.

أي: بحذفك المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول وهو (هو) نحو: مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ، لأن تقديره: أيهم هو أفضل، وكذلك: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] عند سيوييه، وقراءة مَنْ قرأ: (مثلاً ما بعوضة) [البقرة: ٢٦].

فإذا طالت الصلة كان الحذف أحسن.

وأنشد^(١): [الطويل]

وكلُّ خليلٍ غَـيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ

قال أبو العباس: (غير) نعت (كُلِّ)، وصارم: خبر (كُلِّ).

وأنشد^(٢):

(١) عجز البيت:

لوصل خليل صارم أو مُعارِزُ

البيت للشماخ.

قال السيرافي ٢٩١/١: الهضم: الظلم ونقصان الحق. يقال: هضمت الرجل أهضمه هضمًا إذا ظلمته أو نقصته من حقه، وهضمته مثله. والمعارز: الجانِب المباين، يقال: عارزه يعارزه معازرة، إذا جانبه وبأينه. و (كل) رفع بالابتداء و (غير) وصف لكل.

والشاهد في البيت إنه جعل (غير) وصفا لـ (كل) و (صارم) خبر (كل) و (كعارز) معطوف عليه. والمعنى أن كل خليل لا يصير لخليله على أشياء يكرهها، ويحتمل الهضم والنقصان من خليله؛ فإن خلتها لا تدوم، وسيصرمه خليله أن كان لا يصبر على بعض ما يكرهه من جهته.

يريد أن المودة والاخوة والصداقة لا تثبت وتدوم بين نفسين؛ إلا أن يكون كل واحد منهما يتحمل من صاحبه أشياء لا توافقه، ويصبر له عليها. فإذا كان هذا الأمر من شأنهما دامت مودتهما.

(٢) عجز البيت:

هُوَ جَاءَ لَيْسَ لِلْبَّهَّا زَبْرُ

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ

قال أبو علي: وَلَهَتْ كُلُّ مُعْصِفَةٍ أَحْسَنُ مِنْ: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ هُوَ بِأَسْرِهِ، وليس بَعْضُ الشَّيْءِ يُؤَدِّي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَعَلَى هَذَا عِنْدِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

قال: وقد يجوز على هذا (فيها رجل قائماً) وهو قول الخليل، ومثله: عليه مائة بيضاً.

قال أبو العباس: مائةً بِيضاً انتصب (بيضاً) على التمييز.

قال أبو علي: وانتصابُ الجمع المكسر على التمييز جيد، لأنه يجري مجرى الواحد، ومثله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] وقوله (هذا رجل قائماً) معناه: أُشِيرُ إِلَيْهِ قَائِماً، ولا يجوز هذا رجلٌ أحمَرُ لأنَّ الحالَ حكمها أن تكون منتقلاً غير ثابت، وقولك: (أحمَرُ) هيئة ثابتة وكذلك طويل ونحوه.

قال: لأنه مُحَالِفٌ لما يضاف، شاذٌّ منه.

قال أبو علي: لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل (قبل وبعد) في

الغاية.

وقال أبو علي: لما كانت الحالُ من المعرفة لا تجري مجرى صفتها، لأن الصفة تكون لازمة، والحال مُنتقلة كذلك جعلوا الحال من النكرة، فاشترك هاتان الحالان في النَّقْلِ والتَّبدُّلِ.

قال: فجاز هذا كما جاز^(١) (لاه أبوك) يريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله، لأنه ليس مِنْ كلامهم أن يُضمروا الجار.

=

البيت لابن الأحرر. انظر: شرح السيرافي ٣٨/٢.

(١) قال العرب: لاه أبوك، يُريدون: لله أبوك، حَذَفَ لامَ الجرِّ (وَأَل)، وهو شاذ لا يُقاس عليه، ثم قالوا: لَهَى أبوك، قَلَبُوا وَأَبْدَلُوا مِنَ الْأَلِفِ ياءً، كما قالوا في قَلْبٍ (قَفَا): قَوْفٌ، (وَجَه): جَاه، والفتح للبناء كـ (أَيْنَ)، فَصَارَتِ اللَّامُ فِي (لَهَى) لامَ الكلمة، ولا يلزم في الْقَلْبِ أن يكون المَقْلُوبَ على مثال المَقْلُوبِ منه.

وزعم ابن ولاد: أن قولهم: (لاه أبوك) محذوف من (إلاه)، ثُمَّ قالوا: لَهَى أبوك، قَلْبٌ وَشَبَّهَتْ الْأَلِفُ الرَّائِدَةَ بِالْمُنْقَلِبَةِ عَنْ الْأَصْلِ.

وقال أبو علي: يحتمل أن تكون اللّامان المحذوفتان هي التي للتعريف والتي هي فاء الفعل، في قول من قال: لَهْيَ أبوكَ وَيُقَوِّي هذا المذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها، والتكرير والاستقبال بهما وقع، ويقوي هذا المذهب أيضاً أن لام الجرّ حرف معنى، واللامان الأخريان أحدهما من نفس الحرف، والآخر بمثالة ما هو من نفس الحرف أولى لدلالة ما يبقّى منه على المحذوف، وتبقيّه حرف المعنى أولى، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيءٌ يدلُّ عليه، ولهذا الحكم في مثل (لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ وَتَفَكَّرُونَ) في قول من لم يُثَقِّلِ الذال من (يَذَكَّرُونَ) أن المحذوف من التّائين هي الثانية، ولمن قال: إن اللامين المحذوفتين هما الزائدتان أن يقول: حذف الزائد أولى من حذف الأصل لأنه لو كانت المحذوفتان التي هي للتعريف والفاء لَبَقِيَ الاسم مبتدأ به بحرف ساكن، وذلك غير موجود.

ولمن قال: إن اللام الباقية هي الجارة، والمحذوفتان هما التي للتعريف والفاء، أن يقول: الاسم مجرور، وحروف الجرّ قلّما تحذف، فحملُ (لاه) على الأكثر أولى من حمله على الشاذ.

فأمّا قولنا التي هي فاء الفعل في قول مَنْ قال: (لَهْيَ) فإن اسم الله تعالى قد مُثِّلَ بمثالين:

قيل: إن أصل الاسم (إِلاة) فحذفت الهمزة التي هي (فاء) مع الألف واللام، كما حذفت الهمزة التي هي (فاء) مع الألف واللام في قولهم (النّاسُ) إذا أرادوا قولهم (أناسُ)، فالألف في قولنا (الله) ألف (فعال) زائدة على هذا القول.

وقد قيل: لَهْيَ أبوكَ، في معنى (لاه أبوكَ) فَقَلْبَ (لَهْيَ) عن (لاه)، فالألف في اسم الله عزَّ وجلَّ على هذا القول أصل ليست بزيادة، إنما هي عَيْنُ الفعل، وهي منقلبة عن ياء، والدليل على ذلك قولهم: (لَهْيَ)، لما قلب فأظهرت الياء، ولو كانت الألف في (الله) منقلبة عن واو لظهرت في القلب واواً فكانت (لَهُوَ).

=

وزعم المبرد: أن المحذوف لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجر، وقد نصَّ سيبويه على أن هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأن المحذوف لام الجر ولام التعريف، وقد استدللَّ سيبويه ببناء (لَهْيَ).

وإنما بُنِيَ لتَضَمُّنه معنى حرف الجر، ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره، وقد سَمِعَ شيءٌ من الفصل، وذلك في ضَرُورَةِ الشَّعْر. [الارتشاف ٢/٢٧٨]

قال: وأما كُلُّ شيءٍ وكُلُّ رجلٍ، فإنما يُنَيَّن على غيرهما، لأنه لا يوصف بهما.
قال أبو علي: قوله: لأنه لا يُوصف بهما، أي لم يلزم ألا يكون (كُلُّ) إلا وصفاً، كما أن (أَجْمَعِينَ) لم يكن إلا وصفاً، لكن (كُلُّ) وإن كان الأحسن فيه أن يَجْرِي وصفاً، فقد يُبنى على غيره، ويُبنى غيره عليه.

قال: ولكنهم جعلوه بلى ما ينصب ويرفع.

أي: جعلوا هذه الجواهر كالخلل.

وقوله: بلى ما يُنصبُ.

أي: يقول أي خلاً.

قال: ومثل ذلك هو عَرَبِيٌّ حَسْبُهُ.

قال أبو علي: الهاء منويٌّ بها الانفصال، لأن المعرفة لا يجوز أن تقع هنا.

قال أبو بكر: الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن الأول فيه ما يدلُّ على المنصوب، لأنك إذا قلت: ابنُ عَمِّي دُنْيَا، فكقولك: ابنُ عَمِّي مُدَانَاةٌ، وليس في هذا ما يدلُّ على المحض والقلب.

قال: وإن زعمتَ أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت: زيدٌ قائماً فيها.

أي: فلم ينتصب بالأوّل، إنما انتصب بالآخر.

قال: وزعم الخليل أنه يُستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم يجعل قائماً خبراً مُقَدِّماً.

قال أبو علي: قلت لأبي بكر: من أين قَبَحَ أن ترفع (زيد) بقائم هنا؟ فقال: لأن الكلام على ضَرَبَيْن: فعل وفاعلٌ، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما، لأنه ليس بفعل يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلِخُرُوجِهِ عن حَدٍّ ما عليه الكلامُ قَبَحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام.

قال: وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جَرَى على موصوف أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه، (أي عَمِلَ ذلك الاسمُ في اسم الفاعل) كما أنه لا يكون مفعولاً، (أي الاسمُ الذي يعملُ فيه ضاربٌ) في ضارب، حتى يكون محمولاً على غيره، (أي يكون اسمُ الفاعل محمولاً على غيره).

قال أبو علي: اسمُ الفاعل يحسن إعماله عمل الفعل إذا جرى على شيء وجرَّه على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون خبر المبتدأ نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، وهذا زيدٌ ضاربٌ عمراً.
والثاني: أن يكون صفة نحو: هذا رجلٌ قائمٌ أبوه، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً.
والثالث: أن يكون حالاً نحو: زيدٌ قائماً أبوه، وهذا زيدٌ ضارباً عمراً.
وقد يحسن أن يعمل عمل الفعل إذا اعتمد به على حرف استفهامٍ وما أشبهه، فيكون اعتماده عليه مُشَبَّهاً باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة، نحو: أقائمٌ زيد، وما قائم زيد.

قال: فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون (ضاربٌ زيداً) على قولك: ضَرَبْتُ زيداً.

قال أبو علي: قوله: ولا يكون ضاربٌ زيداً على قولك: ضَرَبْتُ زيداً إنما لم يُجز هذا لأن زيداً ينتصب على جُملة كلام تام، (وضاربٌ) وحده ليس بجُملة فينتصب عنه (زيد)، فكما لم يُجز إعمال (ضاربٍ) في زيد غير معتمد على شيء وكذلك لم يحسن أن يقول: قائم زيدٌ على أن تُعمل (قائم) عمل الفعل غير معتمد على شيء.
قال: ولم تُرد أن تُحْمِل الدَّهرم على ما حُمِل عليه العشرون.

قال أبو علي: إذا قال: ليس بمحمولٍ عليه فالمراد أنه ليس بصفته ولا بمترلته، وليس إعرابه كإعرابه.

قال: وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب.
قال أبو بكر: الدليل على قوله أن (إن) هي الرَّافعة للخبر، أن الابتداء قد زال، وبالابتداء والمبتدأ كان يرتفعُ الخبر، فلما زال العاملُ بطل أن يكون الخبر معمولاً فيه.
قال: ودليلٌ آخر، وهو أنا وجدنا كلَّ ما عمل في الاسم عمل في الخبر أيضاً نحو: كان وظننتُ.

قال: فإن لم تذكُر المنطلق صار الظَّريفُ في موضع الخبر.
قال أبو علي: إذا قال لك: إنَّ زيداً الظَّريفَ، فالمخاطبُ ليس بجاهلٍ لهذا الخبر بعينه، يعرف الظريف على حدِّه، وزيداً على حدِّه، إلا أنه لم يَعْلَمْ أن الظريف زيدٌ، ولا أن زيداً

باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة _____ ١٦١

الظَّريفُ، فإذا أُخْبِرَ بهذا الخبر وقعت له الفائدة باجتماعهما، فإذا قيل لك: زيدٌ ظريفٌ، فقد أُخْبِرُهُ بما كان جاهلاً به من ظُرْفِ زيدٍ.

قال: لم يكن (بك)، ولا (لك) مستقرين لعبد الله.

أي: خبرين كما كان فيها إذا قلت: فيها زيد قائماً، مستقراً، وإنما الباء في (بك) و (لك) صلتان للفعل، فلذلك لا تكونان إلا ملغيتين، ولا يجريان مجرى الخبر.

قال: ولو نصبت هذا لقلت: إنَّ اليوم زيداً منطلقاً.

قال أبو بكر: لأن اليوم لا يكون خبراً لزيد إذا قلت: اليوم زيدٌ كما لا يكون (بك) ولا (فيك) في قولك: مأخوذ بك، وراغب فيك خبرين للاسم، فلو جاز في (بك) لجاز في اليوم.

قال: وتقول: إن زيداً لفيها قائماً، وإن شئت ألغيت لفيها.

قال أبو بكر: اللام لا بد من أن يكون خبراً للاسم بعدها على كل حال، لأن اللام كان حقها أن تقع موقع إنَّ، لأنها للتأكيد، ووصلة للقسم، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت في الخبر، ولا يجوز أن زيدا آكل لطعامك، ولا أن زيدا راغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر.

قال: وزعم الخليل أن قوله^(١): [الطويل]

(١) البيت كاملاً:

وَيَوْمًا ثَوَافِيًا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

اختلف في نسبته فقال البعض هو لكعب بن أرقم الشكري، وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد البيت، ونسبه آخرون إلى باعث بن صريم الشكري، ونسبه غيرهم إلى علباء بن أرقم من أبيات في شأن امرأته.

قوله: (ويوما) عطف على شيء قبله، وأنشده بعضهم: ويوم بالجر، ثم قال: الواو فيه واو رب. و (توافينا) مضارع من الموافات، وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة الحسنة، والخطاب للمرأة. و (مقسم) بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة ؛ أي: حسن من القسم، وهو الحسن، يقال: رجل قسيم الوجه ؛ أي: جميله، والشاهد في قوله: (كانت ظبية) بتسكين النون مخففة من المثقلة، حيث حذف اسمها، وجاء خبرها مفرداً، وهو شاذ، ويجوز في (ظبية) الرفع على الخبرية ؛ أي: كأنهما

..... كأن ظبيّة.....

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق^(١): [الطويل]

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا.....

قال أبو علي: يشبهه في أن الإضممار مراد، في (لكن) كما أنه مراد في قوله: كأن ثدياه.

إلا أن النصب بعد (لكن) أحسن، والرفع في (كأن ظبيّة) (وكأن ثدياه) أحسن، لأنهم جعلوا حذف (أن) وتخفيفها علامة لحذف الإضممار فيها، وكذلك (كأن) وهو قول سيبويه، وإنما شبه (كأن بـ لكن) ها هنا من جهة أن فيها جميعاً إضمارين، فأما حذف الضمير من (لكن) فقبیح عنده، ويجيزه في الإظهار وحذف الضمير من (أن، وكأن) حسن عنده، لأن تخفيفهما بدل على الإضممار فيهما، إذ لم يخففا إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود ما يدل عليه، وليس هذا في (لكن وإن).

قال: فرفعه على وجهين، على أن يكون بمثالة قول من قال (مثلاً ما بعوضة).

ظبية، والنصب على أنها اسم أن، والخبر محذوف ؛ أي: كان ظبية هذه المرأة، فهذا على جعل المشبه مشبهاً به للمبالغة.

ويجوز أن يكون (تعطو) خيراً وحينئذ فلا عكس، والجر على كون (إن) زائدة، و (الكاف) للتشبيه ؛ أي: كظبية تعطو، وهي جملة وقعت صفة لها ؛ أي: تتناول، ولكنه ضمن معنى الميل، فلذلك وصل بإلى.

و (الوراق). بمعنى: المورق، وهو نادر ؛ إذ فعله أورك كأففع فهو يافع، وقيل: يقال ورق الشجر، كما يقال: أو ورق، فعلى هذا هو على الأصل.

و (السلم) بفتحيتن جمع سلمة، وهو شجر من شجر العضاة، ويروى: إلى ناضر السلم، من نضر وجهه، بتثليث الضاد إذا حسن، وأراد به: الخضرة.

انظر: سيبويه ٢٨٢/١ ونسب إلى باغت بن صريم، الإنصاف ٢٠٢، ابن الشجري ٣/٢ ابن يعيش ٧٢/٨، الخزانة ٣٦٤/٤، ٤٨٩، العيني ٣٠١/٢، ٣٨٤/٤، مع ١٤٣/١، ١٨/٢.

(١) البيت كاملاً:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابِي وَلَكِنْ زِنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

انظر: الخزانة ٤٢٥/١٠، وأسرار البلاغة ١٢٧/١، وإسفار الفصيح ٢٣٦/١.

باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة _____ ١٦٣

قال أبو علي: من قال: (ما بعوضة) فما على معنى الذي، كأنه قال: ما هو بعوضة، أي الذي هو بعوضة، وتقديره: إن الله لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً (فالذي) هو المفعول الأول، لأن يضربَ (ومثلاً) المفعول الثاني.

قال أبو العباس: ويجوز الاختصار على المفعول الأول، لأنه من باب (أعطيت) وليس هو من باب (ظننت).

قال أبو بكر: الفرق بين (إن) و (إنما) في المعنى، أن (إنما) تجيء لتحقيق الخبر.

قال سيويوه: تقول: إنما سرت حتى أدخلها إذا كنت محمراً لسيرك الذي أدى إلى الدخول، هذا لفظ سيويوه.

قال أبو علي: (إن) التي بمعنى (ما) مثل التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] وكالتي في: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]. وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق^(١): [الطويل]

بِفي الشامتينِ التُّرْبُ إِنْ كَانَ مَسْنِي رَزِيَّةً شِبْلِي مُحْدِرٍ فِي الضَّرَاغِمِ
معناه: ما كان مَسْنِي.

قال: فيقول: إنَّ زيداً وعمراً، أي: (إنَّ) لنا.

قال أبو بكر: إنما كان حذف الخبر مع لا، أكثر لأنه جواب عن سؤال عن الذات، فإذا قال: لا رجل، فهو جواب لقولك: هل من رجلٍ والعناية هنا بالذات، فكان إبقاء العناية به أحسن.

قال: وكذلك قوله^(٢): [المنسرح]

(١) انظر: ديوانه (٢/ ٢٠٦)، وديوان الأدب للفارابي (١/ ٢٠٠).

(٢) عجز البيت:

وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

البيت من قصيدة قالها الأعشى الأكبر، وهو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ينتهي نسبه لزار، وهو رابع فحول الشعر الجاهلي، وأمدحهم للملوك وأوصفهم للخمر وأغزروهم شعراً، وقد عمي الأعشى وطال عمره حتى أدرك الإسلام ولكنه لم يسلم.

قال القصيدة يمدح بها سلامة ذا فايش، واسمه: سلامة بن يزيد اليحصبي، وكان يظهر للناس في العام مرة مبرقاً.

إِنَّ مَحَالاً وَإِنْ مُرْتَحِلاً

وإن رجلاً، جواب من قال: هل لكم من محل؟ وهل لكم ملك؟ فهذا في الإيجاب نظير (لا) في النفي، والعناية هنا بالذات كما كان ثم كذلك. قال (ولكن) المثقلة، جميع الكلام بمتزلة (إن).

قال أبو علي: يريد في العطف في اللفظ، والحمل على الرفع لأنه في هذا يتكلم.

قال: فقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التمني.

قال أبو علي: يريد بقوله: الواجب، المعطوف المرفوع.

وقال أبو بكر: يعني أنك لو قلت: ليت زيداً منطلق وعمرؤ، فرفعت عمرأ، كما ترفعه إذا قلت: إن زيداً منطلق وعمرؤ، فعطفت عمرأ على الموضع، لم يصلح من أجل أن لَيْتَ وَلَعَلَّ وكأَنَّ لها معان غير معنى الابتداء و (أنَّ، ولكنَّ) يؤكدان الخبر، والمعنى معنى الابتداء والخبر، ولم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه.

قال: فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت: هذا الرجل منطلق، يريد: من نصب (منطلقاً) على الحال، وأن يجعل الرجل خيراً لهذه أوصفة.

قال: وتقول: إن الذي في الدار أخوك قائماً، كأنه قال: من الذي في الدار؟ فقال: إن الذي في الدار أخوك قائماً.

قال أبو علي: قائماً في هذه المسألة حكمه أن ينتصب عما في قوله (أخوك) من معنى الفعل، وهو الذي بمعنى الصداقة، ولا يجوز أن يكون حالا من قوله (في الدار) لأن (في الدار) صلة (الذي) (وقائماً) إذا انتصب عنه لم يجز أن يفصل بينهما وليس من الصلة.

=

حدث سماك بن حرب قال: قال الأعشى: أتيت سلامة ذا فايش، فأطلت المقام ببابه حتى وصلت إليه بعد مدة طويلة، فأنشده هذه القصيدة، وهذا البيت مطلعها.

انظر: الديوان (٢٣٢/١) والخصائص (٣٧٣/٢) وفقه اللغة (٣١/١) والمقتضب (١٣٠/٤) ومفتاح تلخيص المفتاح (٢٢٧/١) وتاج العروس (٣٣٨/٢٨) ولسان العرب (١٦٣/١١) ومختصر المعاني (٧٧/١) وجمع الهوامع (٤٩٤/١) والأصول في النحو (٢٤٧/١) والكتاب لسيبويه (١٤١/٢) والإيضاح في علوم البلاغة (٨٢/١) وخزانة الأدب (٢٣٠/٩) ودلائل الإعجاز (٢٤٧/١) ومعاهد التنصيص (١٩٤/١).

قال: وإن قُبِحَ أن يذكر الأخ في الابتداء قُبِحَ ها هنا.

قال: وإن قبح أن يذكر الأخ في الابتداء، أي إذا لم تجعله خبراً.

قال: وأما في (لَيْتَ، وكَأَنَّ، ولعل) فيجرى مجرى الأول.

قال أبو علي: يريد: ان الاسم قد ينتصب على الحال في هذه الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل، لأن هذه الحروف على معاني الأفعال كقولك: لعل زيدا أخوك قائماً، وأخوك بمعنى التَّسَبُّب وكَأَنَّ زيدا الأسد قائماً.

قال: وهذا فيه قُبِحَ.

قال أبو علي: أي قولك: إن أفضلهم كان زيداً، وقُبِحَ حذف الهاء من إنَّ وكَأَنَّ، لأنهما ليسا من المواضع التي يُحذف فيها الهاء والموضع الذي يستحسن حذف الهاء منه هو الصلة والصفة، فأما الأخبار فحذف الهاءات منها ليس يحسن، وقد تقدم قولنا في ذلك ملخصاً.

قال: وقد يجوز أيضاً على قوله: إنَّ زيدا ضربته.

قال أبو علي: يقول: يجوز أن ينتصب (زيداً) في قولك: (إنَّ زيدا ضربتُ) بإنَّ، وتشغل ضربت بالهاء المحذوفة في اللفظ المرادة في المعنى.

قال: وفيه قُبِحَ كما كان في (إنَّ).

قال أبو علي: قوله: كما كان في (إنَّ) يريد في قولك: (إنَّ زيدا ضربتُ) وأنت تضرع الهاء التي هي ضمير القصة والحديث وتنصب (زيداً) بضربتُ.

قال: وأما قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] فعلى التقديم والتأخير.

قال أبو علي: تقدير قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ على أن (الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر) كلهم كذا والصابئون، أي والصابئون من آمن منهم فله كذا، فحذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم، كقولك: إنَّ زيدا منطلق وعمرو، إذا أردت: وعمرو منطلق، فحذفت خبره لاشتراكه مع الأول في الخبر وحمل (عمرو) على موضع (إنَّ)، كما حُمِلَ (الصابئون) عليه، ومثل هذا قوله^(١):

(١) صدر البيت:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فإنِّي وَقَّيْتُ بِهَا لَغْرِيْبَ

فيمَن رَفَعَ، كأنه قال: فإنِّي بِهَا لَغْرِيْبَ وَقَّيْتُ، فَنَوَى بَقْيَارَ التَّأخِيرِ وَحَمَلَهُ عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ)، وَمَا عَمِلَ عَلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا تَقْدِيرُ الْآيَةِ.

قاله ضابئ بن الحارث البرجمي من أبيات يقولها، وهو محبوس بالمدينة أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - رواها له أبو العباس المبرد في الكامل ١ / ١٨٨ وأبو زيد في النواذر ص ٢٠، ومن شواهد سيبويه: (١ / ٧٥) وفي شرح المرزوقي للحماسة: (٩٣٦) واللسان (قير)؛ وهو في الصحاح: (٢ / ٨٠١) دون نسبة.

قال السيرافي ١ / ٢٤٤: الشاهد فيه إنه رفع (قيار) ولم يعطفه على (إن) وهو على التأخير كأنه قال: فأني لغريب بها وقيار. فعطفه على الموضع. وقيار اسم جملة. ويروى (وقيارا) يعطف على اسم إن، ويكون (لغريب) خبراً عن أحدهما، واكتفى به عن خبر الآخر.

يقول: من كان بيته بالمدينة ومثله؛ فلست من أهلها ولا لي بها منزل. وكأن عثمان رحمه الله قد أشخصه وحبسه لأجل فرية افتراها على قوم. وحديثه معهم مشهور. وقوله: وما عاجلات الطير، يريد الطير التي تقدم الطيران إذا خرج الإنسان من مثله، فأراد أن يزر الطير، فما مر في أول ما يسبح فهو عاجلات الطير، وإن أبطأت عنه وانتظرها فقد راثت. والأول محمود والثاني مذموم.

يقول: النجح ليس بأن الطير للطيران كما يقول الذين يزجرون الطير، ولا الخيبة في إبطائها. فرد مذهب الأعراب في ذلك. ومثله:

تَعَلَّيْمْ إِنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مِثْلِ طَيْرٍ وَهُوَ الثَّبُورُ

انظر: الأصمعيات ١ / ١٦٠، والشعر والشعراء ١ / ١٧٠.

هَذَا بَابُ (كَمْ)

قال: ومعناها معنى رُبَّ.

قال أبو علي: الاشتراك بين (كَمْ) و (رُبَّ) في أنهما يقعان صدرًا وفي أنهما لا يدخلان إلا على نكرة، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الواقع بعد (كَمْ) يدل على كثير، والواقع بعد (رُبَّ) يدل على قليل. والذي يخالف فيه (كَمْ) (رُبَّ) أيضًا أن (كَمْ) اسم و (رُبَّ) حرف خفض. قال: لأنهما غير متمكّنين في الكلام.

قال أبو علي: قوله: غير متمكّنين أي ليسا بمُعربين لما فيهما من معنى الحرف، ففي (كَمْ) معنى أَلَف الاستفهام، وفي (إِذْ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة، وذلك المُلْحَق هو النون في (يَوْمئِذٍ)، فلما لم يُفرد صار بمثالة بعض حروف المضاف إليه.

قال أبو علي: لم يفصل بين العشرين وما أشبهه، وبين معموله لأن العشرين ليس في قوة ما شَبَّه به من أسماء الفاعلين وكما قُبِح الفصل بين (عشرين) وما عمل فيه، كذلك قُبِح الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذا كانت مُشَبَّهة به، فلذلك قال: كَمْ درهماً لك أقوى من (كَمْ لك درهماً).

قال: وكم رجلاً أتاكَ أقوى من كم أتاكَ رجلاً، و (كَمْ) هو ها هنا فاعل.

قال أبو علي: (كَمْ) ها هنا فاعل في المعنى لا في اللفظ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء.

قال: فإن أردت هذا المعنى قلت: كَمْ لك غلماناً.

أي تجعل غلماناً تمييزاً لـ (لَكَ) فإذا فعلت ذلك لم يَجُز تقديم التمييز.

قال: فإذا قلت: كم جَرِيًّا أرضُك؟ فأرضُك مرتفعة بِكَمْ، لأنها مبتدأة والأرض مبنية عليها.

قال أبو علي: جعل المبتدأ (كم) وهي نكرة، و (أرضُك) خبره وهو معرفة، وقد كان أبو بكر أجاز مرّةً في (كيفَ زيدٌ) أن يكون (زيدٌ) الخبر و (كيف) المبتدأ.

قال: وإن شئت قلت: كم غلماناً لك؟

قال أبو بكر: يكون المفسر لـ (كَمْ) رجلاً ونفساً ونحوهما، كأنك قلت: أعشرون رجلاً غلماناً لك.

قال: والاسم المنون قد يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه.

قال أبو علي: مثال ذلك أنك تقول: (كَمْ رجلٌ في الدارِ أعطيت) في الخبر، ثم تقول: (كَمْ في الدارِ رجلاً أعطيت)، فتنصب في الخبر للفصل.

قال: وليس زيدٌ من المرار.

أي: فلا يجوز أن يُفسر (كَمْ)، يريد إنما يفسره المضمر وهو في التقدير كَمْ مرةً، أو كَمْ يوماً أتاني زيد.

قال: وقد قال بعض العرب^(١):

(١) عجز البيت:

فَدَعَاءَ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

البيت للفرزدق.

الفدعاء: هي المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل: هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل. و (عشاري): جمع عشاء؛ وهي: الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر.

والشاهد فيه: (كَمْ عَمَّة) حيث يجوز في (عَمَّة) وفي (خاللة) المعطوفة عليها الحركات الثلاث. أمّا الرّفْع فعلى أنّ (كم) خبريّة أو استفهاميّة في محلّ نصب ظرف متعلّق بـ(حلبت) - كما يرى الشّارح -، أو مفعول مطلق عامله (حلبت) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله: (عَمَّة) مبتدأ، وجمله (حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه محذوف، يقدر مجروراً إنّ قدّرت (كم) خبريّة، ويقدر منصوباً إنّ قدّرت (كم) استفهاميّة؛ وعلى كلّ حال يقدر من ألفاظ الزّمان إنّ جعلت (كم) ظرف زمان - كما قدر الشّارح -، ويقدر من ألفاظ المصادر إنّ جعلت (كم) مفعولاً مطلقاً.

وأما التّصّب فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضاً، و (عَمَّة) تمييز لها؛ وقيل: إنّ تميماً تُجيز نصب مميّز الخبريّة مفرداً.

وعلى هذا يجوز نصب (عَمَّة) مع كون (كم) خبريّة.

وأما الجرّ فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضاً، و (عَمَّة) تمييز لها. انظر: الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والجمل ١٣٧، وسرّ صناعة الإعراب ٣٣١/١، والتبصرة ٣٢٢/١، وشرح المفصل ١٣٣/٤، والمقرب ٣١٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٦/١، وابن النّاظم ٧٤١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، والخزانة ٣٨٥/٦، والديوان ٣٦١/١.

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

قال: نجعل (كَمْ) مراراً.

قال أبو علي: قوله: جعل (كَمْ مراراً) أي كأنه قال: كَمْ مَرَّةً عَمَّةٌ لَكَ، أي عشرين مَرَّةً حَلَبْتُ عَمَّتَكَ، وموضع (كَمْ) نصب على الظرف.

قال: فإن قال قائل: أُضْمِرَ (مِنْ بعدُ) فيها.

قيل له: ليس في كل موضع يُضْمَرُ الجارّ.

قال أبو علي: الْحُجَّةُ في أن (مِنْ) لا تَضْمَرُ بعد (فيها) في قولك: (كَمْ فيها رجلٌ) وأن إضمار الجارّ لا يصلح هنا، وهو غير مطَّرد في كل موضع، أنه إذا أضمَر عَوْضٌ منه في أكثر المواضع نحو^(١):

وَجَدَّاءَ لَا يُرْجَى بِهَـ

الواو عَوْضٌ مِنْ (رُبِّ)، وليس هنا عوضٌ منه، فإضماره إذا شاذٌّ.

أنشد^(٢): [المديد]

(١) البيت كاملاً:

وَجَدَّاءَ لَا يُرْجَى بِهَـ ذُو قَرَابَةِ لِعَطْفٍ وَلَا يَخْشَى السُّمَامَةَ رَبِّبُهَا

البيت للعنبري.

قال النحاس ٢٠٦/١: هذا حجة لإضمار (رب) كأنه قال: ورب جداء، و "الجداء": المفازة التي لا شيء فيها، ومعنى البيت: أنه يقول: من سلك تلك المفازة لا يرج أن يرى بها قريباً، لأنها لا تسلك ولا يخاف وحشها أحداثها، وقال: السماء، وهم الذين يتزلون السماوة، فربيبها لا يخاف لأنها لا تسلك.

(٢) البيت كاملاً:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

قاله أنس بن زعيم، من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد.

و (كم) الخبرية، و (مقرف) مميزه، وفيه الشاهد حيث فصل بينهما بالجرور بالمقرف الذي ليس له أصالة من جهة الأب.

و (نال العلا) ؛ أي: بلغ المرتلة العالية، والجملة في محل الرفع على أنها خبر لـ (كم).

قوله: (وكريم) ؛ أي: وكم كريم، أراد به الأصل من الطرفين.

و (بخله) مبتدأ، و (قد وضعه) خبره، والجملة خبر لـ (كم) المحذوفة.

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ....

الجرُّ والرفع والنصبُ على ما فسّرنا.

قال أبو بكر: إذا رفع (مقرّف) جعل (كَمْ) مراراً وارتفع مُقرّفٌ لأنه مبتدأ فاعل في المعنى، وإذا نصبت فلأن (بِجُودٍ) قد فصلت، وإذا جرّرت فعلى (كأنَّ أصواتَ منْ يُغَالِهِنَّ).

قال: وتقول: كَمْ قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، وكَمْ عبدٌ لك لا عبدٌ ولا عبدان.
قال أبو علي: لا يخلو قولك: (لا رجلٌ) من أن يكون مفسراً لكم، أن يكون محمولا على ما حمل عليه (كَمْ) ومبدلاً منه، ولا يجوز أن يكون مفسراً لها لدخول حرف العطف عليه، فمن حيث لا يجوز عشرون لا رجلاً، فيفسر قولك: عشرون بـ (رجلاً) وقبله حرف عطف لا يجوز أن يفسر (كَمْ) بلا رجل، ولا رجلان وإذا لم يجز هذا ثبت أنه على الوجه الآخر من البديل من (كَمْ) والحمل على موضعه.

قال: أو بجمعٍ مَنكُورٍ.

قال أبو علي: هذا رجع إلى قوله: بالواحد كأنه قال: بالواحد المنكور أو بجمع مَنكُور وهذا جائز في التي تقع في الخبر، أي جائز في التي تقع في الخبر أن تُفسر بالجمع المنكور.

قال: لأنه لو كان عليه لكان مُحالاً ولكان نقضاً.

أي لأنك في قولك: عشرون مُثَبِّتٌ شيئاً، وفي قولك: لا رجلاً ولا عبداً، نافٍ، فقد ناقضت.

قال: ومثل ذلك قولك للرجل: كَمْ لك عبداً؟ فيقول: عبدان أو ثلاثة أعبد، حمل الكلام على ما حمل عليه كَمْ.

(الوضيع) من الناس: الدنيء الخسيس.

قال السيرافي ٤٤/٢: الشاهد فيه أنه فصل بين (كَمْ) التي تقع في الخبر وبين ما أضافها إليه وهو (مقرّف) بـ (جودٍ) والمعنى: كَمْ مقرّف نال العلا بجود.

مواضعه: ذكره الأشموني ٦٣٥/٣، وابن الناطم، والسيوطي في الممع ٢٥٥/١، والشاهد ٤٨٩ في الخزانة، وسيبويه ٢٩٦/١.

أي: على ما حَمَلَ عليه السَّائِلُ كَمْ.

ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد ثم يفسره بعد إن شاء.

أي: المسؤول بعد إن شاء.

قال أبو بكر: قوله ولم يُرد من المسؤول أن يفسر له العدد.

أي: إذا قال السائل: كم عندك، أو كم رجلاً أتانِي، لم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، وهو (كَمْ) إنما تفسير ذا على السائل، وعلى المسؤول أن يُجيبَ على موضع إعراب (كَمْ) فيقول: عشرين رجلاً ونحوه.

قال أبو علي: قوله: حتى يُجيبَه على العدد، أي إذا سُئِلَ، فقليل له: كم رجلاً أتانِي؟ قال: رجلان أو عشرون رجلاً فأجابه على ما يستحق (كَمْ) من الإعراب، وهو العدد أعني (كَمْ) لا يجيبه على الذي يفسر العدد وهو (رجلاً) في قولك: كم رجلاً أتانِي.

وقوله: ثُمَّ يفسره بعد إن شاء.

أي: يفسر الجواب الذي يُجيب به السائل إن شاء، أي إن كان ممَّا يحتاج أن يفسر نحو: عشرون، وثلاثة، وما أشبهه مما يحتاج إلى التفسير فأما إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو: رجلان لم يحتاج إلى التفسير.

وقوله: فيُعْمَل في الذي يفسر به العدد.

فالذي يفسر به العدد هو (رَجُلًا) من قولك: عشرون رجلاً ونحوه إذا كان جواباً لـ (كَمْ رجلاً عندك؟)

قال: فيعمل في الذي يفسر به العدد، كما أعمل السائل (كَمْ) فيما بين به العدد.

قال أبو علي قوله: العدد هنا هو: عشرون ونحوه إذا كان جواب كَمْ رجلاً عندك.

قوله: كما أعمل السائل (كَمْ) في العدد.

أي: حين قال: كم عبداً عندك؟

قال: تقول: كم مأخوذٌ بك؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لك.

قال أبو علي: أي لَمَّا جاز لك أن تقول في الخبر: كم لك؟ فلا تُعمله في شيء، ولم يكن قولك (لَكَ) مما يجوز أن يعمل فيه (كَمْ) جاز لما ذكرت بعده ما يعمل فيه أن تجعله

بمثلة ما لم يعمل فيه، وهذا مثل إجازته الإلغاء في حدّ (إنّ) في قوله: إنّ زيدًا لفيها قائمٌ، لما لم يكن قوله: (إنّ زيدًا إليك مأخوذٌ) إلا لغوًا.

قال: ولا يجوز في (رُبّ) ذلك، لأنّ (كَمْ) اسم، و (رُبّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول: رُبّ رجلٍ لك.

قال أبو علي: لا يجوز أن تقول: رُبّ رجلٍ لك، وإنما جاز في الخبر أن تقول: كم لك، وكم مأخوذٌ بك، لأنّ (كم) اسم، فكأنك قلت: ثلاثة أو مساوية، أو نحوها مما يُضاف من العدد وأخبرت عنه غير مضاف إلى ما يفسره، ولا يجوز ذلك في (رُبّ) لو قلت: رُبّ رجلٍ لم يَجْز، لأنّ (رُبّ) حرف جر، وحروف الجر لا تعلقُ.

هذا باب ما جرى مجرى كَمْ في الاستفهام

قال: وكأئن معناها معنى (رُبّ).

قال أبو علي: في أنه يقع صدرًا كما يقع (رُبّ) صدرًا.

قال: وقال كذا وكأئن عمِلتا فيما بعدهما، كعمل أفضلهم في رجل.

قال أبو علي: المجرور بأفضل وهو (هُم) فصل بين الجار والمنصوب فانتصبا جميعًا عن تمام الاسم بالإضافة كما ينتصبان عن تمامه بالنون أو التنوين.

قال أبو علي: كأَيّ أي مضافة إليها الكاف، فالتنوين في أي هو بمثلة (هُم) في أفضلهم.

هذا باب ما ينتصب نصب كم

إذا كانت مُنَوَّنة في الخبر والاستفهام

قال أبو علي: هذه الأبواب تتفق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام الاسم، إلا أن التمام يختلف، فمنه اسمٌ تمامه بالإضافة نحو (أَفْضَلُهُمْ) ومنه اسم تمامه بالنون نحو (عشرين)، و (خَيْرٍ مِنْهُ) ومنه مُشَبَّهٌ تمامه بما تمَّ بالنون نحو (كم) في الاستفهام.

قال: ويحذف من النوع ما يحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف.

قال أبو علي: قوله: ويحذف من النوع، أي يحذف من الألف واللام من قولك: لي مثله من العبيد، كما يحذف من قولك عشرون من الدراهم، وقوله: والمعنى مختلف، لأن العبد هو المثل والعشرون ليس بالدراهم، لأن العدد غير المعدود.

قال أبو بكر وأبو إسحاق: إذا كان المميز عدداً كان المميز واحداً وإذا لم يكن عدداً فإن شئت جعلت المميز واحداً، وإن شئت جعلته جمعاً وعلى كلا القولين جاء القرآن، قال تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] وقال سبحانه: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧] فأفرد.

قال أبو علي: وإنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع.

قال: وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلاً، وأنت تريد: جميعاً، فيجوز ذلك كمتزلته في (كم) و (عشرين) وإن شئت قلت: رجلاً، فجاز عنده كما جاز في (كم) حين دخل فيها معنى (رُبَّ).

قال أبو علي: أي لأن المقدار خير، فهو مخالف لـ (كم) إذا كان استفهاماً، وموافق له إذا كان خبراً، فكما جاز أن تفسر (كم) إذا كان خبراً بالواحد والجمع، كذلك جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان خبراً مثله.

وقوله: فجاز كما جاز في (كم) أي حين قلت: كم عبيداً لك، وأنت تريد الخبر، لأنك تقول: رُبَّ عبيد.

قال: قال: ومثل ذلك: تالله رجلاً، كأنه أضمر: تالله ما رأيت كاليوم رجلاً.

(كاليوم رجلاً). بمعنى (ما رأيتُ كرجلٍ أراه اليوم رجلاً) فحذف واختصر.

قال: وإن شئت قلت: ويحُ من رجل، وحسبك به من رجل.
قال أبو علي: أبو العباس يقول: إنَّ (من) هنا دخلت لأن الاسم قد يجوز أن ينتصب
على الحال هنا، فإذا دخلت (من) أعلمت أن الاسم للتمييز دون الحال.

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً

قال: وما انتصب في هذا الباب، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به، ووَيْحَكَ.

قال أبو علي: وَفَّقَ بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير متصرف فلا يقال: رجلاً حسبك به، ولا رجلاً نَعَمَ زيدٌ.

قال: ومثل ذلك: رَبُّهُ رجلاً.

قال أبو علي: الهاء في (رَبُّهُ) مضمرة ليس بمخصوص معروف، لكنه ضمير أضمّر قبل أن يُذكر على شريطة التفسير.

قال: ومثل ذلك قوله: رَبُّهُ رجلاً، كأنك قلت ويحه رجلاً يريد أن الهاء مَنَعَتْ (وَيْحَ) أن تضاف إلى (رجل) كما منعت الهاء في (رَبُّهُ) إضافة (رُبَّ) إلى رجل.

قال: ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظْهِراً.

قال أبو علي: الاعتراض في هذا الموضع على ما قلناه.

وينشد بيت جرير^(١): [الوافر]

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا

فليس يمتنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المضمّر.

(١) هو جرير بن عطية، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- وهو من الوافر.

اللغة: "تزود" أصل معناه: اتخذ زادا، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة.

الإعراب: "تزود" فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر، "مثل" مفعول به، "زاد" مضاف إليه، "أيبك" مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه، "فينا" متعلق بتزود، "نعم" فعل ماض لإنشاء المدح، "الزاد" فاعل، والجملة خبر مقدم، "زاد" مبتدأ مؤخر، "أيبك" مضاف إليه، وضمير المخاطب مضاف إليه، "زادا" تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: "نعم الزاد زاد" حيث جمع بين الفاعل الظاهر، والنكرة المفسرة تأكيداً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٧٦/٢، والمكودي ص ١٠٩.

وذكر في المفصل ١٣٢/٧، والمغني ٩٠/٢.

قال: وأما قولهم: نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ فهو بمتزلة قوله: ذهب أخوه عَبْدُ اللَّهِ، عَمِلَ نِعَمَ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي (عَبْدِ اللَّهِ)، وَإِذَا قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ الرَّجُلِ، فهو بمتزلة قوله: عَبْدُ اللَّهِ ذهب أخوه.

قال أبو علي: إِذَا قَدَّرَ (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) تَقْدِيرَ (ذهب أخوه زَيْدٌ) فَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ تَقْدِيرُهُ: زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ، فَهُوَ بَمُتَزَلَةٍ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ إِذَا قَدَرْتَهُ كَذَا، فَعَبْدُ اللَّهِ مُرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَإِذَا قَالَ: نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَدْ عَبْدَ اللَّهِ جَوَابًا، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: نِعَمَ الرَّجُلُ قِيلَ: مَنْ هُوَ؟ فَقَالَ: عَبْدُ اللَّهِ مُجِيبًا، فَعَبْدُ اللَّهِ خَبَرُ إِبْتِدَاءٍ مَحْذُوفٌ، فَالْفَصْلُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْآخِرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ جُمْلَتَانِ، وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ.

قال: فَتَكُونُ هِيَ وَهُوَ بَمُتَزَلَةٍ وَيَحَهُ.

قال أبو علي: هِيَ نِعَمٌ، وَهُوَ الْمَضْمَرُ، أَيْ وَالْمَضْمَرُ فِيهَا بَمُتَزَلَةٍ وَيَحَهُ.

قال: فَهِيَ مَرَّةً بَمُتَزَلَةٍ رُبَّهُ، وَمَرَّةً بَمُتَزَلَةٍ ذَهَبَ أَخُوهُ.

قال أبو علي: نِعَمَ رَجُلًا بَمُتَزَلَةٍ رُبَّهُ رَجُلًا، وَأَزِيدًا ضَرْبَتُهُ؟ وَنِعَمَ الرَّجُلِ مِثْلُ ذَهَبَ أَخُوهُ.

قال: الَّذِي قُدِّمَ لَمَّا بَعْدَهُ مِنَ التَّفْسِيرِ وَسَدَّ مَكَانَهُ.

أَيْ: سَدَّ الظَّاهِرِ مَكَانَ الْمَضْمَرِ.

قال: مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ فَارَهُ الدَّابَّةُ.

قال أبو علي: التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ الرَّجُلِ، وَعَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدُ هُوَ أَنَّ (الْعَبْدَ) بِمَعْنَى الْجَمِيعِ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ، فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ رَجُوعِ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمَخْبَرِ عَنْهُ، فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ الرَّجُلِ، وَيَرْجِعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الرَّجُلِ وَفِي قَوْلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ فَارَهُ الْعَبْدِ، مِنْ (فَارِهِ) دُونَ (الْعَبْدِ)، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيْسَ هُوَ الْعَبْدُ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ (نِعَمَ) ضَمِيرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ كَمَا يَرْجِعُ مِنْ (فَارِهِ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَوْ رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْهُ دُونَ الرَّجُلِ لَكَانَ مَرْفُوعًا، وَقَدْ ارْتَفَعَ بِهِ الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ الرَّجُلُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مُخْتَصَّ وَضَمِيرُهُ أَخْصَ مِنْهُ، فَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْمَلَ فِيهِ (نِعَمَ) وَلَيْسَ فِي (فَارِهِ) مِثْلُ مَا فِي (نِعَمَ) فَيَمْتَنِعُ الضَّمِيرُ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ كَمَا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ نِعَمَ الرَّجُلِ.

قال أبو علي: إذا قلت: عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ، فالرجل هو عبدُ الله ولست تريد أن تخبر عن عبدِ الله بعينه، أي ليس الرجل هو عبدُ الله بعينه ولكنه يكون عبدُ الله وغيره، فالرجل أَعَمُّ من عبدِ الله، وقد عاد إلى عبدِ الله ذِكْرٌ مِنَ الرَّجُلِ.

قال: كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يبدأ بإضمار رجلٍ قبله.

أي: الاسم الذي يظهر بعد نِعَمٍ، نحو الرَّجُلِ، قد يضمّر في نِعَمٍ، كما أن الذي يظهر بعد (رُبِّ) قد يضمّر فيقال: رَبُّه رجلاً، وهما اسمان شائعان.

قال: فإنما منعك أن تقول: نِعَمَ الرَّجُلِ إذا أضمرت أنه لا يجوز أن تقول: حَسْبُكَ به الرجل إذا أردت معنى حَسْبُكَ به رجلاً.

قال أبو علي: يقول: لم يَجْزُ أن يفسّر (نِعَمَ) بالمعرفة لمضارعته عشرين وحسبك به رجلاً ونحو ذا، لأنها لا تتصرف، كما أن هذه الأشياء لا تتصرف ولا تفسر إلا بالنكرات، وكذلك (نِعَمَ) لم يفسر إلا بالنكرات إذا نَصَبَ.

قال أبو العباس: الاسم الذي يظهر في رُبِّ هو رجلٌ في قولك: رَبُّه رجلاً.

قال: فإنما قُبِحَ: هذا الرجل المضمّر.

يعني الذي في نِعَمَ رجلاً أن يوصف لأنه مبدوءٌ به قبل الذي يفسره، والمضمّر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف.

قال أبو العباس: إن قال قائل: لم لا يجوز: نِعَمَ رجلاً هو زيدٌ، فيؤكد المضمّر في نِعَمَ؟ قيل: لا يجوز، لأنك تنوي به أن يكون قبل رجل، والشيء المضمّر على شريطة التفسير لا يوصف قبل ذكر المفسّر.

قال أبو علي: إذا قلت: نِعَمَ الرجلُ هو، فهو بمثالة زيد لو قلتُ زيدٌ، وكذلك لو قال: نِعَمَ رجلاً هو، لم يَجْزُ إلا أن تنوي به التقديم كأنك قلت: هو نِعَمَ رجلاً، فهو مرتفع بالابتداء.

قال: فهذا تقديره، وليس معناه كمعناه.

قال أبو علي: قوله: ليس معناه كمعناه، أي ليس معنى أخوه كالرجل لأن قولك: (أخوه) مختص، و (الرَّجُلُ) شائع، فتقدير (الرَّجُلِ) تقدير (أخوه) في أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع من (أخوه) وليس معناه كمعناه في العموم والخصوص.

قال: ويدلك على أن عبد الله ليس تفسيرا للمضمر أنه لا يعمل فيه (نعم) بنصب ولا برفع، ولا يكون عليها أبداً في شيء.

قال أبو علي: ما يكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به في ثانٍ وذلك أنك إذا قلت: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيداً فقد يجوز أن يكون (زيد) مرتفعاً بضَرَبَ، إذا أخرجت (عبد الله)، فإذا لم يجز أن تنصبه لم يرتفع به.

قال: وأما قولهم: هذه الدَّارُ نِعْمَتِ البلدِ، لما كان البلدُ الدَّارُ أقحموا التاء فصار كقولك: مَنْ كانت أمُّك.

قال أبو العباس: يقول: لم يعتدوا بها وإن لفظوا بها، ولما كان البلدُ هو الدَّارُ أقحموا التاء في (نِعْمَتِ) كما أن (مَنْ) لما كانت الأم أقحم التاء وكان يجب أن لا يكون في كانت تاءً لأنها فاعلة (مَنْ)، و (مَنْ) مذكر في اللفظ ولكن حُمِلَ على المعنى. وأنشد^(١): [الطويل]

فَأَوْمَاتُ يَمِـمَاءَ خَفِيفًا لِحَبْتِـرٍ

قال أبو بكر: إنما لم يبين (أيما) عدداً ولم تقع مستثناة، لأن الذي يبين به العدد واحد مرفوع نحو رجلٍ ودرهم، وما أشبهه، وليس (أيما) واحداً من نوع يبين به أو يميز به شيء، وكذلك المستثنى لا يكون إلا واحداً من جماعة.

(١) عجز البيت:

فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتِـرٍ أَيَّمَا فَتَى

قاله الراعي عبيد.

أي: أشرت إشارة، و (حبتري) بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفي آخره راء اسم رجل.

و (اللام) في (فله) للتعجب، و (عينا حبتري) مبتدأ، وخبره (لله) والشاهد في (أيما فتى) حيث وقع (أيما) صفة ؛ أي: كامل، كما في: مررت برجل أيما رجل، وأنشده ابن مالك مثالا لوقوع أي حالا لمعرفته.

وقال أبو حيان: أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ، أو خبر مبتدأ، وقدره: أي فتى هو، ولم يذكروا كون أي يقع حالا.

قلت: لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع.

انظر: الديوان ١ / ١٧٧، وديوان الحماسة شرح المرزوقي ١٥٠٢.

هذا بابُ النداء

قال أبو بكر: أُقيمَ العملُ في النداءِ عندي مقامَ العبارةِ عنه فُنصبَ الاسمُ بعدَ العملِ كما ينتصبُ بعدَ العبارةِ عنه.

قال: وإنما جاز إقامة العمل مقامَ العبارة، لأن العمل نُطْقِيٌّ.

قال أبو علي: العملُ بالعبارةِ عنه: (نادَيْتُ)، فانتصبَ الاسمُ بعدَ (يا) وصارَ في موضعِ نصبٍ كما ينتصبُ بعدَ (نادَيْتُ) إلا أن الفصلَ بينَ ما ينتصبُ بالعملِ نفسه وما ينتصبُ بالعبارةِ أنه إذا انتصبَ بالعبارةِ كان خبراً، وإذا انتصبَ بالمعبرِ عنه لم يكن خبراً.

قال: والمفردُ رفعٌ وهو في موضعِ اسمٍ منصوبٍ.

قال أبو علي: الاسمُ الذي يستحقُّ البناءَ في النداءِ هو الاسمُ المعرفة الذي يقع موقعُ الأسماءِ المضمرة، المعرفةُ المبنية، فمَتى وقعَ الاسمُ موقعَ اسمٍ مُعرَّفٍ مبنيٍ لمُشابهته له ووقوعه موقعَ ما لا يكون إلا مبنياً، فأما النكرة فلم تُبْنِ لأنها لم تقع موقعَ معرفة، ألا ترى أنك إذا قلت: يا رجلاً، لم ترد واحداً بعينه مقصوداً، إنما نادَيْتَ واحداً من هذا النوع فكلُّ من أجابك منهم فهو الذي أردتَ، وأنت في المعرفة قاصدٌ لواحدٍ بعينه، ولو أردتَ رجلاً بعينه نادَيْتَ لكان حكمه حكم (زيد) في أنه مقصود بعينه.

فأما المضاف فحكمه حكم النكرة لأن المضاف لا يتعرف إلا بالإضافة فهو قبل إضافته نكرة، فمن حيث لم يَجْزُ أن تبني النكرة لم يَجْزُ أن يبني المضاف، فإذا أُضيفَ تعرف، وقبل الإضافة كان نكرة فلم يَجْزُ بناؤه من حيث لم يَجْزِ بناء النكرة، فأما الاسمُ المضاف إليه فلا يجوز بناؤه كما بُني المفرد المعرفة، لأنه ليس بمنادى.

قال: وقال الخليل: وسألته عن يا زيدُ نفسه، ويا تَمِيمُ كُلُّكُمْ، يا قَيْسُ كُلَّهَم، فقال: هذا كُلُّه نصب.

قال أبو علي: يا تَمِيمُ كُلُّكُمْ جائز أن يقال: كُلُّكُمْ، فيرجع الضمير ضمير خطابٍ، وإن كان للاسم الغائب، لأن هذا الغائب وقع موقع خطابٍ، وبناؤه أيضاً كذلك.

قال: وأما يا تَمِيمُ أجمعون فأنت فيه بالخيار، إن شئتُ قلت: أجمعون وإن شئتُ قلت: أجمعين.

قال: ولا ينتصبُ على أعني.

قال أبو علي: أجمعون لا يجوز أن يلي فعلاً، وإنما يكون أبداً تابعاً للاسم، مبني على شيء أو مبني عليه شيء، فلذلك قال: إنه محال أن يقول: أعني أجمعين.

قال: ويدلك على أن (أجمعين) ينتصب لأنه وصف لمنسوب قول يونس: المعنى في التَّصَبُّبِ والرفع واحد.

قال أبو علي: قول يونس: المعنى في التَّصَبُّبِ والرفع واحد، أي إذا انتصب فهو صفة، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة، ولا يكون نصبه على أعني.

قال: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ: يَا أَخَانَا زَيْدًا أَقْبَلُ، قال: عطُفُوهُ عَلَى هَذَا الْمَنْصُوبِ فَصَارَ نَصْبًا مِثْلَهُ وَهُوَ الْأَصْلُ، لَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ.

قال أبو علي: قوله: لَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ.

أي: إن جعلته على اللفظ فاللفظ نصب، وإن حملته على الموضع فالموضع نصب فلا سبيل إلى غيره إذا كان النداء واحداً، فإن كان على نداءين جاز الضم في المعرفة.

قال: وَكَمَا رَدُّوا (أَتَقُولُ) حِينَ جَعَلُوهُ خَيْرًا إِلَى أَصْلِهِ.

أي: لَمْ يَجْرِ مُجْرَى ظَنَنْتُ فِي حَالِ الْخَيْرِ، كَمَا جَرَى مُجْرَاهُ فِي حَالِ الْاِسْتِخْبَارِ.

قال: وَقَالَ الْخَلِيلُ: مَنْ قَالَ: يَا زَيْدُ وَالتَّضَرُّرُ فَنَصَبٌ، فَإِنَّمَا نَصَبٌ لِأَن هَذَا كَانَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُرَدُّ فِيهَا الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ.

قال أبو إسحاق وأبو بكر: لَأَن الْأَلْفَ وَاللَّامَ نَظِيرُ الْإِضَافَةِ، وَالتَّضَرُّرُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَكَمَا أَنَّ الْإِضَافَةَ يُرَدُّ الْمَنَادَى فِيهَا إِلَى الْأَصْلِ كَذَلِكَ يُرَدُّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

قال: كَقَوْلِكَ: مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَلَوْ أَرَدْتُ عَمَلِينَ لَقُلْتُ: مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو.

قال أبو علي: التَّضَرُّرُ فِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ وَالتَّضَرُّرُ لَزَيْدٍ وَالتَّضَرُّرُ جَمِيعًا وَلَيْسَ لِلتَّضَرُّرِ وَاحِدٌ، فَلِذَلِكَ جَازٌ أَنْ يُنَادَى التَّضَرُّرُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَلَيْسَ الْمُرُورُ بِزَيْدٍ دُونَ عَمْرٍو، وَإِنَّمَا الْمُرُورُ بِهُمَا مَعًا وَلَيْسَ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فَلِذَلِكَ قُلْتُ: مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَلَوْ أَرَدْتُ مُرُورِينَ فِي وَقْتَيْنِ مُتَرَاخِيَيْنِ لَقُلْتُ عِنْدَ سَيُوبِهِ

(ما مررتُ بزيد ولا مررتُ بعمرو) فإذا قلت هكذا لم يقع المرور بهما جميعاً، هذا معنى قوله: ولو أردتُ عمَلَيْنِ لقلتُ كذاً وكذا.

قال: وقال الخليل: ينبغي لمن قال: والتَّضُرُّ، فنصب، لأنه لا يجوز يا التَّضُرُّ أن يقول: كلُّ نعمةٍ وسَخَلَتْها بدرهم.

قال أبو بكر: هذا الذي قال الخليل لا يلزمه عندي، لأن المنادى موضعه نصب، (وسَخَلَتْها) لا موضع له.

قال أبو بكر: فإن جعل العلة الموجبة للنصب هو أن لا يجوز إعادة حرف النداء، وأن (التَّضُرُّ) لا يجوز أن يليه، لزمه في (كلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها) ما ألزمهم إياه من نصب سخلتها.

قال أبو علي: لا يجوز أن يعيد (يا) فيقول: (ويا التَّضُرُّ) كما لا يجوز أن يعيد (كلُّ) فيقول: (وكلُّ سَخَلَتْها).

قال: فإذا قلت: يا هذا الرَّجُلُ، فأنت لم تُرد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف، فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمترلة اسم واحد.

قال أبو علي: يريد: أنها وصفت بالأسماء المفردة، لأن الاسم إذا دخله الألف واللام لم يكن إلا مفرداً، ولا يجوز أن يوصف بالمضاف لأنه مع ما قبله بمترلة اسم واحد، ومن ثم لم يجز: (مَرَرْتُ هَذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ) لأن المبهم مع ما عبده من الصفة بمترلة اسم واحد، وكما لم يجز وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة، لأن حُكْمَ الصفة أن تكون أعم من الموصوف، وزيدٌ أخصُّ من المبهم.

قال: وإثما قلت: يا هذا ذا الجُمَّةِ، لأن (ذا الجُمَّةِ) لا توصف به الأسماء المبهمة.

قال أبو علي: إذا قلت: يا هذا ذا الجُمَّةِ، فإنما تنصب (ذا الجُمَّةِ) ولم ترفعه، لأنه مما لا يوصف به (هذا).

قال: يدلك على ذلك أن (أي) لا يجوز لك فيها أن تقول: يا أيُّها ذا الجُمَّةِ.

قال أبو علي: إنما جاز: يا أيُّها الرجلُ ذا الجُمَّةِ، ولم يجز: يا أيُّها ذا الجُمَّةِ لأن هذا على ضربين:

أحدهما: أن يكون بمترلة (زيداً) في أنه يستغني عن الصفة كما يستغني عنها (زيد).

والآخر: أن يكون بمرتلة (أي) في الحاجة إلى الصفة.

فإذا كان بمرتلة (زيد) جاز أن يُعطف عليه بالمضاف، ويبدل منه لتقدير فيه التمام.
وإذا كان بمرتلة (أي) في أنه مُتوصَّل به إلى نداء ما بعده لم يَجْزُ ألا يوصف كما لا يجوز ذلك في (أي)، وإنما لم يَجْز أن يكون غير موصوف لأنه متوصل به إلى نداء ما بعده، وليس بمقصود في نفسه بالنداء.

قال: وَيُقَوَّى (يا هذا زيد) يا زيدُ الحسنُ الوجه، ولم يلتفت فيه إلى الطَّوْل، لأنك لا تستطيع أن تُناديه فتجعله وصفاً مثله مُنادى.

قال أبو بكر وأبو إسحاق: إذا وصفت بالحسن الوجه المفرد رفعت من حيث تُرفع الصفات المفردات، فإذا نادَيْتَهُ ولم تصف به نصبت، فقلت: يا حَسَنَ الوجه.

فإن قيل: فهلاً رفعت كما رفعته إذا وصفت به المفرد، لأنه في ندائك إياه مفردٌ كما كان في الوصف به كذلك، قيل: نُصِبَ مَنْ حَيْثُ كَانَ اسماً طويلاً مضارعاً للمضاف، لا من حيث كان مضاعفاً كما نُصِبَ يا عشرين رجلاً وما أشبهه من الأسماء الطويلة التي هي منادى غير صفة.

قال: إذا وصلت بمضاف أو عُطِفَ على شيء منها كان رفعاً.

أي: كان ما يوصف به أو يُعطف عليه رفعاً.

قال: جاز فيه النصب، ولا يجوز ذلك في (أي) لأنه لا يُعطف عليه الأسماء.

أي: لا يجوز أن يُعطف عليه المضاف كما عطفت على هذا.

قال: فَمَنْ ثَمَّ لم يكن مثله.

أي: مثله هذا.

قال: فإن رفع (الطَّوِيلُ) وبعده (ذو الجُمَّة) كان فيه الوجهان.

قال أبو العباس: إذا قلت (يا زيدُ الطَّوِيلُ ذو الجُمَّة) جاز الرفع على أن يكون (ذو الجُمَّة) نعت الطَّوِيلِ، فإن قلت: (يا زيدُ الطَّوِيلُ ذا الجُمَّة)، كان النصب لا غير، لأنك إن عطفت على (الطَّوِيلِ) صَيَّرْتَهُ في مثل حاله، ولا يكون في مثل حاله إلا منصوباً.

في الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيُّها الرَّجُلُ أن يكون الرجلُ صلة لأي أقيس، لأن (أي) لا يكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة:

قال الأخفش: ليس هذا قول سيبويه.

قال أبو علي: لو كان الرجل في (يا أيُّها الرجلُ) صلة غير صفة لوجب أن يكون جملة، ولم يكن اسماً مفرداً، لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بِجُمْلٍ، والصفة هنا تبين كما تبين الصلة فإن أراد هذا القائل بقوله: صلة أنها تَبَيِّنُ كان له وجه، وإن أراد به غير ذلك لم يَجْزُ لما بَيَّنَّا.

وقد يجيء الاسم والصفة تُلازمه ولا تفارقه نحو (مَنْ) إذا كانت نكرة كقولك: (مَرَرْتُ بِمَنْ صَالِحٍ)، (وَبِمَنْ عنده زيدٌ)، وقد جاء من الأسماء غير المبهمة ما لم تُفارقه الصفة، وهو (الجماءُ الغير) فإذا وُجد ذلك في غير المبهمة، كان في المبهمة أجود، ولم أعلم أحداً من البصريين قال: إن هذا صلة.

قال أبو علي: قُطِعَت الألف في قولك: (يا الله)، لأنها لم تُثَبِّتْ في الموضع الذي لا يثبت فيه مثله، شابه الأصل، وخرج عن أن يكون للوصل، وجاءت مقطوعة أيضاً في موضع آخر وهو قولهم: أتا الله لأفعلنَّ.

قال: لأن هذه الأشياء الألف واللام فيها بمرتلتها في الصَّعِقِ.

قال أبو بكر: قوله: في الصَّعِقِ، أي يكون أولاً صفة، ثم يغلبُ على الواحد فيصير اسماً.

قال: وقال الخليل: (اللَّهُمَّ) نداء، والميم ها هنا بدل من (يا) أخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال: من الدليل على أن الميم بدلٌ من (يا) في اللهم، إنك لا تقول: أحرزى اللهم فلاناً، وإنما تقول: (اللَّهُمَّ) في حال النداء.

قال: إلا أن الميم ها هنا في الكلمة مبنية، كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها.

قال أبو بكر: التوفيق بين الميم في (اللهم) وبين النون في المسلمين أن حرف الإعراب في المسلمين قبل النون، كما أن حرف الإعراب في (اللهم) قبل الميم.

قال: وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٤٦] الفصل.

قال أبو إسحاق: أُجِيزَ أن يكون (فَاطِرَ السَّمَوَاتِ) صفة لقوله: (اللَّهُمَّ) كما كان يجوز أن يكون صفة له في ما الميم عَوْضٌ منه.

قال: وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً، فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت: يا أيُّها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين، (ها) و (ذا) إذا قلت: ها هو ذا.

قال أبو علي: قرأت بخط أبي إسحاق في هذا الموضع من الكتاب^(١): [الطويل]

ونحنُ اقتسَمنا المالَ نصَفينَ بَيْننا فَقُلْتُ لهم: هذا لَهَاها وَذَا لِيَا

قال: وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يَدْخُلَا في النداء من قبل أن كلَّ اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رَجُلُ، يا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسق ويا أيُّها الرَّجُل.

قال أبو علي: يريد أن (يا رَجُلُ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه والقصد له، وإن لم يكن مَعْهُوداً كما أن الفاسق والرجل صارا هنا معرفتين بالإشارة إليهما لا بعهد لهما متقدم، فهذا وجه التشبيه بينهما عندي.

قال: وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام.

أي صار القَصْدُ والإشارة بدلاً.

قال: فمن ثَمَّ لم يَدْخُلُوها في هذا ولا في النداء.

قال أبو علي: يقول: لم يَدْخِلُوا الألف واللام في قولك: هذا ولا في النداء، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصد لهما.

قال: وممَّا يدلُّك على أن (يا فاسقُ) معرفة قولك: يا خَبَاثُ، ويا لكاع، ويا فَسَقُ، تريد يا فاسقاً ويا خبيثاً ويا لَكُءاً، فصار هذا اسماً لها كما صارت (جَعَارُ) اسماً للضَّبَعِ.

قال أبو علي: يا خَبَاثُ لا يكون إلا للمعرفة، فإذا كانت لغير المعرفة تُون، فقليل: يا خَبَاثاً.

(١) نسب كثيرون هذا البيت إلى ليبد بن ربيعة ومنهم الأعلام الشنتمري شارح شواهد سيبويه، قال البغدادي: لم أره في ديوان ليبد، والبيت في سيبويه ٣٧٩/١، والخزانة ٤٤٠/٥.

يعني: اقتسَمنا المالَ نصَفينَ: لنا نصف وتلك القبيلة نصف آخر.

إعراب البيت: نحن: مبتدأ، اقتسَمنا المال: جملة خبره، هذا: مبتدأ، لها: خبره، ها: حرف التنبيه، قوله " ذا " : مبتدأ، و " لِيَا " : خبره، والجملة معطوفة على الأولى.

وقال أبو علي: الدليل على أن (فَسَاقٍ) ونظائرها معدولة عن معرفة غير مُنصرفَة أنَّها مبنيةٌ، وذلك أنه إذا عُدِلَ الاسم عن معرفة منصرفَة لم تتصرف مثل (عُمَرُ)، إذ عُدِلَ عن (عامر)، فعامر كان معرفة منصرفَة، وعدل (عمر) عنها فلم ينصرف، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل: فَسَاقٍ عن فاسقةٍ، لم يعرب وبني لأنه معدول عما لا ينصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء.

قال: وقال الخليل، إذا أردت النكرة وَصَفْتَ أو لم تصف فهي منصوبة.

قال أبو علي: إنما ذكر الوصف لأن الشيء إذا وُصِفَ اختص، فقد يتوهم المتوهم أنه معرفة إذا وصف.

قال: فصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال.

أي: بالذي يرفع مثل (قام زيدٌ) يعني أنه لما اطرَّد الرفع في كل مُنادى معروف مفرد شابهِ المعرب الذي هو غير مبني.

قال: وأما من قال: يازيد بن عبد الله، فإنه إنما قال: هذا زيد بن عبد الله، وهو لا يجعله اسمًا واحدًا، وحذف التنوين لأنه لا ينحزم حرفان.

قال أبو علي: قولك: هذا زيد بن عبد الله، يحتمل ضربين من التقدير: يجوز أن يكون (زيدٌ) مع الصفة التي هي (بن عبد الله) بمتزلة اسم واحد، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإنما الدال تُحَرِّك بحسب حركة الإعراب من ابن كامرئ نحوه. فقوله: هذا زيد بن عبد الله على هذا التقدير بمتزلة قولك: هذا غلام زيد.

ويجوز أن يكون (هذا زيد بن عبد الله) أريد أن يوصف فيه زيدٌ بابن عبد الله، وكان حقه على هذا أن يُنَوَّن (زيدٌ) كما ينونه إذا قلت: هذا زيد صاحب الرجل، إلا أنه لَمَّا كثر مَجْرَى ذلك في الكلام حُذِفَ التنوين منه لالتقاء الساكنين إذ كان يحذف لاجتماعهما فيما لم يكثر استعماله لكثرتِه نحو "أحدُ الله" فمن قال: يا زيد بن عبد الله ذهب إلى أنه حذف التنوين في الخبر لالتقاء الساكنين، وجعل ابن عبد الله صفة، ولم يجعل ابن مع زيد بمتزلة اسم واحد، ومن قال: يا زيد ابن عبد الله، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسمًا واحدًا في الخبر، ثم أضافه إلى عبد الله، وشبه ذلك بامرئ، فتقدير هذا في النداء إذن اسم مضاف إلى اسم مضاف، وعلى الأول اسم موصوف باسم مضاف.

قال: ومن جعله بمترلة (لَدُنْ) فحذفه لالتقاء الساكنين، ولم يجعله بمترلة اسم واحد
قال: هذه هند بنت فلان.

قال أبو علي: من كان لُغته أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال: هند بنت فلان،
فَنَوْنٌ هذا لزوال التقاء الساكنين هذا إذا كانت (هندٌ) عنده مصروفة، فإن كانت لغته
(ابنة) وصرف (هنداً) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال: هذه هند ابنة فلان.

قال: واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول، لأنهم جعلوا
الأول والآخر بمترلة اسم واحد نحو طلحة في النداء.

قال أبو علي: يقول: لم يُعْتَدَ بالاسم الثاني من قولك: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ كما لم يُعْتَدَ
بالتاء من طلحة، وأُقْحِمَ ذا كما أُقْحِمَ ذا، فكما لا يكون الإقحام في طلحة في الخبر،
كذلك لا يكون في (تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ) في الخبر.

قال: واستخفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه - يعني النداء - ولا يُجعل بمترلة ما جُعل
من الغايات كالصوت في غير النداء.

قال أبو علي: يقول: لا يُجعل الاسم المتمكّن في غير النداء بمترلة ما جُعل من الغايات
كالصوت، فإن الاسم المفرد المعرفة جُعل كالغايات التي هي كالصوت في أنه مبني، كما
أن الصوت مبني، فالغايات موافقة للصوت في البناء وإن كانت الغاية لها في البناء مزية على
الأصوات في أنها قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكناً، وذلك
لتمكنها في بعض المواضع.

هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك

قال: وكانت الياء حقيقة بذلك، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً - يعني التنوين - في النداء.

قال أبو علي: الياء أكثر اعتلالاً من التنوين، لأنها تنقلب عن الواو وتُبدل منها الألف وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو (رَمِيَ القَوْم) والتنوين ليس فيه ما في الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها في الخفاء فأجري مجراها في أن حُذف لالتقاء الساكنين كما حذفت الياء، فقد تُشابه من هذه الجهة، إذ قد يبدل منها الألف إذا كانت في اسم منصوب فوقفت عليه، ولها مشابهاً آخر.

وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء.

يعني هاء الوقف.

قال: وأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين - يعني أباه وأُمّاه - كما قالوا: (أَيْتَقُ) لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً.

قال أبو علي: أَيْتَقُ: أصلها أَوْتَقُ، فحذفت الواو التي هي عين الفعل وعوّض منها الياء فصار بناؤه على (أَيْقُل) وقد تُبدل الياء من الواو للتخفيف فإن كان هذا الموضع على هذا فهو (أَعْقُل) وهو مقلوب.

قال: لأنهم جعلوا (ها) فيها بمثلة (يا) وأكدوا به التنبيه فمن ثَمَّ لم يَجْزُ لهم أن يسكتوا.

قال أبو علي: يقول: لَمَّا كان (ها) بمثلة (يا) وكنت إذا كرّرت (يا) لم يَجْزُ أن تسكت عليه حتى تضم إليه المُنْبَه به، كذلك لم يَجْزُ أن تسكت على (ها) ولا تذكر قولك: الرجل إذ كان (ها) بمثلة (يا).

قال: وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا.

(أي: يقال: أبٌ، وأبه) فمن ثم جاور عليه بالأبوين.

قال: ومن الأسماء فرَسٌ وما أشبه ذلك.

قال أبو علي: يقال: هذا فرسٌ وهذه فرسٌ.

قال: وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أُمّ لا تفعلي، جعلوا هذه الهاء بمترلة هاء طلحة.

قال أبو علي: الأصل في هذا يا أُمّي فأبدل من الياء الألف، فقال: يا أُمّا، ثم رخم، فقال: يا أُمّ.

قال: وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرة ما في النداء كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم.

قال أبو علي: إنما ذكرت يا صاح هنا لأنه ترخيم اسم غير عَلم خاص.

قال: وذلك قولك: يا ابن أخي يعني أن الأخ كان مضافاً إليك قبل أن تضيف إليه الابن.

قال أبو علي: من قال: يا ابن عمّ فحذف الياء من عمي، جعل (ابن) مع (عم) شيئاً واحداً، ثم أضافه إلى نفسه، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غلام غلامي)، وإذا قيل: إن حذف الياء من يا ابن عمّ لكثرة الاستعمال كان أقيس من أن يقال: جُعلا بمترلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمن معنى الحرف، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف، لم يجب أن يُبنى.

قال: وعلى هذا قال أبو النجم^(١):

(١) الرجز كاملاً:

يَا بِنْتَ عَمّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

لا تلومي: من اللوم. واهجعي: من الهجوع وهو النوم.

معنى البيت: لا تلومي ونامي.

إعراب البيت: يا بنت عما: منادى مضاف، لا تلومي: جملة فعلية وفاعله الضمير البارز وهي الياء في لا تلومي، لا: ناهية، واهجعي: عطف على تلك الجملة.

الاستشهاد: بأن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم جاء بإبدال يا المتكلم ألفاً على لغة يا غلاماً.

لأبي النجم العجلي في ديوانه ق ١٦/٣٤ ص ١٣٤ وروايته: يا ابنة عما وهو له في النوادر ١٩ والكتاب ٣١٨/١ وشرح المفصل ١٢/٢ وابن الشجري ٢٩٥/٢ والخزانة ٣٦٤/١ واللسان (عمم)

يَا بِنْتَ عَمَّا.....

أي: على يا غلام غلام.

قال: ألا ترى أنك لو قلت: يا لَزَيْدَ وأنت تُحَدِّثُهُ لم يَجْزُ.

أي: لو كنت تُحَدِّثُهُ ثُمَّ تستغيثُ بِهِ لم يَجْزِ اللامُ.

قال: ولم يلزم هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلا تلبس هذه اللامُ بلام التوكيد.

قال أبو علي: يقول: لو حذف (يا) من هذا الموضع كما تحذف من (زيد) إذا نودي

ف قيل (زيد) مكان (يا زيد) لالتبس لام الاستغاثة بلام الابتداء.

قال: ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه.

قال أبو بكر: لَزِمَ (يا) لِذَا المعنى، كما لَزِمَ (وا) لِلتَّفَجُّعِ.

قال: فَصارت كُلُّ واحدةٍ منهما تُعاقبُ صاحبَها.

قال أبو بكر: يعني أن اللام في (يا لِلْعَجَبِ، ويا لَبَكْرٍ) معاقبة للألف والهاء، ألا ترى

أنك لا تقول: يا لَبَكْرَاه.

قال أبو بكر: إِنَّمَا فُتِحَتِ اللامُ عِنْدِي فِي المدعو، لأن المدعو كان حكمه أن يكون

اسمًا مكنيًا، ولام الجرِّ يُفْتَحُ مع المكنيات ففتحت مع المدعو كما فتحت مع المكنيات

وَكُسِرَتِ إِذَا كانت للمدعو إليه كما تكسرُ مع سائر المظهرات.

هذا باب النُدْبَةِ

قال: واعلم أنك إذا وصلت كلامك ذهبت هذه الهاء في جميع النُدْبَةِ كما تذهبُ في الصلة. أي من قال: وأغلامِيَاهُ (وما أدراك ماهِيَهُ) في الوقف حذفه في الوصل، فقال: وأغلامي الظَّريف، (وما أدراك ما هيَ نارٌ) وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألف الوصل إذا اتصل ما هيَ فيه بما قبله، لأن الهاء ألحقت لِتُبَيِّنَ الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام المتصل به مقام الهاء، كما يقوم ما قبل همزة الوصل مقام الهمزة. وأنشد^(١):
[الرجز]

فَهِيَ تُرَّثِي بِـأَبِي وَأَبْنِيـمَا

قال أبو العباس: فَهِيَ تُرَّثِي يا أبا وأبْنِيـمَا.

وزعم أن: يا أبا وابناما لا يجوز في هذه القصيدة للقافية ولو كان في غير هذا الشعر لجاز.

قال: وكذلك الألفُ إذا أضفتها إليك، مَجَّراها في النُدْبَةِ كمجراها في الخبر.

قال أبو علي: هذا مثل ألف مثني إذا نذبت أو لم تَنْدُبْ، فمن قال في النداء: يا غلامِ، فحذف الياء استدلالاً بالكسرة عليها لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من مثني، لأن الكسرة لا تلحق الألف من مثني فيدلُّ على الياء، فإذا لم يَجُزْ أن تلحق ما يدل على الياء لم يَكُنْ من أن تلحق بالياء نفسها بُدَّ وإذا أُلْحِقَتِ الياءُ لم يَجُزْ فيها إلا الفتح، لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو موقوفة، والوقف هنا لا يجوز لاجتماع الساكنين، فإذا لم يَجُزْ الوقفُ ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتح.

قال: واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم يحذف.

قال أبو علي: من قال: يا غلامِ فحذف ياء الإضافة، واستدل بالكسرة عليها، لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من (غلامَيْنِ) إذا إضافهم إلى نفسه، ومن قاضٍ ومن قاضِيَيْنِ إذا أضافهم، ومن ناج، وإنما لم يَجُزْ له أن يحذف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حذفها من

(١) قال النحاس ٢٢٦/١: إنما أراد: وابني، و"ما" زائدة وصل بها كلامه، وإنما حكى نذبتها، وذلك أنها كانت تقول: وابني، وأدخلت "ما" زائدة، فحكى قول تلك المرأة، فقال: كانت تقول: هكذا.

غُلامٌ، لأنَّهُ حيثُ حذِفُ الياءُ من (غُلامِي) بقيتِ الكسرةُ، فدلَّتْ على الياءِ، وجازَ حركةُ الميمِ بالكسرةِ، فأما (غُلامَيْنِ) وما أشبهه فإنَّه إذا حذِفَ ياءُ الإضافةِ منه لم يَجْزُ تحريكُ الياءِ التي هي آخرُ هذه الكَلِمِ بالكسرِ، فيدلُّ على الياءِ كما دَلَّتْ الكسرةُ في (يا غُلامِ) عليها وإذا لم يَجْزُ أنْ تُلحَقْ ما يدلُّ على الياءِ لم يَكُنْ من أنْ تلحقَ الياءُ نفسها بُدًّا، فإذا ألحقتْ لم يَخْلُ من أنْ تُسَكَّنْ أو تفتَحَ، والسكونُ غيرُ جائزٍ فيه لالتقاء الساكنين فإذا لم يَجْزُ السكونُ فُتِحَ وأدغِمَ الحرفُ المثلُّ الذي قبله فيه فصارَ يا غُلامِيَّ، وهذه الياءاتُ على ضربين:

منه أصلٌ، ومنه زائدٌ، إلا أنْ كلا الضربين يجتمعُ في أنْ الكسرُ لا يجوزُ فيه.

فأما الأصلي فمثالُه الياءُ من (قاضي وناجي).

والزائدُ مثلُ الياءِ من (غُلامَيْنِ)، والياءُ من (قاضيَيْنِ)، فإنْ أضفتَ (قاضيَيْنِ أو قاضون) إلى نفسك وافقَ لفظُ المرفوعِ والمنصوبِ المجموعين لفظَ الواحدِ، وذلك قولك: هؤلاء قاضيُّ، إذا أردتَ الجميعَ، وأصلُ هذا (قاضون)، فسقطتِ النونُ للإضافةِ، وبقيتِ الواوُ قبل ياءِ الإضافةِ ساكنةً، فلما سُكنتْ وجبَ أنْ تُدغِمَها في الياءِ وإذا وجبَ إدغامُها في الياءِ وجبَ قلبُها ياءً فتصيرُ (قاضيَّ) كقولهم: (رِيًّا) في مصدرٍ (رَوَيْتُ)، فأما الجمعُ المنصوبُ والواحدُ فهما مثلُ الجمعِ المرفوعِ في اللفظِ إلا أنْ المُدغِمَ في ياءِ الإضافةِ فيهما مكانُ الواوِ في (قاضون)، والياءُ في الواحدِ مُخالفةٌ للياءِ في الجمعِ، لأنَّ الياءَ في الجمعِ زائدةٌ وفي الواحدِ لأمُ الفعلِ.

قال: فذهبتْ كما تذهبُ في الألفِ واللامِ.

قال أبو علي: نحو مثني القومِ، فاللامُ تسقطُ هنا كما تسقطُ مع حرفِ النَّدْبَةِ لأنَّ كلا الموضعين يجتمعُ فيه ساكنان.

قال: ولم يكن كالياءِ لأنَّهُ لا يدخلُها نصبٌ.

قال أبو علي: الذي لا يدخلُها نصبٌ هو الألفُ، والذي يدخلُها نصبٌ هو الياءُ، فإذا ندبتْ ما هي فيه غيرَ مضافٍ قلتُ: (واقاضِياهُ)، فتحرَّكُ الياءُ بالفتحةِ، ولا تحذفُها كما تحذفُ الألفُ من (وامُثْنَاهُ) غيرُ..... لا تتحرَّكُ البتَّةُ، والياءُ تتحرَّكُ بالفتحِ.

قال: وتقول: واطَّهَرَهُمُوهُ، وإنما جعلت الألف واوًا لتُفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت: (واظَّهَرَهُمَاءُ)، وإنما حذفت الحرف الأول لأنه لا يَنْجَزُ حرفان كما حذفت الألف الأولى من قولك وامْتَنَاءُ.

قال أبو علي: الهاءُ التي تلحق لعلامة المضمر المجرور الغائب، حكمها أن تلحقها واوٌ في الوصل مثل: لهُ مالٌ، وعندهُ ثوبٌ، فأصل حرف اللين الذي يلحق هذه الهاء في الوصل واوٌ، وإنما تقلب ياءً إذا وقعت قبلها كسرة أو ياءٌ في مثل (هِي دَاءُ، وَعَلَيْهِ ثوبٌ) لمكان الكسرة، والياء، والأصل الواو كما قلنا، والدليل على أن الياء يجوز أن يجعل مكانها الواو في مثل (بِهْ وعليه) فيقال: (عَلَيْهْ، وبِهْ)، ولا يجوز أن يجعل مكان الواو ياء إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع قبلها ياء، لا يجوز (لَهِ مالٌ، ولا عِنْدَهِ ثوبٌ) فقد بان من هذا أن أصل حرف اللين الذي يلحق هنا الواو، إذ كل موضع جاز فيه الياء يجوز فيه الواو، وليس كُلُّ موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء.

والمنصوب المضمر إذا كان للغائب المذكور في لحاق هذا الحرف اللين الساكن به مثل المجرور، وهذا الحرف اللين الذي ذكرنا لا يكون إلا ساكنًا، فإذا ألحقته علامة التَّنْذِبَةِ وجب أن يسقط، لأنه قبل العلامة وإذا سقط وجب أن يقلب ألف التَّنْذِبَةِ واوًا لتتبع الحركة التي قبلها، لأنها لو تركت ألفًا لزم أن يفتح ما قبلها، وإذا انفتح ما قبلها التبس الغائبُ بالغائبة، فالحذوف من الساكنين في قولك (واظَّهَرَهُوهُ)

هو الأول، وكذلك المحذوف من (واظَّهَرَهُاءُ) هو الألف الأولى التي للتأنيث، وإذا جمع المضمر المجرور الغائبُ المذكور ألحق الهاء حرفين (الميم والواو) كما تلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل لَهِمُّوْ وَظَّهَرَهُمُّوْ إلا أن الواو قد تحذف في الوصل والوقف، كقوله: (هذه ظُهُورُهُمْ فاعلم، وهذه ظُهُورُهُمْ).

والأصل أن تلحق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافًا للدليل على أنك إذا وصلت ما كان مثله، أعني المنصوب بشيء ثبتت هذه الواو وذلك قولك: (أَعْطَيْتُمُوهُ)، لما وصلته بالهاء لزم ثبات هذه الواو، فكذلك المضمر المجرور إذا وصلته بشيء ولزم أن تثبت هذه الواو فإذا نُدِبَ (ظَّهَرُهُمْ) وجب ثبات الواو اللاحقة مع الميم الهاء لِوَصْلِكَ علامة التَّنْذِبَةِ به، وإذا وصل هذه العلامة التي هي للمضمرين الغائبين المذكورين وَجَبَ ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة في نظيره، إلا أن الذي مَنَعَ من ثباتها في (ظَّهَرَهُمُّوْ) إذا

نُذِبَتِ اجْتِمَاعُ السَّاكِنِينَ وَهُمَا الْوَائِ وَأَلْفُ النَّدْبَةِ، فَسَقَطَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ الْوَائِ، وَتَبَتِ الَّذِي هُوَ عَلَامَةُ النَّدْبَةِ كَمَا يَسْقُطُ مِنْ (مُثْنَى) إِذَا نَدَبْتَهُ غَيْرَ مُضَافِ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَهُوَ الْأَلْفُ الْمُنْقَلَبُ عَنِ الْيَاءِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ الْأَوَّلَى هُنَا مِنْ حَيْثُ وَجِبَ تَحْرِيكُ الْأَوَّلِ إِذَا اجْتَمَعَ السَّاكِنَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، فَكَذَلِكَ وَجِبَ هُنَا حَذْفُ الْأَوَّلِ لَمَّا لَمْ يَحْزُرْ تَحْرِيكُ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَكُنَا مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَذْهَبُ سَبِيوِيَّةٍ فِي هَذَا كَمَا قَدْ رَأَيْتَ أَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مُحذُوفٌ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَتَقُولُ أَيْضًا فِي رَجُلٍ يُسَمَّى (ضَرْبُوًا) لَوْ نَدَبْتَهُ (وَأَضْرَبُوهُ)، حَذَفْتَ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ، وَجَعَلْتَ عَلَامَةَ النَّدْبَةِ تَابِعَةً لِلْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ كَمَا قَدْ فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (وَاطَّهَرَهُوهُ، وَاطَّهَرَهُمُوهُ)، لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الْجَمْعُ بِالتَّثْنِيَةِ فِي (ضَرْبُوًا)، كَمَا قَدْ يَلْتَبِسُ الْجَمْعُ بِالثَّانِيَةِ فِي (وَاطَّهَرَهُمُوهُ) وَالْمَذْكَرُ بِالْمَوْثُوثِ فِي (وَاطَّهَرَهُمُوهُ).

وَقَدْ اعْتَرَضَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالَ: زَعَمَ أَنَّهُ لَوْ نَدَبَ غُلَامِي فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ (يَا عَبَادِي فَأَتَّقُونِ) لَقَالَ: (يَا غُلَامِيَاهُ) فَحَرَكَ الْيَاءَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَمْ يَحْذِفْهُ، قَالَ: فَيَلْزِمُهُ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولَ: (وَاطَّهَرَهُوَاهُ وَوَاطَّهَرَهُمُوَاهُ، وَأَضْرَبُوَاهُ) فَتُحَرِّكُ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ كَمَا حَرَّكَتَهُ فِي (يَا غُلَامِيَاهُ) فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ: (يَا غُلَامِي).

قال أبو علي: والجواب عندي في ذلك أن الواو من (ظَهَرَهُو، وظَهَرَهُمو) ليست مثل الياء في (غلامي) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك ألبتة، والياء من (غلامي) قد تتحرك في لغة من يسكنه لاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ يَقُولُ: يَا غُلَامِي، فَيُسَكِّنُ هَذِهِ الْيَاءَ وَافِقٍ مِنْ يَفْتَحَاهُ فِي مِثْلِ (يَا قَاضِيٍّ، وَيَا مُثْنَيٍّ) وَلَا يَكُونُ فِي لُغَتِهِ غَيْرَ الْفَتْحِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَكَذَلِكَ لَا يُنْكَرُ أَنَّ تَحْرِيكَ الْيَاءِ مِنْ (يَا غُلَامِي) لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ الْيَاءُ قَدْ تَحَرَّكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَأَصْلُ هَذِهِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لِلْمُخَاطَبِ الْفَتْحُ، كَمَا أَنَّ كَافَ الْمُخَاطَبِ مَفْتُوحٌ إِلَّا أَنَّ الْحَرَكَةَ حُذِفَتْ مِنَ الْيَاءِ لِأَنَّهَا حَرْفُ لِينٍ وَالْحَرَكَةُ تُكْرَهُ فِيهَا، أَلَا تَرَى مِنْ يَقُولُ (حَضَرَمَوْتُ) لَا يَحْرِكُ الْيَاءَ مِنْ (مَعْدِي كَرِبَ)، فَهَذِهِ الْيَاءُ إِذَا فُتِحَتْ فِي (وَاعْلَامِيَاهُ) فَإِنَّمَا تُرَدُّ إِلَى أَصْلِهَا كَمَا أَنَّ (مُدَّ) إِذَا حَرَكَ رَدَّ إِلَى أَصْلِهِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَضُمَّ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْيَاءُ يُرَدُّ فِي اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِلَى أَصْلِهِ وَحَرَكَتِهِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ، فَأَمَّا (غُلَامَهُو، ظَهَرَهُو، وظَهَرَهُمو) فَلَيْسَ لِلْوَاوِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَرَكَةٍ فِي الْأَصْلِ، كَمَا كَانَتْ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ، وَلَمْ تُحَرَّكْ فِي مَوْضِعِ لَاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَا لِغَيْرِهِ، كَمَا

حُرِكت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقاءهما، فقد بانَ أن الواو في (ضَرَبَهُو) وما أشبهه ليست مثل الياء في (غلامي)، إذ كان أصل هذه الياء الحركة فيأخذ حُرْكَ لالتقاء الساكنين رُدُّ إلى أصله وليس للواو في (ظهرهُو، وغلامُهُو) أصل في الحركة، ولا حُرِكت في موضع، فيردُّ إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُدَّت الياء، فحُرِكتُهما إذاً لالتقاءهما لا يجوز، وإذا لم تَجْزُ الحركة لالتقاءهما فيه لم يكن إلا الحذف كما قال سيويه.

فأما الواو في (ضَرَبُوا) فإنها وإن كانت قد حُرِكت لالتقاء الساكنين في مثل: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] و ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٧٥]، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة في (يا غلامي) حركة واجبة للحرف في الأصل، بل إنما حُرِكت هذه الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره كما أن الياء من (غلامي) قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل (لِيَ جِينِي)، فَبَنَات الياء من (يا غلامياه) في لغة من قال: (يا غلامي) في التقاء الساكنين أقوى من ثبات الواو في (ضَرَبُوا) لما قلنا من أنه قد يتحرك لالتقاء الساكنين إلا أن من حَرَّكَ الواو في (ضربوا) لالتقاء الساكنين في مثل: قال، لدا وجَدُّهُ منقطعاً.

قال: لأن ياء الإضافة عليه - أي على عمرو - تقع ولا تحذفها لأن عمراً غير مُنادى.

قال أبو علي: قوله: ولا تحذفها أي لا تحذف الياء، لأن عمراً غير منادى أي ليس عمرو بمنادى فيحذف منه الياء كما تحذف من الاسم المنادى.

نحو: يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامي، فعُلام الثاني غير مدعُو.

قال: وإنما تحكي الحالة الأولى قبل أن يكونا اسمين، فصارت الألف - أي ألف النُذبة - تابعة لهما - أي لضربوا.

أي تَبِعَت ألف النُذبة الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضَرَبُوا وضَرَبَا) إذا نَدَبَتْ، كما تبعت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين نحو (غلامُهُما وغلامُهُم).

قال: وإذا قلت: يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين.

قال أبو علي: الدليل على أن ثلاثةً وثلاثين نصبٌ في النُذبة من حيث كان اسماً طويلاً نصبُك الاسم الأول، فلو كان هذا مثل (يا زيد ويا عمرو) كما كان إلا مضمومًا غير منوّن، فكونه منصوبًا منوّنًا يدل على أنه انتصب من حيث كان اسماً طويلاً.

قال: وقال: يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك: يا ضاربُ.

قال أبو العباس: تعريف يا ضارباً رجلاً من وجهين:

إما أن يُسَمَّى به رجلاً بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو يا رجُل.

قال: فصار بمثلة الذي إذا قلت: هو الذي فَعَلَ.

قال أبو علي: لا يَتِمُّ قولك: يا خيراً بغير (منك) كما لا يَتِمُّ (الذي) بغير صلته.

قال: وأما قولك: يا أcha رجل، فلا يكون الأخ ها هنا إلا نكرة.

قال أبو العباس: لأنه ليس ها هنا تنوينٌ ينوئ به الانفصال كما قال في ضارب.

قال: ولا يكون الرجل ها هنا — أي إذا أضفت أcha إليه — بمثله إذا كان منادى.

أي: فقلت: يا رَجُلُ، لأنه ثم يدخله التنوين، أي إذا قلت: يا ضاربُ رَجُلٌ يدخله التنوين إذا أردت الانفصال، فتقول: يا ضارباً رجلاً، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما، أي جاز لك أن تريد بيا ضارباً رجلاً معنى الألف، وهو ها هنا غير منادى أي (الرَجُل) في (يا أcha رجل).

هذا بابُ الحروف التي يُنبه بها المدعو

قال: وقد يستعملون هذه التي هي للمد في موضع الألف.

قال أبو علي: إذا ناديتَ المقبل عليك بما تنادي به المتراخي البعيد نحو يا وهياً كان بمنزلة قولك: يا يا فلان، للمقبل عليك تأكيداً في استعطافه وإن كنت قد استعنييت عن دعائه بإقباله عليك.

قال: وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر.

قال أبو علي: قوله: من النكرة، يريد ما كان غير علمٍ، ممّا يعرفُ في النداء بالإشارة إليه، وكان قبل النداء نكرة.

وقد اعترض أبو العباس في قوله: وقد يجوز حذف (يا) من النكرة.

وقال: حذفها من النكرة غيرُ جائز، والدليلُ أن (جاري)

غير نكرة أنها مُرَحَّمة، والنكرة لا تُرَحَّم.

قال أبو علي: يجوز أن يكون سبويه أراد بقوله: تحذف (يا) من النكرة ما كان غير علمٍ ممّا يعرف بالنداء.

هذا بابُ ما جرى على حرف النداء وصفًا له

قال: فالاختصاصُ أُجري هنا على حرف النداء كما أن التسوية... الفصل.

قال أبو بكر: كلُّ منادى مختص، وليس كل مختص منادى، كما أن كل استفهام تسوية، وليس كل تسوية استفهامًا.

قال: وتقول: نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ، فإنما أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِأَنَّكَ أَجَرِيتَ الْكَلَامَ عَلَى مَا النَّدَاءُ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ.

قال أبو علي: أي على فعل مضمر كما أن النداء على فعل مضمر، إلا أن قولك (الْعَرَبُ) لم يُجَرِ منادى، كما أن أَيْتَهَا الْعِصَابَةُ جَرَتْ منادى، فَتَمْتَنَعُ (العرب) من دخول الألف واللام عليه.

قال: وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء وحدها.

قال أبو العباس: يعني (أي) في قولك: أَيْتَهَا الْعِصَابَةُ قال: يعني أجروه على الأصل أي على النداء.

قال: واعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب، فتقول: إِنِّي هَذَا أَفْعَلُ.

قال أبو العباس: لأنه لا يعرف هذا واحدٌ قد عرفته قبل.

وأنشد^(١): [الطويل]

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ

قال أبو العباس: يَا لِعَیْرِ شَاعِرٍ.

قال أبو علي: كما أن (يا) في قوله: (يا لعنة الله) لغير اللعنة،

كأنه نبه غير قول شاعرًا بيا، ثم نَصَبَ (شاعرًا) على إضمار فعل، كما نَصَبَ ما في هذا الباب للاختصاص، ولا يجوز أن يكون (شاعرًا) نداءً منكورًا لأنه يريد واحدًا بعينه، فكأنه قال: أراك شاعرًا، فهو يشبه الاختصاص في أنه على فعل مضمر وإن كان هذا منكورًا، وما اختص في هذا الباب معروف.

(١) عجز البيت:

جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضَعُ

هو للصلتان العبدى.

وأنشد^(١):

تَمَنَّيَ لِيَلْقَانِي لَقِيْطَ أَعَامٍ لَكَ.....
قال أبو علي: دَعَاهُمْ لَهُمْ في قوله: أَعَامٍ لَكَ، كما أَنَّهُ دُعَاءٌ من دعائي.
قوله^(٢): [المديد]

يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ
لأنفسهم.

قال: وقال في قول الشاعر^(٣): [الرجز]

(١) عجز البيت كاملاً:

أَعَامٍ لَكَ بَنَ صَعَصَعَةً بَنَ سَعْدٍ
نسبه الأعلام لشريح بن الاحوص، ونسبه المبرد في الكامل إلى يزيد بن الصعق.
وقال النحاس ٢٢٩/١: هذا على التعجب لأنه دعاهم، أراد: عامر بن صعصعة، أي يا بني عامر
فدعاهم متعجبا، وهو أيضا مرخم، ولم يوضع هذا البيت هنا للترخيم إنما وضع للدعاء به اياهم تعجبا
منهم.

(٢) صدر البيت:

يَا لَبَكْرٍ انْشِرُّوا لِي كُلياً

هو للمهلهل بن ربيعة.

والمعنى - كما قال الأعلام في تحصيل عين الذهب ٣١٩ - : "يا لبكر أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم
بإنشار كُليب وإحيائه؛ وهذا منه استطالة ووعيد؛ وكانوا قد قتلوا كُلياً أخاه في أمر البسوس".
والشاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة مفتوحةً على (بكر)؛ للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله،
وكانت أولى بالفتح؛ لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

انظر: الكتاب ٢١٥/٢، واللامات ٨١، والخصائص ٢٢٩/٣، والتبصرة ٣٥٩/١، وتحصيل عين
الذهب ٣١٨، وشرح الرضي ١٣٤/١، واللسان (لوم) ٥٦١/١٢، ٥٦٣، والخزانة ١٦٢/٢.

(٣) قال السيرافي ٣٦١/١: أنه أراد: أنت هند بين خلب وكبد: يجعلها نكرة، وقد يجوز أن تقول

بعد - مقبلاً على من تحدته - : هند هذه بين خلب وكبد.

وجعلها نكرة أحب إلي، لأنها إذا كانت نكرة فهي مخاطبة، كأنه قال: أنت هند من الهنود بين خلب
وكبد. وقوله: يا هند؛ هو نداء لها وخطاب، وبعد هذا البيت خطاب لها أيضاً. وهو إذا جعلها معرفة
أخرجها عن أن تكون مخاطبة وحدث غيرها عنها. وبعد هذا البيت ما يشهد لهذا وهو قوله:

يا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ

إنه أراد: أنتَ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ، فجعلها نكرة، وقد يجوز أن يقول بعد النداء مُقبلاً على من يحدث: هِنْدُ هذه بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ فيكون معرفة.

قال أبو علي: تأويل الخليل أنه أراد أن قوله: (هِنْدُ) على ضربين من التقدير: يحتمل بأن تكون هِنْدُ نكرة، وتكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: أنتَ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ، فالمبتدأ الذي هو أنتَ محذوف، وخبره هِنْدُ وجعلها نكرة، (وَيَبِّينُ) على هذا التقدير صفةٌ لِهِنْدٍ. والضرب الآخر: أن يكون لَمَّا نادى، فقال: يا هِنْدُ، أقبل على من كان بحضرته (يُحَدِّثُهُ): هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ، فَهِنْدُ على الوجه الثاني معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف، بل هي نفسها مبتدأ وخبرها (يَبِّينُ).

قال أبو بكر: قوله: بَيْنَ خَلْبٍ، إذا قدر المبتدأ محذوفاً وهِنْدُ نكرة صفة لِهِنْدٍ، لأن هِنْدُ حينئذ نكرة وهي خبرُ المبتدأ المحذوف (وَيَبِّينُ) على هذا الوجه الثاني الذي قاله الخليل خبرٌ ليس بصفة.

أَسْقَاكَ غَيْثٌ هَزَمَ الرِّعْدَ بَرْدٌ

من الثريا نبتة غير جَحْدٍ

فكل وَهْدٌ ومَتَانٌ يَطْرُدُ

والخلب: حجاب القلب، أراد أن ذكرها علق بقلبه فكأنها حاصلة بين كبده وقلبه. والهزم: السحاب الذي لرعده صوت شديد. وأراد: أسقاك سحاب هزم الرعد، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. والبرد: الذي فيه برد.

وقوله: من الثريا، يريد: من المطر الذي يأتي عند سقوط الثريا، وهو نوء الثريا. والجحد: القصير الذي لا يطول. أراد أن النبت الذي يكون عن هذا المطر غير

جحد أي غير قصير. والوهد: منخفض من الأرض وجمعه وهاد، والمتان: جمع متن وهو ما علا من الأرض. يعني أن المطر كثر حتى ملأ الوهاد، والمتان يطرد الماء عليه. يريد أن الماء غطى الأرض وهادها ومتأها.

هذا بابُ الترخيم

قال: واعلم أن الترخيمَ لا يكون في مضاف إليه.
قال أبو بكر: لا يجوز أن يُرَخِّمَ المضاف إليه، لأنك لا تُرَخِّمُ اسماً قبل آخره ونمائه،
فإذا أتممتَه بالإضافة لم يجوز ترخيمُ المضاف إليه لأنه غير منادى.

هذا بابُ ما أواخرُ الأسماء فيه الهاء

قال: وأمّا الاسم العام فنحو قول العجاج^(١): [الرجز]

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

قال أبو علي: المازني وأبو العباس لا يميزان ترخيم (شاةً وَثْبَةً) ونحوهما إذا كانا
نكرتين، كما لا يميزان ترخيم (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرة، إنما يميزان ترخيمهما إذا أريد
بهما المعرفة كقولك: (يَا ثَبَّةُ) وَيُرَخِّمَانَهُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرُوفٌ.

قال: فإذا أرادوا أن تثبت الحركة، أي في الحرف الذي قبل المحذوف.

(١) بعده:

سَيَّرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
وَحَذَّرِي مَا لَيْسَ بِالْمَحْذُورِ

قائله: هو العجاج بن رؤبة يخاطب امرأته، وهو من الرجز.
اللغة: "لا تستنكري" لا تعديه أمراً منكراً "عذيري" بفتح العين وكسر الذال وسكون الياء، العذير:
ما يعذر الإنسان في عمله، والمراد هنا: الحال التي يزاوها.
المعنى: يا جارية لا تنكري على تأهبي للسفر والذهاب في الأرض للبحث عن العيش، وإشفاقي على
بعيري، فالسعي وعلى كل إنسان، والعطف على الحيوان من الإيمان.
الإعراب: "جاري" منادى مرخم بحذف التاء؛ لأنه نكرة مقصودة، أي: يا جارية "لا" ناهية
"تستنكري" مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف النون والياء فاعل "عذيري" مفعول وياء المتكلم
مضاف إليه "سيري" بدل تفصيل من عذيري "وإشفاقي" معطوف عليه، أو الواو بمعنى مع.
الشاهد: قوله "جاري" منادى مرخم بحذف التاء والتقدير: يا جارية، وحذف منه حرف النداء؛
وذلك ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦٨ / ٢، وابن هشام ٢٦٨ / ٣، والمكودي ص ١٣١،
وسيويوه ٣٣٠ / ١.

قال: من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تُبدل مكانها التاء فلما صارت الهاء.

قال أبو علي: ليس يُريد بقوله يبدل مكانها التاء أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التي تلحق التأنيث هي الهاء، ثم تبدل مكانها التاء لكن العلامة عنده التاء والهاء بدل منها في الوقف، فقال على الجواز والاتساع في استعمال لفظ البدل: إن التاء بدل من الهاء في الوصل.

قال: وسَمِعْنَا الثَّغَةَ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: يَا حَرْمَلٌ، يَرِيدُ: يَا حَرْمَلَةً، يَعْنِي فِي الْوَقْفِ.

قال: لو لم يكن بعد حذف.

أي: حذف الحرف الزائد.

قال: فإذا لحقته الزوائد لم تحذفه.

أي: لم تحذف ما هو من نفس الحرف مثل: حارثه، فإنك تقول في ترخيمه: يا حارث.

قال: وتقول في حيوة: يا حيو أقبل.

قال أبو علي: حيوة حرف شد عن القياس، فأجري في الترخيم على ما جرى عليه قبل أن يُرخم، فتقول يا حيو.

قال: وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول كما تتغير هاء التأنيث.

قال أبو علي: وقوله: ولا يزول أي كما تزول تاء التأنيث، لأن كل اسم هي فيه قد تحذف منه إذا أُريد تذكيره أو جمعه.

قال: لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتقص.

أي: لأنه إذا نقص لم يكن عندهم حذفاً، كأنه إذا حذف مزيد وما أشبهه فالتخفيف.

هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الذي من نفسِ الاسمِ

قال: وقع وما قبله.

أي: ما قبل الزائد.

قال: بمثّلة الحرف الذي كان قبل النون.

يعني في مسلمين ومروان وما أشبه ذلك.

قال: فهو زائد.

أي: الواو في منصور.

قال: ولم يكن لازماً لما قبله.

أي: لم تكن الواو من "منصور" والألف من "عمّار" لازماً لما قبله.

قال: لأنّ ما بعده ليسَ.

أي: الراء.

قال: فلمّا كانت حالُ هذه الزيادةِ.

أي حال الزيادة في (منصور).

قال: حال تلك الزيادة.

أي: الزيادة في (مروان).

قال: وحُذِفَت الزيادة وما قبلها.

أي في مثل مروان.

هذا باب تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف

قال: ويدلُّك على أنَّها بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

- أي الواو من قنور، والياء من هبيخ، وعثير بمنزلة الفاء من جعفر - أن الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة مئونة كما يُنَوَّن ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو معزى.

قال أبو علي: معزى ملحق بدرهم وهجرع، يدلُّ على ذلك لحاق التنوين لها، ولو كان غير ملحق وكانت للتأنيث لم يُنَوَّن، فحكم ما يكون للإلحاق حكم الأصلي، فالألف في (معزى) بمنزلة الميم من (درهم) وإذا كانت الألف لغير الإلحاق كانت بمنزلة تاء التأنيث في أنه يُعْتَدُّ بها زائداً.

قال: ومع ذلك أن الزوائد تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادة نحو: جلاوخ، وجريال.

قال أبو علي: يعني أن الملحق قد وقعت الزيادة بعده في (قرواح) وقبله في (حطائط)، كما وقعت بعد الأصل في (سرداح) وقبله (غذافر)

ومثل وقوع الزيادة قبل الملحق (قنور)، و (هبيخ)، فنزل الواو الأخيرة من (قنور) بمنزلة الكاف من (فدوكس)، والياء الأخيرة من (هبيخ) بمنزلة الدال من (سميدع)، والواو الأولى والياء الأولى من (قنور) و (هبيخ) كلهن للإلحاق.

قال: وتقدَّم قبل هذه الزيادة.

- أي: التي للإلحاق - الياء والواو زائدتان كما تقدم الحرف الذي أي: كما تقدم الياء والواو الحرف الأصلي.

قال: فكروهوا أن يحذفوها - يعني الزيادة المُلْحَقَة - إذ لم يحذفوا ما شَبَّهوها به، وما جعلوها بمنزلة ما.

قال أبو علي: يُريد: لو حذفوا من (قنور) في الترخيم الواو كما حذفوا من (منصور) و (مروان) حرفين، للزم أن يُحذف من (سميدع)، فلو حذفتها مع الراء في (قنور) لحذفت الدال والعين من (سميدع)، فلو حذفت ذينك من (سميدع) لحذفت الجيم والراء من (مهاجر) لأنها بمنزلة الدال والعين من (سميدع)، فكما لا تحذف هذا، كذلك لا يجوز حذف الواو الأخيرة والياء الأخيرة من (قنور) و (هبيخ)، لأنهما بمنزلة الدال من (سميدع).

هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضاً

بمنزلة ما هو من نفس الحرف:

قال: لكانت ساكنةً، أي: كانت كألف حمراء في السكون في قوله: وما كانت حيّةً — أي متحركة.

قال: ولو تحرك لصار بمنزلة حرف واحد من نفس الحرف — أي للإلحاق.

قال: ولجاء بناءً آخر.

أي: لو تحرك الحرف الذي قبل همزة (حمراء)، صارت للإلحاق، ولو صارت للإلحاق لجاء بناءً آخر غير (فَعْلَاءَ)، لأن (فَعْلَاءَ) لا يكون شيءٌ على وزنه مُلَحَقًا أبداً، ولو تحركت الألف من (حَمَرَاءَ)، صارت ياءً للإلحاق بمنزلة الياء في (درجاية)، وانكسر أول الحرف أو انضم، فصارت بمنزلة (عِلْبَاءَ وَقُوبَاءَ)، إلا أن الياء في البناء الذي تلزمه علامة التأنيث لا تنقلب همزة كما تنقلب في (عِلْبَاءَ) و (قُوبَاءَ) لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة.

قال: ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم تقل: (سُعَيْلِيَّة)

قال أبو علي: يقول: لو كان الحرف الساكن الذي قبل حرف التأنيث وهو الألف من (سُعْلَاءَ) مع تاء تأنيث بمنزلة (حَمَرَاءَ) في أن الحرفين للتأنيث، كما أن الحرفين في (حَمَرَاءَ) للتأنيث لقلت في التحقير: (سُعْلَاءَ)، فرددت علامة التأنيث غير مغيرة عما كان عليه قبل التحقير كما رددته في قولك: (حُمَيْرَاءَ) غير مُغيرة عما كان عليه في غير التحقير، فردك الألف في التصغير مُغيراً عما كان عليه في التكبير يدل على أنه ليس بعلامة تأنيث، وكما لا يكون تاء التأنيث مع شيء قبلها للاحقة للتأنيث كذلك لا تكون الألف المقصورة مع شيء قبلها للتأنيث، لأنها بمنزلة الهاء، وإذا لم يحز أن تكون التاء مع الحرف الساكن الذي قبلها للتأنيث، فما قبل ألف التأنيث إذا كان متحركاً أبعد من أن يكون مع الألف للتأنيث (فياً بَرَدَرايا) أبعد من أن يكون مع ألف التأنيث للتأنيث من ألف (سُعْلَاءَ) مع الهاء أن يكونا له، لأن الياء من (بَرَدَرايا) متحرك، والألف من (سُعْلَاءَ) ساكن.

قال: لم تحذف الألف كما لا تحذفها إذا قلت: حُنْفُساوي.

أي: لو كانت الألف في (حَوْلَايَا) مع الياء التي قبلها للتأنيث لما وَجَبَ أن تحذف الألف إذا نسبت إلى الاسم، كما لم يَجِبْ أن تحذف الألف التي قبل الهمزة في (حمراء)، بل كان يجب أن تقلبها واواً فتقول: (حَوْلَاوِيّ) كما قُلْتَ: (حَمْرَاوِيّ).

هذا باب ما إذا طُرِحَتْ مِنْهُ الزَّائِدَتَانِ

قال: فَحَذَفُ الواوِ والتُّونِ هَاهُنَا كحذفها في (مُسْلِمَيْنِ).

قال أبو علي: أي كما لا تحذف الميم في (مُسْلِمَيْنِ) اسم رجل في الترخيم كذلك لا تحذف الألف من (مُصْطَفَى) ونحوه إذا رَحِمْتَهُ مَجْمُوعاً اسْمَ رَجُلٍ لَأَن الميم أَصْلٌ، كما أَنَّ أَلْفَ (مُصْطَفَى) مُنْقَلِبَةٌ عَمَّا هُوَ أَصْلٌ.

هذا باب تحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان

قال: ومن زعم أن الراء الأولى في (مُحَمَّر) زائدة كزيادة الياء والواو والألف فهو لا ينبغي له أن يحذفها.

قال أبو علي: أي لا ينبغي له أن يحذفها وإن كانت عنده زائدة كما يحذف الزائد مع الأصلي في (منصور).

قال: ولو جعلت هذا الحرف -أي الراء من مُحَمَّر- بمثلة الألف والياء والواو لثبت في التحقيق والجمع الذي يكون ثالثه ألفاً.

قال: أبو بكر: يقول كان يلزم أن يقول: مُحَيَّمَر، ومُحَامَر، فثبت الراء الأولى كما يثبت حرف اللين في قولك: (دنانير) إذا جمعت، و (دُنَيْنِير) إذا صغرت.

قال: فإذا قُربَ منه هو -أي الحرف الذي منه الفتحة- كان أجدر أن تفتح، وذلك (لم يُضار).

قال أبو علي: قوله: (لم يُضار)، كان حق الراء الآخر أن يُسَكَّنَ للحزم إلا أن السكون لم تجز فيه لسكون الراء الأولى المدغمة في الثانية فلما كان السكون للحزم يؤدي إلى اجتماع الساكنين، حُرِّك، ولما حُرِّك حُرِّك بالحركة المناسبة للألف وهي الفتحة، وإن كان بين الألف وبين الراء المحركة بالحركة التي بالألف حرف.

قال: فجرى عليها ما كان جارياً على تلك، يريد بتلك: الراء المحذوفة لو ثبتت، ولم تكن حرف إعراب، وهي الأخيرة من إسحار.

قال: فعلمت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء الأخيرة لو ثبتت الراء. أي الرءان في (إسحار) -ولم تكن الأخيرة حرف إعراب، أي لو لم تكن الراء الأخيرة من (إسحار) حرف إعراب تعتقب عليها حركاته، وكان حرفاً مبنيًا لوجب حركته بالفتح لقربه من الألف التي منها الفتحة، كما وجب تحريك الراء الأخيرة من (لم يُضار) بالفتح.

قال: وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت على فتحة انطلق، ولم يلد إذا جزموا اللام -أي اللام التي بعد الطاء-.

باب تَحَرُّكٍ فِيهِ الْحَرْفُ الَّذِي يَلِيهِ الْمَحْذُوفُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ _____ ٢٠٧

قال أبو علي: انْطَلَقَ أَصْلُهُ انْطَلَقَ، فَخَفَّفَتِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ الْمَكْسُورِ كَمَا يُخَفِّفُ فِي (فَخَذَ)، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الْقَافِ وَاللَّامِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، فَحُرَّكَتِ الْقَافُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ بِحَرَكَةِ الطَّاءِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ الْحَرَكَاتِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ (لَمْ يَلِدْهُ).

قال: فهذه كَأَيْنَ وَكَيْفَ — أَيِ (انْطَلَقَ وَلَمْ يَلِدْهُ) — حَرَكَتُهُمَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ، وَلَيْسَتْ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، كَمَا أَنَّ حَرَكَةَ النُّونِ مِنْ (أَيْنَ) وَالْفَاءِ مِنْ (كَيْفَ) حَرَكَةُ بِنَاءٍ، وَلَوْ كَانَتْ حَرَكَةُ اللَّامِ مِنْ (يَلِدْ) حَرَكَةُ إِعْرَابٍ لَكَانَ مَا وَجِبَ أَنْ يَفْتَحَ.

قال: كما أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا سَلَمَتَيْنِ قُلْتَ فِي الْوَقْفِ يَا سَلَمَهُ.

قال أبو علي: فِي رَجُلٍ اسْمُهُ سَلَمَتَيْنِ لَوْ رَحِمْتَهُ لَقُلْتَ: يَا سَلَمْتَ أَقْبَلَ عَلَى الْإِدَارِجِ، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ قُلْتَ: يَا سَلَمَهُ، فَأَبْدَلْتَ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ هَاءً، لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ يَوْقِفُ عَلَيْهَا بِهَا.

وقوله: لِأَنَّ الْهَاءَ لَوْ أَبْدَلَ مِنْهَا تَاءً لُتَلْحَقَ الثَّلَاثَةُ بِالْأَرْبَعَةِ لَمْ تُحَرَّكِ الْمِيمُ، أَيِ لَوْ جَعَلْتَ التَّاءَ فِي (سَلَمَتَيْنِ) إِذَا سَمِيتَ بِهِ لِلْإِلْحَاقِ حُكْمَهُ حُكْمَ الْأَصْلِ، فَكَمَا لَا يَكُونُ فِي الْأَبْنِيَةِ الْأَصْلِيَّةِ كَلِمَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَاتٍ، كَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِيهَا كَانَ مِثْلَهُ.

قال: وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ إِذَا رَحِمْتَهُ حَذَفَتْ عَشْرَ مَعَ الْأَلْفِ، لِأَنَّ عَشَرَ بِمِثْلَةِ نُونِ (مُسْلِمِينَ)، وَالْأَلْفُ بِمِثْلَةِ الْوَاوِ، وَأَمْرُهُ فِي الْإِضَافَةِ وَالتَّحْقِيرِ كَأَمْرِ مُسْلِمِينَ.

قال أبو علي: قوله: وَأَمْرُهُ فِي الْإِضَافَةِ وَالتَّحْقِيرِ كَأَمْرِ مُسْلِمِينَ، أَيِ لَوْ نَسَبْتَ إِلَيْهِ لَقُلْتَ: ائْنِيَّ أَوْ ثَنَوِيَّ كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى مُسْلِمِينَ: مُسْلِمِيَّ، فَتَحْذِفُ الْيَاءَ وَالنُّونَ كَذَلِكَ الْأَلْفُ مَعَ (عَشَرَ) مِنْ (اثْنَا عَشَرَ)، وَتَصْغِيرِ اثْنِي عَشَرَ، ثَنِيَا عَشَرَ، كَمَا أَنَّ تَحْقِيرَ مُسْلِمِينَ مُسْلِمِينَ، وَالْمُوَازَنَةَ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّصْغِيرَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ لِحَقِّ الْاسْمِ قَبْلَ التَّنْيَةِ.

هذا باب النفي بلا

قال أبو بكر: (لا رَجُلَ)، معربٌ يشبه المبني، كما أن (يا زَيْدُ) مبني يشبه المعرب، لأن كل اسم يقع في هذا الموضع مفرد معرفة يقع مرفوعاً، فلذلك إذا عطفت على اللفظ في النداء رفعت، وإذا عطفت على الموضع نصبت، وإذا عطفت على (لا) لم يجوز إلا أن تعطف عليها وعلى ما عمل فيها.

قال أبو علي: قول أبي بكر: المنفي بلا معرب يشبه المبني، الدليل على أنه معرب أنك تعطف عليه المنصوب، فتقول: لا رجلَ وغُلَامًا، لا أَبَ وأَبْنًا، فلو لم يكن منصوباً لم يجوز أن يعطف عليه بالمنصوب ولا يوصف به، فهذا دليل إعرابه، والدليل على بنائه أنه لم ينون ولو كان غير مبني لوجب تنوينه، فهذا الاسم بني على الحركة التي كانت للإعراب. وقوله: يا زَيْدُ، مبني يشبه المعرب.

الدليل على بنائه وأنه يجب أن يكون مبنياً وقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنياً، وهو علامات الضمير.

والدليل على أنه يشبه المعرب أن تحريكه بهذه الحركة مطرد فيه كما أن ما يرتفع بالفعل والابتداء مطرد فيه أن يرتفع أبداً.

قال: و (لا) و (ما)، تعملُ فيه في موضع ابتداء فلَمَّا حُولِفَ بها عن حال أخواتها حولف بلفظها.

قال أبو علي: قوله: حولف بها عن حال أخواتها، يريد: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وسائر أخواتها كـ"ما"، و"ليس" لا يمتنع واحدة منها أن تعمل في معرفة، وإنما لم تعمل إلا في نكرة لأن الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لا تدل على أكثر من نفسها ومن الخلاف بين (لا) وغيرها من حروف النفي أن ما ينفي به لا موجب له، وما يُنفي بغيره قد يكون له موجب، ألا ترى أنه إذا قال: (لا رَجُلَ في الدَّارِ) فقد نفى جميع النوع، وإيجاب هذا بعيد قريب من الممتنع.

قال: وذلك أن (رُبَّ) إنما هي للعدّة بمثلة (كَمْ)، فحُولِفَ بلفظها حين خالفت أخواتها.

قال أبو علي: الموافقة بين (رُبّ) وأخواتها أنها تخفض كما أنهن يخفضن والمخالفة بينهما في المعنى أن (رُبّ) لا تدخل إلا على نكرة دالة على أكثر من واحد لا يكون إلا كذلك، وأخواتها إنما يدخلن على الاسم الخاص، وإن دخل شيء منها على العام لم يتمتع أن يدخل على الخاص، (وربّ) لا تدخل إلا على الاسم العام الدال على أكثر من واحد لهذا المعنى الذي ذكرنا في (ربّ) لم تقع إلا صدراً، لأن هذا المعنى إنما يكون في النفي، فأشبهه (رُبّ) به النفي فوق صدرا، كما يكون النفي صدرا، فهذه المخالفة بين (رُبّ) وأخواتها في المعنى.

وأما مخالفة (رُبّ) لهن في اللفظ فهو وقوعها أبدا صدرا، وأن حروف الخفض لا تقع صدرا، ولا حكمها أن تكون كذلك، لأنها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها، فحكم ما تضيفه أن يكون قبلهن في المعنى والمرتبة، وإن وقع حرف مبتدأ به في اللفظ كقولك: (بزيد مررت) فأما قوله: (ربّ) فقد تقدم ذكرنا السبب الموجب لوقوعها صدراً.

فأما قول سيويه: كما خولف بأيّهم حين خالفت الذي، فالموافقة بين (أيّ) و (الذي) قد تكون موصولاً كما أن (الذي) موصول.

والمخالفة بينهما أن (أيّ) معرب، و (الذي) مبنيّ، و (أيّ) مخالفة (للذي) في المعنى، لأنه في كل المواضع يلزمها أن تكون بعضاً من كل، وليس (الذي) كذلك، وكثير ممن تقدم من النحويين يقولون: إنّ (أيّ) إنما أعربت لأنها مضافة، والإضافة مما تمكن.

قال أبو بكر: ليس هذا القول بمطرد، لأن (كم) قد تكون مضافة في الخبر، في قولك: (كم رجل في الدار)، ومع ذلك فليس يكون إلا مبنياً، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ.

فقول سيويه: وكما قالوا: يا الله حين خالفت سائر ما فيه الألف واللام، وسترى نحو ذلك أيضاً.

أي: قطعوا الألف لما نودي الاسم وفيه الألف واللام لأن الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء لم تدخله الألف واللام، فلما نودي هذا الاسم وفيه الألف واللام قطعت ألفها تشبيهاً بألف الوصل، فأما لم نودي وفيه الألف واللام؟ فقد يقال: إن الألف واللام صارتا عوضاً من الهمزة المحذوفة فيمن كان أصل الاسم عنده (إلهاً).

قال: فجُعِلَتْ وما بعدها كخَمْسَةَ عَشَرَ في اللَّفْظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ابن أمِّ، فهي مثلها في اللَّفْظ، وفي أَنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الآخر.

قال أبو علي: قول سيبويه: كخمسَ عشر في اللفظ، أي (لا رَجُلَ) مثل (خمسَ عشرَ)، في أَنَّ الأول مبني مع الثاني، كما أَنَّ الأول من خمسَ عشر مبني مع الثاني، إلا أَنَّ (لا) مخالفة لخمسَ لأن (لا) عملت فيما بعدها النصب، (وخمسَ) لم تنصب (عشر).

وقوله: كما قالوا: (يا ابن أمِّ) فهو مثلها في اللفظ، أي: لا رَجُلَ مثل (يا ابن أمِّ)، في أَنَّ (رجل) مفتوح، كما أَنَّ (ابن أمِّ) مفتوح ومثلها أيضًا في أَنَّ الأول الذي هو (ابن) عامل في الآخر، لأن المضاف يعمل في المضاف إليه، فالأول قد يعمل في الآخر في قولك: (يا ابن أمِّ) وإن كان مبنيًا معه، كما أَنَّ الأول من (لا رَجُلَ) عامل في الآخر.

ومما يوفق بين (يا ابن أمِّ) و (لا رَجُلَ)، أَنَّ (رَجُلَ) حرك في حال البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، كما أَنَّ (ابن) من قولك: (يا ابن أمِّ) حرك في البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، ألا ترى أنك إذا لم تب (ابنًا) مع الأم كان (ابن) منصوبًا، كما أنك لو لم تب (رجل) مع (لا) كان منصوبًا، فجعل حركتا هذين المبنيين في البناء الحركتين اللتين كانتا تكونان لهما لو كانا معربين، وهذا التوفيق الأخير قول أبي بكر.

قال: والذي يُبنى عليه في زمان أو مكان، ولكنك تُضمُّرُه، وإن شئتَ أظهرته.

قال أبو علي: يقول: الذي يُبنى على قولك: (هل من رجلٍ) هو في مكان والذي يُبنى عليه (هل من شيءٍ) هو في زمان، ونحو هذا من الأخبار ولا بد من أَنَّ تضمير خبرًا إذا قلت: (هل من رجلٍ)، وكذلك إذا قلت (لا رَجُلَ)، لأن لا رَجُلَ، وهل من رجلٍ في موضع المبتدأ، فكما لا تتم المبتدآت نحو: (ليس زَيْدٌ)، (وهل عَمْرُو) كلامًا إلا بالأخبار، كذلك لا يتم (هل من رجلٍ) و (لا رَجُلَ) كلامًا مفيدًا حتى تجعل له خبرًا، والخبر قد يكون إما مضمراً وإما مظهرًا، وإضماره في السوغ والحسن كإظهاره، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ [محمد: ١٥] ونحوه.

هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة

قال: واعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: (لا غلام لك) كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلاً لك.

قال أبو علي: يريد أن التنوين يسقط للإضافة لا للبناء.

قال: والدليل على ذلك قول العرب: لا أباً لك ولا غلاماً لك.

قال أبو علي: يقول: دل حذف النون من المثني أنه إنما حذف للإضافة ولو لم تكن الإضافة لثبتت النون كما ثبتت في (لا رجلين).

قال: لم يُغيروا الأوّل عن حاله قبل أن يجيء به.

قال أبو علي: يقول: ترك الأول على نصبه، فكأنه قال: يا تيمّ عديّ ولم يعتد بالثاني.

قال: وإتّما فعل هذا في التّفي تخفيفاً، يريد أن النفي موضع حذف وتخفيف، كما أن النداء كذلك، ألا ترى أن التنوين حذف من الاسم المنفي ب (لا)، كما حذف من المدعو المفرد المعرفة.

قال: فكما قُبِحَ أن تقول: لا مثلاً بها زَيْدٍ (فتفصل)، قبح أن يقول: لا يَدَيّ بها لك.

قال أبو علي: هذا عندي أقبح لاجتماع الفصل بـ (بها وباللام).

قال: وكذلك إن لم تجعل (لك) خبراً ولم تفصل بينهما.

أي بين المنفي و (لك).

قال: وإن أظهرت فحسّن، أي إن أظهرت الخبر المضمر.

قال: وربما تركتها استغناءً، أي تركت قولك (لك).

قال: لأنّ المنفي الذي قبله، أي قبل (لك).

قال: إذا جعلته كأنه اسم لم يفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء قُبِحَ.

قال أبو علي: قوله: لم يفصل بينه وبين المضاف إليه، صفة لقوله: (اسم) بعد (كأنه)، وقوله: (قُبِحَ) جواب (إذا).

قال: وكذلك إن لم تجعل (لك) خبراً ولم تفصل بينهما وإن شئت جئت بلك.

قال أبو علي: يقول: إذا أضمرت خبر قولك، (لا يَدَيَّ بها لك)، كما تضرمر إذا قلت: (لا بأس) ثم جئت (بلك) بعد إضمار الخبر ثبتت النون في (لا مُسَلِّمِي لك) وسقطت الألف من (لا أبا لك) ويصير (لك) للتبيين.

قال: وإنما اختير الوجه الذي ثبتت فيه النون في هذا الباب.
يعني (لا يدي بها لك)، إذا فصلت.

قال: كما اختير في (كم) إذا قلت: (كم بها).

قال أبو علي: يريد (كم) في الخبر، والذي وفق بينهما أن (كم) في الخبر تجري مجرى عدد مضاف، فإذا فصل بينه وبين ما يضاف إليه اختير فيه النصب، وما لم يكن يختار فيه قبل الفصل، وهو تشبيهه في الخبر بالعدد المنون كراهة الفصل بين الجار والمجرور.

قال: ألا ترى أن قبح (كم بها رَجُلٍ مُصَابٍ) قبح (ربّ فيها رَجُلٍ).

قال أبو علي: إذا قلت: (كم بها) فقد يكون كلاماً تاماً، لأن معناه رجال كثير بها في الخبر، وإذا قلت: (ربّ فيها رجلٍ) لم يكن كلاماً، كما أن (يزيد فيها) لا يكون كلاماً، فليس العبرة بما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه تمام الكلام ونقصانه عن التمام، إنما الذي يستقبح من أجله ذلك هو أن يفصل بين الاسمين بما ليس منهما، فإذا فصلت بكلام تام فقد فصلت بما ليس منهما، كما أنك إذا فصلت بكلام غير تام فقد فصلت بما ليس منهما، فالتام والناقص على هذا في القبح سواء.

قال: وإنما يُفرق بين الذي يَحْسُنُ السكوت والذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا.

قال أبو علي: يعتبر تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال نحو: (فيها زيدٌ قائماً)، فأما في باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه فالكلام التام وغير التام في القبح سواء.

قال: فإنّما اِخْتُصَّتْ (لا) في النَّفْيِ بهذا.

أي بالإضافة مع فصل اللام بين المضاف والمضاف إليه.

قال: ولا يستعملون لا مَلَمَحَةً ولا مَذْكَارًا.

قال أبو علي: (مَلَامِحُ) جمع لمحة، و (مَذَاكِيرُ) جمع (ذَكَر)، والذي جمع عليه هذان لا يستعمل في الكلام، كما أن تقدير لا مُسَلِّمِي لك: لا مُسَلِّمِيكَ، وإن لم يستعمل (لا

مُسْلِمَيْكَ)، وقد استعمل بعض هذه الأسماء المبنية في الشعر بغير لام وذلك للضرورة وهو قولك^(١): [الوافر]

لا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

قال: فإن شئت قلت: لا غُلامَيْن ولا جارتين لك، إذا جعلت (لك) خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو.

قال أبو علي: متى جعل (لَكَ) خبراً لم يجر حذف النون وإضافة الاسم إلى الكاف في (لك)، من حيث لم يجر إضافة المخبر عنه إلى الخبر، لا تقول: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) إذا أخبرت عنه بالانطلاق، وإذا جعلت (لك) تبييناً لم يكن من إضمار الخبر بدء، لأن الكلام لا يتم (بَلَك) على هذا، فتقدير المضمرة إذا جعل (لك) تبييناً في (لا رجلين لك) لا رجلين في مكان كذا،

(١) البيت كاملاً:

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَـ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي
لَأَبِي حَيَّةِ النَمِيرِي.

الشرح: قال ابن منظور: "أراد: تخوفيني، فحذف النون الأخيرة".

وقال الشيخ محمد محيي الدين في تعليقه على الأثموني ١ / ١٠٩: "... وعلى هذا قرأ بعض القراء: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) فأذهب إحدى النونين استتقلاً".

الإعراب: "أبالموت" الهزمة للاستفهام "بالموت" جار ومجرور متعلق بقوله: تخوفيني، "الذي" اسم موصول نعت للموت، "لا" نافية للجنس، "بد" اسم لا، "أني" أن واسمها، "ملاق" خبر أن وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر "لا" و"لا" مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب "بملاق"، "لا أباك" لا نافية للجنس "أبا" اسم لا منصوب بالألف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو تخوفيني، و"تخوفيني" فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف، وياء المخاطبة فاعل والنون الموجودة للوقاية والياء بعد النون مفعول به.

الشاهد: في "لا أباك" حيث إن "أبا" وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، وإن "لا" لا تعمل في المعرفة. مواضعه: ذكره ابن منظور في لسان العرب جـ ١٨ ص ١٢، ومحب الدين مرتضي في تاج العروس جـ ١ ص ٥، وابن مالك في التسهيل ص ٦٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ١٠٥، وابن هشام في الشذور ص ٣٤٣، والسيوطي في همعه ١ / ٤٥.

وكذلك إذا أضاف الاسم فقال: (لا رجلين ولا مسلمي لك)، احتاج إلى إضمار الخبر ولا بد من ذلك، لأن المضاف مع المضاف إليه لا يكون كلامًا تامًا.

قال: ألا ترى أنه لو جاز: (تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ) لم يستقم لك إلا أن تقول: ذاهبون، فإذا قلت: لا أبا لك، فهذا إضمار مكان.

قال أبو علي: شبه اللام في (لا أبا لك) (بتيم تيم عدي)، لأن اللام عنده مقحمة، كما أن تيم الثاني مقحم، والمضاف مع المضاف إليه لا يتمان كلامًا، وسواء كان بينهما شيء مقحم أو لم يكن (فتيم تيم عدي)، (ولا أبا لك) في أحدهما لا يستغيان عن الخبر، (كتيم عدي، ولا أبَ رجلٍ)، في أن كل واحد منهما لا يتم كلامًا حتى تضم إليه ما يكون خبرًا له.

قال: واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يَلِ (لَكَ) فإنما تذهب منه التنوين كما تذهب من آخر (خمسة عشر) لا كما تذهب من المضاف، الدليل على ذلك أن العرب تقول: (لا غلامين عندك).

قال أبو علي: يقول: إن التنوين لو سقط من الاسم المفرد للإضافة لا للبناء وجب أن يسقط النون من (لا غلامين عندك) لأن النون من التثنية تسقط في الإضافة كما سقط التنوين من الواحد فيها، ولو سقط التنوين في الواحد للإضافة لوجب أن يسقط النون في التثنية لها، فإن قيل: فهلا حذف النون في الاثنين للبناء كما حذف التنوين في الواحد له؟ فلأن النون ليس كالتنوين. "ألا تراهم قالوا: (الذين في الدار) فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمثلة اسمين جُعلا اسمًا واحدًا. ولم يحذفوا النون لأنها لا تجيء على حدّ التنوين، ألا تراها تدخل في الألف واللام (و) فيما لا ينصرف؟".

قال: وتقول: لا رجل ولا امرأة يا فتى.

قال أبو علي: تكرير (لا) في قولك (لا رجل ولا امرأة) على ضربين:

أحدهما: لتأكيد النفي، وهذا لا يجوز معه إلا التنوين وهذه لا يبنى معها الاسم، ألا ترى أنها قد تدخل على الاسم الذي يراد به واحد دون جميع كقولك: (ليس زيدٌ عندك ولا عمرو). والنافية التي تبنى وما بعدها لا تدخل على واحد بعينه. والضرب الآخر: أن تكون كالأولى فتبنى مع الثانية كما بنيتهما.

هذا بابُ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية:

قال: فيصير المبني على الأول مؤخرًا، ويكون المُلغى مُقدَّمًا.

قال أبو علي: أي إن شئت قدرت إضمار الخبر قبل بمعروف، وإن شئت بعده. وقال أبو علي: مما يعتبر به ما كان من هذه الحروف صلة مما كان تبيينًا أن ننظر إلى الفعل، فإن كان يتعدى بحرف خفض فحرف الخفض مع الذي يخفض صلة، وإن كان الفعل لا يتعدى بحرف خفض فاتصل بمصدره فمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة، فقولك: (لا مُغِيرًا على الأعداء) (على الأعداء) صلة (مُغِير)، لأن الفعل يصل على وقولك: (لك) في (سُقيا لك)، تبيين، لأن الفعل منه يصل بغير حرف خفض، وكل ما كان صلة جاز فيه أن يكون تبيينًا، لأن كل فعل متعد بحرف خفض فلك ألا تعديه، كما أن المتعدي بغير حرف لك ألا تعديه، فإذا لم تعدّه لم يصير حرف الخفض صلة له، وإذا لم يصير صلة صار تبيينًا، وعلى هذا أجاز الخليل: (لا آمرَ بمعروفٍ) فجعل (بمعروف) تبيينًا، فهذا على قول من قال: (أمرت)، ولم يعد الفعل ومن هنا جاز مثل قوله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، فقدم (فيه) على الصلة، لأن (فيه) تبيين، وليس في الصلة ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها، وهذا أيضا على قول من قال: (زهدتُ)، ولم يعدّه، ولم يخبر فيم زهده.

وليس كل ما كان تبيينًا جائزًا أن يكون صلة، ألا ترى أن (لك) في معنى تبيين له، وليس بصلة؟!.

قال: لم تُنَوَّنْ لأنه يصير حينئذٍ.

قال أبو علي: يقول: يصير قولك "على الأعداء" إذا جعلته تبيينًا بمثلة "يوم الجمعة" في أنه لا يكون خبرًا (لمغير)، كما أن يوم الجمعة لا يكون خبرًا له.

هذا باب وصف المنفي

قال: وذلك قولك: لا ماءً ماءً بارداً، ولا ماءً بارداً، ولا يكون بارداً إلا مُنَوَّنًا لأنه وصفٌ ثانٍ.

قال أبو علي: لا يكون قولك: (بارداً) في قولك: (لا ماءً بارداً) إلا منوَّنًا لأن ثلاثة أشياء لا تكون اسماً واحداً كما لم يكن (عاقلاً) في قولك: (لا غلامٌ ظريفٌ عاقلاً) إلا منوَّنًا، لهذه العلة بعينها.

هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا مُنَوَّنًا

قال: ومِمَّا لا يكون الوصف فيه إلا منوَّنًا قوله: لا ماءً سماءً لك بارداً، ولا مثله عاقلاً، مِنْ قَبْلِ أَنْ المضاف لا يُجْعَل مع غيره بمترلة خمسة عشر.

قال أبو علي: الاسم المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجعل بمترلة اسم واحد من حيث لا تكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً، فليس انتصاب المضاف في باب النفي كانتصاب المفرد، لأن المفرد فيه مبني على الحركة التي كانت تكون للإعراب لو لم يُبْنِ، وانتصاب المضاف فيه انتصاب إعراب، ليس انتصاب بناء، لأنه لما لم يجوز أن يبنى المضاف مع (لا) انتصب بها كما ينتصب (بإن).

قال: وإِنَّمَا يذهب التنوين منه كما يذهب منه في غير هذا الموضع، فَمِنْ ثَمَّ صار وصفه بمترلته في غير هذا الموضع.

قال أبو علي: يقول: إِنَّمَا يذهب التنوين من المضاف كما يذهب منه في غير باب النفي، يريد: أن التنوين لا يذهب من المضاف لبنائك إياه مع (لا)، إِنَّمَا يذهب منه كما يذهب من المضاف للإضافة لأن المضاف لا يجوز أن يبنى مع (لا) كما يبنى المفرد، فيذهب التنوين للبناء.

وقوله: فَمِنْ ثَمَّ صار وصفه بمترلته في غير هذا الموضع.

أي: لم يجوز في وصف المضاف أن يبنى معه، فيجعل بمترلة اسم واحد، كما جاز ذلك في المفرد، لكن وصف المضاف في باب النفي بمترلته في غير باب النفي، لأنه لا يجوز أن يبنى مع المنفي المضاف كما يبنى مع المنفي المفرد.

قال: ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوَّناً، كما يكون في غير باب النفي، وذلك قولك: (لا ضارباً زيداً لك ولا حسناً وجّه الأخ فيها).

قال أبو علي: يقول: لو لم يكن هذا الاسم مضافاً ولكن كان اسماً طويلاً مضارعاً للمضاف لم يكن إلا منوَّناً في النفي كما يكون منوَّناً في غير باب النفي وهو النداء، فالاسم الطويل يكون منوَّناً في النفي كما كان منوَّناً في النداء، ولا يجوز حذف التنوين منه في النفي كما لم يجر ذلك في النداء، لأن التنوين فيه في كلا الموضعين بمترلة حرف في وسط الاسم، فالاسم الطويل في باب النفي لا يجوز بناؤه مع (لا) كما لم يجر بناء المضاف مع (لا) وإذا لم يجر بناؤه مع (لا) لم يجر بناء صفته مع (لا)، كما لم يجر ذلك في المضاف. ثم قال: فإذا كُففت التنوين وأضفت كان بمترلته في غير هذا الباب، كما كان كذلك غير مضاف، فلمّا صار التنوين إنمّا يُكفُّ للإضافة جرى على الأصل.

قال أبو علي: قوله: فإذا كُففت التنوين وأضفت. أي إذا كُففت التنوين من الاسم الطويل وأضفت فقلت في (لا ضارباً زيداً لك): (لا ضاربَ زيد لك)، كان بمترلته في غير هذا الباب، أي كان انتصاب الاسم فيه كانتصابه في غير باب النفي في أنه لا يبنى مع (لا) لكنه ينتصب انتصاباً صحيحاً ولم يكن يبنى، كذلك ينتصب انتصاباً صحيحاً غير مبني إذا أضيف، وأريد به التنوين، فهذا معنى قوله: كما كان كذلك غير مضاف.

وقوله: فلمّا صار التَّنوينُ إنمّا يُكفُّ للإضافة جرى على الأصل.

أي: لما كنت تريد بكف الإضافة معنى التنوين، وإنما حذفت التنوين استخفافاً وأنت تريده، جرى على الأصل، أي جرى الاسم في باب النفي على ما كان يجري عليه والتنوين فيه من أنه لا يجوز أن يبنى وهو مضاف مع (لا) كما لم يجر أن يُبنى معها والتنوين في الكلام.

وأنشد لجرير^(١): [الكامل]

(١) صدر البيت:

يَا صَاحِبِي دَنَا الرَّوَاحُ فَسِيرَا

على أن زائراً قيل منصوب على تقدير فعل أي: لا أرى كعشية اليوم زائراً. وإنما لم يجعل الكاف اسماً ل لا مضافاً إلى العشيّة ويكون زائراً عطفاً بيان للكاف تبعه على اللفظ أو صفةً على طرز البيت الذي

لا كَالْعَشِيِّ زَائِرًا وَمَزُورًا

قال أبو علي: ليس قوله: (لا كَالْعَشِيِّ زَائِرًا) مثل قولهم: (لا أَحَدَ كَزِيدٍ) ثم قلت: رجلاً، أي تجعل الصفة للمضمر على الموضع.

قال: كما حَمَلَ المِرْفَدَ على ذلك.

أي على لفظه ذلك في قوله: (فوق ذلك) أن يكون نصبه تمييزاً عن تمام الاسم.

قال: وإن شئت نصبتَه على ما نصبت عليه "لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً".

أي تجعل (قليلاً وكثيراً) صفة للمال تحمله على اللفظ دون الموضع، فكذلك تجعل نصب (رَجُلٍ) في قولك: (لا كَزِيدٍ رجلاً)، والمخذوف من قوله: (لا كَزِيدٍ رجلاً) (أحَدٌ)، وما يصلح أن يقع موقعه، والتقدير: (لا أَحَدَ كَزِيدٍ).

قال أبو علي: إذا قلت: (لا رجلَ عندي ولا امرأة) فهو جواب لمن قال: (أَرَجُلٌ عندك أم امرأة)، فاستفهم عن اثنين من النوع، ولم يعمَّ سؤاله جميعهم، وإنما يعمل في الاسم متى كان واحداً في معنى الجميع، وجواباً عن كل واحد في معنى الجميع، فأما إذا كان جواباً لواحد لم يعمل فيما بعدها ولم يين مع الاسم.

قال: كما لا تُشَنَّى في الأفعال التي هي بَدَلٌ منها.

قوله: (هي) كناية عن الأسماء التي هي بدل من الأفعال.

قال: وذلك قولهم: لا سَوَاءٌ.

قوله: (لا سَوَاءٌ) كأنه قال: (هذان لا سَوَاءٌ)، فعاقبت (لا) (هذان)، و (هذان) هما مما ارتفع عليه (سَوَاءٌ).

قوله: حين (لا) مالٍ، جعل (لا مالٍ) اسماً واحداً، وأضاف إليه (حين). أنشد^(١):

[البسيط]

= قبله لأنَّ الزَّائِرَ غير العَشِيَّةِ فلما كان الثاني غير الأوَّل لعدم صحَّة الحمل جعلت لا نافية للفعل المقدَّر دون كونها نافية للجنس.

انظر: الديوان ٢٨٤/١، والخزانة ٨٦/٤.

(١) صدر البيت:

وَقَدْ عَالَكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ

قال: فإنما هو (حينَ حينٍ) و (لا) بمتزلة (ما) إذا أُلغيت.

قال أبو علي: لا يجوز أن تكون (لا) في هذا البيت هي التي مع الاسم كشيء واحد، لأن ذلك محال، وذلك أنه إذا قال (عَالَكَ مَشِيبٌ حِينَ) فقد أثبت حيناً علاه فيه المشيب، وإذا قال: (لا حينٍ)، فقد نفى كل حين مضى، فصار نافيًا لما أثبتته ومناقضًا له.

قال: فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبرًا للأسماء.

قال أبو علي: الصفات نحو (مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاعٍ)، وما جعلته خبرًا نحو: زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ.

قال: ومن قال (لا غلامٌ أفضلُ منك) لم يقل في (ألا غلامٌ أفضلُ منك) إلا بالنصب. قال أبو عثمان: الرفع عندي جيد، أقول: ألا غلامٌ، وألا جاريةً، وأقول: ألا رجلٌ أفضلُ منك.

قلت: من حجته أنه يقول يكون اللفظ على لفظ الخبر في معنى التمني وإن دخله معناه، كما أن (غَفَرَ اللهَ لزيدٍ)، لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء.

ما بالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدِّينِ

هو لجرير مطلع قصيدة في هجاء الفرزدق.

أنشده سيويه شاهدًا على إلغاء (لا) وإضافة (حينٍ) الأولى إلى (حينٍ) الثانية، قال: فإنما هو حينٍ حينٍ، و (لا) بمتزلة (ما) إذا أُلغيت.

انظر: ديوانه: ٥٨٦، وسيويه ١ / ٣٥٨، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ٢١٢، والخزانة ٢ / ٩٤.

هذا باب ما يكون الاستثناء بـ(إلا)

قال: ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعل بغير هاء.

قال أبو علي: يقول: لم تشغل الفعل في قولك: (ما أتاني إلا زيد) باسم قبل أن تلحق (إلا) فيه كما شغلته في قولك: (جاء القوم إلا زيداً)

بالقوم، فانتصب (زيد)، لشغلك الفعل بالقوم، ولم تشغل الفعل في قولك: (ما أتاني إلا زيداً) باسم غير (زيد) فينتصب (زيد).

قال: ولو كان هذا من قبل الجماعة كما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦].

قال أبو علي: كأن قوماً من قدماء النحويين قالوا: إذا استثنينا من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفي أو من موجب كقولك في المنفي: (ما أتاني القوم إلا زيداً)، وفي الموجب: (أتاني القوم إلا زيداً)، فهم يسمون من قبل أن الاستثناء من جماعة بين المنفي والموجب، وبين ما يجوز أن يكون المستثنى فيه بدلاً مما قبله، وبين ما لا يجوز إذا كان المستثنى منه جماعة فقال: لو كان هذا هكذا لما جاز في هذه المسائل التي خرجها عليهم الرفع، وكأنهم قالوا أيضاً: إذا كان المستثنى منه واحداً لم يكن في المستثنى إلا الرفع، فأراهم موضعاً المستثنى منه واحد والذي يجوز في المستثنى النصب وذلك قولك: (ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً).

قال سيبويه في موضع آخر: امتنع رفع (زيد) في هذه المسألة لأن تقديرها (كلهم قد قالوا ذاك إلا زيداً)، فليس العبرة في رفع الاسم المستثنى بعد النفي ونصبه الواحد والجميع، بل هو البديل واعتبار تمام الجملة.

قال: فأرادوا أن يجعلوا المستثنى منه بدلاً منه.

أي: من الظاهر لا من المضمَر.

قال: لأنه هو المنفي (و) هذا وصف أو خبر.

أي الضمير المرتفع الذي يبدل منه في وصف أو خبر.

قال: وقد تكلموا بالآخر.

أي بالبديل من الضمير المرفوع في الصفة أو في الخبر.

قال: وقد يجوز (ما أظنُّ أحدًا فيها إلا زيدٌ)، ولا أحدٌ منهم اتَّخَذْتُ عنده يدًا إلا زيدٌ، وإن شئتَ رفعتَ (زيدًا) على قوله^(١): [المنسرح]
..... إلا كواكبها

قال أبو علي: (زيدٌ) المرفوع بدل من الضمير الذي في (فيها)، (وزيدٌ) المجرور بدل من الضمير في الذي هو (الهاء) في (عنده).

قال: وقد تكلّموا بالآخر لأنَّ معناه النفي إذا كان وصفًا لمنفي كما قالوا: (قد عرفت زيدًا أبو من هو)، لما ذكرتُ لك، لأنَّ معناه معنى المُستفهم عنه.

قال أبو علي: التوفيق بين قولك: (قد عرفت زيدًا أبو من هو)، و (ما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ)، أن (زيدًا) في المسألة الأولى لم يقع بعد حرف الاستفهام فيحجز الحرف بين (عرفت) وبينه فلا يعمل فيه، لكنه لما كان مستفهمًا عنه في المعنى أجرى مجرى ما وقع بعد حرف الاستفهام، وكذلك (زيدٌ) في المسألة الثانية إنما كان حكمه أن يبدله من الاسم المنصوب، لكنه لما كان الضمير المرفوع في (يَقُول) في المعنى المنفي، وإن لم يكن هو بعينه منفيًا، أبدل منه (زيد) كما أجري المستفهم عنه، وإن وقع قبل حروف الاستفهام مجراه إذا وقع بعده، لأنه في المعنى مستفهم عنه.

قال: قال الخليل: ألا ترى أنَّك تقول: (ما رأيته يقول ذاك إلا زيدٌ) و (ما أظنُّه يقوله إلا زيدٌ)، فهذا يدلُّك على أنك انتحيت على القول.

قال أبو علي: أراد أن يقوي بهذه المسألة الرفع في (ما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ)، وإن جواز الرفع في باب (رأيتُ وظننتُ) ونحوه ليس كجوازه في باب (ضربتُ)، وإن كان في كل واحدة (من) المسألتين ضمير قد يمكن أن يبدل منه، (فأرى) في باب (رأيتُ) (وظننتُ)، موضعًا لا يجوز فيه النصب في المستثنى على البدل من الاسم المنصوب

(١) البيت كاملاً:

فِي نَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا
الشاهد فيه أنه أبدل (كواكبها) من الضمير الذي في (يَحْكِي) فالضمير في (يَحْكِي) يعود إلى (أحد).

من أبيات لعدى بن زيد، وقيل: أحيحة بن الجلاح. راجع ملحقات ديوان عدى ص ١٩٤، وديوان أحيحة ص ٦٢، والأصول ١/ ٢٩٥، وشرح الجمل ٢/ ٢٥٥.

وذلك قولك: (ما رأيته يقول ذاك إلا زيد)، فالهاء في (رأيته) ضمير القصة والحديث، وهذه الهاء لا تقع في باب (ضَرَبْتُ)، إنما تضر على شريطة التفسير فيما يدخل على المبتدأ والخبر (كَظَنَنْتُ وكان) ونحوهما، وتفسرها الجمل التي تكون في موضع رفع أو نصب ولا تبدل منها، ولا توصف، فلذلك لم يجز أن يكون (زيد) في قولك: (ما رأيته يقول ذاك إلا زيد) بدلاً من الهاء، ولو أبدلته منه لأجزت فيه شيئين لا يجوزان فيه أعني البدل منه، وألا يجعل في موضع خبره جملة تفسرها، لأنك لو أبدلت (زيداً) من الهاء لبقى الفعل بلا فاعل، أعني بالفعل (يقول)، فإن قلت: يكون فاعله الضمير الذي يضر فيه ويرجع إلى الهاء، فذلك أيضاً غير جائز لأنك لا تبينها بضميرها وبنفسها إنما تبين هذه الهاء، فأما رفع (زيد) في المسألة فهو (يَقُولُ)، والجملة في موضع نصب لوقوعه في موقع المفعول الثاني (لرأيته)، ومعنى الكلام: (ما يقول ذلك إلا زيد) فالنفي وإن وقع على (رأيته) في اللفظ فهو في المعنى (ليقول)، فلهذا جازت المسألة ولم يجز: (يقول ذاك إلا زيداً) إذا لم يكن في أول الكلام نفي.

هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم

قال أبو علي: هذا الموضع يفصح فيه بالموضع، فيقول: موضع (من رجل) في قولك: (ما أتاني من رجل) رفع، ولم يجعل الموضع لرجل وحده، لأنه كان يرتفع فيظهر فيه إعرابه، ويستغنى به عن أن يقال له موضع ولم يجعل أيضاً (لن) وحدها موضعاً لأنها ليست مما يعرب ألبته، فلما لم يجوز وقوع أحدهما هذا الموقع، ولم يستغن بأحدهما عن صاحبه، جعل الموضع لهما معاً، إذ لم يكن ثم رافع، وكذلك كل ما كان مثله.

قال: ومثل ذلك: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به.

قال أبو علي: تقدير (ما أنت بشيء إلا شيء)، (ما أنت إلا شيء) والباء لا تدخل إلا في النفي، فلو أبدلت (شيئاً) الذي هو بعد (إلا) من (شيء) الموصول بالباء فقلت: (ما أنت بشيء إلا شيء) لصار تقديره (ما أنت إلا بشيء) وإيجاب هذا يرجع في التقدير إلى (أنت بشيء)، وهذه الباء لا تدخل في الإيجاب، فمن حيث لم يجوز أن تقول في الإيجاب (أنت بشيء)، لم يجوز أن تبدل (شيء) بعد إلا من (شيء) المحرور، فلما لم يجوز أن تبدله من لفظه، أبدلته من موضعه إذ لم يكن في البدل قسم ثالث، ومعناه (أنت شيء لا يُعْبَأُ به) على ما تقدم.

قال: ألا ترى أنك تقول: (ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد) من قبل أنه خُلفَ أن تُحْمَلَ المعرفة على من.

قال أبو علي: يقول: لأن (من) هنا لا يقع بعدها إلا اسم شائع كما أن (لا) هذه لا يقع بعدها إلا اسم شائع، (وعبد الله) وما أشبهه اسم مخصوص، فلم يجوز حمله على (من)، لأن المخصوص لا يدل على أكثر من نفسه، فلذلك حملته على موضع (من) مع (رجل) (ولا) مع (رجل) كما حملت (شيئاً) في قولك: (ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به) على الموضع.

قال: وتقول: (لا أحد رأيته إلا زيد)، إذا بَيَّنْتَ (رأيته) على الأول كأنك قلت: (لا أحد مرئي)، وإن جعلت (رأيته) صفة، فكذلك كأنك قلت: (لا أحد مرئي)، وإن جعلت (رأيته) صفة، فكذلك كأنك قلت: (لا أحد مرئي).

قال أبو علي: قوله (فكذلك)، أي فكذلك أيضاً تقول: (إلا زيد)، وزيد مرتفع على البدل من موضع (لا أحد)، فإذا جعلت (رأيته) صفة أضمرت خبراً نحو (في الدار) وغيره.

قال: وتقول: (ما فيها إلا زيدٌ)، (وما علمتُ أن فيها إلا زيداً)، فإن قَلْبَتْهُ فجعلته يَلي (أن وما) في لغة أهل الحجاز قُبَحَ.

يريد (بما) التي في قولك: (ما فيها إلا زيدٌ).

قال: كأشياء تجوز في الكلام إذا طال.

قال أبو بكر: يعني أن الكلام لما طال بقولك: (ما علمت أن فيها إلا زيداً) فطال بدخول (إلا) فيها، ولو قلبت فجعلت (إلا) تلي (أن) لم يجوز.

قال: فَمَنْ أجاز هذا قال: (إنَّ أحدًا لا يقول هذا إلا زيداً)، كما أنه يقول على الجواز: (رأيتُ أحدًا لا يقول ذاك إلا زيداً)، يصيرُ هذا بمنزلة ما أعلم.

قال أبو علي: قوله: (هذا) إشارة إلى المسألة الأولى بمنزلة (ما أعلم أن أحدًا يقول ذاك)، كما صار هذا.

قال أبو علي: قوله: (هذا)، إشارة إلى المسألة الثانية، لأن قولك: (رأيتُ أحدًا لا يقول هذا)، بمنزلة (ما رأيتُ أحدًا يقول هذا).

قال: بمنزلة ما رأيتُ، حيث دخله معنى النَّفي، وإن شئت قلت: (إلا زيداً)، يريد في المسألة الأولى، وهي قوله: (إنَّ أحدًا لا يقول ذاك إلا زيداً)، ولا يجوز الرفع في المسألة الثانية إذا كانت (رأيتُ) من رؤية العين.

قال: فَحَمَلْتُهُ على (يقول) كما جاز: [المنسرح]

يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

وليس هذا في القوة.

أي ليس (إنَّ أحدًا، ورأيتُ أحدًا) كقولك: (لا أحد، وأقلُّ رجلٍ رأيته) لأنك في قولك: (إنَّ أحدًا، ورأيتُ أحدًا)، تذكر أحدًا موجبًا، وإن رجعت بمعناه إلى النفي بعد (ولا أحد)، (وأقلُّ رجلٍ) يتدئ بالنفي وما معناه النفي ابتداء.

قال: لأنَّ هذا الموضع إنما ابْتَدِئَ أي الاسم "مع معنى النَّفي، وهذا موضع إيجاب" أي قولك: (إنَّ أحدًا) إيجاب، "وإنما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر، فجاز الاستثناء" أي المستثنى "أن يكون بدلاً من الابتداء" أقلُّ رجلٍ ولا أحدًا.

قال: ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولًا.

أي لو لم يكن في (أقلَّ رجلٍ ولا أحدَ) معنى النفي لم يجز أن يبدل (زيداً) منه كما لا يجوز: (كلُّ رجلٍ رأيتُه إلا زيدٌ) لما لم يكن في (كلَّ) معنى نفي كما كان في (أقلَّ ولا أحدَ).

قال: حيث صارت (أحدٌ) كأنها منفية.

قال أبو علي: يريد (أحدَ) في قولك: (إنَّ أحدًا لا يقول ذاك).

هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً

قال أبو علي: يريد: يكون مستثنى مبدلاً في غير هذا الباب، وهو الباب الذي قبله، فأما في هذا الباب فإنه يبين وجه النصب في الاستثناء لا البديل مما قبله.

قال: وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلا زيدا، فتنصب (زيداً) على غير (رأيت).

قال أبو علي: أي لا على البديل من المنتصب برأيت.

قال: فكأنه قال: (ليس فيها إلا حمار)، وإن شئت جعلته إنسانها.

قال أبو علي: يريد جعله إنسان ذلك الموضع، كما تقول: (عتابك السيف) فتجعل العتاب السيف اتساعاً وليس به على الحقيقة.

قال: فجعلهم أنيسه.

أي أصداء القبور أنيسه وليسوا بالأنيس.

قال: وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة.

أي تجعل (أحداً) تأكيداً كأنك قلت: (ما فيها إلا حمار).

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣].

قال أبو بكر: الباب الذي قبل هذا الباب جاز فيه الوجهان:

أن يكون منقطعاً، وأن يكون من جنس الأول.

وهذا الباب لا يجوز فيه إلا أن يكون منقطعاً.

قال أبو العباس: الفرق بين قوله عز وجل: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ وقولك (ما فيها أحدٌ إلا حمات)، أن الحمار يصلح أن يكون الأحد الذي في ذلك الموضع، وإذا قلت: (لا عاصم)، فعاصم فاعل، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ مفعول، ولا يكون المفعول مردوداً على فاعل، أي بدلاً منه، وقوله: ﴿بَغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]، لا يكون إلا منقطعاً، لأنه يرجع على قولك (بغير حق)، وكذلك قولك: (ما زاد إلا ما نقص)، (وما نفع إلا ما ضر) لا يرجع على الأول، لأنك لو قلت: ما زاد إلا النقصان كان محالاً، وقوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦] لولا الخطّ لجاز فيه ما جاز في قوله: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] على قول أبي عمرو.

قال: ولولا (ما) لم يَجْزِ الفعل بعد (إلا).

يريد: (ما) في قولك: (إلا ما ضر).

كما أنه لا يجوز بعد (ما أحسن) بغير (ما).

أي لا يجوز أن يقال: ما أحسن كَلَمَ زيداً حتى يقال: ما كَلَمَ زيداً.

قال أبو علي: فالجّ قبيلة، وناشرة قبيلة أخرى، وليس يجوز أن يستثنى بعضها من بعض، وأنشد^(١): [البسيط]

(١) عجزه:

حمامة في غُصون ذات أو قال

لأبي قيس بن الأسلت في الخزانة ٤٠٦/٣

ولأبي قيس بن رفاعه في الفصل ١٢٥ وشرح الفصل ٨١/٣ وحاشية الأمير على المغني ١٣٧/١
(وقال البغدادي في الخزانة ٣٠٩/٣: لم يوجد في كتب الصحابة أبو قيس بن رفاعه، وإنما الموجود قيس بن رفاعه، وكونه لابن الأسلت هو ما ذكره أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات وهو في معرفة الأشعار أديب غير منازع، وقد نسب الزمخشري في الأحاجي إلى الشماخ ولم أجده في ديوانه)

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع.

أي: (غير) في البيت، فقال الخليل: هو كَنَصَبَ بعضهم يومئذ:

قال أبو علي: من نصب (غيراً) في هذا البيت، لم يكن موضع (أن) عنده في ما معنى (أن يَعْضَبَ عليّ) إلا الرفع، (وغير) أيضاً إذا نُصِبَ فموضعه رفع، إلا أنه فتح لما أضيف إلى مبني، أعني (إذ) في قولك: (يومئذ)، وإنما بُنِيَ لما أضيفا إلى مبني، لأن المضاف قد يكتسي من المضاف إليه بعض ما يكون منه، كما يكتسي منه التعريف والتكثير.

ومن قال: "على حين عاتبتُ" لم يقل: على حين أعاتبُ.

قال أبو العباس: لا تكون (إلا) وما بعدها وصفاً إلا حيث يجوز أن تكون فيه استثناء، وإذا كان (إلا) وصفاً في هذا الموضع جاز أن يكون أيضاً استثناء.

قال أبو علي: الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلاً منها كما أنك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، فزيدٌ بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البديل، فتقول: (ما جاءني إلا زيدٌ)، ولا يجوز أن تقول على هذا: "لو كان فيهما إلا الله لفسدتا" لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر فقال: هذا الذي فر منه سيبويه.

=

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٦٩/١ (وقال الأعلام بحاشيته: هو لرجل من كنانة)

والإنصاف ٢٨٧/١ وأما ابن الشجري ٦٩/١ و ٦٠١/٢ وشرح الكافية ٢٤٦/١ (صدره)

وفي بعضها "هتفت" بدلاً من "نطقت".

الأوقال: جمع "وَقَلَّ" وهو ثمر المُقْل، والمقل ثمر الدوم، والدوم شجر المقل.

معنى البيت. يقول: لم يمنع الشرب من الناقة غير أن نطقت حمامة في غصون شجر المقل.

إعراب البيت. الشرب: مفعول "لم يمنع"، غير رفع بفاعله، ويجوز بناؤه على الفتح، أن: مصدرية،

نطقت: فعل، حمامة: فاعله، في غصون: في محل الرفع بصفة الفاعل، ذات: صفة "غصون".

الاستشهاد: على أن قوله "غير أن" يجوز بناؤه على الفتح لإضافته إلى الفعل ويجوز إعرابه كما

تقدم، وبناؤه على طريق الاكتساب.

قال: ومثل ذلك: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

قال أبو بكر: (غير) إنما صارت هذه للنكرة وإن أضيفت إلى المعرفة لقيام الإشاعة فيها، كأنك إذا قلت: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِك) جاز أن يكون التغاير بينهما في أشياء كثيرة تكاد لا تحصى فإذا وقعت موضعاً ارتفعت عنها فيه الإشاعة فاختص جاز أن يوصف بها المعارف، فقولك: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة لـ ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وجاز ذلك وإن كان (الذين) معرفة، لأنه ليس هنا صنفان: الذين أنعم عليهم بالإسلام والذين لم يُنعم به، وهم المغضوب عليهم، فلما تخصص (غير) هنا، وخرج من الإشاعة جاز أن يكون صفة (للذين أنعمت عليهم).

قال: وعلى هذا تصف المعارف (بغير)، إذا كان مثل هذا الاختصاص كقولك: (افعل) الحركة غير السكون، والزم الاجتماع غير الافتراق.

أنشد^(١): [الرملة]

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ

(غير الجمل) صفة للفتى.

الدليل على ذلك أنك لو وضعت "مثل" هنا، فقلت: (إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى مِثْلُ الْجَمَلِ) كان (مثل) صفة للفتى.

قال: ولا يجوز أن تقول: (ما أتاني إلا زيد). وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مثل)، إنما يجوز ذلك صفة، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون).

(١) صدره:

فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ

من شعر لبید.

حجة لرفع "غير" كأنه قال: الفتى الذي هو غير الجمل، أبدله من الفتى، ويروى: ليس الجمل.

انظر الديوان ٨٠/١، وخزانة الأدب ٣٠٠/٩، ونهاية الأرب ٧٢/٧.

قال أبو علي: (إلا) لا يكون وصفاً إلا في الموضع الذي يكون فيه استثناء، فلا يجوز أن تجعل قولك: (إلا زيدٌ) من قولك: (ما أتاني إلا زيدٌ) صفة، لأن هذا الموضع لا يجوز فيه استثناء، وإنما يجري صفة بمثلة (مثل) إذا جاز أن يقع استثناء.

وقوله: إنما يجوز ذلك صفةً.

أي إنما يجوز أن تجعل (إلا) وصفاً إذا جرى على موصوف (كأجمعين).

قال: ولا يجوز (إلا أن يكون).

يعني قوله: (إلا الفرقدان) لأنك لا تضمّر الاسم الذي هذا من تمامه، أي لا يجوز أن يكون ارتفاع (الفرقدان) على (يكونُ) التي في قولك: (إلا أن يكون)، لأن الموصول لا يحذف ويترك شيء من صلته، كما لا يحذف بعض الاسم ويترك بعضه.

هذا باب ما يُقدَّم فيه المستثنى

وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ.

قال أبو علي: لو رفعت المستثنى إذا قدمته لأبدلت المستثنى منه من المستثنى، وهذا عكس ما عليه هذا الحد، لأنك إنما تبدل المستثنى من المستثنى منه، لا المستثنى منه من المستثنى.

قال: لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي، فُتبدله.

أي تبدل المستثنى من الذي نفي عنه الفعل وهو (أحدٌ) من قولك: (ما أتاني أحدٌ).

قال: فلمَّا لم يكن وجه الكلام هذا — أي لا يكون مبدلاً منه — حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى.

قال أبو علي: قوله: حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى أي حملوا الاسم المستثنى المقدم وهو (زيدٌ) في قولك: (ما جاءني إلا زيداً أحدٌ)، والوجه الجائز إذا أخرت المستثنى وهو (زيدٌ) النَّصب، لأنه إذا أخر المستثنى فقليل: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) جاز في زيد النصب على الاستثناء، فلما قدَّم المستثنى صار الوجه الذي كان جائزاً ولم يكن بالوجه لا يجوز غيره، كما أن الحال من النكرة لم تكن مستحسنة، فلما قدم الصفة التي تكون حالاً على الاسم صار ما كان غير مستحسن من حال النكرة الوجه، كراهة أن يجعل ما لا يوصف به وصفاً وهو (رجل) وما أشبهه في قولك (فيها قائماً رجلاً).

قال: فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيدٍ، كان الرُّفْعُ والجَرُّ جائزاً.

أي الرفع في قولك: (إلا أبوك)، والجر في قولك: (إلا عمرو).

قال أبو عثمان: النصب عندي الوجه، ويكون (خيرٌ من زيدٍ) صفة (لأحدٍ)، لأن المبدل منه لغوٌ، فلا يوصف، وقد أبدلت منه عمراً، فلما نصبت عمراً زال عنه الإبدال.

قول أبي عثمان: النصب عندي الوجه، يقول: إذا رفعت (أبوك) فأبدلته من أحد صار (أحد) المبدل منه لغوٌ، فلا يحسن من بعد أن تصفه وهو ملغى، فإذا نصبت (إلا) كما تنصبه إذا كان مقدماً لم يصير (أحدٌ) لغوٌ، وإذا لم يصير لغوً حسن أن تصفه.

قال: وَحَسَنَ الْبَدَلُ، لَأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الرَّافِعَ وَالْجَارَّ، ثُمَّ أَبَدَلْتَ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَحْرُورِ، ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قال أبو علي: قوله: حَسَنَ الْبَدَلُ أي إبدال (أبوك، وعمرو) لأنك قد شغلت الرافع والجار، أي لم تقدم المستثنى قبل أن تشغل العامل، كقولك: (ما جاءني إلا أباك أحد)، ولكنك شغلت العاملين، ثم جئت بما يكون بدلاً من الذي شغل به العامل وهو قولك (أبوك، وعمرو) فأبدلتهما من المرفوع والمحذور.

وقوله: ثُمَّ وَصَفْتَ بَعْدَ ذَلِكَ — أي وصفت المبدل منه —.

قال: وكذلك: (مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ صَدِيقًا) لَأَنَّكَ أَخَلَيْتَ مِنَ الْأَبِ، وَلَمْ تُفَرِّدْهُ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ كَمَا يَعْمَلُ الْمُبْتَدَأُ.

قال: وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ، وكذلك مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقًا.

وفي نسخة أخرى: مَنْ لِي إِلَّا زَيْدًا صَدِيقًا، كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إِلَّا نَصَبًا، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يُقَدِّمَ قَبْلَ الْأِسْمِ إِلَّا نَصَبًا.

قال أبو علي: يقول: كَرِهُوا أَنْ يَقْدِمَ الْأِسْمَ الْمُسْتَثْنَى فِي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَةِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ إِلَّا نَصَبًا، كَمَا كَرِهُوا أَنْ يَقْدِمَ الْمُسْتَثْنَى قَبْلَ الْأِسْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ إِلَّا نَصَبًا، لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَكُونُ مَعَ الْمَوْصُوفِ كَالْأِسْمِ الْوَاحِدِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُعْرَفِ الْمَوْصُوفُ إِلَّا بِالصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ الطَّوِيلُ، إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ (زَيْدٌ) مِنَ الزَّيْدِينَ إِلَّا بِالْحُلِّيَةِ.

قال: وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ بَعْضَ الْمُوثُوقِ بِهِمْ يَقُولُونَ: (مَالِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، فَيَجْعَلُونَ (أَحَدًا) بَدَلًا، أَيْ مِنَ الْأَبِ).

أَبُو الْعَبَّاسِ لَا يَجِيزُ: (مَالِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ). لِأَنَّ الْبَابَ الَّذِي عَلَيْهِ هَذَا أَنْ يَكُونَ (أَحَدٌ) مُبْدَلًا مِنْهُ لَا بَدَلًا.

هذا بابُ تثنية المستثنى

وذلك قولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا.

قال أبو علي: لا يجوز أن ترفع المستثنى الأول، وهو يعطف الثاني على الأول بغير حرف عطف، لأنه لا يرتفع فاعلان إلا على إشراك حرف العطف بينهما، فإذا أدخل حرف العطف جاز أن ترفعهما جميعًا.

وأنشد^(١): [الرجز]

إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

قال أبو علي: الرسيم والرَّمْل توكيدان للعمل لأفهما ضربان منه.

(١) صدره:

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ

قال العيني: قائله راجز من الرّجّاز لم أفف على اسمه، وهو من شواهد سيبويه. وبحث فلم أعر على قائله.

الشرح: "شيخك" هكذا يقرؤه الناس قديما وحديثا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على الألسنة أنه الجمل، ويترجح أنها "شحك" بالنون والجيم، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، "رسيمه ورملة" ضربان من السير؛ فالرسيم: سير الجمل بدون سرعة، والرملة: السير بسرعة.

المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما: الرسيم والرملة. الإعراب: "ما" نافية، "لك" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "من" حرف جر، "شيخك" مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه، "إلا" أداة استثناء ملغاة، "عمله" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه، "رسيمه" بدل من عمل والضمير مضاف إليه، "وإلا" الواو حرف عطف، وإلا حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب، "رملة" معطوف على رسيم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في "إلا رسيمه وإلا رملة" حيث تكررت "إلا" في البدل والعطف ولم تُفد غير مجرد التوكيد، وقد أُلغيت. "ما لك من شيخك إلا عمله". ورد في مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري ج ٢ ص ٢٨٩ رقم ٣٩٣٣: "يضرب للرجل حين يكثر؛ أي: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه" ١. هـ.

انظر: ابن الناظم ص ١٢٥، وابن هشام ٢/ ٦٧، وابن عقيل ١/ ٣٤٠، ودادود، والسندوبي، والأشموني ١/ ٢٣٢، والمكودي ص ٧١، والسيوطي ص ٦٣، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ٢٧٧، سيبويه ج ١ ص ٣٧٤.

هذا باب (غير)

قال: فأما خروجه مما يدخل فيه غيره (فأتاني القوم غير زيد)، فزيد غير الذين جاءوا، ولكن فيه معنى (إلا)، فصار بمثلة الاسم الذي بعد إلا.

قال أبو علي: قوله: (فصار بمثلة الاسم الذي بعد إلا)، أي في الإعراب لا في المعنى، فأما في المعنى فالاسم المضاف إليه (غير) بمثلة الاسم بعد (إلا) في قولك: (جاءني القوم إلا زيداً)، ألا ترى أن (زيداً) بعد (إلا) خارج مما أدخل فيه غيره؟ كما أن الاسم المضاف إليه (غير) خارج مما دخل فيه غيره؟ وغيره هو الغير الداخل فيما خرج منه (زيد).

قال: وأما خروجه مما دخل فيه غيره، (فما أتاني غير زيد).

قال أبو علي: يقول: خرج (غير) مما دخل فيه غيره وهو (زيد)، ويبين ذلك أن تقول: (ما أتاني أحد غير زيد)، (فأحد) لم يأتك فهو خارج مما دخل فيه سواه، (وغير) بدل من (أحد)، (فغير) أيضاً لم يأتك كما أن الذي هو بدل منه لم يأتك، فقد وضع خروجه مما دخل فيه غيره والذي دخل فيما خرج منه غيره هو (زيد) المضاف غير المرفوع ألا ترى أن (زيداً) المضاف قد أتاك، وغيره لم يأتك، فقد دخل إذاً (زيد) فيما خرج منه غيره، وهو الغير الخارج مما دخل فيه (زيد).

قال: وقد يكون بمثلة (مثل) ليس فيه معنى إلا.

قال أبو علي: تقول على هذا: (له عليّ درهم غير قيراط ومائة غير درهمين)، فيكون المقر به درهماً ومائة، لأن (غير) هنا صفة كأنه قال: درهم ليس بقيراط، ومائة ليست بدرهمين.

قال: ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصيباً.

قال أبو علي: قد أوضح بقوله: لما كان إلا نصيباً أن المستثنى عنده ينتصب عند تمام الجملة التي قبله، كما أن الاسم في (ما صنعت زيداً) ينتصب عن تمام الجملة التي قبله، إلا أن الاسم انتصب في كل واحد (من) الموضعين بتوسط حرف لمعنى.

قال: ولا يجوز أن يكون (غير) بمترلة الاسم الذي يتبدأ بعد (إلا)، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ، وإثما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمترلة (مثل) ويُجزئ من الاستثناء.

قال أبو علي: الاسم الذي يتبدأ بعد إلا، نحو: (ما رأيت أحداً إلا زيدٌ خيرٌ منه)، لا يجوز أن يتبدأ (غير)، فيجعل بمترلة الاسم الذي يتبدأ بعد (إلا)، فيقال: (ما رأيت أحداً غيرُ زيدٍ خيرٌ منه).

وقوله: وإثما أدخلوا فيه معنى الاستثناء.

قال أبو بكر: ليس يكون (غير) استثناء إلا في الموضع الذي يكون فيه صفة، ولا يكون صفة إلا في الموضع الذي يكون فيه الاستثناء.

قال: ألا ترى أنه لو قال: (أتاني غيرُ عمرو)، كان قد أخبر أنه لم يأتِه؟.

قال أبو علي: (غير) في هذا الموضع لا يجوز أن يكون استثناء، لأنه ليس بوصف، لكنه إخبار بأن (عمراً) لم يأتِه، وإنما الذي أتاه غيرُ عمرو وليس عمراً، وربما علم من قول القائل: أتاني غيرُ عمرو، أن عمراً أيضاً قد أتى، وإن كان اللفظ لا يدل عليه ظاهراً، فلما لم يكن (غير) وصفاً لم يكن استثناء.

وقوله: وإن كان يستقيم أن يكون قد أتاه فقد يستغني به في مواضع من الاستثناء.

قوله: قد يستغني به في مواضع من الاستثناء، أي قد يستغني (بغير) الاستثناء في مواضع، وإن لم يكن (غير) في تلك المواضع صفة، كما يستغني بـ (ما أتاني غيرُ زيدٍ)، عن (ما أتاني إلا زيدٍ).

وقوله: ولو قال قائل: ما أتاني غيرُ زيدٍ، يريد بها مترلة (مثل) لكان مُجْزِئاً من الاستثناء.

أي: قد يجزي (غير) في هذا الموضع من الاستثناء وإن لم يكن استثناء لأنه ليس بوصف، وإنما يكون استثناء في الموضع الذي يكون فيه وصفاً، كما يجزي الشيء من الشيء، وإن لم يكن إياه في حقيقة المعنى.

قال: فلمّا كان في موضع (إلا زيدٌ) وقد كان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.

أي على موضع الاسم الذي كان يقع بعد (إلا)، فأما (إلا) فحرف لا موضع له.

هذا باب ما يحذف المستثنى منه استخفافاً

وذلك قولك: ليس غيرُ.

قال أبو إسحاق: (غير) عندي ليس بمبني على الغاية، لحذف المضاف إليه منه كما بني (قَبْلُ وَبَعْدُ)، لأن المبني على الضم لحذف المضاف إليه إنما هو الظرف خاصة.

قال: ولو تعديت بهذه العلة الظروف إلى الأسماء غير الظروف لوجب أن يكون (كُلُّ) أيضاً مبنياً لحذف المضاف إليه منه في قولهم: (مررتُ بكلِّ قائمًا) فالضم على الغاية مقصور على الظروف دون غيرها من الأسماء، لكن (غير)، إن جاء مضمومًا فلا إشمام.

قال: وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدًا.

قال أبو بكر: (ما) هنا مع ما بعدها بمترلة المصدر، وهي في موضع نصب بما قبلها أي بتمام الجملة المستثنى منها.

قال: ألا ترى أنك لو قلت (أتوني) ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا.

قال أبو علي: يقول فلا يكون (حاشا) إلا حرفًا إذ لو كان فعلاً لجاز أن يكون صلة لما، فكانت تكون معه بمترلة المصدر مثل أن والفعل، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنه حرف.

قال: وأما (أتاني القومُ سواك)، فزعم الخليل أن هذا كقولك: (أتاني القومُ مكانك).

قال أبو علي: (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء، فالدليل على أنه ظرف بمترلة (مكانك) أنك تصل به (الذي) كما تصل بالظروف، فتقول (جاءني الذي سواك، ومَنْ سواك)، كما تقول: (الذي عندك)، ووقعها استثناء قولك: (أتاني القومُ سواك)، فهذا موضع استثناء، كقولك (أتاني القومُ إلا زيدًا، وإلا أباك).

هذا بابُ علامة المضميرين المرفوعين

قال: وكذلك هي لا تقع موقع الإضمار الذي في (فَعَلْتُ)، لأنَّ ذلك الإضمار بمتزلة الإضمار الذي له علامة.

قال أبو علي: يقول: الإضمار الذي في (فَعَلْتُ) بمتزلة الإضمار الذي له علامة متصلة، فلا يقع موقعه الضمير المنفصل، لما يقع بعد سائر ماله علامة متصلة إذا أمكن وقوع المتصلة.

قال: فالمؤنث يجري مجرى المذكر.

قال أبو علي: يعني في امتناع وقوع المنفصل موقع المتصل فيه.

قال: لأنهم استغنوا بهذا، أي بالمتصل، فأسقطوا ذاك أي المنفصل. أنشد^(١): [الطويل]

..... ها وذا ليا

قال أبو علي: إنما جاز الفصل بين هذا بالواو وبغيره مما فصل به بينهما لأنه ليس بصلة وموصول، فيمتنع الفصل بينهما، إنما هو للتنبيه فأين وقع جاز.

قال: وزعم أن مثل هذا، (أي ها الله ذا) إنما هو هذا.

قال أبو علي: تقدير (أي ها الله ذا)، إنما هو (نعم والله هذا)، ففصل بين (ها) التي هي للتنبيه وبين (ذا) باسم الله عز وجل، وصار (ها) عوضاً من الواو الجارة في القسم فلم يجتمع معها كما لا يجتمع العوض والمعوض منه في الكلام.

(١) البيت كاملاً:

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم: هذا لها وذا ليا

نسب كثيرون هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة ومنهم الأعلام الشنتمري شارح شواهد سيبويه، قال البغدادي: لم أره في ديوان لبيد، والبيت في سيبويه ١ - ٣٧٩.

قال البغدادي في الخزانة ٤٤٠/٥: على أن الفصل بالواو بين ها وذا قليل والأصل: وهذا ليا.

نقل بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل عن صدر الأفاضل: إنما جاز تقديم ها على الواو لأن ها تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك: ألا إن زيدا خارج ألا وإن عمراً مقيماً. اهـ.

قال: وتقول: إنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ.

قال أبو علي: تقدير (إنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ)، (إنه إِيَّاكَ رَأَيْتُ) إنه إِيَّاكَ أي أن الحديث والقصة أياك رَأَيْتُ، وكذلك (إنَّ أَفْضَلَهُمْ): إنَّه أَفْضَلُهُمْ، فحذفت هذه الهاء، وحذف هذه الهاء قبيح في الكلام جاز في الشعر كقوله^(١): [الخفيف]

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِلْأَعَشَى مَيْمُونُ بْنُ قَيْسِ الْبَكْرِيِّ، وَيُكْنَى: أَبَا بَصِيرٍ.
قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَكْرِيِّ: قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الْعُشُو مِنْ الشُّعْرَاءِ ثَمَانِيَّةٌ، وَتَتَّبَعْتُهُمْ أَنَا فَوَجَدْتُهُمْ خَمْسَةَ عَشَرَ
أَعَشَى، وَهُمْ: أَعَشَى بَنِي بَكْرٍ، أَعَشَى بَنِي تَغْلِبَ، أَعَشَى بَنِي رَبِيعَةَ، أَعَشَى هَمْدَانَ، أَعَشَى شَيْبَانَ،
أَعَشَى بَاهِلَةَ، أَعَشَى بَنِي الْحَزْمَازِ، أَعَشَى عُكْلَ، أَعَشَى عَنَزَةَ، أَعَشَى طُرُودَ، أَعَشَى بَنِي أَسَدٍ، أَعَشَى بَنِي
عُقَيْلٍ، أَعَشَى بَنِي مَالِكٍ، أَعَشَى بَنِي تَمِيمٍ، أَعَشَى بَنِي سُلَيْمٍ.
الشاهد فيه: إِضْمَارُ الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ فِي (إِنَّ) ثُمَّ حَذَفَ ذَلِكَ الضَّمِيرَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ مَنْ لَمْ فِي
بَنِي بَنْتِ حَسَّانَ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ لِلضَّرُورَةِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الشَّعْرِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ
الرَّاعِي: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَرْعٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا
أَرَادَ: فَلَوْ أَنَّهُ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ، وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ: [الكامل]
وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يُتَوَبُّهُ بَعْدَتْهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ
يُرِيدُ: وَلَكِنَّهُ، فَحَذَفَ. وَقَالَ آخَرُ: [الخفيف]
إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَطَبَّاءَ
أَرَادَ: أَنَّهُ، فَحَذَفَ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ: [الطويل]

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَالِ
وَلَوْ لَا اعْتِقَادُ حَذَفِ الضَّمِيرِ، مَا جَازَ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) شَرْطًا، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ جَزْمُهُ (أَلَمْهُ)،
ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ (وَأَعْصَه فِي الْخُطُوبِ)، وَلَمْ يَكُنْ فِي (إِنَّ) ضَمِيرًا، لَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ
لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَوْ عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ، خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا، وَصَارَ حَشَوًا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ
كَذَلِكَ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا.

معنى البيت: يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي تَوَلَّى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، وَالتَّوَلَّى عَلَيْهِمْ فِي الْخُطُوبِ، أَلَمْهُ وَأَعْصَه
فِي كُلِّ أَمْرٍ يُصِيبُنِي وَيَنْزِلُ بِي، وَيُرَوَّى: [الخفيف]
مَنْ يَلْمُنِي عَلَى بَنِي بَنْتِ حَسَّانَ

فَلَا شَاهِدَ فِيهِ حِينَئِذٍ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ.
وَبَعْدَهُ: [الخفيف]

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنِي بَنَتْ حَسًّا نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ
ولو كان (إياك) منتصب بأن دون (رأيت) لوجب الضمير المنصوب بأن، ولا يكون
إياك.

قال: وتقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ، فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ وَقَدْ وَقَعَ الْكَافُ هَا هُنَا مِنْ
ضَرْبِكَ، وَالْهَاءُ وَأَخَوَاتُهَا، تَقُولُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ وَضَرْبِيهِ وَضَرْبِيهِمْ، فَالْعَرَبُ قَدْ تَكَلَّمَ
بِهَذَا وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ.

قال أبو علي: يقول: قد تكلم العرب بضرْبِكَ وما أشبهه، إلا أنه لما كان قليلاً لم
يكن كالموضع الذي يقع المتصل، فيمتنع لقلة وقوعه، فيمتنع المنفصل من الوقوع فيه.

قال: وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ عِلَامَاتُ الْإِضْمَارِ الَّتِي لَا يَقَعُ (إِيَّا) مَوَاقِعَهَا، كَمَا اسْتَحْكَمْتَ فِي
الْفِعْلِ، لَا يَقَالُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ، إِنْ بَدَأْتَ بِهِ قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ.

قال أبو علي: قال أبو العباس: مِنْ ضَرْبِكَ، وَفِي الْكِتَابِ: مِنْ ضَرْبِكَ.

قال أبو علي: فأبو العباس ذهب إلى أن ما قبل ياء الإضافة قد يكون مكسوراً
ومذهب من قال: (مِنْ ضَرْبِكَ) على ما في النسخة أن فتحة الكاف تدل على التذكير،
فإذا كسرت زالت الدلالة عليها، فاجتلبت لها هذه النون لتسلم فتحها كما اجتلبت في
(ضَرْبِي) وفي (عَنِّي) لتسلم الفتحة والسكون، وكلُّ مذهب.

قال: وَلَا مِنْ ظَرِّ بَهِيكِ إِنْ بَدَأْتَ بِالْبَعِيدِ قَبْلَ الْقَرِيبِ.

أي لا يجوز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ولا الغائب على المخاطب.

قال: صَارَتْ إِيَّا عِنْدَهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَذَلِكَ بِمِثْلَتِهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ
شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ.

قوله: لَذَلِكَ: أي لَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَسْتَحْكَمْ صَارَ فِيهِ بِمِثْلَةِ الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ الْمُتَصِلُ.

قال: وتقول: أَتُونِي لَيْسَ إِيَّاكَ.

إِنَّ قَيْسًا قَيْسَ الْفِعَالِ أَبَا الْأَشْثِ — عَثِ أَمَسَتْ أَصْدَاؤُهُ لِشُعُوبِ
كُلِّ عَامٍ يُمْلِئُنِي بِحُمُومٍ — عِنْدَ وَضْعِ الْعِنَانِ أَوْ بَنَجِيبِ

انظر: مغني اللبيب ٧٩٨/١، والكتاب لسيبويه ١٩١/١، وأصول النحو ٥٦/٢.

قال أبو العباس: لم يتصل الضمير هاهنا لأنها في موضع (إلا)، فأشبهت الحروف ولم تجز لذلك.

قال: وامتناعُ التاءِ يُقَوِّي دخول (أنت) ها هنا.

أي لا يجوز أن تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ، فتجعل التاء مكان (أنت).

قال: وتقول: قد جَرَّبْتُكَ فوجدْتُكَ أنت أنت، فأنت الأولى مُبتدأة، والثانية مبنية عليها.

قال أبو علي: والجملة في موضع نصب.

قال: وتقول: أنت أنت تكررهما كما تقول للرجل: أنت وتسكت على حدّ قوله: قال الناسُ زيدٌ.

قال أبو علي: يقول لا يكون (أنت) الثاني خبراً، ولكنه يكون تأكيداً والخبر مضمّر، كما أنك إذا قلت: قال الناسُ زيدٌ، تضمّر لزيد خبراً.

قال: وعلى هذا الحدّ تقول: قد جَرَّبْتُ فَكُنْتُ، إذا كرّرتها توكيداً، وإن شئت قلت: قد جَرَّبْتُكَ فكنت أنت، جعلت أنتَ صفةً لأنك قد تقول: قد جَرَّبْتُكَ فَكُنْتُ، ثُمَّ تسكّط.

قال أبو علي: إذا جعلت (أنت) الثاني تكريراً لأنّ الأول، ولم تجعله خبر مبتدأ، ثم أدخلت كان عليه لزمك أن تقول: (كُنْتُ) تكرير (كُنْتُ) ولا تذكر لاسم كان خبراً، كما لم تذكر للمبتدأ الذي هو (أنت) خبراً، لكن تضمّر الخبر إذا أدخلت (كان) كما كنت تضمّر قبل إدخالك إيّاها، وإن جعلت (أنت) الثاني صفة ولم تجعله تكريراً للأول، فأدخلت (كان) عليه لزمك أن تقول: (قد جَرَّبْتُ فَكُنْتُ)، ولا تدخل على (أنت) الثانية (كان) لأنه صفة، كما لا تدخل في الطويل في قولك (زيدٌ الطويلُ منطلقٌ) فلا تقول، (كان زيدٌ كان الطويلُ) وإن شئت ذكرت (أنت) إذا كانت صفة بعد إدخالك (كان) فتقول: (كنت أنت)، وتضمّر الخبر كما كنت تضمّر في الابتداء والخبر في قولك: (قد جَرَّبْتُ فَكُنْتُ) مضمراً ذكرت (أنت) الذي هو صفة، أو لم تذكره.

ولا يجوز أن يكون (كنت) صفةً للياء المضمرة في (كنت) الأولى لأنه جملة من فعل وفاعل نكرة، فليس يجوز وصف المعرفة بالنكرة.

هذا باب الإضمار في ما جرى مجرى الفعل

وذلك إنَّ:

قال: كما قَوِيَتْ في الفعل فهي مضارعة في ذلك للأسماء.

أي للمصادر في مثل قولك: عجبت من ضربي إِيَّاكَ.

قال: وأمَّا (ما أتاني إلا أنت)، (وما رأيت إلا إِيَّاكَ) فلا يدخل على هذا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لو أُخِّرَ (إلا) كان الكلامُ مُحالاً، ولو أُسْقِطَ (إلا) كان الكلام منقلبَ المعنى. أي: لو قلت: ما أتيتني إلا، لم يصح له معنى، ولو أسقطت منه (إلا) لانقلب الإيجاب نفياً.

هذا باب إضمار المجرور

قال: ولكن (إضمار) المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مَوْقِعُهُنَّ (إِيَّا) إلا أن تُضَيَّفَ إلى نفسك نحو: بي، وعندي.

قال أبو العباس: هذا استثناء منقطع يعني بقوله: إلا أن تضيف إلى نفسك الضمير الذي لا ينفصل، فإذا لم ينفصل الضمير استوى فيه المجرور والمنصوب.

قال: كما لم يستحكم في (عجبت من ضربي إِيَّاكَ). ولا (في) كان إِيَّاهُ.

قال أبو علي: إنما كان الأحسن أن يقال: كان إِيَّاهُ، لأنَّ (كان) داخل على المبتدأ وخبره. فالكناية عن اسمها وخبرها يجب أن تكون كالكناية عن المبتدأ وخبره، فكما أن كناية خبر المبتدأ منفصل، فكذلك يجب أن تكون كناية (كان) منفصلاً، وَمَنْ وَصَلَهُ فَلَأَنَّ (كان) كالفعل.

قال: وذلك قولك: حَسِبْتَنِي. وكذلك ما أَشَبَّه هذه الأفعال تكون حالُ علامة المضمَّرين المنصوبين فيها إذا جَعَلْتَ فاعليهم أَنفُسَهُمْ كحالها إذا كان الفاعلُ غير المنصوب.

قال أبو علي: يقول: يتصل الضمير في هذا الباب إذا كان الفاعل هو المفعول، كما يتصل إذا كان الفاعل أجنبيًّا غير المفعول، تقول: (ظَنَنْتَنِي منطلقاً)، فتصل الضمير بالفعل كما تصله به إذا قلت: (ظَنَنْتَنِي).

قال: في قَطْنِي وَمَنِّي، فلم يكن لهم بُدٌّ مِنْ أن يجيئوا بحرف لِياء الإضافة مُتَحَرِّكٍ.

قال أبو العباس: النون التي في علامة المتكلم مثل قولك: (ضَرَبَنِي)، إنما جاءوا بها لأنها قد تكون زائدة في أواخر الأسماء وعَلَمًا لانصرافها ولما أرادوا أن يزيدوا حرفًا زادوا ما يزداد في غير هذا الموضع وكان أولى من غيره.

قال أبو علي: إنما قال: إن (قَطَّ)، (وَمِنْ) لو حرك الآخر منهما لأشبه (يَدًا وهَنًا)، لأن (يَدًا وهَنًا) على حرفين لنقصاهما، كما أن (قَطَّ وَمِنْ) على حرفين.

قال: في (مَعَ وَلَدٌ)، فقد صار كأواخر هذه الأسماء، فَمِنْ ثُمَّ لَمْ يجعلوها بمثلتها. يقول: لم يجعلوا المتحرك الآخر مثل المسكّن الآخر في اختلاف النون له، إنما فعل ذلك بالمُسكّن، ألا تراهم قالوا: معي لَمَّا كانت العين متحركة.

قال: لَمْ تُحَرِّكْ واحدةً منهما لياء الإضافة، ويكون التحريك لازمًا لياء الإضافة.

قال أبو علي: معناه، ولا يكون التحريك لازمًا لياء الإضافة.

قال: ولو أضفْتَ إلى الياء الكافَ التي تَجُرُّ بها لَقُلْتَ: (ما أنتَ كِي)، لأنها مُتَحَرِّكةٌ، كما أن أواخرَ الأسماء مُتَحَرِّكةٌ، وهي تُجَرُّ كما أن الاسمَ يَجُرُّ.

قال أبو علي: يقول: لا تختلف النون لأنها متحركة كما أن العين من (مَعَ) متحركة، ولو قلت: (كِي) لكان خطأ لأن ياء الإضافة تكسر المتحركات قبلها ولا تفتحها.

قال أبو بكر: إنما جاز (أنتَ كِي) وكان الاسم على حرف واحد لأنه متصل بما بعده فأشبه الكاف في قولك: (ضربْتُكَ).

وقوله: لأنها تَجُرُّ كما أن الأسماء تَجُرُّ.

أي: يقال: ككما يُؤثِّفان فتكون مجرورة، ومثل كَعَصْفٍ.

قال: وذلك لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ.

قال أبو علي: أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: أن الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر^(١): [السريع]

(١) ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة. زيادات ديوانه ص ٤٨٧، ونسب إلى العرجي، ولم أجده في ديوانه المطبوع، مع وجود قصيدة من وزن البيت وقافيته ص ١٧. وصدره: أومت بعينها من الهودج

لولاك هذا العام لم أحجج

قال: وإذا تأملت هذه الحبيبة وجدت فيها غير لحن.

قال: وحكى لي أن أبا عمر اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منشور عن العرب فلم يجده.

قال: فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال كما كان (للدن) حالاً مع (عُدوة).

قال أبو علي: يعني (لولا وعسى)، فإن المظهر بعد كل واحد منهما مرفوع والمضمر بخلافه.

قال: أمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع.... وزعم الخليل أن هذا إنما يقبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل.

قال أبو علي: قوله: يبنى عليه الفعل أن يُصاغ معه حتى يختلط زائداً ويبلغ من التباس هذا الضمير بالفعل أن إعراب الفعل قد يجيء فيه بعد المضمر الفاعل، نحو يضربان، والإعراب في المعرب إنما يكون بعد تمامه متصلاً، لا فاصل بين الإعراب والمعرب.

قال: واستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا يُغيّر الفعل فيه عن حاله إذ بُعد شبهه منه. أي بُعد شبه الفعل من الاسم.

قال: وإنما حسنت شركة المنصوب - أي شركة الظاهر المنصوب - لأنه لا يُغيّر الفعل فيه عن حاله.

قيل: ما في أنه يغيّر له الفعل بما يوجب امتناع عطف الظاهر المرفوع عليه.

وانظر شرح الجمل الموضع السابق والإنصاف ص ٦٩٣، وشرح المفصل ٣/ ١١٩، وشرح ديوان أبي تمام ١/ ٣٠٠.

أومت: أشارت.

معنى البيت: أشارت الحبيبة من الهودج بأنه لولاك لم أحجج هذه السنة.

إعراب البيت. أومت: فعل فاعله ضمير مستتر للحبيبة، هذا العام: مفعول فيه، لم أحجج: جازم ومجزوم فاعله مستتر وهو جواب "لولا".

الاستشهاد: بالبيتين على وقوع الضمير الجور بعد "لولا" في قوله "لولاي" و "لولاك" وذلك خلاف اللغة الكثيرة، والكثيرة "لولا أنت".

قلت: لأن هذا المضمر يسلب الفعل حركة لازمة إذا ضم إليه، فتصير علامة الضمير كأنه بعض حروف الفعل، ولا يعطف اسم على فعل، هذا فيما له علامة ظاهرة في اللفظ، فأما ما لا علامة له في اللفظ مثل اضْرَبْ وضَرَبَ فهو أبعد من يعطف عليه. قال في التاء في فَعَلْتُ ونحوه: حتى صار كأنه شيءٌ في كلمة لا يفارقها كَأَلَفَ (أُعْطِيْتُ).

قال أبو علي: إنما شبهه بألف (أُعْطِيْتُ) لأنها ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها، كما أن التاء ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها.

هذا بابُ ما تَرُدُّه علامةُ الإضمار إلى أصله

قال: ألا تراهم قالوا: يا لَبَكْرٍ حين نادَوْهُ، لأنه قد عَلِمَ أَنَّ تلكَ اللامَ لا تدخلُ هنا.

قال أبو علي: إنما لم تدخل لام الابتداء هنا، لأنها تدخل على الاسم المبتدأ المرفوع أو على غيره في باب (إنَّ) والاسم المنادى في موضع نصب فلا يجوز أن تدخله هذه اللام.

قال أبو علي: قبح أن يؤكد المضمَر المرفوع بنفسك حتى يؤكد بالضمير المنفصل من حيث قبح أن يعطف عليه الاسم حتى يؤكد بالضمير المنفصل، لأن نَفْسَكَ إذا أَكَّدْتَ به اسمٌ، كما أن الذي تعطفه عليه بتوسط حروف اسمٍ.

قال: فإن قلت: فعَلْتُمْ أجمعون حَسَنٌ، لأنَّ هذا يُعَمُّ به.

يقول: (أجمعون) للإحاطة ويكون أبداً تابعاً لا يزول عن الاتباع كما يزول (نفسك)، فيكون مرة اسماً غير تابع، ومرة تابعاً.

قال في التأكيد بنفسك: شَبَّهوها بالاسم الذي يَشْرِكُ المَضْمَرَ.

أي: شبهوه بالاسم الظاهر الذي يعطف على المضمَر المرفوع فلم يعطف عليه إلا بتأكيد المضمَر.

وقال في عطف الظاهر على الضمير المرفوع المنفصل: فَإِنَّهُ يَشْرِكُهُ المُظْهَرُ لَأَنَّهُ يُشَبِّه المُظْهَرُ.

قال أبو علي: شبهه بالمظهر أنه منفصل من الفعل، كما أن الظاهر منفصل منه، ولا يغير الفعل كما لا يغيره الظاهر.

قال: لأنَّ (أنا) بمنزلة المُظْهَرِ، ألا ترى أَنَّ المُظْهَرِ لا يَشْرِكُهُ.

قال أبو علي: أي يشرك المنفصل، يقول: أنا وعبدُ الله شريكان.

قال في عطف الظاهر على المضمَر المجرور؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتَكَلَّمُ بها إلا مُعْتَمِدَةً على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين.

قال أبو علي: يقول لا يُتَكَلَّمُ بها إلا متصلة باسم أو بحرف، ولا تقع مفردة ألبتة، وهو في كلا الموضعين بمنزلة التنوين في أنه لا يفصل مما قبله.

قال أبو علي: فإن قال قائل: إن الظاهر بمترلة التنوين أيضًا لأنه قد عاقبه كما عاقبه المضمر، فلم أجزت العطف على الظاهر ومنعته في المضمر؟.

فالجواب: أن المضمر أشبه بالتنوين من المظهر لأنه لا ينفصل على حال، كما لا ينفصل التنوين، وقد حذف المضمر لشبهه بالتنوين حيث حذف التنوين ولم يحذف الظاهر، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

قال: وجاز: قُمتَ أنتَ وزيدٌ، ولم يُجز: مررتُ بك أنتَ وزيدٌ، لأنَّ الفعلَ يستغني بالفاعل، والمضافُ لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمترلة التنوين.

قال أبو علي: استغناء الفعل بالفاعل يؤكد أن التاء في (ذهبتُ) اسم، وإن كان قد صار كأنه من نفس الفعل، فقولك: (ذهبتُ)، كلام مستغنٍ والاستغناء به كالاستغناء (بذهب زيدٌ)، وهذا مما يفسر به من أنه اسمٌ يجوز العطف عليه بغير تأكيد، وحاجة الاسم إلى ما يتم به كلامًا مما يؤكد أن المضاف إليه بمترلة التنوين، وأن الكلام لا يتم كما لا يتم بالتنوين، فالعطف على الأول غير مؤكد جازز للاستغناء وليس في الثاني كذلك لأنه بدل من التنوين، فكما يقبح بل لا يجوز العطف على التنوين كذلك يقبح على ما هو بمترلته.

هذا بابُ ما يكون فيه أنتَ وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وانتم وأنتن وهما وأنتما وصفاً

قال: اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمُضْمَرِ المجرور والمرفوع والمنصوب، وذلك قولك: مررتُ بك أنتَ.

قال أبو بكر: لا يقع الاسم عندي في أول وهلة مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً إنما يكتسي الرفع والنصب والجر من العوامل.

قال أبو علي: إنما هذا هنا لأن لقائل أن يقول: كيف صار (أنت) وما أشبهه من علامات المضمرين المرفوعين صفات للمضمرين المنصوبين والمجرورين؟ فيقال: إن هذه الأسماء تكون للخطاب والغيبة في أوضاعها، وإنما تكتسي الإعراب من العوامل، فتكون منصوبة ومرفوعة بما لا بأنفسها، فلا يمتنع على هذا أن يكون (أنت) وما أشبهه صفة للمجرور والمنصوب، ومن هنا قيل: (لَوْلَايَ)، فوقع الياء موقع (أنا)، لأن الخطاب يجمعهما في الإخبار، وليس يقع الاسم في أول مرة رفعاً ولا غير ذلك.

وقال سيبويه في الوصف بأنت ونحوه: وليس وصفاً بمتزلة (الطويل) إذا قلت: (مررت بزيد الطويل)، ولكنه بمتزلة (نفسه).

قال أبو علي: الفصل بين الوصف (بالطويل) وما كان مثله وبين (نفسه)، أن الصفات التي هي (الطويل) ونظائره حُلِّي، والتأكيد قد يكون نفس المؤكد أو لفظه نحو (رأيت زيداً زيداً)، (ورأيت زيداً نفسه).

قال: واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفاً لمُظْهَرٍ كراهية أن يصفوا المُظْهَرُ بالمُضْمَرِ، كما كرهوا أن يكون (أجمعون ونفسه) معطوفاً على النكرة.

قال أبو علي: يوفق بين (هو) و (أجمعين) الاشتراك في الاختصاص، لأن المضمر أخص من المظهر، كما أن (أجمعين) أخص من النكرات.

قال: وأما البديل فمُنْفَرِدٌ، كأنتك قلت: زيداً رأيتُ، أو رأيتُ زيداً، ثم قلت: إياه رأيتُ.

قال أبو علي: كأنه قد أشار هنا إلى أن البديل والمبدل منه هما جملتان وكلاماً، وكان أبو بكر يقول ذلك.

قال: واعلم أنه قبيح (مررت به وبزید هما)، قال: ألا ترى أنه قبيح أن يقول: مررت بزید وبه الطویلین؟!

قال أبو علي: قوله (هما) لا يكون صفة للظاهر، كما أن (الطویل) لا يكون صفة للمضمّر.

قال أبو علي: مثل الحال بالظرف لأنها فضلة كما أنه فضلة، والفصل لا يكون بالفضلات، إنما يكون بين مالا يستغنى عنه وهو الحديث والمحدث عنه.

في الكتاب: "هو الحقّ، وإِنَّمَا فَصَّلَ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كان زيدٌ الطَّوِيلُ، فقد يجوز أن تريد بالطویل نعتًا لزيد، فإذا جئت به علمت أنها متضمنة للخبر.

قال أبو علي: هذا الاعتلال للكوفيين، وعند أبي العباس أن الفصل إنما زيد ليؤذن أن الخبر معرفة.

قال أبو العباس: وهذا ينكسر من قولهم: (إن زيدًا هو العاقلُ)، لأن في ارتفاعه دليلًا أنه ليس بنعت.

قال أبو علي: لو كان هذا الاعتلال للفصل فصيحًا لوجب أن يزداد الفصل بين ما ابتدئ به من النكرة نحو: ما رجلٌ هو خيرٌ منه، ليعلم أن (خيرًا منه) خبر لا وصف، لأن (خيرٌ منه) قد يجوز أن يكون صفة لرجل، كما أن (الظريف) في (كان زيدٌ الظريف) يجوز أن يكون وصفًا لزيد؛ ومن قول الجميع: إن الفصل لا يقع بين النكرات.

قال: وإِنَّمَا فَصَّلَ لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَيُجْزَى مِنْ (أَيَّا) كما تُجْزَى مِنْهُ الصِّفَةُ لِأَنَّكَ جِئْتَ بِهَا توكيدًا.

قال أبو علي: المثال في مالا يجمع بينهما من الفصل والبدل (رأيتُه هو خيرًا) لا يجمع مع (هو) (إياه)، ومثال مالا يجمع فيه مع (هو إياه).

ومثال ما لا يجمع فيه بين الصفة والفصل: (رأيتُه هو خيرًا)، إن جعلت (هو) صفة استغنيت بها عن الفصل، وإن جعلته فصلًا استغنيت به عن الصفة.

قال: ولا يجوز (أظنُّه هو هو أخاك) إذا جعلت إحداها صفة والأخرى فصلًا، لأن كل واحدة تجزى من أحدها.

قال أبو العباس: هذا جائز على قبحه.

قال أبو علي: إنما جاز لأن كل واحدة منهما غير الأخرى.

قال: في قول قوم زعموا أن (هو) في مثل قولك: كان زيدٌ هو الظريفَ صفة، يدخل عليهم (إن كان زيدٌ لَهُوَ الظريفَ) و (إن كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ).

قال أبو علي: لم تدخل اللام على (زيد) في هذا الموضع لأنه مرتفع (بكان)، وحكم هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلم تدخل عليه بعد كان، كما لم تدخل في (ضَرَبَ لزيدٌ).

قال: ومن ذلك أيضًا "ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم".

قال أبو علي: وتقرأ أيضًا "ولا تحسبن" بالتاء، والقراءة الجيدة بالياء لأن حكم المفعول الثاني في باب (ظننتُ) أن يكون الأول في المعنى والبخل المضمر الذي دل عليه (ييخلون) هو الخير في المعنى، و (الذين هم) فاعلو (يَحْسَبْنَ)، فإذا قرئ بالتاء صار الذي المفعول الأول، و (خيرًا) المفعول الثاني، وليس الذين ييخلون هو خيرًا في المعنى، كما كان البخل المضمر إياه في المعنى، فإن لم تحمل هذه القراءة على إضمار بَخِلَ قبل قوله (الذين) وحذفه وإقامة المضاف إليه مقام المضاف لم يجز، ومن قرأ بالياء لم يحتج إلى إضمار البخل الذي يدل عليه ييخلون الذي في الصلة، كما يضمه من قرأ بالتاء، لأنه يضم "لا تحسبن بَخِلَ" الذين ييخلون خيرًا"، وحذف البخل بعد ذكر (ييخلون) أحسن من حذفه قبله، لأنك إذا حذفته من ييخلون دلَّ ييخلون عليه كما يدل الفعل على مصدره، وإذا حذفته قبل ييخلون لم يدل على حذفه شيء من اللفظ.

في الكتاب: واعلم أنها تكون في (إن) وأخواتها فصلًا وفي الابتداء يعني الفصل.

قال أبو بكر: هذا الفصل مخالف لما يكون عليه الباب، لأنه ذكر أنه لا يكون فصلًا إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وتأويل الآية في.....

على أنهم فيها مبتدأ وهو قوله: "لا جرمَ أنهم في الآخرة هم الأخسرُونَ"، فقال: هم ابتداء.

قال أبو بكر: فلعله زيادة وقع في الكتاب:

قال: أو ما أشبه المعرفة مِمَّا طال فلم يدخل عليه الألف واللام.

قال أبو علي: شبهه بالمعرفة من جهة اللفظ؛ أن التعريف لا يدخل عليه كما لا يدخل على (زيد) ونحوه من الأعلام، ومن جهة المعنى أنه أخص من (رجل) ونحوه من النكرات، كما أن المعارف أخص منه.

وأنشد^(١): [الوافر]

إذا ما المرء كان أبوه عبس

وأنشد:

متى ما يُفد كسباً يكن كل كسبه له مطعم من صدر يوم ومأكّل

قال أبو علي: أي يكون هو كل كسبه، فأضمر فجعل فاعل (يكن)، ضمير الغائب دون قوله: (كل كسبه)، وكل مبتدأ، وخبره (مطعم)، والجملة في موضع نصب.

قال: وأما (هذا عبد الله هو خير منك)، فلا يكون (هو) وأخواتها فصلاً فيها.

قال أبو علي: الفصل لا يدخل في قولك: (هذا عبد الله خيراً منك)، لأنه لو كان (خير) خبر المبتدأ لم يكن (هو) فصلاً بينهما حتى يدخل على المبتدأ فعل نحو (ظننت) فإذا لم يكن (هو) فصلاً بين المبتدأ وخبره، كان وقوعه هنا أبعد، لأن (خيراً منه) مُستغنى عنه، وليس بخبر وهو منتصب على الحال، وما انتصب على الحال لم يكن إلا نكرة، والفصل لا يقع من النكرات، ألا ترى أنك لا تنصب المعرفة على الحال فيقع (هو) فصلاً بين الحال وبين ذي الحال، لا تقول: هذا زيد القائم.

(١) عجزه:

فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ مِنَ الْفَخَارِ

نسبه سيبويه لرجل من بني عبس.

الشاهد فيه أنه أضمر في (كان) اسمها، ورفع (أبوه) بالابتداء و (عبس) خبره والجملة في موضع خبر (كان). ويجوز أن يكون (أبوه) رفعا بـ (كان) وينصب (عبسا) خبر كان. ويجوز أن يكون مرفوعاً بـ (كان) مقدرة بعد (ما) و (كان) التي هي ظاهرة، تفسيرها. لأن (إذا) يطلب الفعل. وهذا هو الوجه عندي. ويجوز في (كان) غير ما ذكرته ولكن الوجهين اللذين تقدما أجود من غيرهما. يقول: إذا نُسب العربي إلى عبس، فحسبك بنسبته إلى عبس شرفاً ورفعة، ما تريد إلى الكلام، أي ما تطلب بعد شرفه وأدبه.

انظر: الكتاب ١/١٧١، والمحكم والمحيط الأعظم ٨/٣٠١، والجمل في النحو ١/١٤٥.

هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً

وذلك قولك: ما أظنُّ أحدًا هو خيرٌ منك، لم يجعلون فصلاً وقبَّله نكرة، كما أنَّه لا يكون وصفاً ولا بدلاً للنكرة.

قال أبو علي: قوله: ولا بدلاً، فإنما يمتنع البدل من النكرة هنا لأنه لا يفيد شيئاً، بعد أن تقول: (ما ظننت رجلاً أباه خيراً من فلان).

قال: ومِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ ذلك في النكرة أنَّه لا يستقيم (رجلٌ خيرٌ منك) (ولا أظنُّ رجلاً خيراً منك).

قال أبو علي: (لا) النافية في (لا أظنُّ) لتحقيق النفي المتقدم وهو الذي في قوله (لا يستقيم).

قال: تنفي وتجعله بمنزلة (أحد)، فلمَّا خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، (فالذي هو بمنزلة الابتداء قولك: أظنُّ رجلاً خيراً منك)، في الابتداء لَمْ يَجْرِ في النكرة مَجْرَى المعرفة لأنه قبَّح في الابتداء وفيما أُجْرِيَ مَجْرَاهُ مِنَ الواجب، فهذا يُقَوِّي تَرْكَ الفصل.

قال أبو علي: إنما صار يقوي ترك الفصل لأن هذه الأشياء مما يخص المعرفة، ولا تكون في النكرة، وكذلك الفصل هو شيء تختص به المعرفة، ولا يكون في النكرة.

هذا باب (أي)

قال: وتقول: أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ، فَتَشَاءُ صَلَّةً

قال: فَإِنْ أَضْمَرْتَ الْفَاءَ جَازَ وَجَزِمَتْ (تَشَاءُ) وَنَصِبْتَ (أَيُّهَا).

قال أبو علي: يريد الفاء التي تكون جواباً للجزاء.

وقوله: جَازَ أَيُّ جَازَ فِي الشَّعْرِ لَا فِي الْكَلَامِ كَمَا أَجَازَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فِي الشَّعْرِ.

قال: حَدَّثَنَا هَارُونَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَقْرَأُونَهَا: ﴿ثُمَّ لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾

[مريم: ٦٩]

قال أبو علي: (أَيُّهُمْ) فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى (الَّذِي) عِنْدَ سَبِيوَيْهِ، وَهُوَ عِنْدَهُ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ، لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْ صَلَاتِهِ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ، (وَأَشَدُّ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ، وَلَوْ ذَكَرَ فِي صَلَاتِهِ الْعَائِدَ لَمْ يَجْرِ الْبِنَاءُ فِيهِ وَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ إِذَا رَفَعَ اسْتِفْهَامَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (لَنْتَرَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ تَشَايَعُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ)، أَيُّ (أَذَا أَشَدُّ أَمْ ذَا؟) فَيَقْدَرُونَهَا اسْتِفْهَامًا.

وَلَا يَجْعَلُونَ (لَنْتَرَعَنَّ) مَنُوعًا يُعَدُّوهُ إِلَى (مِنْ) كَمَا تَقُولُ: (أَكَلْتُ مِنْ طَعَامِكَ)، أَيُّ طَعَامِكَ، وَكَذَلِكَ ﴿لَنْتَرَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾، أَيُّ لَنْتَرَعَنَّ كُلِّ شِيعَةٍ، هَكَذَا يَقْدَرُهُ الْكَسَائِي وَأَبُو الْعَبَّاسِ يَخْتَارُ فِي هَذَا قَوْلَهُمْ، لِأَنَّهُ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الصَّلَةِ كَاتِبَاعَهُ، كَمَا أَنَّهُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي إِذَا حُذِفَ مِنْهَا تَدَلَّ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ شَيْءٌ كَانَ حَذْفُهُ كَاتِبَاتِهِ.

قال: وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ (أَيُّهُمْ) حِكَايَةٌ، وَأَمَّا يُونُسُ فَرَزَعَمَ أَنَّهُ بِمَثَلَةِ "أَشْهَدُ أَنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ".

قال أبو علي: التوفيق بين المسألتين على قول يونس أنه لم يعد (أشهد) إلى (أنك)، كما لم يعد (اضرب) إلى (أي).

قال: فَلَمَّا لَمْ تَصْرِفْ تَصْرِفُ الْفِعْلَ تُرِكَتْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، يَرِيدُ: تَرَكْتَ سَاكِنَةً الْبَاءَ، وَلَمْ تَقْلِبْ أَلْفًا كَمَا قَلَبَ مِنْ بَاعَ وَقَالَ.

قال: وَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ: فَلَا يُشَبِّهُهُ أَشْهَدُ أَنَّكَ لَزَيْدٌ، وَسَتَرَى ذَلِكَ فِي بَابِ (إِنَّ).

وإن قلت: (اضرب أيهم) لا يشبه (إنك لزيد)، لأن لام الابتداء وتقديره أن يقع قبل (إن)، وإنما أحر إلى الخبر لئلا يجتمع مع (إن) في موضع واحد، وإذا كان التقدير باللام قبل (إن) حُزِرَ اللَّامُ الْفِعْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى (إِنَّ) وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي (اضرب)، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ

(اضْرِبُ) ليست من الأفعال التي تعلق، وإنما الذي يعلق من الأفعال ما يلغى، ونحو (عَلِمْتُ)، لأن الإلغاء فيه أشد من التعليق لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظ شيء ولا موضعه، وإذا علقت عملت في موضع الجملة.

فأما (أَشْهَدُ) فقد علق، لأنه قد شابه (عَلِمْتُ وَظَنْتُ) في أنه غير مؤثر، كما أن هذين وبأيهما غير مؤثرين وهو علم مثل (عَلِمْتُ)، وقد استعمل استعمال القسم كما استعمل هذين استعمالها في قولك: عَلِمْتُ لَيَنْطَلِقَنَّ، ﴿وَضَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨] فكذلك تقول: أَشْهَدُ لَيَنْطَلِقَنَّ.

قال: وَمِنْ قَوْلِهِمَا (اضْرِبُ أَيِّ)، وغيرهما يقول: اضْرِبُ أَيًّا أَفْضَلُ.

قال أبو علي: قياساً للمفرد على المضاف.

قال: وَلَوْ جَعَلُوا (أَيًّا) في الانفراد بمرتلة مضافاً لكانوا خُلُقَاءَ إذ كان بمرتلة الذي معرفة لا يُنَوَّن، لأن كل اسم ليس يَتِمَّكُنُ لا يدخله التَّنوينُ في المعرفة، ويدخله في النكرة.

قال أبو علي: قوله (لا يُنَوَّنُ)، أي يُنَبِّئُ، مثل (قَبْلُ وَبَعْدُ).

وقوله: كانوا خُلُقَاءَ، معناه لكانوا خلقاء ألا ينوّنوا في الإفراد، لأن الاسم المفرد المبني لا يُنَوَّنُ في التعريف، ولكنهما أخلصاه لكل واحد منهما، يريد المتكلم والمخاطب.

هذا باب (أيّ) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة

قال: فَإِنْ أَخْرَجْتَ الْفَاءَ فَهُوَ كَلَامٌ فِي الاستفهام مُحالٌ فِي الإخبار.

قال أبو علي: لأنه يحتاج إلى صلة وخبر بعدهما في الخبر.

قال أبو العباس: كأن (أيّا) لما أعرب أشبه الأسماء المتمكنة، فَأُثِّتْ وَثُنِيَ وَجُمِعَ، وإنما أَقِرَّ فِي الثنية والجمع والتأنيث على صورة واحدة، لأنه يستفهم به فأشبهه (مَنْ).

هذا باب (أيّ) إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة

قال أبو علي: يريد أنها ليست كَمَنْ، فَإِنْ (مَنْ) إذا وُصِلَتْ كان لفظ الواحد والاثنين والجميع كلفظ الواحد، تقول إذا رأيت رجلاً، أو رأيت رجلين: مَنْ يا فتى؟، وليست (أيّ) كذلك، لأنها في الوصل مثلها في الوقف.

قال: وإذا قال: رأيتُ امرأةً، قلت: أَيْة يا فتى؟، وَإِنْ تَكَلَّمْ به مرفوعاً رفعت، لأنك إنما تستفهم عمّا وضع المُتَكَلِّم عليه كلامه.

قال أبو العباس: إن شئت تركت الحكاية في باب (أيّ)، فرفعت واستأنفت على الابتداء والخبر، فَقُلْتُ: (أيّ ياهذا)، لأنك إذا أَظْهَرْتَ الْخَبَرَ لكان تكون (أيّ مَنْ ذكرت)، (وأيّ هؤلاء).

قال: قلت: فإذا قال: رأيتُ عبدَ الله أو مررتُ بعبد الله، قال: يقول: مَنْ عبدُ الله؟ وأيُّ عبدِ الله؟ لا يكون إذا جئتُ بأيّ إلا الرُّفْعُ.

قال أبو علي: هذا الموضع مما يخالف فيه (أيّ) (مَنْ)، وذلك أن الاسم العَلَمَ بعد (مَنْ) على ضَرَّتَيْنِ: على الحكاية وعلى خبر المبتدأ، وليس في العَلَمَ بعد (أيّ) إلا الرفع، لا يجوز إذا قال: (رأيتُ زيداً) أن تقول: أيُّ زيداً؟ كما يجوز بعد (مَنْ)، (مَنْ زيدٌ، وَمَنْ زيداً)، وإنما قبح الحكاية بعد (أيّ) لظهور الإعراب فيه وامتناعه من الظهور في (مَنْ).

قال: اعلم أنّك تُثْنِي (مَنْ) إذا قلت: رأيتُ رجلين كما تُثْنِي (أيّا)، وذلك قولك: رأيتُ رجلين، فتقول: مَنْين كما تقول: أيّين، وأتاني رجلان فتقول: مَنْان؟ قال أبو بكر: هذا كله موقوف.

قال أبو علي: وإنما كان موقوفاً لأنه لا يحرك إلا في الوصل، وإذا وصل وجب أن تسقط هذه العلامات، وإفراد مَنْ جواب المثني والمجموع في الوصل.

قال: فإن قال: رأيتُ امرأتين، قلت: مَتَيْنِ، كما قالوا: أَيَّتَيْنِ إِلَّا أَنَّ التُّونَ مَجْزُومَةٌ.
قال أبو العباس: تسكَّن النون في (مَتَيْنِ) كما كانت مسكنة في (مَنْ)، وإنما حركت في قولك: مَنَّة؟ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركًا.
قال أبو العباس: حركت النون من (مَنِي)، وثنوا لأن حرف اللين إذا كان ساكنًا لم يكن ما قبله إلا متحركًا.
وقال أبو إسحاق: إنما أثبتت الزيادة في الوقف في (مُنُوا)، ليعلم المخاطب أنك تسله عن الذي خاطبك به لا عن غيره.
قال: وأما (مَنْ) فَلَا يُنُونُ فِي الصَّلَةِ، فجاء في الوقفِ مُخَالَفًا أَي مَخَالَفًا لَأَيَّ، لأنه قيل فيه: (مَنَا، وَمُنُوا)، ولم يقل مثل ذلك في (أَيَّ).
قال: وأما يونس فكان يَقِيسُ (مَنَّهُ) عَلَى آيَةٍ، فيقول: (مَنَّةٌ، وَمَنَّةٌ) في الوصل إذا قال: يا فتى، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثَرَ أَلَّا يُغَيِّرَهَا فِي الصَّلَةِ، وهذا بعيدٌ، وإنما يجوز ذا على قول شاعر قاله مَرَّةً لَمْ يُسْمَعْ بَعْدُ، قال (١): [الوافر]

(١) عجزه:

سَرَاةُ الْجَنِّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

لشمر بن الحارث الضبي في النوادر ١٢٣ والخزانة ١٦٧/٦ (وأضاف: ويقال سمير، وينسب أيضا لتأبط شرا).

وهو في اللسان (حسد) ٨٦٨/٢ و(منن) ٤٢٨٠/٦ (وسماه: شمر بن الحارث الضبي) وفي شرح المفصل ١٦/٤ سماه شمر ابن الحارث الطائي، وفي شرح الأشموي ٣٩٥ / ٢ " لتأبط شرا وقيل لشمر الغساني "، وقال العين بحاشيته " قاله شمر بن الحارث الضبي وقيل جذع بن سنان الغساني ".

وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٠٢/١ والمقتضب ٣٠٦/٢ والخصائص ١٢٩/١ وشرح الكافية ٦٣/٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦/٢ وأوضح المسالك ٢٨٣/٤ (صدره).

وفي بعضها: " منون قالوا: سراة الجن..... ".

عموا: أي انعموا.

معنى البيت: يقول: أتى قوم ناري بالليل فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: نحن الجن، فقلت: انعموا وقت ظلامكم أي وقت انتشاركم إذ الغالب انتشار الجن في الظلام.

إعراب البيت: ناري: مفعول " أتوا "، منون: مبتدأ، أنتم: خبره، والجن: خبر مبتدأ محذوف أي: نحن الجن، ظلاما: نصب على الظرف أو على التمييز.

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ؟

قال أبو علي: من أُنْتُ فقال في الوصل (مَنَّةٌ يا فتى؟) لزمه أن يجمع للجميع فيقول: مَنْوَنَ، كما قال الشاعر.

قال أبو علي: (مَنْوَنَ أَنْتُمْ) عندي مثل قول الشاعر^(١):

سَبَسَ سَبًّا وَكَلَّكَلا

أجراه في الوصل للضرورة مجراه في الوقف.

قال: وَزَعَمَ يونس أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا مَرَّةً يَقُولُ: (مَنْوَا) في الوقف، ولكن يجعله كَأَيَّ (ضَرَبَ مَنْ مَنَّا) وهذا بعيد لا يتكلم به.

قال أبو علي: وينبغي ألا يقول (مَنْوَا) في الوقف، ولكن يجعله (كَأَيَّ)، أي فيقول: (مَنْ) في الوقف كما يقول (أَيَّ).

قال أبو علي: من قال: مَنْوَنَ أَنْتُمْ، وضرب مَنْ مَنَّا، لزمه أن يقول في الوقف في جواب هذا رجلٌ ومررتُ برجلٍ: مَنْ؟ فلا يلحقه الواو ولا الياء في الوقف، ولا يقول: مَنْوَا وَمَنِي، وتلحقه في النصب ألفاً فتقول: مَنَّا، كما تقول: أَيَّا.

قال: وإذا قال: رأيت امرأةً ورجلاً، فبدأت في المسألة بالموثوث قلت: (مَنْ وَمَنَّا)، لأنك تقول: مَنْ يا فتى في الصلّة.

قال أبو علي: علامة التانيث والتثنية والجمع تلحق (مَنْ) في الوقف دون الوصل في اللغة الشائعة، وإذا ذكر رجل وامرأة فبدأت بالمسألة عن المرأة قلت: (مَنْ وَمَنَّا)، فأسقطت علامة التانيث من قولك: (مَنْ) لوصلك بالمرأة بقولك (ومَنَّا)، فأثبت الألف لما وقفت

الاستشهاد: على أن في قوله "منون أنتم" شذوذين الأول: إلحاق الواو والنون بها في الوصل، والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة.

(١) قولهم في الشعر للضرورة في نصب (سَبَسَ وَكَلَّكَلا): رأيتُ سَبَسًا وَكَلَّكَلا ولا يجوزُ مثلُ هذا في الكلام إلا أن يقول: رأيتُ سَبَسًا وَكَلَّكَلا وإلّاما جازَ هذا في الضرورة لأنك كنت تقولُ في الوقف في الرفع والجر: هذا سَبَسٌ ومررتُ بِسَبَسٍ فتثقلُ لتدلَّ على أَنَّهُ متحركُ الآخر في الوصل لأنك إذا ثقلت لم يحز أن يكون الحرفُ الآخرُ لا متحركاً ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان قلّما اضطرَّ إليه في الوصل أجراه على حاله في الوقف وكذلك فعل به في القوافي المجرورة والمرفوعة في الوصل.

عليه، ولو بدأت بالسؤال عن الرجل، لأسقطت الألف من (منا)، كما أسقطت علامة
التأنيث من (منه) للوصل فقلت: (مَنْ وَمَنْه).

obeyikandi.com

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب

قال: واعلم أنَّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟ وكذلك الجر والرفع، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين. قال أبو العباس: إذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، وإذا حكيت فإنما تحكي ليعلم السامع أنك تسأله عن الذي ذكر بعينه، ولم يبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه.

قال أبو بكر: موضع (مَنْ) رفعٌ في القولين جميعًا.

قال: في قول قوم حكوا غير الأعلام قياسًا على الأعلام: فإذا قالوا: مَنْ عَمْرًا، أو مَنْ أَخُو زيد، رَفَعُوا أَخَا زيدَ لأنَّه قد انقطع من الأول بمن الثاني الذي مع الأخ، فصار كأنَّك قلت: مَنْ أَخُو زيدٍ، كما أنَّك تقول: تَبًّا له وَوَيْلًا، وَتَبًّا له، وَوَيْلٌ له.

قال أبو علي: إذا ذكرت (له) بعد (وَيْلٍ) قطعتَه من الأول وهو (تَبًّا) فرفعتَه، وإن لم تذكر (له) أجريته على قولك (تَبًّا)، فكذلك إذا تَنَبَّتَ بَمَنْ في قولك: (وَمَنْ أَخُو زيدٍ)، قطعت به عن الاسم الأول كما قطعت (وَيْلٍ) من (تَبًّا) إذا تَنَبَّتَ له.

قال: وإن أدخَلْتَ الواوَ والفَاءَ في (مَنْ)، فَقُلْتَ: فَمَنْ، أو (وَمَنْ)، لم يكن فيما بعده إِلَّا الرَّفْعُ.

قال أبو العباس: إذا أدخَلْتَ حروف العطف استغْنيتَ عن الحكاية لأنَّ المسؤول يعلم أنك عاطف على كلامه، إذ العطف لا يبتدأ به، وإنما حكى الاسم من حكى لثلاثا يتوهم المسؤول أنه مبتدئٌ باستفهام عَمَّنْ له مثل اسم المحدث عنه.

هذا بابُ إجرائهم (ذا) بمنزلة الذي

قال: ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي) في ذا الموضع أُلْبِتَّةٌ، لكان الوجهُ في: (ماذا رأيتَ) إذا أجاب: (خيرٌ).

قال أبو علي: يقول: لو لم يكن (ماذا) على ضريين، مرةً بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزلة (الذي)، وكانت (ذا) بمنزلة (الذي) أُلْبِتَّةٌ، لكان الوجه إذا قيل له: ماذا رأيتَ؟ أن يقول له: خيرٌ، إذا أجاب، كأنه قيل له: ما الذي رأيتهُ، فقال: الذي رأيتهُ خيرٌ، وليس الأمر كذلك لأنه قد جاء "ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا" فهذا لم يَجِءْ على أن (ذا) بمنزلة (الذي)، وجاء في موضع "ماذا أنزل ربكم، قالوا أساطير الأولين"، فدل ذلك على أن ماذا على وجهين، كلاهما قد جاء به التثنية، وقال الشاعر^(١): [الوافر]

دَعِيَ ماذا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ

قال: (فالذي) لا يجوز في ذا الموضع و (ما) لا يحسن أن تُلغِيها.
أي: إذا قلت: (ماذا)، فجعلت (ذا) بمنزلة (الذي)، لم يجوز أن تضع (الذي) موضع (ذا) بعد (ما).

قال: والنَّصْبُ في (ذا) الوجهُ، لأنه الجواب على كلام المخاطب.
قال: وقد يجوز أن تقول إذا قال: مَنْ الذي رأيتهُ؟ زيدًا، لأنَّ هاهنا معنى فعل، ويجوز النَّصْبُ هاهنا كما جاز الرفع في الأوَّل.

(١) عجزه: وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ بُنِّيْنِي

قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة طويلة من الوافر.

قوله: (دعي) ؛ أي: اتركي ماذا علمت بكسر التاء، ورواية أبي إسحاق بالضم.

قوله: (ماذا) كلمة (ما) اسم جنس بمعنى شيء، أو موصول بمعنى الذي على خلاف فيه، وفيه الشاهد ؛ أي: دعي الذي علمت أو شيئًا علمت.

قوله: (سأنتقيه) ؛ أي: سأجتنبه.

قوله: (بنيني) ؛ أي: أخبريني من النبأ، وهو الخبر، و (الباء) تتعلق به.

انظر: ابن هشام في مغني اللبيب ٥ / ٢، والسيوطي في همع الموامع ٨٤ / ١، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيبويه ج ١ ص ٤٠٥.

قال أبو علي: قوله: كما جاز الرفع في الأول، يقول: النصب في جواب المحيب إذا قيل له: مَنْ الذي رأيت؟ فقال: زيداً، في أنه غير الوجه مثل الرفع في جوابه إذا سُئِلَ: ماذا رأيت؟ وجعل (ما) مع (ذا) اسماً واحداً فقال: (خَيْرٌ)، فالوجه في جوابه إذا كان بمنزلة الذي (خَيْرٌ)، وإذا جعل اسماً واحداً (خَيْرًا).

هذا بابُ ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تُثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكره

قال أبو علي: موضع هذا الباب للإنكار، ثم ينقسم الإنكار إلى الشيء وإلى خلافه، فمثال إنكارك الشيء أن يقول قائل: ضُربَ الأميرُ، فتقول: آلميراه؟!، مُنكَراً لضرب الأمير، فأما ما ينكر أن يكون على خلاف ما ذكر، فكقول الأعرابي: آنا إيه؟! وقد سئل: أخرج إن أخصبت البادية؟ منكرًا لسؤال السائل عن خروجه إذا أخصبت البادية، يريد أن ذلك مما لا يجب أن يشكَّ فيه السائل.

قال: فَتَحَرَّكَ كما تحرك في الألف واللام الساكنُ مكسورًا.

قال أبو علي: يريد بقوله: (أزيدُ نيهِ) فتحرك الساكن الأول بالكسر كما تحرك اللام إذا قلت: زيدُ الطويل بالكسر.

قال: وقد يقول لك الرجلُ: أتعرف زيدًا؟ فتقول: أزيدُنيهِ، إمّا مُنكَراً لرأيه أن يكون على مثل ذلك، (أي هو أحمَلُ من أن أعرفه)، وإمّا على خلاف المعرفة.

قال أبو علي: قوله: على خلاف المعرفة، أي أعرف زيدًا، فأنكرُ عليك سؤالك إياي بما أعرفه.

قال: ألا ترى أنك تقول إذا قال: ضربتُ عُمرَ، قلت: أضربتُ عُمرَاهُ؟.

قال أبو علي: الفصل بين (أعمرَاه) وبين (أزيدنيهِ)، أن (عُمرَ) لا يلحقه التنوين، وإذا لم يلحقه التنوين لم يُكسر، لأنه لا يلتقي فيه ساكنان، لكن حرف اللين للإنكار يتبع الحركة التي هي في اللام وهي الفتحة، فيصير ألفًا، وفي (أزيدنيهِ) لما حُرِّك التنوين لا لالتقاء الساكنين بالكسر صارت العلامة ياءً لانكسار ما قبلها.

قال: وإن قال: أزيدًا يا فتى؟ تركتَ العلامةَ كما تركتَ علامة التَّأْنِيثِ والجمع، وحرف اللين في (منا ومَنِي، ومُنُوا)، حين قلت: مَنْ يا فتى؟.

قال أبو العباس: للوصل في هذا علة لا تكون في الوقف، لأن الوقف خفيٌّ والوصل يجيء فيه ما يقوم مقام العلامة من اتصاله بكلام آخر.

قال: وإذا قال: رأيتُ رجلًا وامرأةً، (فَمَنَّهُ) قد مَنَعَتْ (مَنْ) مِنْ حروف اللين، فكذلك (يا فتى) هنا يَمْنَعُ.

قال أبو علي: يريد إذا قلت: أزيداً يا فتى؟ فَوَصَلْتَ وَأَنْتَ مُنْكَرٌ، حذفت علامة الإنكار في الوصل، كما أنَّك إذا استثنت قول القائل: (رأيتُ رجلاً وامرأةً)، قلت: (مَنْ، وَمَنْةً)، فحذفت حرف اللين للوصل.

قال: كما يمنع ما كان في كلام المسؤول العلامة من الأول.

قال أبو علي: منع قولك (عَمَرُو) في قولك: أتيْتُ زيداً وعَمَرًا أن تلحق علامة الإنكار زيداً لما كان زيداً في صلة الكلام ودرجه، ولم ينكره آخرًا، فكذلك منع قولك: (يا فتى) أن تلحق (زيداً) العلامة للإنكار في قولك: (أزيداً يا فتى)؟.

قال: ولا تدخل العلامة في (يا فتى) لأنه ليس من حديث المسؤول.

قال أبو علي: كأنَّ قائلًا قال له: فإذا لم تدخل العلامة في قولك: (أزيداً) من قولك: أزيداً يا فتى؟ لأنه موصول (يا فتى) كما لم تدخل (زيداً) في قولك: (أزيداً وعَمَرَنِيه)، لأنه موصول بقولك: (وعَمَرَنِيه)، فأدخل العلامة في (يا فتى) كما أدخلتها في (عمرُو) من قولك: (وعَمَرَنِيه) لما كان آخر الكلام: ففصل سبويه بين (عَمَرُو) وبين (يا فتى)، بأن قال: قولك يا فتى ليس من حديث المسؤول فتدخل عليه العلامة، وإنما تدخل العلامة فيما كان من حديث المسؤول مُنْكَرًا أو مُتَعَجِّبًا، فأما إذا لم يكن من حديث المسؤول لم تدخل فيه العلامة، ألا ترى أن قولك: (وعَمَرَنِيه) من حديث المسؤول، والمسؤول هو المخبر آنفًا بقولك: (ضربتُ زيداً وعمرًا)، هو إذا حدَّث مخبرٌ، فإذا سُئِلَ مُنْكَرًا عليه، أو مُسْتَرْشِدًا منه فمسؤول بعد إخباره.

قال: فصار هذا بمثلة (الطويل)، حين مَنَعَ العلامة (زيداً) كما مَنَعَ (مَنْ) ما ذكرتُ لك، وهو قول العرب.

قال أبو علي: قوله: فصار هذا بمثلة (الطويل)، أي قولك (يا فتى) في أن منع (زيداً) علامة الإنكار بمثلة (الطويل) في أن منع (زيداً) العلامة في قولك: (أزيداً الطويله)، إلا أن الفرق بين (يا فتى) وبين (الطويل) أن (الطويل) من حديث المسؤول عنه، (ويا فتى) ليس كذلك.

وقوله: ما منع (مَنْ) ما ذكرتُ لك، (فَمَنْ) في موضع نصب، لأنها مفعولة (وما) في موضع رفع لأنها فاعله، أي: مَنَعَ يا فتى زيداً أن تلحقه العلامة في الإنكار للوصل، كما

منع (مَنْ) قولك (وَمَنْه) حرف اللين اللاحقة في الوصل، وهو الذي ذكره، فقال: فَمَنْه قد منعت من حرف اللين، وقد شرحناه أيضاً فيما تقدم من تفسير لفظ هذا الفصل.

قال: وَمِمَّا زادوا به الهاء بَيَّاناً قولهم: أَضْرِبْهُ، وفي نسخة أخرى أَضْرِبْهُ، فمن قال: أَضْرِبْهُ ألقى حركة الهاء على الباء. أنشد^(١): [الرجز]

مِنْ عَزَي سَبَّي لَمْ أَضْرِبْهُ

والوجه إسكان الباء لتكون الهاء للبيان ولا تكون للضمير، لأنع على أنه للبيان وضعه.

قال: كما فُعل ذلك في (مَنْ عبدَ الله) أي إذا حكاه بعد (مَنْ) على اللفظ.

قال: وإذا قال: ضَرَبْتُهُ فقلت: أَقُلْتَ ضَرَبْتُهُ لَمْ تُلْحَقِ الزيادة.

قال أبو علي: إنما تدخل علامة الإنكار فيما يكون من كلام المسؤول أو يكون على معنى كلامه أيضاً، وإن لم يكن نفس لفظه كقولك: (أَنَا إِنِيه)، جواباً لقوله: (أَتُخْرِجُ إِنْ أخصبت البادية؟) فأما إذا خلا من هذين لم تدخل العلامة كما لم تدخل العلامة في (يا فتى) من قولك: أزيداً يا فتى.

(١) قبله:

عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ

هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٢٨٧).

العتري: نسبة الى عترة وهي قبيلة من ربيعة بن نزار وهي عترة بن اسد ابن ربيعة وزياد الاعجم قائل هذا البيت احد بنى عبد القين.

والاستشهاد بالبيت في قوله (لم أضربه) حيث نقل حركة الهاء الى الباء ليكون ابين لها في الوقف وذلك من قبيل ان الهاء الساكنة خفية فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك اخفى لها قال أبو سعيد السيرافي: (انما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكناً لأنهم إذا وقفوا اسكنوا الهاء وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف وارادوا ان يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الاول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا: لم يقيم الرجل وذهبت الهندات) اهـ.

قال أبو العباس: وقد قيل في مثل هذا إنه يجوز فيه الإنكار، كأنك أنكرت أن يكون
ممن تكلم بهذا، فيقال لمن قاله: إنما يحكى كلامه لفظاً أو معنى وأنت إذا قلت: (أقلت؟)
فليس (قلت) من كلامك، فهذا خطأ فلا تقله.

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء

قال: في قول الخليل في (لَنْ): إنها (لا أَنْ)، كما قالوا: (وَيَلْمُهُ)، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ. قال أبو علي: أصل وَيَلْمُهُ: وَيْلٌ لأمّه، فحذفت اللام من (ويل) والهمزة من (أمه)، والدليل على أن اللام المحذوفة هي لام (وَيْلٍ)، كسرهم اللام الباقية، ولو كانت اللام المحذوفة لام الإضافة، لوجب أن تكون اللام الباقية مضمومة.

وأصل (إِذْ) أن تضاف إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وقد تحذف منها الجملة التي تضاف إليها، فإذا حذفت الجملة منها عوض منها التنوين، وإذا عوض التنوين التقى ساكنان الذال والتنوين وإذا اجتمعا وجب أن يكسر الأول، فإذا كسر صار (يَوْمَئِذٍ). فأما قولهم: (إِذْ ذَاكَ) فإشارة إلى حديث ماض، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً، كأنه قال: (يَوْمَ إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ) أو واقع ونحو هذا.

قال: ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيدٌ فَلَنْ أَضْرِبَ لأنّ هذا اسمٌ والفعلُ صلةٌ.

قال أبو علي: لو كان (لَنْ) على ما يقول الخليل إنما هو (لا أَنْ)، لما جاز أن تقول: (زيداً أن أضرب)، فتنصب (زيداً) بأضرب، لأنه في صلة (أَنْ)، وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجوز أن يتقدم العامل لم يجوز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد.

قال: وصارت بدلاً من اللفظ بأن، كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم. قال أبو علي: لأن اللام وأن لم يجتمعا كما لم تجتمع (يا) مع اللهم والفعل مع إِيَّاكَ وزيداً ونحو ذلك.

قال: لم يذكروا إلا أحد الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرف لم يعمل فيه شيءٌ يُضارِعُهُ، يعني يَفْعَلُ والحرف الذي معه السَّيْنُ لم يعمل فيه شيئاً، أي في يَفْعَلُ.

قال أبو علي: ليضارعه، أي ليضارع النفي الإيجاب، لأنّ في إيجاب (ما كان لِيَفْعَلُ) حرفاً في الفعل لم يعمل فيه وهو السَّيْنُ وسوف، وكذلك نفي حرف لم يعمل في الفعل، وهو اللام في لِيَفْعَلُ، ألا ترى أن هذه اللام لم تعمل في الفعل، كما أن السين في سَيَفْعَلُ لم تعمل في (يَفْعَلُ)، فهذا هو المضارعة بين الإيجاب والنفي.

قال: في إضمار الجازم: وقد أضمره الشاعر، شَبَّهَ بإضمار (رُبَّ) وواو القسم في كلام بعضهم.

قال أبو علي: (رُبَّ) لم تضمر، وقولهم: (وَبَلَدٌ)،

(وَدَوِّيَّةٌ)، الواو فيه عوض من (رُبَّ)، إلا أن من قال: (اللَّهُ) قد أضمر الخافض لا محالة وإذا جاء إضمار الخافض في بعض الصور لم يلزم إضمار الجازم وإن كان (الجازم) في الفعل نظير الجار في الاسم، لأن ما يعمل في الفعل أقل مما يعمل في الاسم.

قال: الموجب للرفع في هذه الأفعال وقوعها موقع الاسم مجروراً كان الاسم أو مرفوعاً أو منصوباً، وإنما لم تعرب في هذه المواضع بإعراب ما قبلها من الأسماء، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

قال: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: هَلَّا يَقُولُ ذَاكَ زَيْدٌ، (فيقولُ) في موضعِ ابتداءٍ، (وهَلَّا) لا يعمل في اسم ولا فعل.

قال أبو علي: (هَلَّا) من الحروف التي يقع الفعل بعدها، فإذا وقع بعدها اسم نحو (هَلَّا زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ)، ارتفع (زَيْدٌ) بفعل مضمر يفسر (يَقُولُ)، فيقول القائل: كيف ارتفع الفعل بعده، لوقوعه موقع الاسم، والاسم ليس بعده؟!.

والجواب: إنه وإن كان سبيل وقوع الاسم فيه ما ذكرنا، فإن الحرف غير عامل في فعل ولا اسم، وما لم يختص بالعمل في واحد منهما من الحروف لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعاً بعده، وإن صار بعض الحروف مع أحد الضريين من الاسم أو الفعل بعده أكثر.

قال: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: كِدْتُ أَفْعَلُ ذَاكَ، وَكَرِبَ يَفْرَعُ.

قال أبو علي: التقدير في (أَفْعَلُ)، الواقع بعد (كِدْتُ) إنه في موضع اسم منصوب، كما أنه في (كُنْتُ) في موضع اسم منصوب، فالموضع موضع اسم في المعنى، وإن لم يقع

الاسم فيه في الاستعمال، ولو وقع اسم فيه لم يكن إلا منصوباً كما انتصب أبوساً في^(١):
(عسى الغُويَرُ أبوساً).
(وَكِدْتُ) ونحو مما يقع بعده الفعل أكثر، كما أن (هَلَّا) كذلك.

قال: كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَدْتُ فاعلاً، وَوَضَعْتُ (أَفْعَلُ) مَوْضِعَ فاعِلٍ، ونظيرُ هذا في العربية كثير، وستره إن شاء الله تعالى، ألا ترى أنك تقول: بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا جاء، (فَأَنْ زَيْدًا جاء) اسمٌ وتقول في التَّعَجُّبِ: ما أَحْسَنَ زَيْدًا.

قال أبو علي: هذه مواضع قد استغني فيها بشيء عن شيء وأقيم فيها شيء مقام شيء، ولم يستعمل الشيء الذي استغني عنه استعمال المُستغنى به، ألا ترى أن (أَنْ) في قولك: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا جاء)، بمثلة (لَمْ يَجِيءْ زَيْدٌ)، وقائم مقامه؟ ولم يستعمل (لم يجيء زَيْدًا؟)، كما أن (أَفْعَلُ) في (كَدْتُ أَفْعَلُ) واقع موقع فاعل وإن لم يستعمل الفاعل هناك استغناء عنه بيفعل؟. (وَأَحْسَنَ) في (ما أَحْسَنَ زَيْدًا) فعل واقع موقعه الاسم، ولم يستعمل الاسم هنا، ألا ترى أنه لا يقال في التعجب: (ما مُحْسِنٌ زَيْدًا) فالدليل على أن (أَحْسَنَ) فعل وقع موقعاً يجوز أن يقع فيه الاسم أنه في موضع خبر اسم مبتدأ وهو (ما)، وخبر المبتدأ قد يقع اسماً ويقع فعلاً، ولم يستعمل في التعجب إلا الفعل، كما أن (يَفْعَلُ) في قولك: (كَادَ يَفْعَلُ)، واقع موقع فاعل، ولم يقع فاعل موقعه.

قال: ومنه جعل يقول ذاك.

قال أبو علي: أي من نظائر (كاد) قولك: قد جَعَلَ يقول، ويقول واقع موقع اسم، ولم يستعمل الاسم فيه، كأن التقدير: (جعل زَيْدٌ قائلاً)، ولكنه لا يقع قائلاً بعد (جَعَلَ)، كما لم يقع الاسم بعد (هَلَّا)، ومثل (كَادَ تقولُ): (طَفِقَ يقولُ)، في أن لا يستعمل بعدها الاسم.

قال: فَلَمَّا كان المعنى فيهن هذا، تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره.

أي: لئلا يكون ما معناه (أَنْ يَفْعَلُ)، كما معناه غير ذلك.

(١) يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر، فيتهم به. والغوير: تصغير غار. وأصله أن جماعة حذروا عدوا لهم، فاستكنوا منه في غار، فقال بعضهم: (عسى الغوير أبوساً) أي لعل البلاء يجيء من قبل الغار، فكان كذلك، احتال العدو حتى دخل عليهم من وَهْي في قفا الغار، فأسروهم.
انظر: الأمثال العربية ١/١٤٦، وجمع الأمثال ٢/١١٧، وزهر الأكم ١/١٨٨.

قال: فَمِنْ ثَمَّ مُنِعَ الْأَسْمَاءُ.

أي من الأسماء من الوقوع بعدها.

أنشد^(١): [البسيط]

أَرْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ إِذْنُ يَرْدُّ.....

قال أبو بكر: كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذاك، أي لا أردد حماري فقال: إذن يرد.

قال: ولو قلت: (والله إذن أفعل)، تريد أن تخبر أنك فاعل، لم يجز كما لا يجوز والله

أذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعل، فقبح هذا، يذُّك على أن الكلام معتمد على اليمين.

قال أبو علي: قُبِحَ جواز الإيجاب هنا يدل على أن النصب لا يكون في الفعل (بإذن)،

وأنه معتمد على التمييز، ويراد به النفي إذ كان للإيجاب لا يكون هنا.

قال أبو علي: إنما حذف (لا) من قولك: والله أفعل ونحوه في هذا الموضع، لأن النفي

فيه لا يلتبس بالإيجاب، لأنه لو كان الفعل موجباً باليمين للزمه اللام والنون، فتقول:

لَأَفْعَلَنَّ واللام وحدها في لغة ليست بالأكثر حكاها سيبويه.

قال: فإذا لم يلزمه ذلك عُلِمَ أَنَّهُ نَفْيٌ.

وأنشد^(٢): [الطويل]

(١) باقي البيت: ... وقيد العير مكروب

هو لعبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ.

والشاهد فيه: (إذن يرد) حيث نصب ما بعد (إذن)؛ لأنها مصدرية في الجواب؛ كأنه قال: لا أردّه،

فقال في الجواب: إذن يرد.

وأجاز الأعلَم رفع (يرد) على إلغائها، وتقدير الفعل واقعاً للحال، والشَّارح ذكر كلا الوجهين في

الإعراب.

انظر: المفضَّلَات ٣٨٣، والكتاب ١٤/٣، والأصمعيَّات ٢٢٨، والمقتضب ١٠/٢، والأصول

١٤٨/٢، والصَّاحِي ١٩٨، وشرح المفصَّل ١٦/٧، وشرح الرّضِيّ ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٢،

والخزانة ٤٦٢/٨.

(٢) من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن، صاحب عزة، في مدح عبد العزيز بن مروان واللام في قوله:

لئن عاد واقعة في جواب القسم في قوله قبل هذا البيت:

حلفت برب الراقصات إلى متى بغور الفبا في نصها وذميلها

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا
 قال أبو علي: لم يعمل (إِذَنْ) في (لا أقيلها)، لأن الفعل معتمد على اليمين كأنه قال:
 والله لئن عاد لي وأمكنتني لا أقيلها، فلا أقيلها معتمد على اليمين.
 قال: وإن شئت رفعت على قول من ألقى.
 أي على قول من ألقى إذا جعلها بين الواو والفعل أو الفاء والفعل كقوله عز وجل:
 ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣].
 قال: فلمّا فُجِحَ ذلك جُعِلَتْ بَمَثَلَةِ هَلْ وَكَأَنَّمَا وَأَشْبَاهَهُمَا.
 أي في أنه لم يعمل، كما أنّ (هَلْ) (وكأنما) لا يعملان، وذلك لمّا فصل بين (إِذَنْ)
 والفعل بالاسم.
 قال في (إِذَنْ): لو كان بمَثَلَةِ اللام (و) حتى لأضمرتها.
 يعني أن إذا قلت: عبدُ الله إِذَنْ يَأْتِيكَ، فكان ينبغي له أن ينصب (إِذَنْ يَأْتِيكَ)، لأن
 المعنى واحد.
 يريد: (إِذَنْ يَأْتِيكَ) من قولك: عبدُ الله إِذَنْ يَأْتِيكَ.
 يقول: لو كان النصب بعدها بإضمار (أَنْ)، لكنت تنصب بها إذا كان ما بعدها
 معتمداً على ما قبلها كما تنصب إذا لم يكن ما بعدها معتداً إلا عليها نحو: (إِذَنْ يَأْتِيكَ)
 في الجواب.

=

والشاهد عدم إعمال (إِذَنْ) فيه لأنها لم تصدر جملتها.
 انظر: ديوانه ص ٣٠٥. وكتاب سيبويه ١٥/٣ والجمل للزجاجي ص ١٩٥ وشرح اللمع لابن
 برهان ٣٤٥/٢ وشرح المفصل ١٣/٩ وشرح الألفية لابن الناطم ٦٦٩ والمغني ص ٣٠ والعيني ٣٨٢/٤
 والتصريح ٢٣٤/٢ والمجمع ٧/٢ والأشموقي ٢٨٨/٣.

هذا بابٌ (حتّى)

قال أبو علي: (حتّى) ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنّ)، والتي ينتصب الفعل بعدها هي العاملة في الاسم الجرّ، و (أنّ) المضمرّة والفعل المنتصب في موضع اسم مجرور كما أنّ (أَكْرَمَكَ) من قولك: جئتُ لأَكْرِمَكَ، مع (أنّ) المضمرّة في موضع اسم مجرور، (وحتى وأنّ) المضمرّة والفعل المنتصب كله في موضع نصب، كما أنّ (يزيد) من قولك: (مررتُ بيزيد) في موضع نصب.

قال: وأمّا الوجه الآخر فإن يكون السّير قد كان، والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كَيّ) التي فيها إضمارُ (أنّ)، وفي معناها وذلك قولك: كَلَمْتُكَ حتى تأمر لي بشيءٍ.

قال أبو علي: إنّما مثله بكَيّ ليري أنّ الأوّل سببٌ للثاني، ألا ترى أنّ الكلام سببٌ للأمر بالشّيء؟!.

قال: فحتّى صارت هنا بمثّلة (إذا) وما أشبّها.

أي في أنه لا يعمل في الفعل، كما أنّ (إذا) لا تعمل في الفعل ولا في الاسم.

قال أبو علي: الفعل في وجهي الرفع في (حتّى) للحال وله ارتفع، إلا أنّ السبب في الوجه الأول متصل بالمسبّب وبينهما في الثاني مهملة، والفصل بين الرفع والنصب بعد (حتّى) أنّ الفعل إذا رفع بعدها فالكلام جملتان، وإذا نصب فالكلام جملة واحدة وكان موضع (حتى) وما تعمل فيه نصباً، كما أنّ موضع (يزيد) بعد (مررتُ) موضع نصب، لأنّ قولك: (مررتُ) جملة تامة، كما أنّ (مررتُ) جملة تامة بعدها منصوب، وإذا رفعت الفعل بعد (حتّى) لم يكن لحتى موضع، كما أنّك إذا قلت: ذَهَبَ زيدٌ وَقَعَدَ عمروٌ لم يكن لذَهَبَ زيدٌ، ولا الجملة التي بعدها موضع، إنّما هي جملة منقطعة من جملة، فقولُه^(١):

[الطويل]

(١) البيت كاملاً:

فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُحَاشِئُ

البيت للفرزدق، ديوانه ٥١٨.

قال البغدادي ٢٢٧/٢ في شرح أبيات المغني: على أن حتى فيه ابتدائية، قال سيبويه في باب حتى بعد ما أنشده: فحتى ههنا بمثالة إذا، وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء. انتهى. قال أبو علي في "المسائل البصريات" وهي مسائل أملاها في جامع البصرة: "حتى" ثلاثة أضرب: جارة، وعاطفة، والثالث: أن تكون داخلية على الجمل. وينصرف الكلام الذي بعدها إلى الابتداء كأما وإذا، ونحوهما في ذلك نحو قوله: "فياعجبا حتى كليب تسبي" لا تخلو من أن تكون عاطفة أو جارة أو ابتدائية، فلا يجوز أن تكون عاطفة، ألا ترى لا يحسن: عجبا وزيد منطلق، لأنك لا تشرك زيدا في النداء، ولا تدخله أيضا في الحديث الأول، لأنه ليس من شكله، ومخالف له في جنسه، لأن النداء ليس بنحر وقد روعي في باب عطف الجمل من التشاكل والتشابه مالا خفاء به، فإذا لم يكن من شكله لم يعطف عليه، وإذا لم يعطف عليه كان كأنه قال مبتدئا: وزيد منطلق، وهذا غير سائغ، ويدلك على أنها ليست العاطفة دخول حرف العطف عليها في قوله:

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

وحرف العطف لا يدخل على مثله، فإذا كان كذلك علمت أنها بمثالة قوله: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] في أن حرف العطف دخل على حرف يصرف الكلام إلى ابتداء. فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون الجارة، وتكون الجملة في موضع جر؟ قلنا: ذلك خطأ من غير وجه، ألا ترى أن الجمل إنما يحكم لها بمواضع من الإعراب إذا وقعت في مواضع المفردة صفات لها أو أخبارا أو أحوالا؟ وليس هذا من مواضع المفردة، ألا ترى أن حتى الجارة لم تضاف إلى مضمر نحو: حتاك وحتاه، حيث لم تتمكن تمكن إلى؟ كما لم تضاف الكاف إلى المضمر، نحو: كك وكى؟ فإذا لم تضاف إلى المضمر الذي هو اسم ولم يتعد عملها الأسماء المظهرة كانت من أن تعمل في الجمل أبعد، لأن الاتساع في إقامة الجملة مقام المفرد أشد منه في إقامة المضمر مقام المظهر، ألا ترى أن عامة المواضع يقوم المضمر فيها مقام المظهر، ولا تقوم الجمل فيها جمع مقام المفرد، بل في مواضع أقل من ذلك؟ مع هذا فإنك لو حكمت في موضع الجملة بالجر لمكان حتى للزمك تعليق حرف الجر، وحروف الجر لا تعلق، ألا ترى أنك لا تجد حرفا من حروف الجر في موضع داخلا على جملة كائنة في موضع جر.

وقال أبو عثمان: فإن قلت: إني أجد معنى حتى في هذه المواضع: أن ما بعدها مما قبلها ومتعلق به، فهلا دل اجتماعهما في المعنى على أنهما حرف واحد؛ قيل: ليس اجتماع الحرفين في معنى واحد مما يوجب أن يكون أحدهما الآخر، بل لا ينكر أن يجتمع حرفان في معنى نحو: بل ولكن، ألا ترى أنك تستدرك بهما جميعا، ونحو: بل وأم المنقطعة، ألا ترى أنك تضرب بهما جميعا، ونحو: لا ولن، فإنك تنفي بهما جميعا، ونحو: هل وهمزة الاستفهام، فإذا كان كذلك؛ علمت أن الحكم بأن الجملة بعد حتى مجرورة من فاحش الخطأ، وما تدفعه الأصول، ولا يوجه عليه شاهد، فاعرف خطأه، على أنه لو كانت الجملة التي تقع بعد حتى في موضع جر لوجب أن لا تقع الأفعال المرتفعة بعدها، بل كان يضمم بعدها

..... حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي

جملة منقطعة عن الأول، وليس كذلك (حتى) إذا جررت الاسم بها، لأنك إذا جررته كان الجار مع المجرور في موضع نصب كقولك: سِرْتُ حَتَّى مَطْلَعِ سُهَيْلٍ.
قال: والرَّفْعُ ها هنا في الوجهين جميعاً كالرَّفْع في الاسم. قال الفرزدق:
 حتى كليبٌ.....

قال أبو علي: ارتفع الفعل بعد حتى من حيث ارتفع الاسم لأن حتى لو كانت الجارة، ولم تكن التي هي بمنزلة حرف من حروف الابتداء لانتصب الفعل بعدها كما ينجر الاسم بعدها، ولم يرتفع، ويدلك على (حتى) أنها من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه يفعل ذلك.

قال أبو علي: لو كانت الجارة للاسم لوجب أن يفتح (أن) بعدها لأن تلك لا تدخل إلا على اسم، وأن مع صلته اسم.

قال: وإذا قلت: لقد ضُربَ أمْس حَتَّى لا يستطيعُ أن يتحرَّك اليوم، فليس كقولك: سِرْتُ فأَدْخُلُها، إذا لم تُرد أن تجعل الدخول الساعة، لأنَّ السَّيْرَ والدُّخُولَ جميعاً وقعا فيما مضى وكذلك: مَرَضَ حَتَّى لا يَرْجُوهُ، أي حتى إنه الآن لا يَرْجُوهُ.

قال أبو علي: مثَل (حَتَّى) إذا كان الفعل بعدها مرتفعاً متصلاً بالفاء، ثم قال: إذا قلت: سِرْتُ فأَدْخُلُها، فعطفت أَفْعَلُ على فَعَلْتُ، وأنت تريد أن الفعلين جميعاً قد مضيا، فلا يجوز أن تشبه (حتى) إذا رفعت الفعل بعدها وكان متصلاً بالفعل بالفاء إذا كان الفعلان فيه قد نُصِبا، وإنما شبهه بالفاء للاتصال فقط.

قال: وليس يَبْنِ حَتَّى في الاتصال وَبَيْنَهُ في الانفصال فَرَقُ.
 يريد في وجهي الرفع.

" أن " فينصب الفعل بها، ويكون أن مع الفعل في موضع جر، فوقوع الفعل المرفوع بعدها إذا أريد به الحال، واشتهار ذلك وكثرته، مما يدلك ويصرك فساد هذا القول. انتهى كلام أبي علي، بحذف ما يستغنى عنه من النظائر.

قال: وإنما اتَّصَلُهُ في أَنَّهُ كانَ فيمَا مَضَى، وإِلا فَلَأَنَّهُ لَيْسَ يُفَارِقُ مَوْضِعَهُ الْآخَرَ في شَيْءٍ إِذَا رَفَعْتَ.

قال أبو علي: يجب أن يُفهم من قوله: وإنما اتَّصَلَهُ... إلى آخر الباب أن الفعل المرتفع بعد (حتى) في وجهي الرفع جميعاً للحال لا يختلفان في ذلك، وإنما الخلاف بين الوجهين أن أحد الفعلين في أحد الوجهين متصل بالثاني، وفي الآخر غير متصل.

هذا باب الرّفْع فيما اتّصل بالأول كاتصاله بالفاء

أي بالفعل الذي قبل (حتى) في قولك: سِرْتُ حتى أدخلُها وما انتصب لأنه غايةٌ.

قال أبو علي: إذا بلغ الغاية جاز أن يتوغلها وأن يقف عندها.

قال: ومن زعم أن النصب يكون في ذا، أي في (أرى زيداً سار حتى يدخلها)، لأنّ المتكلم ليس بمُتَيَقِّنٍ، فإنّه يدخل عليه (سارَ زيدٌ حتّى يدخلُها فيما بلغني لا أدري).

قال أبو علي: أدخل عليهم هذه المسألة لإجماعهم على رفعها بتيقن فقد بان أن النصب ليس يكون فيما بعد (حتى) من أجل زوال التيقن، إذ قد رفعوا ما بعدها حيث لم يتيقنوا.

قال: وتقول: كنتُ سِرْتُ حتّى أدخلُها إذا لم تجعل الدُّخُولَ غايةً.

قال أبو علي: من زعم أن الرفع لا يجوز في كُنْتُ سِرْتُ حتى أدخلُها، لأن القلب لا يجوز فيه دخل عليه: قد سِرْتُ حتى أدخلُها، ولزمه أن لا يجوز في الفعل بعد (حتى) في قولك: (سِرْتُ حتى أدخلُها) إلا النصب، لأن القلب لا يجوز في هذه المسألة بإجماع من العرب ألبتة، لا يجوز: (سِرْتُ حتى أدخلُها قد) (ولا سِرْتُ حتى أدخلُها) فقد بان أن القلب في هذا ليس يكون النصب من أجله.

قال: وتقول: قلّما سِرْتُ حتى أدخلُها، إذا عنيتَ غيرَ سِرٍّ، وكذلك أقلُّ ما سِرْتُ حتى أدخلُها.

قال أبو علي: قوله: قلّما سِرْتُ حتّى أدخلُها على ضَرَيَيْنِ:

إن أردت (قلّما سِرْتُ حتى أدخلُها) سرتُ قليلاً جاز الرفع في الفعل بعد (حتى). وإن أردت بقلّما نفي السير أصلاً حتى كأنك قلت: (ما سِرْتُ) لم يجوز الرفع أصلاً، كما أنّك إذا قلت: ما سِرْتُ حتّى أدخلُها لم يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى).

وأقلُّ ما سِرْتُ بمثّلة قلّما سِرْتُ في النفي، فكما أنه لا يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى) في قولك: قلّما سرتُ حتّى أدخلُها كما لم يجوز في: ما سِرْتُ حتّى أدخلُها، كذلك لا يجوز الرفع في الفعل بعد حتّى في قولك: أقلُّ ما سِرْتُ حتّى أدخلُها، وإنما لم يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى) إذا نفيت الفعل الذي قبل (حتى) لأن الفعل الذي بعد (حتى) إذا رفع كان سببه الموجب له الفعل الذي قبله، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولد

عنه، فإذا رفع الفعل بعد (حتى) فهو للحال، ومن أجل ذلك ارتفع، فإذا نفى السبب الكائن عنه لم يكن ولم يتولد، فاستحال أن يرتفع وهو معدوم على الحال، فإذا لم يجوز رفعه، لأنه ليس في الحال لنفي السبب صار (حتى) بمعنى إلى في أنه غاية، وانتصب الفعل بعده على إضمار (أن)، وصار الفعل المنتصب مع (أن) المضمرة الناصبة للفعل في موضع اسم مجرور، وصار (حتى) مع الاسم المجرور بعدها في موضع اسم منصوب.

والدليل على أن (قَلَمًا) نفى بمرثلة (ما) النافية نصبك الفعل بعدها بعد الفاء في قولك: قَلَمًا سِرْتُ فَأَدْخُلْهَا.

فإن قيل: أليس علثك في بطلان الرفع بعد (حتى) إذا نفيت السير زوال السبب المؤدي إلى الحال، فهلا أبطلت النصب أيضًا فيه،

ولم يجوز لزوال السبب المؤدي إلى الغاية إذا نفيت؟! قلت: النفي يدخل على الإيجاب، والإيجاب قبله، وإنما أثبت الغاية في النفي من حيث أثبتته في الإيجاب ألا ترى أنك إذا قلت: سرتُ إلى البصرة، فقد أثبت غاية فإن نفيت السير أدخلت النفي على الإيجاب المثبت فيه الغاية فقلت: ما سرتُ إلى البصرة، فالغاية نَفَيْتَ السَّيْرَ أو أَوْجَبْتُهُ ثَابِتَةً، والحالُ إذا نَفَيْتَ السَّبَبَ الموجبَ لها لم تكن.

قال: وتقول: إنما سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلْهَا، إذا كنتَ مُحْتَقرًا لِسَيْرِكَ الذي أَدَّى (إلى) الدخول.

قال أبو العباس: ليس شيء أقرب إلى النفي من القلة، فلذلك أجرى الاحتقار مجرى النفي، فنصب الفعل بعده كما ينصب بعد النفي.

قال: وتقول: كان سَيْرِي أَمْسَ، فإذا أنا أَدْخُلْهَا لم يَجُزْ.

قال أبو علي: إذا نصبت الفعل بعد (حتى) في قولك: كان سيري أمس حتى أدخلها، كان جيدًا، لأن (حتى أدخلها) خبر كان، وهو في موضع نصب المعنى: كان سيري إلى دخولها وجعلت (أَمْسَ) ظرفًا غير مستقر، فإن رفعت الفعل بعد (حتى) على هذا لم يجوز، لأنه لا يكون في الكلام لكان خبر، ألا ترى أن قولك: فأدخلها من قولك: كان سيري فأدخلها لا يكون خبرًا لكان، ولو جعلت أَمْسَ مستقرًا جاز في قولك: كان سيري أَمْسَ حتى أدخلها الرفع، ولو جعلت (كان) التي بمعنى (وقع)، وأمس غير مستقر لجاز الرفع في

قولك: حتى أدخلها، لأن (كان سيري) على هذا جملة تامة، كما أن (سرت) كذلك، فكما جاز الرفع بعد (سرت)، فكذلك يجوز بعد (كان) التي بمعنى وقع.

قال: واعلم أن ما بعد حتى لا يشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت: لم أجيء فأقل ولو كان ذلك لاستحال (كان سيري أمس شديداً حتى أدخل) ولكنها تجيء كما يجيء ما بعد إذا وبعد حرف الابتداء، وكذلك هي أيضاً بعد الفاء إذا قلت: ما أحسن ما سرت فأدخلها.

قال أبو علي: هي كناية عن قوله (فأدخلها).

قال أبو علي: يريد أن حتى هنا لا تشرك ما بعدها فيما قبلها كما تشرك حروف العطف فيما قبلها.

وقوله: ولو كان كذلك، أي لو أشركت كما تشرك حروف العطف فيما قبلها لاستحال رفع (أدخل) في قولك (كان سيري أمس شديداً حتى أدخل) وإنما كان يستحيل هذا لأنها لو أشركت كما تشرك الواو لما جاز أن يعطف بها الفعل على الاسم، لكنك كنت تضمّر أن بعدها، ليصير الفعل معها في تأويل الاسم ويصير أن والفعل في موضع رفع للعطف على سيري.

قال: فإن قلت: كان سيري أمس حتى أدخلها تجعل أمس مستقراً جاز الرفع، لأنه استغنى فصار كسرت.

قال: لأن سرت جملة تامة، كما أن قوله (كان سيري أمس) جملة تامة.

قال: واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجباً رجعت حتى إلى أن وكى.

قوله: (كان سيري أمس) كله غير واجب، أي إذا كان منفياً مثل قولك: ما سرت حتى أدخلها.

قال: وتقول: أتهم سار حتى يدخلها، لأنك قد زعمت أنه كان سير ودخول وإنما سألت عن الفاعل.

قال أبو علي: كأن قائلاً قال له: لم رفعت الفعل بعد (حتى) والكلام استفهام غير واجب؟ وقد قلت: إن الفعل بعد (حتى) إنما يرفع إذا كان الكلام واجباً! فقال: الفعل ها

هنا موجب غير مُستفهم عنه، وإنما الاستفهام عن فاعل الفعل لا عن الفعل، ألا ترى أنك لو قلت: أين الذي سار حتى يدخلها؟ وقد دخلها، لجاز أن يَقَعَ الفعلُ الماضي الواجب مع استفهامك عن الفاعل، لأن الفعل واجب غير مُستفهم عنه.

وقوله: لَجازَ هذا الذي يكون لما قد وَقَعَ، أي جاز أن يقع الفعل الماضي في هذا الموضع لأن الاستفهام عن الفاعل.

وقوله: لما قد وَقَعَ صَلَة، ليكون الذي هو صلة (الذي).

وقوله: لأنَّ الفعلَ ثُمَّ واقعٌ، أي في قولك: أيُّهم سارَ حتَّى يدخلها وأين الذي سار حتى يدخلها، الفعل واقع وإن كان الفاعل مستفهماً عنه.

قال: وليسَ بمتزلة قَلَّ ما سِرْتُ، إذا كان نافياً لكثير ما، ألا ترى أنه لو قال: قَلَّما سِرْتُ فدخلتها، وهو يريد أن يجعلها واجبةً أي يجعل قوله (فأدخلها)، أو (حتى أدخلها) واجبة، خارجة من معنى (قَلَّما) أي إذا كانت نافية بالجملة لم يستقم إلا أن تقول: قَلَّما سِرْتُ حتى دخلت، أي لم أسِرْ ولكنتي دخلت، فإثما تَرَفَّعُ بحتى في الواجب.

أي وليس (قَلَّما) إذا كان نفي كثير ما بواجب فترفع بعده، ويكون ما بعدها مبتدأ منفصلاً من الأوّل كان مع الأوّل، أي كان المنفصل المرفوع بعد (حتّى) فيما مضى أو الآن.

قال: وتقول: أسِرْتُ حتى تدخلها نصبٌ لأنك لم تثبت سِيراً تَرَعُمُ أنه قد كان معه دخولٌ وأبو الحسن يجوز الرفعَ لأنك لو قلت: سِرْتُ فإذا أنت داخلٌ جاز.

قال أبو علي: قد تقدم رد أبي العباس عليه، وإن السبب إذا لم يكن، لم يوجد المتولد عنه.

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين

وذلك قولك: سرت حتى يدخلها زيد، إذا كان دخول زيد لم يؤدّه سيرك، ولكّنت لو قلت: سرت حتى يدخلها ثقلّي أو بدني رفعت، لأنك جعلت دخول ثقلك يؤدّيه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلاّ بسيرك، وبلغنا أنّ مجاهدًا قرأ "وزلزلوا حتى يقول الرسول"، وهي قراءة أهل الحجاز.

قال أبو علي: تأويل ذلك والله أعلم أنهم لما أن كان (زلزلوا) سبباً لقول الرسول كما صار السير سبباً لدخول البدن والثقل، ومن قرأ "وزلزلوا حتى يقول الرسول" جعله بمنزلة سرت حتى يدخلها زيد، وسرت حتى تطلع الشمس فلم يجعل قول الرسول سبباً لزلزلوا، كما لم يجعل سيره سبباً لطلوع الشمس، ولكن جعل قول الرسول غاية، كأنه على التقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول، كما جعل طلوع الشمس غاية لسيره حتى يدخلها زيد، أي قبل أن يقطعه على قولك: حتّى أدخلها فلما عطفته عليه لم يجز غيره.

قال: وصارت إعادتك حتّى كإعادتك له في تبا له، وويل لك، من عمراً ومن أخو زيد؟!.

قال أبو علي: يقول: لما أعدت (له) بعد (ويل) ابتدأته، وقطعته مرتباً، وكذلك لما أعدت (من) ثانية بعد عمرو محكيّاً قطعته منه رفعة.

قال: وإنّما كانت (أدخلها) حائلة بين (حتّى)، يريد (أدخلها) من قولك في المسألة (سرت حتّى أدخلها وتطلع الشمس).

قالوا: بين أن تنصب لأن (حتى) لا تنصب إلا ما يليها.

أي: قولك وتطلع الشمس لم تل (حتى) فيجوز أن تنصبه.

في الكتاب: قال أبو الحسن: أنا أزعم أنّ هذه التي ترفع ما بعدها ليست حتى التي تنصب ما بعدها.

قال أبو علي: هكذا قول الخليل وسيبويه إن التي ينصب بعدها الفعل هي التي تخفض الاسم، والتي يرفع الفعل بعدها هي بمنزلة حرف من حروف الابتداء.

قال: ويحسن أن تقول: سرت حتّى تطلع الشمس، وحتّى أدخلها كما تقول: سرت إلى يوم الجمعة وحتّى أدخلها.

قال أبو علي: جعل الفعل المنصوب بعد (حتى) بمثلة اسم لأن أن مضمرة، ألا ترى أنه مثله باسم فقال: كما يجوز أن تقول: سرْتُ إلى يومِ الجمعةِ.

قال: قال امرؤ القيس^(١): [الطويل]

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
فهذه الآخرة هي التي ترفعُ.

قوله: هي التي ترفع، يريد التي يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع الاسم في قولك: حتى كَلِبٌ، لأنه بمثلة حرف من حروف الابتداء.
قال: وإنْ نَصَبْتَ وقد رَفَعْتَ فعلَكَ فهو مُحالٌ.
أي لأنك لا تعطف بمنصوب على مرفوع.

(١) لامرئ القيس في ديوانه ق ١٦/٩ ص ٩٣ (وروايته: مطوت بهم حتى تكل مطيهم) وله في الكتاب ٤١٧/١ و ٢٠٣/٢ وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٨ و ٢٥٥ (عجزه) وشرح المفصل ١٩/٨ والمغني ١١٤/١ وشرح الأشموني ١٠٢/٢ و١٩/٨ وبلا نسبة في المقتضب ٤٠/٢.

الشاهد فيه: أن (حتى) هنا ليست عاطفة، لدخول حرف العطف عليها؛ لأن حُرُوفَ العطف لا يدخل بعضها على بعض؛ لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن معنى العطف.
فلا يجوزُ جاءني زيدٌ ثم عمرو؛ لأنه لا يخلو أن تكون أحدهما هي العاطفة، فأيتهما نبت لها الحكم، استغني بها عن الأخرى.
اللغة: (السرى): سِيرُ اللَّيْلِ، وفيه لغتان: سَرَى وأسرى.
قال النابغة: [البسيط]

أَسَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَازِ سَارِيَةً
فَقَوْلُهُ: سَارِيَةً، هُوَ مِنْ سَرَى، وَقُرِئَ بِاللُّغَتَيْنِ: أَنْ أَسَرَ، وَأَنْ أَسَرَ.
وقَوْلُهُ: (تَكِلَ مَطِيَّهُمْ)، يَعْنِي: تَعَيَّ إِلَهُمْ. وَالْمَطِيُّ: جَمْعُ مَطِيَّةٍ، وَكَانُوا يَرْكَبُونَ الْإِبِلَ، وَيَقْدُونَ الْخَيْلَ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ لَهَا.
ويُرْوَى: (حتى تكل غزيهم)، وهو اسمٌ واحدٌ يُؤدِّي عن الجمع؛ لأنَّ فَعِيلًا لَيْسَ مِمَّا يُكْسَرُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الشَّدُودِ، نَحْوُ: الْعَبِيدِ وَالْكَلِبِ، وَلَا يَكَادُ يَقَعُ مَعَ قَلْتِهِ إِلَّا فِي جَمْعِ فَعْلٍ، لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ فِي الْكَلَامِ.
وَالْجِيَادُ: الْخَيْلُ، وَاحِدُهَا جَوَادٌ، وَيُقَالُ: رَجُلٌ جَوَادٌ، وَقَوْمٌ جَوْدٌ. وَقَوْلُهُ: (مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ)؛ لِإِفْرَاطِ الْإِعْيَاءِ.

ويُرْوَى: حَتَّى تَكِلَ جِيَادَهُمْ وَحَتَّى الْمُصْلِي. وَيُرْوَى: مَطَوْتُ بِهِمْ.

هذا بابُ الفاء

قال أبو علي: الفصل بين قولك: (لا تأتيني فتحدّثني) إذا أشركته مع الفعل الأول أو حملته على أنه خبر مبتدأ، وبين قولك (ما تأتيني فتحدّثني) أنك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة وإذا رفعت فالكلام جملتان، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما تأتيني فتحدّثني) فكأنك قلت: لم يكن إتيان فحديث، وإذا رفعت نفيت كل واحدة من الجملتين على حدة، إلا أن الجملة الثانية إذا جعلتها خبراً لمبتدأ محذوف كان جملة من مبتدأ وخبر والخبر فعل وفاعل إذا أشركته مع الأول كان جملة من فعل وفاعل.

قال: كما لا يقع معنى الاستثناء في (لا يكون) ونحوها إلا أن تُضمَر. أي تضمّر ما يكون المستثنى خبره، كقولك: أتاني القوم لا يكون زيداً، أضمرت بعضهم لأن التقدير: لا يكون بعضهم زيداً.

قال: ونظير جعلهم لم آتِكَ، ولا آتِيكَ وما أشبهه بمثلة الاسم في النية حتى كأنهم قالوا: لم يك إتيان، إنشاد بعض العرب قول الفرزدق^(١): [الطويل]

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا يَبِينُ غُرَابُهَا

قال أبو علي: يقول: إنك إذا قلت: ما تأتينا فكأنك قلت: لم يكن إتيان، كما أن الشاعر لما قال: لَيْسُوا مُصْلِحِينَ فكأنه قد قال: ليسوا بمصلحين، ومعنى ليسوا مصلحين كمعنى ليسوا بمصلحين، كما أن معنى (ما تأتيني) معنى لم يكن منك إتيان ولو قال قائل: إن دلالة الفعل على مصدره أقوى في الدلالة من هذا الذي مثله به، لكان عندي هو

(١) نون (مصلحين) لأنه أراد معنى (يصلحون)، وواحد المشائيم (مشؤوم) يقول: هؤلاء القوم قد شأموا هذه العشيرة فغراب العشيرة لا ينبع إلا بالبين، أي بالفراق، وقد يتركون تنوين هذا، إذا احتاجوا إليه في الشعر.

البيت للأخوص الرياحي في: كتاب سيبويه: ١/١٦٥، ٣٠٦، والحيوان: ٤٣١/٣، والإنصاف: ١٨٠/١، وشرح المفصل: ٥٢/٢، وخزانة الأدب: ١٤٨/٤، وينسب إلى الفرزدق في: كتاب سيبويه: ٢٩/٣، وليس في شرح ديوانه وبلا نسبة في: الخصائص: ٣٥٤/٢، وأسرار العربية: ١٤٨، ومغني اللبيب: ٦٢٢، وشرح الأشموني: ٢٣٥/٢.

القول، ألا ترى أن الفعل يدل على مصدره في مثل قولك: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ، "ولا تُحَسِّنَ الَّذِينَ يَخْلُونَ"، والمصدر أيضًا يدل على فعله في مثل سُقِيًّا وما أشبهه وفي مثل^(١):

(١) صدر البيت:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ

هَذَا الْبَيْتُ لَعَبْدٍ مَنَافٍ بِنِ رُبْعِي الْهُذَلِيِّ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (الْجَمَّالَةُ)، وَهُوَ جَمْعُ جَمَالٍ، كَمَا يُقَالُ: بَقَالٌ وَبَقَالَةٌ وَحَمَارَةٌ، فَالْتَّاءُ دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ.

الْمَعْنَى: وَصَفَ قَوْمًا هَزَمُوا حَتَّى إِذَا أُدْخِلُوا فِي قَتَائِدَةٍ، قَالَ ذَلِكَ الْأَصْمَعِيُّ.

وَجَعَلَ الْمُنْهَزَمِينَ كَالشُّرَدِ، وَاحِدُهُمْ: شَرِيدٌ؛ كَطَرِيقٍ وَطَرِيقٌ، وَقَدِيمٌ وَقَدِيمٌ، وَإِذَا كَانُوا شُرَدًا فَكَيْفَ بِهِمْ إِذَا طُرِدُوا؟ ذَلِكَ أَشَدُّ لِنَفَارِهَا؛ فَلِذَلِكَ خَصَّ الشُّرَدَ بِالذِّكْرِ مِنْ غَيْرِهَا. وَ(الشَّلُّ): الطَّرْدُ.

الإعراب: فِي جَوَابِ (إِذَا) ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ جَوَابَهَا مَحذُوفٌ، وَلَهُ نَظَائِرٌ فِي التَّنْزِيلِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ فِي حَذْفِ الْجَوَابِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ وَشَبْهِهِ ضَرْبًا مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ بَلَّغُوا أَمَلَهُمْ، وَأَدْرَكُوا مَا أَحْبَبُوا، وَنَحَوَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنَّ الْجَوَابَ فِي قَوْلِهِ: (شَلًّا)، وَعَنِي بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ.

وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (الشَّلَّ) إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ إِدْخَالِهِمْ فِي قَتَائِدَةٍ، وَهَذَا الرَّأْيُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالثَّلَاثُ: قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ: وَهُوَ أَنَّ (إِذَا) زَائِدَةٌ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ لَهَا بِجَوَابٍ، وَالتَّقْدِيرُ: حَتَّى أَسْلَكُوهُمْ.

وَهُوَ أَيْضًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (إِذَا) اسْمٌ وَالْأَسْمَاءُ تَبْعُدُ زِيَادَتِهَا.

فَقَوْلُهُ: (شَلًّا) عَلَى مَنْ جَعَلَهُ جَوَابًا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ مَحْضٌ، أَكَّدَ فِعْلُهُ الْمُضْمَرَّ الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ.

وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ، هُوَ مَصْدَرٌ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْحَالِ، وَلَكَ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَجْهَانِ:

إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: شَلَّلِينَ.

وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَشْلُولِينَ.

وَالْأَفْهَمُ كَوْنُهَا حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ؛ لِقَوْلِهِ: (كَمَا تُطْرَدُ الْجَمَّالَةُ)، فَشَبَّ الشَّلَّ بِشَلِّ الْجَمَّالَةِ الْإِبِلِ الشُّرَدِ؛ وَهُمْ الطَّارِدُونَ، وَإِذَا كَانَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ، وَجَبَ أَنْ تَقُولَ: كَمَا تُطْرَدُ الْإِبِلُ الشُّرَدُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَوَقَّعَ التَّشْبِيهَ عَلَى شَيْءٍ وَالْمَرَادُ غَيْرُهُ.

شَلَا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا

المصدر ها هنا دل على الفعل فحذف الفعل لدلالة مصدره عليه وقد خطأ أبو العباس أبا عبيدة فيما أخبرنا أبو بكر عنه في تأوله هذا البيت على أن إذا محذوف الجواب، وفي تأويله إياه في موضع آخر على أن إذا زيد، وقال: كل واحد من تأويل أبي عبيدة مناقض للآخر، والقول ما قلنا من أن المصدر قام مقام الفعل الذي هو جواب إذا، وكأن سيبويه أراد بتمثيله ذلك بهذه الأبيات التي ينشدها في غير هذا الموضع على جهة الغلط أنه إذا جاز مثل هذا مما هو كالغلط، فما يكون فيه الفعل دالاً على المصدر أجوز، هذا وجه التشبيه عندي.

قال: في قوله: ما تأتيني فتحدثني: فإن تحدث في اللفظ مرفوعة بيكن، لأن المعنى: لم يكن إتيان فيكون حديثاً.

قال أبو علي: يستنبط من قوله: فإن تحدث في اللفظ مرفوعة بيبكن ما قلناه من أنك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة على خلاف تقديره إذا رفعت.

قال: فمثل النصب قوله عز وجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَؤُتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] ومثل الرقع قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ ٣٥ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥-٣٦].

قال أبو علي: تأويل هذه الآية: لا ينطقون ولا يعتذرون، كما أن معنى ما تأتينا فتحدثنا: ما تأتينا وما تحدثنا، فالثاني منفي كما أن الأول منفي، وقد يسأل عن هذه الآية فيقال: كيف جاز لا ينطقون مع يعتذرون وقد نفى عذرهم، والاعتذار نطق؟ فهذا على أحد تأويلي سيبويه لا يلزم هذا السؤال، لأن الاعتذار منفي، كما أن النطق منفي، فالفعل

وَالْكَافُ فِي قَوْلِهِ: (كَمَا) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِلشَّلِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: شَلَا مِثْلَ شَلِّ الْجَمَالَةِ.

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦١/٢، والاشتقاق ٢٤٦/١، والصاحي في فقه اللغة ٣٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٩٩/٦، وتاج العروس للزبيدي مادة شجرد ٢٤٨/٨، ومادة قنرد ٨/٩، ولسان العرب مادة شرد ٢٦٣/٣، ومادة سلك ٢٤٤/١٠ ومادة حمل ١٢٣/١١، وجمع الهوامع ١٨٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩٣/٣، ١٩٩، وخزانة الأدب ٣٧/٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١١/١، وشرح أدب الكاتب ١١٤/١.

الثاني قد شرك، وهذا السؤال إنما يلزم إذا كان لم يَشْرِكْ الفعلُ الثاني الأول، وجُعِلَ الثاني منقطعاً من الأول، وخبرُ المبتدأ محذوفٌ، كأنه في التقدير: ولا ينطقون، ولا يؤذن لهم فهم يعتذرون، فالتأويل الأول أسوغ لأن الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه.

ولو حملت الآية على الوجه الثاني لكان اعتذارهم ليس بعذر على الحقيقة كلاً نُطِقَ، وصار هذا كقولك: تَكَلَّمْتُ ولم تتكلم إذا لم يأت بكلام جيد.

وقال في عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف: فإذا أردت أن تجعل هذه الأفعال أمراً أدخلت اللام، وذلك قولك: ائته فليحدثك وفيحدثك إذا أردت المجازاة، ولو جاز الجزم في ائني فأحدثك ونحوها لجاز تحدثني تُريدُ به الأمر.

قال أبو علي: إنما لزم هذا لأنك إذا قلت: ائني فأحدثك فلا جازم في الكلام عطفت عليه (أحدثك) وجزمته به، كما أنك إذا قلت: (تحدثني) مبتدئاً فلا جازم له، فلو جاز جزمه في العطف ولا جازم له لجاز جزمه في الابتداء، وإذا لم يكن له جازم فكما لم يجوز في الابتداء جزمه ولا جازم، كذلك لا يجوز في العطف جزمه ولا جازم.

قال: وتقول: أَلَسْتُ قد أَتَيْتُنَا فَتُحَدِّثُنَا إذا جَعَلْتَهُ جواباً، ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان، وإذا أردت فتحدثنا رَفَعْتَ.

قال أبو علي: أي إن أردت بقولك فَتُحَدِّثُنَا حَدِّثْنَا فَوَضَعْتَ المضارع موضع الماضي رفَعْتَ.

قال: وتقول: حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَتَبَ عليه إذا لم يكن الوثوب واقعاً.

قال أبو علي: العمدة في نصب ما بعد الفاء أن يكون ما قبله غير واجب فلذلك جاز حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَتَبَ عليه.

قال: وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] فارتفع لأنه لم يُخبر عن المالكين أنهما قالوا: لا تكفر فيتعلمون ليجعلوا كفره سبباً لتعلم غيره ولكنه على كفروا فيتعلمون.

قال: ومثله "كن فيكون" كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون.

قال أبو علي: يعني (كفروا) من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [البقرة: ١٠٢]، فقوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) معطوف على (كفروا) وإن كان

(كفروا) ماضيًا (ويتعلمون) مضارعًا، لأن (كفروا) وإن كان ماضيًا فهو في موضع فعل مرفوع ولو حمل على الابتداء والقطع على (فلا تكفر فهم يتعلمون) كان حسنًا، ولا يجوز أن يكون جوابًا لتكفر، لأنه لو كان كذلك لكان لا تكفر فيتعلمون.

وقال قائل أظنه أبا العباس: (فيتعلمون) معطوف على قوله: يُعلمون فيتعلمون. ورد أبو إسحاق عليه هذا بأن زعم أنه لو كان كذلك لكان فيعلمون منهم، وأن التثنية بعد فيتعلمون دلت على أن يتعلمون ليس بمعطوف على يُعلمون، إذ لو كان العطف على يُعلمون لكان موضع التثنية جمع. قال أبو إسحاق: واستحسن أن يكون معطوفًا على يُعلمون، كأنه على يُعلمون فيتعلمون منهما.

قال: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر، ونصبه في الاضطراب من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك أنك تجعل (أن) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطرابًا قوله^(١): [الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي.....

قال أبو علي: دلالة المصدر على الفعل في الإيجاب كدلالة عليه في النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت تأتيني، فقد دل على (يكون منك إتيان)، كما أنك إذا قلت: (لا

(١) البيت كاملاً:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا
هَذَا الْبَيْتُ لِلْمُغِيرَةِ بَنِ حَبْنَاءِ.

الشاهد فيه: نصب (فأستريح) بإضمار (أن) ضرورة، وهو خبر واجب. ويروى: لأستريح، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ومعنى البيت مفهوماً، ومثله للأعشى: [الطويل]
وَتُمَّتْ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا
وَمِثْلُهُ لَطَرْفَة: [الطويل]

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا

انظر: الكتاب ٣/٣٩، ٩٢، والمقتضب ٢/٢٤، والأصول ٣/٤٧١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٤١، والمختضب ١/١٩٧، وأمالى ابن الشجري ١/٤٢٧، وشرح المفصل ٧/٥٥، وضرائر الشعر ٢٨٤، وشعره - ضمن شعراء أمويون - ٨٣/٣.

تأتي (فقد دل على (لا يكون منك)، فالإيجاب والنفي وما أشبهه مما كان غير واجب هو الذي عليه الاستعمال، ووُجد كذلك بالاستقراء فنصبُ الفعل بإضمار في الفاء بعد الفعل الموجب شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس لا يجيء إلا في شعر.

ونصبه في الفاء والواو وما أشبههما من الحروف التي تُضمَر (أن) بعدها في النفي مطرد في الاستعمال والقياس جميعاً.

قال: وسألتُه عن "ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة"، فقال: هذا واجب وهو تنبيه ليس بنفي فيحمل عليه (فتصبح)، ألا ترى أن اخضرار الأرض ليس سببها رؤيتك؟!.

قال: وإتما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر فقد نقضت نفي الإتيان، وزعمت أنه قد كان.

قال أبو علي: يذكر في هذا الموضع أشياء مختص بها النفي ولا يكون في الإيجاب، فلا يُستكر أيضاً أن يُنصب الفعل بعد الفاء بإضمار (أن) في النفي، ولا يُنصب في الإيجاب. فقله: وإتما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت.

أي: إنما خالف الواجب النفي في أن لم يحسن انتصاب الفعل بعد الفاء بإضمار في الواجب، وحسن انتصابه في النفي لأنك تنقض النفي أي لأنك قد تنقض في النفي معنى النفي حتى يؤول إلى الإيجاب إذا نصبت بعد الفاء.

قوله: ويغير المعنى، معنى أنك تنفي الحديث فتوجب الإتيان، أي بغير النفي المعنى معنى نفى الحديث، فمعنى نفى الحديث بدل من المعنى والنفي هو المغير للمعنى، والمعنى مفعول به، وفائدة هذا الكلام أن النفي يُغير معنى الكلام، فيصير المنفي موجباً، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر، فقد نفيت الإتيان في اللفظ وأوجبته في المعنى، لأن المعنى أنك تأتيه فتحدثه بالشر.

قال: وتقول: اتني فأحدثك، فليس هذا من الأمر الأول في شيء.

قال أبو علي: قوله: فليس هذا من الأمر الأول في شيء، أي إذا قال: اتني فأحدثك، فكأنه قال: ليكن إتيان فحديث، وليس هذا كالمسائل التي قدمها في أن معنى النفي قد آل فيها إلى الإيجاب.

قال في الإيجاب نحو: سوف تأتينا فتُحدثنا، فلم يحتاجوا إلى (أن) لما ذُكرت لك، ولأن تلك المعاني لا تقع ها هنا.

قال أبو علي: أي المعاني التي بها النفي، ولو كانت الفاء والواو وأو يُنصبن لأدخلت عليها الفاء والواو للعطف، ولكنها كحَتَّى في الإضمار والبدل.

قال أبو علي: الفاء والواو، وأو حروف عطف، والفعل ينتصب بعدهن على إضمار (أن)، كما أن ما بعد (حتَّى) في الغاية، واللام في النفي موضع إضمار (أن)، وهذه الحروف العاطفة أبدال من (أن)، كما أن (حق) واللام بدلان من (أن)، ألا ترى أن (أن) لا تظهر معهم كما لا تظهر معها، لا تقول: ما تأتيني فأَنْ تُحدثني، كما تقول: "ما كان زيداً لأن يفعل إذا أراد ليفعل، فإن قال قائل: إن هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل كما أن (أن ولن) ناصبان له، قيل له: لو كُنْ مثلها للزم أن تدخل حروف العطف عليهن، كما يدخلان على (أن ولن)، فتقول: ما تأتيني فتُحدثني وتشتمني، كما تقول: يُعجبني أن تقوم وأن تجلس، ولن يقوم ولن يذهب وامتناع دخول حرف العطف على هذه الحروف إذا انتصب الفعل بعدها دليل على أنها ليست الناصبة للفعل، إذ كانت كذلك لدخلت حروف العطف عليها، ألا ترى أن الواو في القسم كما لم تكن حرف عطف، وكانت بدلاً من الباء الجارّة، دخلت حروف العطف عليها، وذلك قولك: والله لأكرمَنَّكَ، والله لأعطينَنَّكَ، وكذلك (ثم) وسائر حروف العطف لا تمتنع من الدخول على واو القسم ولو كانت الفاء والواو التي ينتصب الفعل بعدها غير العاطفة لدخلها حروف العطف كما دخلت على واو القسم كما لم تكن حرف عطف، وحكي أن أبا عمر الجرّمي كان يذهب إلى أن الفاء وسائر حروف العطف هي الناصبة للفعل بمتزلة (أن)، وهذا القول يُفسد بهذه الحجج التي قدّمنا هنا، والله أعلم.

هذا بابُ الواو

قال: وإن شئت جَزَمْتُ على النهي في غير هذا الموضع، إذا أردت أن تنهاه عن الثاني كما تنهاه عن الأول، قال جرير^(١): [الطويل]

ولا تَشْتُمِ المولى وتُبْلُغْ أذاته

قال أبو علي: نهاه عن الشَّتْمِ وبُلُوغِ الأذى معاً.

وأنشد^(٢): [الطويل]

(١) عجزه:

فإنَّكَ إنْ تَفْعَلَ تُسَفِّهُ وتَجْهَلِ

التسفيه: نسبة أحد إلى السفاهة.

يعني لا تشتم مولاك كيلا يؤذيك فإن فعلت ذلك تكن سفيهاً.

إعراب البيت: المولى: مفعول "لا تشتم"، قوله "تبلىغ": مجزوم معطوف على النهي، تسفه:... مجزوم بجواب الشرط، قوله وتجهل: عطف عليه، والشرط مع جوابه في موضع خبر "إن"، واسمها الكاف.

الاستشهاد: على أن قوله "وتبلىغ أذاته" يجوز أن يكون منصوباً على تقدير أن الواو للجمع، ويجوز أن يكون مجزوماً عطفاً على النهي.

انظر: الخزانة ٤٧٥/١٠، واللسان (أذى) ٢٧/١٤.

(٢) البيت كاملاً:

قَتَلْتُ بَعْبِدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُوَاءَبَا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا

هو لدريد بن الصَّمَّة.

و(اللدة) - بكسر اللام - تريك الذي وُلد معك.

ومعنى البيت: لقد أخذتُ بثأر أخي عبد الله فقتلتُ تربه الذي قتله؛ وهو ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب.

والشَّاهد فيه: (ذؤاب بن أسماء بن زيد) حيث حذف التَّنوين من (ذؤاب) و(زيد) لإضافة كلٍّ منهما إلى ابن؛ وأمَّا حذف التَّنوين من (أسماء) فلكونه لا ينصرف.

انظر: الكتاب ٤٣/٣، والأصمعيَّات ١١١، والشعر والشعراء ٥٠٦، والاشتقاق ٢٩٢، والتبصرة

٤٠١/١، وأمالي ابن الشَّجري ١٤٨/٢، وشرح ملحّة الإعراب ٨٤، وشرح العيون ٣٦٥، والخزانة ٣٠/٧، والديوان ٢٧.

فلم أفخرَ بـذاك وأجزعَا

أي: أجمعُ بينهما ولو كان (أجزع) على حياله لكان (وأجزعُ).

قال: وتقول: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك.

قال أبو علي: معنى ذلك لا يجتمع ألا يسعني شيءٌ ويعجز عنك.

قال: ومن النَّصب في هذا الباب قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ

وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقد قرأها بعضهم "ويعلم الصابرين".

قال أبو علي: مَنْ نَصَبَ "ويعلم الصابرين" فالمعنى: أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا

يجتمع العلمُ بالمجاهدين والعلمُ بالصابرين فتقديرُ الكلام جُملة واحدة، وَمَنْ جَزَمَ فَالتَّقديرُ جملتان.

قال: وقال تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[الأنعام: ٢٧] فالرَّفعُ على وجهين:

فأحدهما: أن يشركَ الآخرُ الأول، أي يدخلُ كلُّه في التَّمني.

والآخر: على قولك: دَعْنِي وَلَا أَعُودُ، أي فإني مِمَّنْ لَا يَعُودُ فَإِنَّمَا يَسْأَلُ التَّركَ، وقد

أُوجِبَ على نفسه ألاَّ عودَةَ لَهُ أَلَبَّتْهُ تَرْكُ أَوْ لَمْ يُتْرَكْ، وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ يَسْأَلَ أَنْ يَجْتَمِعَ لَهُ التَّركُ وَأَلَّا يَعُودَ وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ فَإِنَّهُ كَانَ يَنْصِبُ هَذِهِ الْآيَةَ.

قال أبو علي: الرَّفعُ عندي في "نكونُ من المؤمنين" على قولك: دعني ولا أعودُ، كأنه

أقوى منه في الوجه الأول، وذلك أنهم على هذا التأويل إنما يتمنون الرَّدَّ، وقد صدَّقوا

بآيات الله، والإيمان به لما ظهر لهم من أعلام القيامة، والآيات التي ترتفع معها الشُّبه، فهم

يتمنون الرَّدَّ ويَجْرُونَ أَلَبَّتْهُ أَلَبَّتْهُ، وليس يتمنون أن يعرفوا الآيات وأن لا يُكذِّبُوا،

إنما يتمنون الرَّدَّ والرُّجوع فقط.

وَمَنْ نَصَبَ فَالنَّصبُ في المعنى كالرفع في الوجه الأول، والذي وَفَّقَ بينهما أن الثاني

المنصوب داخلٌ في التمني كما كان المرفوع في الوجه الأول الذي قدمه سيبويه داخلاً فيه،

وهو في التمثيل ياليتنا يكون لنا رَدٌّ وامتناع من التكذيب وكون من المؤمنين، فهذا موافقٌ

للوَّجْه الأول من وجهي الرَّفع في المعنى، مُخَالَفٌ لَهُ فِي اللفظ، لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَهُ فَالكلامُ

جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا رَفَعْتَ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ بِجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

قال أبو علي: المعنى في البيت^(١): [الطويل]

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ
وتقدير الكلام غَضَبُ صاحبي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، لأنَّ
الغضب لا يُقال، فإذا رفعتَ (يَغْضَبُ) كان معطوفاً على (ليس) الذي في الصِّلة، كأنَّكَ
قلت: ما أنا للشَّيء الذي يغضب منه صاحبي بِقَوْلٍ.

(١) البيت لكعب الغنوي

في قوله: (يَغْضَبُ) ضربان: إن جعلتها داخلية في الصِّلة، كانت مرفوعة؛ لأنَّه لا شيء يُحمل عليه
فيُنصب، فإذا عطف لم يُخرجها من الصِّلة وحمل الكلام على المعنى، كأنَّه قال: وما أنا للذي لا ينفعني
ويَغْضَبُ منه صاحبي بِقَوْلٍ.

فإذا دخلَ (يَغْضَبُ) في الصِّلة، عطف المضارع على اسم الفاعل، وكلُّ واحدٍ من المضارع واسم
الفاعل يُعطف على الآخر لِشَبَابِهِمَا؛ قال: [الرجز]

بَاتَ يُعْشِّيهِا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ

وموضع المضارع الذي هو (يغضبُ) في البيت، نَصَبٌ للعطف على خبر (ليس)، والضمير الذي هو
(منه) يعود على اسم (ليس)، والمقول حينئذٍ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه، واحتماله أن يكون
القول وغيره، وليس كالغضب.

فإذا أُخْرِجَ (يَغْضَبُ) من الصِّلة، أَضْمَرَ (أَنْ) لِعَطْفِهِ إِيَّاهَا على الشيء، كأنَّه قال: وما أنا للشَّيء
الذي ليس نافعِي، وَلَغْضَبُ صاحبي بِقَوْلٍ؛ فالغضب لا يُقال، ولكن التقدير: ولِقَوْلِ غَضَبِ صاحبي؛
فَتُضَيِّفُ القول الحادث عنه الغضب إلى الغضب، كما تقول: ضَرَبُ التَّلْفِ؛ فَتُضَيِّفُ الضَّرْبَ إلى ما
يحدثُ عنه.

انظر: الخزائن ٥٧٠/٨، ولباب الآداب ١٤٣/١، وشرح الأبيات المشككة ٢٥٩/١.

هذا باب (أو)

قال: واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن) كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل.

قال أبو علي: قوله: على غير معنى التمثيل، يريد أن التمثيل ليكن لزوم الإعطاء، والمعنى لألزمك إلا أن تعطيني، فالمعنى على غير التمثيل، لأن في لألزمك إلا أن تعطيني إيذاناً بالملازمة إلا أن يعطيه، وفي ليكن لزوم أو إعطاء إعلام أن أحد الأمرين واقع لا بد منه، لكن لم ينص على الواقع منهما، فقد بان مخالفة التمثيل للمعنى.

قال: وتقول: الزمة أو يتتبعك بحقك، واضربه أو يستقيم.

وقال زياد^(١): [الوافر]

كسرت كعوبها أو تستقيما

معناه إلا أن تستقيما، وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء لأنه لا سبيل إلى الإشراف.

قال أبو علي: في الغلط إن سيويه أراد بقوله: لا سبيل إلى الإشراف أن (يستقيم) لا يجوز أن يعطف على (كسرت) لأن (يستقيم) مضارع، و (كسرت) ماض، قال: وهذا غلط، لأن العطف في هذا الموضع حسن، لأن ما بعد إذا وإن كان في لفظ الماضي فمعناه معنى المضارع يحسن عطف المضارع عليه إذ كان المعطوف عليه بمعنى المستقبل، كما

(١) صدره:

وكننت إذا غمرت قناة قوم

هو لزياد الأعجم.

و (غمزت): لينت. و (القناة): الرمح. و (الكعب): هو الناشر في أطراف الأنابيب. والشاهد فيه: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمر وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (كي).

والنحاة يستشهدون بها على أن (أو) بمعنى (إلا أن)؛ وهو الصحيح.

انظر: الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، والإيضاح ٢٤٧، والأزهية ١٢٢، والتبصرة ٣٩٨/١، وأمالى ابن الشجري ٧٨/٣، وشرح المفصل ١٥/٥، والمقرب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٠/٣، وابن النظم ٦٧٤، والديوان ١٠١ - وفيه (أو تستقيم) بدل (أو تستقيما) -.

حَسَنَ عَطْفُ الْمَاضِي عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ إِذْ كَانَ فِي مَعْنَى الْمُضِيِّ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ بعد قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١-٢].

قال أبو علي: وهذا الاعتراض الذي حكيناه شبيهة بالمغالطة لأنه لم يقل إن الإشراك لا يجوز في (أو يستقيما)، إنما قال: لا يجوز الإشراك في الأمر، وإشراك المضارع في الأمر يستحيل بلا شك لأنك تعطف فيه معرباً على مبني.

وقد ذكر فيما تقدم أنه لو جاز ذلك لجاز أن تقول: نُحَدِّثُني، يريد الأمر، ويستقيم يريد به ليستقيم، وقد كتبنا شرح ذلك في الفاء.

"ولولا رجال" أي لولا رجال، ولولا مَسَاءَتُكَ لَفَعَلْتُ كَذَا، مِمَّا يَتَضَمَّنُهُ الْبَيْتُ الثَّانِي، وَقَدْ كُفَّ عَنْ خَبْرِهِ.

قال: وسألت الخليل عن قول الأعشى^(١): [البسيط]

إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادْتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرَ نَزُلٍ

قال أبو علي: جعل الخبر كآته وقع موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تترلون؟، وإنما جاز أن ينوي بالجزاء الاستفهام، لأنه غير واجب، كما أن الجزاء غير واجب، وأن الاستفهام قد يُجاب كما يُجاب الشرط.

قال: وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء كآته: أَوْ أَنْتُمْ تَتَرَلُونَ وَقَوْلُ يُونُسَ أَسْهَلُ.

قال أبو الحسن: إنما كان قوله أسهل، لأن الجزاء لا يقع موقع الاستفهام وإنما تقع حروف الاستفهام مواقع حروف الجزاء، فيجazy بها، نحو: (أين) في قوله: أين تسلك بنا العداة تجدنا.

وحروف الجزاء لا يستفهم بها.

قال: والإشراك على هذا التوهّم بعيد.

أي على وضع الجزاء موضع الاستفهام، كبعد، (ولا سابق شيئاً) ألا ترى أن لو كان هذا هكذا لكان في الفاء والواو.

(١) انظر: ديوانه ص ٦٣، والكتاب ٣ / ٥١، والمختضب ١ / ١٩٥، والجمل المنسوب للخليل ص

١٩٣، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٤٥٦، والبحر ٣ / ٣٣٦، والمغني ص ٧٧٣، وشرح أبياته ٨ / ١٠٣، والهمع ٢ / ٦٠، والخزانة ٨ / ٥٥٢.

أي لكان النَّصْبُ في الفاء والواو بعد الإيجاب على تقدير أنك تَكَلَّمْتَ بالاسم قبله، كأنتك قلت في (هو يأتينا)، هو يكون منه إتيانٌ فحديثٌ، فكُنْتَ تنصبُ بعد الإيجاب كما تنصب بعد النفي وإنَّما قُدِّرَ هذا التَّقديرُ في النفي دون الإيجاب إلا في الضرورة فلا يجب أن يُقاس عليه غيره.

قال: وإنَّما تَوَهَّمَ هذا فيما خالف معناه التَّمثِيلُ، يعني مثل قولك: لا تأتِه فيشْتَمَكْ.

قال أبو علي: هذا مثالٌ لما خالف المعنى منه التَّمثِيلُ.

هذا بابُ إشراكِ الفعلِ في (أن)، وانقطاعِ الآخرِ مِنَ الأوَّلِ

قال: يريدُ أن يُحْكِمَهُ فَيُعْجِمُهُ.

قال أبو علي: هذا لا يكونُ إلا على الانقطاع، لأنَّ هاتينِ الإرادتينِ مُحالٌ أنْ يجتمعا.

قال: وتقول: والله ما أعدُّو أنْ جالسْتُكَ، أي إنْ كُنْتُ فعلتُ ذلك، أي مُحالٌ ما أجاوزُ مُجالستَكَ فيما مضى.

قال أبو علي: يقولُ ما أعدُّو في حالي هذه مُجالستَكَ فيما مضى كأنَّكَ جالسْتُه، ثمَّ أخبرَ أنَّه لم يُجالسْ غيره.

قال: ومِمَّا جاء منقطعاً قول الشاعر^(١): [الطويل]

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَلَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

(١) قال صاحب الخزانة: "البيت من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتاً لأبي اللحاح التغلبي أو ردها أبو عمرو الشيباني في أشعار تغلب له، وانتخبها أبو تمام، فأورد منها خمسة أبيات في مختار شعر القبائل، وهذا أولها:

عمرت وأطولت التفكير خالياً وساءلت حتى كاد عمري ينفد

الحكم: الحاكم. يجوز: من الجور. يقصد: أي يعدل.

يعني الواجب على هذا الحاكم أن يعدل ولا يظلم.

إعراب البيت. على الحكم: خبر مبتدأ مقدم، أن لا يجوز: في تقدير مفرد هو المبتدأ، قوله: "إذا

قضى": جملة ظرفية اعترضت، قضيته، نصب بالمصدر.

الشاهد فيه في رفع (يقصد) وأنه لم يعطفه على (يجور). كأنه قال بعد قوله: عليه أن لا يجوز:

ويقصد، يخبر بأنه يفعله، وهو لفظ الإخبار. ويحتمل أمرين: يحتمل أن يكون بمعنى الأمر وهو في لفظ

الخبر، ويحتمل أن يخبر به على طريق أنه ينبغي أن يكون بهذا الوصف. زعم أنه طلب العلم بالأشياء

والوقوف على حقيقتها، واستعمل فكرة وسأل العلماء عما لا يعرف حتى يعرف.

لا أستكين: لا أذل ولا أخضع، ولا أتبلد: لا أتخير إذا نزلت بي شدة، من أجل أي لا أعرف جهة

الخلاص فيها. على الحكم: أي المرضي بحكمه، المأني: المقصود إليه.

ولا يجوز أن يعطف (يقصد) على (يجور) لو كانت القصيدة منصوبة، من جهة المعنى لأن قوله (عليه

أن لا يجوز) معناه عليه ترك الجور، ولا يجوز أن يقول: عليه ترك القصد. والمعنى واضح.

انظر: سيبويه ١: ٤٣١ الخزانة ٣: ٦١٣ - ٦١٥، وشرح شواهد المغني: ٢٦٣.

قال أبو علي: الإِشْرَاقُ هاهنا بعيدٌ كُبعده في "يريد أن يحكمه فيعجمه"، لأنّه ليس يريد ألاّ يجور ولا يقصد، لو وصّفه بهذه الصّفة لوصّفه بالتّريث والبلادة، كقولهم: ما يُحلي وما يُمرُّ. وإنما يريد أن لا يجور، ولكنّه يقصد ويعدل.

قال: فالابتداء في هذا أسبق وأعرف لأنّها بمنزلة قولك.

أي لأنّ هذه اللفظة التي في معنى الابتداء.

هذا باب الجزاء

قال: ومِمَّا يُجَازَى به من الظُّروفِ: أيُّ حينٍ.

قال أبو علي: (أي) اسمٌ ممَّا تُضَيِّفُهُ إليه إنْ ظرفًا فظرفٌ، وإنْ اسمًا فاسمٌ.

قال: وإِنَّمَا مَنَعَ (حيثُ) أَنْ يُجَازَى بِهَا أَنَّكَ تقول:

قال أبو علي: (حيثُ) ظرفٌ من المكان شُبَّهَ (بحين) مِنْ ظرفِ الزَّمانِ فَأُضِيفَ إلى الجُمْلِ كما أُضِيفَ (حين).

(وإذُ) ظرفٌ من الزَّمانِ، يُضَافُ إلى الجُمْلِ، وكل واحد من "حيثُ وإذُ" أُضِيفَ إلى الجُمْلِ صار موضعُ الجملة جَرًّا بالإضافة فإذا وقع الفعل بعدهما وقع في موضع اسمٍ مجرور، والفعل متى وقع موقع اسمٍ لم يَجْزِ فيه إلا الرفعُ.

فلو جُوزِيَ بِحَيْثُ وَإِذُ، ولم يَضُمَّ إِلَيْهِمَا (ما) لم تجز المجازاةُ بهما لأنَّكَ إذا جازيت جَزَمْتَ، وهذا موضعٌ لا يكون فيه الفعلُ إلا مرتفعًا، لوقوعه موقع الاسمِ، فلَمَّا امْتَنَعَتْ المجازاةُ بهما لما ذكرنا، ضُمَّ إِلَيْهِمَا (ما) الكافَّةُ فمَنَعَتْهُمَا الإضافةُ، كما أَنَّكَ ضَمَمْتَهُمَا إلى سائرِ الحروفِ، والأسماءِ الجارةِ فكفَفْتَهُمَا عن الإضافةِ كقوله: (بعدَ ما أفنانُ رأسِك)، وكقوله: وقول الشاعر^(١): [الطويل]

وإِنَّا لِمِمَّا نَضُرُّ رَبَّ الْكَبْشِ

قال: وأمَّا قولُ التَّحْوِينِ: يُجَازَى بِكُلِّ شَيْءٍ يُسْتَفْهَمُ به، فلا يستقيمُ، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ تُجَازِي بِأَنْ وَبَحْيُثْمَا وَإِذُ مَا.

قال أبو علي: يُريد قولُ التَّحْوِينِ لَا يُجَازَى إِلَّا بِمَا يُسْتَفْهَمُ به لَا يَسْتَقِيمُ.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

على صدره ثُلُقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

البيت لأبي حبة التَّمِيرِي. شعره ص ١٤٤.

أنشد ابن هشام البيت شاهداً على كَفِّ «من». بما، ثم قال: «قاله ابن الشجري، والظاهر أن «ما» مصدرية، وأن المعنى مثله في خُلُقِ الْإِنْسَانِ مِنْ عَجَلٍ وقوله: ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة» المغني ص ٣١١.

انظر: الحلبيات ص ٢٠٠، والشعر ص ٣٩٢.

قال أبو إسحاق: وأبو العباس ردّ على سيبويه هذا، وَوَهَمَ عليه فيما أراد به.

قال: ليس الفعلُ في الجزاء بصلّةٍ لما قبله، كما ليس في الاستفهام بصلّةٍ لما قبله.

قال أبو علي: الدليلُ على أَنَّ الفعلَ في كلا الموضعين ليس بصلّةٍ لما قبله لأنّك تقول: مَنْ يَقْدُمُ، وما يَأْتِينِي، فيكونُ الكلامُ في كلا الموضعين تاماً مستغنىً عليه، ولو كانا صلتين لما قبلهما لم يَتِمَّ الكلامُ، كما أنّك إذا قلتَ: مَنْ يَقُومُ، فجعلتَ (مَنْ) (كالذي) لَمْ يَتِمَّ الكلامُ، فلو كان الفعلُ في المجازاة صلةً لما قبله، لم يَتِمَّ الكلامُ في قولك: مَنْ يَأْتِينِي آتِه، كما لا يَتِمُّ في قولك: الذي إن يَأْتِينِي آتِه حتّى يقول مَنْ يَقُومُ حَسَنٌ، أو في الدار وما أشبه ذلك، وكذلك لو كان الفعلُ في المجازاة صلةً لما قبله لم يَتِمَّ الكلامُ في قولك: مَنْ يَأْتِينِي آتِه، كما لا يَتِمُّ في قولك: الذي يَأْتِينِي آتِه حتّى يقولَ حَسَنٌ أو منطلقٌ وما أشبه ذلك من الأخبار.

قال: وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت عليها (ما) لغوا بمترلة (ما) مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتكَ.

قال أبو علي: لَمَّا اسْتَعْمَلَ (ما) في الجزاء كما اسْتَعْمَلَ في الاستفهام فجُوزِيَ به، كما اسْتَفْهَمَ به ضُمُّ إليها في الجزاء، كما ضُمَّ إلى (أي) في قوله عزّ وجلّ: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ١١٠] إلّا أنّ (ما) لَمَّا ضُمَّ إليها (ما) الزائدة قُلِبَتْ أَلْفُهَا هاءً لتقارب المخرجين، وكرهية اجتماع اللفظين.

قال: وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعُ أصنعُ، فقال: هي مُسْتَكْرَهَةٌ، وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء لأنَّ معناها: على أيِّ حال تكن أكنّ.

قال أبو العباس: إنّما جُوزِيَ مَنْ حروف الاستفهام بما كان منه يَقَعُ على المعرفة والنكرة، نحو: إن يَأْتِينِي زيدٌ أعطه، وإن يَأْتِينِي رجلٌ أعطه، وأمّا (كيف) فحقّ جوابها النكرة تقول: كيف زيدٌ؟ فيقال: صالحٌ، ولا يقال: الصّالحُ، وكذلك (كم)، لم يُجَازَ بها، لأنَّ جوابها لا يكون إلا نكرةً.

قال: وسألته عن (إذا) ما مَنَعَهُمْ أن يُجَازُوا بها، فقال: الفعل في إذا بمترلته في إذ؛ إذا قلت: أتذكرُ إذ تقول؟.

قال أبو علي: ما بعد إذا مُعَيَّن معلومٌ، وما بعد الحروف التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس مُعَيَّن ولا كائنٍ لا محالة كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] و﴿إِذَا السَّمَاءُ

انْفَطَرَتْ ﴿١﴾ [الانفطار: ١] وأيضاً فإن الذي منع من المجازاة بإذا أنه يُضاف إلى الجمل التي هي من الفعل والفاعل كقولك: إذا يقوم زيدٌ، فالجملة بعده في موضع جرٍّ بالإضافة، فالفعل إذن بعده في موضع اسمٍ فلا يجوز أن يُجرَمَ، كما لا يجوز أن يُجرَمَ بعد (حيثُ وإذ) حتّى تُكفّا بما عن الإضافة؛ فلم يُجازَ به في الكلام لذلك، وكان قياسُ الشاعر إذا اضطرَّ فجازى به أن يكفّه عن الإضافة كما كفَّ (حيثُ وإذ) إذا جوزي بهما عنها، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجار كثيراً بما لا يجوز في الكلام على نحو ما مضى في أول الكتاب.

قال: والفعل في (إذا) بمترلته في الحين، كأنك قلت: الحين الذي تأتي فيه آتيك فيه.
قال أبو علي: يريد أن (إذا) إذا أضيف اختصَّ كما أن الحين إذا أضيف اختصَّ، وإذا اختصَّ بُعد من المجازاة.

قال أبو علي: قوله: (فَضَارِبٍ) مُنْجَزَمٌ لعطفه على فعلٍ في موضع جزمٍ وهو قوله: (كان)، لأنه جواب الشرط الذي هو يَضْرِبُ وبانْجَزَامِ (نُضَارِبٍ) أَسْنَدَ لِلنَّاءِ عَلَى أَنَّهُ جَازِي بِإِذَا.

قال: وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فقال: هذا مُعَلَّقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل.

قال: ونظيره "سواءً عليكم أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ" بمترلة أَمْ صَمْتٌ.

قال أبو علي: لَمَّا كَانَ (إذا) مثل الفاء في أَنَّهَا تُتْبَعُ الثَّانِي الْأَوَّلُ كما يُتْبَعُ الْفَاءُ، وَأَمَّا تَدْخُلُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ كَذَلِكَ لَمْ يُحْتَجْ مَعَ (إذا) إِلَى الْفَاءِ.

قال: وَمِمَّا يَجْعَلُهَا بِمِثْلَةِ الْفَاءِ أَنَّهَا لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً كَمَا أَنَّ الْفَاءَ لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً.

قال أبو علي: قوله: وَمِمَّا يَجْعَلُهَا أَيْ مِمَّا يَجْعَلُ (إذا) هَذِهِ بِمِثْلَةِ الْفَاءِ أَنَّهَا لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً، وَإِنَّمَا تَجِيءُ بَعْدَ كَلَامٍ كَقَوْلِكَ: (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ)، كَمَا أَنَّ الْفَاءَ لَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً فِي اللَّفْظِ، إِنَّمَا يُذَكَّرُ مَا تُتْبَعُ بِهِ، إِذَا هَذِهِ الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ، وَلَوْ كَانَتْ الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى وَقْعِهَا هُنَا، لِأَنَّ تِلْكَ لَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْفِعْلُ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ إِذَا وَقَعَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ اتَّصَلَ بِهِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى مَا يَرْبُطُهُ بِالشَّرْطِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْجَزَاءِ إِذَا كَانَ الْجَزَاءُ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ،

فإذا كان من فعل وفاعل ارتبط بالأول، ولم يُحتَج في الارتباط به إلى الفاء، وكذلك الجملة الواقعة بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] جملة من مبتدأ وخبر، فلو كانت إذا هذه التي هي ظرفٌ من الزمان لم يحتج إلى وقوعها هنا، فإن قيل: إن تلك قد يقع المبتدأ بعدها كما يقع بعد التي للمفاجأة قبل الاسم إذا وقع مرتفعاً بعد تلك نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] لم يُقدَّر ارتفاعه على الابتداء إنما يُقدَّر ارتفاعه على فعل مُضمر يُفسرُه ما بعده، كما أنك لو قلت في ضرورة الشعر: لم زيدٌ يقيم، وهلاً زيدٌ يقوم، لم يُقدَّر ارتفاعُ (زيد) ونحوه في هذا على الابتداء، لكنك تُقدَّر ارتفاعه على فعلٍ مُضمرٍ الظاهرُ يُفسرُه، وليس الاسم في التي للمفاجأة كذلك إنما يرتفع بالابتداء عند مَنْ يرتفع عنده (في الدار زيد) وبالظرف عند مَنْ يرتفع عنده (في الدار زيد) بالظرف، مع أن (إذا) التي هي ظرفٌ من الزمان حكمها أن تقع مُبتدأة لما فيها من معنى الجزاء، وحكم ما يقع جواباً للشرط ألا يكون مما يقع مبتدأ، إنما حكمه أن يكون تابعاً لشيء كالفاء، فبهذا يُستدل على أن (إذا) هذه هي التي للمفاجأة.

قال: وزعم أنه لا يحسن في الكلام (إن تأتي لأفعلن)، من قبل أن (لأفعلن) تحيى مُبتدأة، ألا ترى أن الرجل يقول: لأفعلن كذا وكذا، فإن قلت: إن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتي لأعمنك جاز لأنه في معنى لأن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتي لأعمنك. فلا بد من هذه اللام مُضمرّة، (يعني اللام الداخلة على هذا الشرط) أو مظهرّة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لأن أتيتني لأكرمك.

قال أبو علي: قوله: لأنها لليمين، أي دخلت من أجل اليمين، لا أنها هي التي يعتمد عليها القسم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال: ﴿لَنْ لَمْ تَنْتَهُ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦].

قال: فإن قلت: لأن تفعل لأفعلن، قبح، لأن لأفعلن على أول الكلام.

قال أبو علي: يعني قوله: على أول، أي تقديره أن يقع قبل لأن ويكون مبتدأ.

قال: ولا يحسن (إن تأتي آتيك) من قبل أن (إن) هي العاملة، وقد جاء في الشعر^(١):

[الرجز]

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكَ تُصْرَعُ

قال أبو علي: قوله: (يُصْرَعُ) ليس بجواب للشرط، لو كان جواباً له لكان مُنْجِزاً، وإنما النية فيه التقديم، كأنه قال: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكَ تُصْرَعُ، فاجتزأ بقوله: يُصْرَعُ المرفوع عن أن يذكر (يُصْرَعُ) مجزوماً جواباً للشرط فأضمر، كما اجتزأ بقوله^(١): [البسيط]

والمرء عند الرشأ إن يلقها ذيبٌ

عن أن يذكر لقوله (إن يلقها) جواباً، فأضمره كما أضمر في البيت الأول، وكما أضمر في قوله: "أنت ظالمٌ إن فعلت" الجواب لتقدم "أنت ظالمٌ" عليه والاجتزأ عن الجواب به.

قائله: هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بين حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه، وهو من الرجز.

الإعراب: "يا" حرف نداء "أقرع" منادى مبني على الضم في محل نصب "بن" نعت لأقرع بمراعاة محله "حابس" مضاف إليه "يا أقرع" تأكيد للنداء الأول "إنك" حرف توكيد ونصب والكاف اسمه "إن" شرطية "يصرع" فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط "أخوك" نائب فاعل والكاف مضاف إليه "تصرع" فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه. الشاهد: قوله: "إن يصرع... تصرع" حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وفعل الشرط مضارعاً.

انظر: الأشموني ٥٨٦/٣، وابن عقيل ٢٧٩/٢ وابن النازم، والسيوطي ص ١١٧، والمكودي ص ١٤٨، والسيوطي في الهمع ٦١/٢، وسيبويه ٤٣٦/١، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة. (١) صدر البيت:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذْرُسُهُ

من شواهد سيبويه ٤٣٧/١. لم أعثر على من نسبه إلى قائل.

الرشأ: جمع رشوة.

وتقدير البيت عند سيبويه: والمرء عند الرشأ ذئب إن يلقها.

وتقديره عند أبي العباس المبرد: والمرء عند الرشأ إن يلقها فهو ذئب.

انظر: "أمالي الشجري" ١/٣٣٩، الخزانة ١/٢٢٧، ٢/٢٨٣، ٣/٥٧٢، ٤/٦٤٩، ٧٠/٧٠، همع الهوامع ٢/٣٣ شرح شواهد المغني ٢٠٠.

هذا باب ما يكون فيه الأسماء التي يُجازى بها بمنزلة الذي

قال أبو علي: (مَنْ) إذا جازيتَ بها كان بمنزلة (إِنَّ)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (كانَ إنْ يَأْتِي آتِي)، لأنَّ الفعلَ لا يرتفعُ به (إِنَّ) وما بعده، فكذلك لا يرتفعُ به (مَنْ) وأخواتها إذا كُنَّ بمعنى (إِنَّ)، وإذا لم يَجْزُ أَنْ يرتفعَ (إِنَّ وَمَنْ) وما أشبهه من الفعل خلا الفعل من الفاعل فلم يَجْزُ.

وحُكْمُ (إِنَّ) في آتِه لا يجوزُ أَنْ يعملَ في مَنْ، وأنْ ينقطعَ منه حُكْمُ (كانَ)، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، وليس هذا، أي قولُ الشاعر^(١):
[الطويل]

فلو أن حُقَّ اليــــومَ...

قَوِيَّ في الكلام كَقُوَّةَ أَلَا تقولُ.

قال أبو العباس: يعني إنَّ (حُقَّ اليومَ) لا يَقْوَى في الكلام كَقُوَّةَ (إِنَّ) إذا حُفِضَتْ فَوَلَّيْتُ الفعلَ، وكانت (لا) في الكلام لا تصير عوضًا من الإضمار، (وإنَّ) مُخَفَّفَةٌ، والمُثَقَّلَةُ لا يُضْمَرُ فيها إلَّا اضطرارًا.

قال سيويوه: فمن ذلك: أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ.

قال أبو العباس: غَلِطَ سيويوه في هذا الباب، ووافقه عليه أبو إسحاق الزِّيَادِي.

قال أبو علي: ذهب أبو العباس والزِّيَادِي إلى أَنَّ الجزءَ لا يمتنعُ بعد هذه الحروف كما امتنع بعد (إِنَّ وَكَانَ)، لأنَّ (إِنَّ وَكَانَ) يختصَّان بالدخول على الأسماء والعمل فيها،

(١) البيت كاملاً:

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَرْعٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا

من شعر الراعي النمري.

الشاهد على أنه حذف اسم (أَنَّ) وهو ضمير الأمر والشأن، وتقديره: فلو أنه حقَّ اليومَ منكم إقامة. والحمول: الإبل التي عليها الهودج التي فيها النساء، و (صباية) مصدر منصوب مفعول له، وزالوا: ابتدروا الرحيل وزالوا عن الموضع الذي كانوا فيه مقيمين.

انظر: خزانة الأدب ٤٧٧/١٠، والديوان ١٣٢/١، والإنصاف ١٨٠/١، والكتاب ١٩١/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٤٨٢/١.

فلا مَدْخَلَ لدخولهما في الأفعال وفيما يعملُ فيها ولا يدخُلان على ما كان من الأسماء قائماً مقام الحروف العاملة في الأفعال، كما لا تدخل على الحروف أنفسها.

وأما (إِذْ) فليس كذلك، لأنَّه لا يختصُّ بالدَّخُولِ على الأسماء والعمل فيها دون الأفعال كما كان ذلك في (إِنْ وَكَانَ)، ألا ترى أنَّكَ تقول: (كان هذا إِذْ قام زيدٌ، وإِذْ زيدٌ منطلقٌ)، فلا يمتنع من الدَّخُولِ على واحدةٍ منهما، وإلى هذا ذهب أبو العباس.

فأما في قوله: (وما مَنْ يَأْتِينَا فنحن نَأْتِيهِ)، فَإِنْ كانتِ الحِجَازِيَّةُ لم يَجِزَ الجزءُ بعدها ألَبَتَةً كما لم يَجِزَ بعد ليس، (وَكَانَ) لأنَّها لا تدخلُ إِلَّا على الأسماء كما أَنَّ (ليسَ) لا تدخلُ إِلَّا على الأسماء لأنَّ (ما) ليس بفعلٍ، فلا يُضَمَّرُ فيه كما يُضَمَّرُ في (ليسَ) المرفوع. وإنَّ كانتِ التَّمِيمِيَّةُ، جاز الجزءُ بعدها لأنَّها لا تمتنع من الدَّخُولِ على الأفعال في مثل قولك: ما يَقُومُ زيدٌ، فهذه (الاسمُ والفعلُ جميعاً)، كما لا تمتنعُ أَلْفُ الاستفهامِ من الدَّخُولِ عليهما.

قال: وتقول: (أَتَذَكَّرُ إِذْ نحنُ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ)، فنحنُ فَصَلْتُ بين إِذْ وَمَنْ كما فَصَلَ الاسمُ في كَانَ بينَ كانَ وَمَنْ.

قال أبو علي: نَزَلَ (إِذْ) منزلةَ (كَانَ وَإِنْ) في أَنَّ الجزءَ لا يكون بعده كما لا يكون بعدهما، فإذا فَصَلَ بين (إِنْ وَكَانَ) باسمٍ جاز أن يقعَ الجزءُ بعد الاسم الذي يرتفعُ أو ينتصبُ (بِأَنَّ وَكَانَ)، فكذلك إِذَا فَصَلَ باسمٍ بين (إِذْ) والجزءَ جازَ وقوعُ الجزءَ بعد الاسمِ الفاصلِ بين الجزءَ وإِذْ، كما جاز ذلك في (إِنْ وَكَانَ).

قال: وإِذْ وأشباهُها لا يقعن هذه المواقع، ولا يكون الكلامُ بعدها إلا مبتدأ.

أي لا يكون لغواً ولا زائداً ولا بمنزلة ما ليس في الكلام.

قال: وَسَمِعْنَاهُمْ يُنْشِدُونَ^(١): [الطويل]

(١) من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وهو من قصيدة للعجير السلولي، وهي طويلة تتضمن قصة جرت له مع ابنة عم له كان يهواها ولكنها اختارت غيره حين خيرت، وهي في خزنة الأدب. الشاهد فيه أنه رفع (أنفع) في موضع الجواب، وإنما رفعه لأنه قدره قبل الشرط، كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضَّرَّ.

والمستلحَم. وأصله في الحرب: وهو الذي أحيط به فأُتِخَن فلم يمكنه أن يبرح. أراد: ورب مستلحم قد صكه خصمه بحجة. وبنو عمه وأنصاره أذلاء لم يكن

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضرر أنفع والقواني مرفوعة، كآته قال: أنفع متى ما أملك الضرر، ويكون (أملك) على متى. قال أبو علي: يقول: (أملك) منجزم بمتى، و (أنفع) النية به التقديم كآته قال: ولكن أنا أنفع متى ما أملك أنفع، وهذا مثل قوله:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَحْسَنُكَ تَصْرَعُ

قال: وأما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ ﴿٩٠﴾ ﴿فَسَلَامٌ لَكَ﴾ [الواقعة: ٩٠-٩١]. فإنما هو كقولك: أما غداً فلك ذاك، حسنت لأنها لم يُجزم بها كما حسنت في قوله: أنت ظالم إن فعلت.

قال أبو بكر: يعني أن الفاء في (فسلام)، دخلت من أجل (أما)، لا من أجل (إن) كما دخلت في قولك: أما غداً فلك ذاك.

قال أبو علي: قوله: وحسنت لأنه لم يُجزم بها كما حسنت في قوله: (أنت ظالم إن فعلت)، أي حسن ألا يأتي لقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ جواب في اللفظ لأنه غير منجزم، كما أن قولك: أنت ظالم قد دلّ متقدماً على الجملة التي تكون جواباً للشروط، فكَذلك قوله تعالى.

=

فيهم من يعينه، نيل منه ما كان بمنعه.

رددت له ما أفرط القول: يريد أنه قد فرط منه قول غلط فيه، فوقع في أمر من المكروه لا يستطيع دفعه. ويروى: (أفرط القول) بالنصب. أراد أنه قدم قولاً خطأ.

ورأيت في موضع آخر مرفوعاً، يريد: الذي أفرطه القول، أي قدمه، ويكون الضمير الذي يعود إلى (ما) محذوفاً، تقديره: أفرطه القول.

واقتناه: أخذه عني ولقنه، يعني أنه لقنه حجته.

واقتناه: تتبعه، تقول: فقت الشيء واقتفته إذا اتبعته. وهو أضرع: أي ذليل. وما فعلت ذلك لأنه ابن عمي ولا أخي، يريد: وما كان نصري له لأن كان ابن عمي ولا أخي. وقوله: متى ما أملك الضرر، يريد متى ما أملك دفع الضرر أنفع، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وأما مع ما اتصل به يدلُّ على الجملة التي تكون جواباً، كما دلَّ أنت ظالمٌ عليه، كأنتك قلت: مهما يكن من شيءٍ فسلامٌ لك إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك، إلا أنك استغنيت عنه للدلالة عليه بما تقدّم ولم يكن الشرطُ مُنجزاً.

في الكتاب: وأبو الحسن يراه جواباً لهما جميعاً، ولا يُجيزُ ذلك.

أي لا يُجيزُ حذفَ الفاء إذا جَزَمَ لأنَّه لا يخلُصُ الجوابُ للجزاء.

قال أبو علي: قولُ أبي الحسن في المعنى يرجعُ إلى تقديرِ سبويه لأنَّ الفاءَ إذا صار جواباً، لأنَّ (أما) لا بُدَّ لها في الكلام من جوابٍ و"إن" قد يُحذفُ جوابُها في الكلامِ مثلَ قولك: أنت ظالمٌ إن فعلتَ، فكان قوله: أراه جواباً لهما جميعاً، أي إنَّ الفاءَ جوابٌ لأما، وأما مع الفاءِ جوابٌ لأنَّ، ولا يجيزُ ذلك إذا جزمَ كأنَّه قال: أما إن يكن من أصحاب اليمين فسلامٌ لك، لم يُجزه، لأنَّه قد جزمَ الفعل ولم يأت له بجوابٍ مجزومٍ، وهذا لا يجوز في الكلام، إنما يجوزُ في ضرورة الشعر.

والفاء لا يجوزُ أن تكون جواباً للفعل المجزوم، لأنَّك لو جعلتها جوابه لم تأت لأما بجواب، وهذا قبيحٌ في الكلام غيرُ جائز فيه، فإذا لم يُجزمَ الفعل الذي هو شرطٌ فقلت: أما إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ، كان حسناً، وصار (أما) مع ما يتصلُّ به جواباً لأنَّ، إذ لم يبيحْ شرطُها.

هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء

التي يجازى بها حروف الجر لم تُغَيَّرْها عن الجزاء

وذلك: على أيّ دابةٍ أحمَل أركبُهُنَّ وبِمَنْ تُؤْخَذُ أُؤْخَذُ به، هذا قولُ يونس والخليل جميعاً، فحروفُ الجرِّ لم يُغَيَّرْها عن حال الجزاء كما لم يغيّرْها عن الاستفهام، وذلك لأنَّ الفعلَ إنّما يصلُّ إلى الاسم بالباء ونحوها، والفعلُ مع الباء بمثلة فعلٍ ليس قبله حرفُ جر ولا بعده.

قال أبو علي: الفعلُ الذي قبله حرفُ جر يصلُّ به إلى الاسم نحو: يزيدٌ مررتُ، والفعلُ الذي يصلُّ بإضافة كالفعلِ الذي يصلُّ لا بإضافة، لأنَّ الفعلَ يصلُّ بالجرِّ إلى الاسم، كما يصلُّ غيره رافعاً وناصباً.

قال أبو علي: (غيره) أي غيرُ هذا الفعلِ ناصباً في قولك: (ضربتُ زيداً)، ورافعاً في مثل (قام زيدٌ)، فالجرُّ هنا نظيرُ النَّصب في غيره.

قال أبو علي: المُوازنة هنا بين الفعل الذي يصلُّ بحرف جرّ وبين الفعل الذي يصلُّ بلا حرف، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من المجرور والمنصوب بعد تمام الكلام والمجرور في موضع نصب فهو كالمنصوب وإن كان جرّاً.

قال: فإن قلت: بَمَنْ تَمُرُّ به أمْرٌ، وعلى أيّهم تنزلُ عليه أنزل، وبما تأتيني به آتيك، رَفَعْتَ، لأنَّ الفعلَ إنّما أوصلته إلى الهاء بالباء الثانية، والباء الأولى للفعل الآخر، فتُغَيَّرُ عن حال الجزاء كما تُغَيَّرُ عن حال الاستفهام.

قال أبو علي: إنّ الباءَ في (بِمَنْ) لأمرٌ، كأنتك قلت: (أمرٌ بَمَنْ تَمُرُّ به)، وكانت الأولى في الجزاء للفعل الأول، وفي قولك (بِمَنْ تمرُّ به أمرٌ) لا تكون إلا للفعل الآخر، لأنَّك لو جعلته للأول كان مُحالاً وذاك أنَّ الفعلَ قد يُضافُ بحرفي خفض، وهذا لا يكون. ومّا يدلُّ على أنَّ الجزاء لا يكون في قولك: بِمَنْ تَمُرُّ به أمرٌ أنَّ التقديرَ بقولك: (أمرٌ)، وإن كان مُؤَخَّرًا في اللفظ التَّفَدُّمُ كأنتك قلت: أمرٌ بَمَنْ تمرُّ به، فَمَنْ مُتَعَلِّقٌ بأمرٍ الذي قبله والجزاء لا يكون متعلقاً بما قبله، إنّما يكون منقطعاً منه، كما أنَّ حروفَ الخفض في قولك: بَمَنْ تَمُرُّ في الجزاء للفعل الأول، فكذلك في الاستفهام في قولك: بِمَنْ تَمُرُّ لهذا الفعل.

بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي يُجَازى بها حروف الجر لم تُغَيَّرْها عن الجزاء _____ ٣٠٥
فإذا قلت: تَمُرُّ به، لم يكن بُدُّ من أن تكون هذه الباء الأولى لغير (تَمُرُّ)، كما كانت
في الجزاء كذلك، لأن الاستفهام ينفصل مما قبله انفصال الجزاء مما قبله.
قال: فصارت بمترلة الذي، لأنك أدخلت الباء.

يريد الباء الثانية في اللفظ، وهي التي في (به) للفعل، حين أوصلت الفعل الذي يلي
الاسم بالباء الثانية إلى الهاء، فصارت الأولى، يريد: الباء الأولى.
قال: وقد يجوز أن تقول: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ، وعلى مَنْ تَنَزَّلُ أنزل إذا أردت معنى عليه،
وبه.

وفي كتاب القاضي: وقد يجوز أن تقول: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ، وعلى مَنْ تَنَزَّلُ أنزل، إذا
أردت معنى (عليه وبه)، وليس بحدّ الكلام.
قال أبو علي: يجوز الجزم في (أنزل)، على أن يكون (على) للفعل الأوّل الذي هو
شرط، والفعل الثاني الذي هو جواب قد حُذِفَ حرف الخفض منه، لدلالة الفعل الأوّل
عليه، وليس هذا بالقويّ، وهو يذكره بعد هذا.

والذي في نسخة القاضي على أن يُحذَفَ من الصلّة، وحذف حرف الخفض وما
يتصل به من الضمير يَصِحُّ من الصلّة، وإنما يُقدَّرُ اتّصالُ الفعل بالهاء، ثم تُحذفُ الهاء،
فكأنك إذا قلت: على مَنْ تَنَزَّلُ أنزل، قلت: أنزل على مَنْ تَنَزَّلُ عليه، فحذفت عليه،
فوصل الفعل، وصار بمترلته، فحذفت الهاء من الصلّة.

قال: وليس بحدّ الكلام، وفيه ضَعْفٌ، ومثل ذلك قول الشاعر^(١): [الرجز]

(١) قال الدماميني في شرح المغني ١/١٩٢: أي: إن لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه، وزاد على
قبل الموصول تعويضاً عن على المحذوفة قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد شيئاً وتم الكلام. ثم ابتدأ
مستفهما فقال على من يتكل؟ فعلى ليست بزائدة بل هي متعلقة ببتكل المؤخر، ومن استفهامية، وفي
"الكشاف" عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء:
٢٢١] ما نصه فإن قلت: كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر
الكلام، ألا ترى إلى قولك أعلى زيد مررت، ولا تقول على أزيد مررت قلت: ليس معنى التتضمن أن
الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف، وإنما معناه أن الأصل أمن فحذف حرف
الاستفهام، واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل، والأصل أهل.

إِنَّ الْكَرِيمَ - وَأَيُّكَ - يَعْتَمِلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ - يَوْمًا - عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

يريدُ يَتَّكِلُ عليه، ولكنه حذفَ وهذا قول الخليل.

قال أبو العباس: (على) الأولى على هذا لا معنى لها، وإنما المعنى إن لم يجد شيئاً، ثم ابتداءً مُستفهماً (على مَنْ يَتَّكِلُ).

قال: في الاستفهام نحو: غلامٌ مَنْ تضربُ؟ ألا ترى أنَّ كينونة الفعلِ غيرَ وَصْلٍ ثابتةٌ.

قال أبو علي: يعني أنَّ الفعل في الاستفهام ليس بصلة، كما أنَّ الفعل في الجزاء غير صلة.

قال أبو علي: قد تقدّم قبل هذا الباب أنَّ العوامل التي تختصُّ بالدخول على الأسماء لا تكون المجازاةً قبلها، لأنها من المواضع التي لا يقع فيها (إن) وحيث لا يجوز وقوع (إن) لا تجوز المجازاة، فلا يجوز أن تقول: (إنَّ مَنْ يأتي آتياً) مِنْ حيث لا يجوزُ (أَنَّ إنَّ تأتي آتياً)، وحروف الجرِّ ما تدخل على الأسماء فتعملُ فيها، ولا يجوز وقوعُ (إن) بعدها، كما لا يجوز وقوعها بعد (أَنَّ وكان) لا يجوز إنَّ تأتي آتياً، كما لا يجوز ذلك في (أَنَّ)، إلاَّ أنَّ الأسماء التي يُجازى بها إذا دخلَ عليها حروفُ الجرِّ لم تُخرجها مَنْ أن تكون جزاء كما تُخرجها (أَنَّ وكان) إذا دخلتا عليها من الجزاء.

فإن قيل: ولم ذلك؟ فالجوابُ أنَّ الضَّرورةَ أدَّت إلى أنَّ يُجازى بهذه الأسماء مع دخول الجارِّ عليها، وذلك أنَّ حروف الجرِّ لا تخلو في الاسم الذي يُجازى مِنْ ثلاثة مواضع، إنَّما تتقدّم الاسم الذي يُجازى به مع حروف الجرِّ على الفعل الذي يُوصله الحرف إلى الاسم، كقولك: (بِمَنْ تَمُرُّ)، وإمّا أنَّ تُؤخَّرَ الاسم مع الحرف وتُقدّم الفعل الذي هو شرطٌ، فتقول: تَمُرُّ بَمَنْ؟ وإمّا أنَّ تُقدّم الاسم الذي يُجازى به مُعرّى من الحروف، وتؤخَّرَ الفعل، وتجعلَ الحرف يلي الفعلَ مُعلّقاً، كقولك: مَنْ تَمُرُّ به، فيبطلُ أنَّ

=

هو غير منسوب في المقاييس: (٤/ ١٤٥) واللسان (عمل). والكتاب ٣/ ٨١، والبصريات ص ٥٩٢، والعسكريات ص ١٩٠، والخصائص ٢/ ٣٠٥، والمختص ١/ ٢٨١، ومجالس العلماء ص ٨٢، والارتشاف ٢/ ٤٥٤، والمغنى ص ١٤٤، وشرح أبيات ٣/ ٢٤١، والخزانة ١٠/ ١٤٣، وغير ذلك كثير. وقوله: «يعتمل» أى يعمل لنفسه ويحترف لإقامة عيشه.

بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي يُجازى بها حروف الجر لم تُغَيَّرْها عن الجزاء _____ ٣٠٧

تُؤَخَّرُ الاسم الذي يُجَازَى به مع الحرف، وتُقَدَّمُ الفعل من جهات منها: أنك تُقَدِّم الفعل والجازمة بعده، ومنها: أن الجزاء إذا أَخَّرْتَهُ عن الصَّلَةِ بَطَلَ معناه، ويُفَسَّرُ أيضاً أن تُقَدِّم الاسم الذي يُجَازَى به ويُجَعَلَ حرفُ الجرِّ يلي الفعلَ مُعَلِّقاً، لأن حروف الجر لا تُعَلَّقُ، ولا تكون إلا مُتَّصِلَةً بما تَجَرُّهُ، فَبَقِيَ الوجهُ الذي قَدَّمْنَا، أعني أن تُقَدِّمَ الاسم الذي يُجَازَى به مُتَّصِلاً به حرفُ الجرِّ، وموضعُ الباء مع ما عمل فيه نصبُ بالفعل الذي هو شرطٌ، كما أنك إذا قلت: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ فموضع مَنْ نصبٌ بتضرب، فكذلك الباء في قولك (مَنْ تَمَرُّ) وصل الفعل الذي هو شرطٌ إلى (مَنْ) وصار موضعُ الباء مع (مَنْ) نصباً، كما أن موضعَ (بَازِلٍ) في (مَرَرْتُ بِبَازِلٍ) نصبٌ، والمضافُ إليه تَقَدَّمَ مِنْ حَيْثُ قُدِّمَ حرفُ الخفض، تقول: غُلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، فتَقَدَّمَ (غلام) وهو معمولُ الفعل الذي هو شرطٌ، لأنَّه لا يجوزُ أن تُؤَخَّرَ المضاف، وتُقَدِّمَ المضاف إليه لو قلت (مَنْ تَضْرِبُ غُلَامٌ أَضْرِبُ)، لم يَجُزْ، كما لم يَجُزْ ذلك في حرف الخفض.

هذا بابُ الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام

وذلك قولك: **إِنْ تَأْتِي آتِكَ**، ولا **تَكْتَفِي بَمَنْ**، لأنها حرفُ جزاء.

قال أبو علي: يقول: لا يُكْتَفَى بَمَنْ في الجزاء عن الألف كما كنت تكتفي بها عن ألف الاستفهام، لأنها في الجزاء بمنزلة (أَنْ)، فكما لا يُكْتَفَى بِأَنْ عن الألف، كذلك لا يُكْتَفَى بِمَنْ إذا كانت بمنزلة (أَنْ).

قال: وإنما الألف بمنزلة (الواو والفاء ولا) ونحو ذلك، لا تُغَيِّرُ الكلام عن حاله، وليست (كإِذْ وَهَلْ).

قال أبو علي: قوله: وليست **كإِذْ**، أي أنَّ أَلْفَ الاستفهام ليست **كإِذْ**، فيقْبَحُ الجزاء بعده، كما قَبِحَ عنده بعد (إِذْ)، لأنَّ أَلْفَ الاستفهام تدخل على الاسم والفعل جميعاً، كما تدخل الواو والفاء.

قال: ولا يجوز ذلك في هل وأحواتها.

قال أبو العباس: لأنَّ هَلْ لاستقبال الاستفهام.

قال: وَلَوْ قُلْتَ: هل مررت بزيد؟ كُنْتَ مُسْتَأْنَفًا، ألا ترى أنَّ الألفَ لَعَوٌّ.

قوله: لَعَوٌّ، أي لم تُغَيِّرْ ما دخلته عما كان عليه.

قال: فإن قيل: فإنَّ الألفَ لا بُدَّ لها من أن تكون معتمدةً على شيء، فإنَّ هذا الكلام (يعني الشرطَ بجزائه) مُعْتَمِدٌ لها، كما يكون صلةً للذي، إذا قلت: (الذي إنَّ تأتته يأتك زيدٌ)، فهذا كله وَصَلٌ، فإنَّ قال: (الذي إنَّ تأتته يأتك زيدٌ)، وجعل يأتك صلةً الذي (قلت: تقديره: الذي يأتك إنَّ تأتته، فيستغني بيأتك عن جواب إنَّ تأتته وإذا كان كذا، فقد فصلَ بين الصلة والموصول بقوله: إنَّ تأتته، وإنَّ كان هذا الفاعلُ من سبب يأتك، وفاعلُ يأتك الضميرُ العائدُ إلى الذي) لم يجد بُدًّا من أن يقول: أنا إنَّ تأتني آتيك، (أي تُقَدِّرُ آتيك مُقَدِّمًا، يعني عن جواب الشرط المنجزم)، لأنَّ (أنا) لا يكون كلامًا حتى يُبَيَّنَ عليه شيء.

قال: وأما يونسُ فيقول: **إِنْ تَأْتِي آتِيكَ**، وهذا قبيحٌ يُكْرَهُ في الجزاء وإنَّ كان في الاستفهام.

قال أبو علي: كان في الاستفهام إذا لم يكن معه شرطٌ منجزمًا حسنًا.

قال أبو علي: كان يونسُ يذهبُ إلى أنَّ الاستفهامَ لا يجوزُ أن يعتمدَ إلاَّ على ما لم يعمل فيه شيءٌ، وليس يجوزُ أن يعتمدَ على الاستفهام إلاَّ ما لم يعمل فيه شيءٌ، فالزمه ألاَّ يجعل صلة (الذي) خبر المبتدأ إلا ما لم يعمل فيه شيءٌ.

قال: وقال عز وجل: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، لو كان ليس موضعَ جزاءٍ قُبِحَ فيه (إن).

قال أبو علي: يُفسدُ قولَ يونس أن الجزاء لا يعتمدُ على ألف الاستفهام قول الله عز وجل: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ فقلوه: (إن) معتمدٌ على ألف الاستفهام، والفاءُ جوابُ الشرط، ولا يجوز أن يقدر بقوله: (فَهُمْ) التَّقديم، كأنه (فَهُمُ الْخَالِدُونَ إِنْ مِتَّ)، كما قُدِّرَ في إِنْ تَأْتِي آتِيكَ: (آتِيكَ إِنْ تَأْتِي)، لأنَّه لو قُدِّرَ في الآية هذا التقدير لصارت الفاءُ الأولى لغواً لا معنى لها، وإنَّما الفاءُ الأولى دخل عليها ألفُ الاستفهام كما دخلت على الواو في قوله "أَوْ أَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى" والثانيةُ جوابُ الشرط، لأنَّ الجملةَ التي هي جوابُ الشرط من مُبتدأ وخبر، فهذه الآيةُ ليس يجوزُ فيها أن يعتمدَ الاستفهامُ إلا على ما عَمِلَ فيه (إن) الجزاء، فهذا يَرُدُّ قولَ يونس.

هذا بابُ الجزاء إذا كان القسمُ في أوله: قالكَ فاليمينُ لا تكون لغواً كلاً والألفُ

أي: لا يجوز أن يعتمدَ اليمينُ على الجزاء كما جاز أن تعتمد عليه في الباب الذي قبل هذا، وهو قولك: إن تأتي آتِكَ، ولا إن تأتي أعطِكَ، كما قال^(١): [الطويل]
ولا مَنْ يأتِها يَتَدَسَّمُ

قال: واليمينُ ليست كذا.

أي لا تكون اليمينُ لغواً إذا كانت متقدِّمةً، إنما تُلغى إذا وقَّعت بين كلامٍ غير مُبتدئها.

قال: وتقول: أنا والله إن تأتي لا آتِكَ.

يريد: أن (لا) في المسألة الأولى ليست جواب القسم، إنما هي لنفي الجزاء، ولو كانت تلك جواب القسم لارتفع بعد (لا)، ولدخلت اللامُ والنونُ في الجواب إذا كان موجِّباً، فقلت: أنا والله إن تأتي لا آتِكَ.

قال: وتقول: والله إن أتيتني آتِكَ، وهو معنى لا آتِكَ، فإن أردت أن الإتيانَ يكون فهو غيرُ جائزٍ.

أي غير جائز حتى تدخل اللام والنون فتقول: لآتَيْتِكَ.

(١) البيت كاملاً:

وَقَدَرِ كَكَفِّ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِهَا يَتَدَسَّمُ

هذا البيتُ لتمييم بن أبي بن مُقبلٍ.

الشاهد فيه: (تأنيتُ القدرِ)؛ لأنَّه قال: (لا مُسْتَعِيرُهَا)، فَرَدَّ عَلَيْهَا ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ.

المعنى: هَجَا قَوْمًا، فَجَعَلَ قَدْرَهُمْ فِي الصَّغَرِ كَكَفِّ الْقِرْدِ، وَجَعَلَهَا لَا تُعَارُ، وَلَا يُنَالُ مَنْ دَسَمَهَا، تَأْكِيدًا لِلْمُهِمِّ.

ويحتملُ أن يكون قوله: (لا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ)؛ أي: لا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُهَا؛ أي: لا مُسْتَعِيرٍ يَسْتَعِيرُهَا فَيُعَارُهَا؛ لأنَّهَا لَصِغَرُهَا مَأْيَّةٌ.

انظر: تاج العروس ١٥٥/٣٢، ولسان العرب ١٩٩/١٢.

هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما

[قوله^(١): الطويل]

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمُ بِنَا

جَازَ الْبَدْلَ لِأَنَّ الْإِمَامَ ضَرَبَ مِنَ الْإِتْيَانِ.

قال: لأنَّ القول ليس بالإتيان، إِلَّا أَنْ يُجِيزَهُ عَلَى مَا جَازَ عَلَيْهِ تَمْثِيلُنَا.

أي: المسألة التي أجازها الخليل على العَلَطِ.

قال: وسألتُ الخليلَ عن قوله: إِنْ تَأْتِي فَتُحَدِّثْنِي أَحَدُكَ، وَالْجَزْمُ الْوَجْهَ.

قال أبو علي: التَّصَبُّ فِي الْفَاءِ تَكُونُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ إِنْ تَأْتِي

(تَأْتِي) فَعَلٌ غَيْرٌ وَاجِبٌ، كَمَا أَنَّ (مَا تَأْتِي) فَعَلٌ غَيْرٌ وَاجِبٌ، فَحَمَلَ الْفَعْلَ بَعْدَ الْفَاءِ عَلَى

(أَنْ)، فَنَصَبَ وَعَطَفَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْفَعْلَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنْ يَكُنْ إِيَّانُ فَحَدِيثٌ

أَحَدُكَ، وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ.

قال أبو علي: تقديره: مَنْ لَا يَكُنْ مِنْهُ تَقْدِيمٌ لِرِجْلِهِ، فَإِثْبَاتٌ لَهَا يَرْلَقُ.

(١) عجز البيت:

تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

قائله: عبيد الله بن الحر الجعفي.

اللغة: "تلمم" يقال: أَلَمَّ الرَّجُلُ بِالْقَوْمِ إِذَا مَا: أَتَاهُمْ، "حطبًا جزلاً" أي: غليظًا.

المعنى: أَهْمُ يُوقِدُونَ الْحَطْبَ الْجَزَلَ لِتَقْوَى نَارِهِمْ، فَيَنْظُرُ إِلَيْهَا الضُّيُوفُ عَلَى بَعْدٍ وَيَقْصِدُوهَا.

الإعراب: "مَتَى" ظرف زمان للشرط العامل فيه تَأْتِنَا، "تَأْتِنَا" تَأْتِ بِمَجْزُومٍ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ وَهُوَ

فَعْلُ الشَّرْطِ وَنَا مَفْعُولٌ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، "تَلْمَمَ" فَعْلٌ مُضَارِعٌ بَدَلَ مَنْ تَأْتِنَا وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ،

"بِنَا" مُتَعَلِّقٌ بِالْفَعْلِ، "فِي دِيَارِنَا" جَارٌ وَمَجْرُورٌ وَنَا مُضَافٌ إِلَيْهِ، "تَجِدُ" جَوَابُ الشَّرْطِ بِمَجْزُومٍ وَالْفَاعِلُ

ضَمِيرٌ، "حَطْبًا" مَفْعُولٌ، "جَزَلًا" صِفَةٌ، "وَنَارًا" مَعْطُوفٌ عَلَى حَطْبٍ، "تَأْجَجَا" فَعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ

النَّارِ وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

الشاهد فيه: "تَأْتِنَا تَلْمَمَ" فَالْفَعْلُ "تَلْمَمَ" بَدَلَ مَنْ الْفَعْلُ "تَأْتِنَا".

انظر: المكوذي ص ١٢٤، والسيوطي ص ١٠١، والهمع ١٢٨ / ٢، وسيبويه ٤٤٦ / ١، والأششوني

قال في ثم: لم يجعلوها بمتلة الفاء والواو في نصب الفعل، ولكنها تُشْرِكُ ويُبدَأُ بها، يريد، يُقَطِّعُ ما بعدها ممَّا قبلها.

قال: ولا يَحْسُنُ الابتداء، لأنَّ ما قبلها لم ينقطع.

قال أبو علي: لأنَّ الشَّرْطَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بالجزاء.

قال: قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] الرفع ها هنا وجهُ الكلام، وهو الحَلُّ، لأنَّ الكلامَ الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الفاء.

قال أبو علي: يريد إنَّه خبرٌ مُبتدأٌ محذوف كأنَّ المعنى: نحن نُكْفِّرُ فتعطف جملة من مُبتدأ وخبرٍ على جملة من مبتدأ وخبر.

قال: في قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦] إنَّه حَمَلَ الفعلَ على موضع الكلام في موضع يكون جواباً، لأنَّ أصلَ الجزاء الفعل.

أي يكون جواباً للشَّرْطِ، فالفاءُ مع ما قبله في موضع فعلٍ مجزومٍ بالجواب، وقد صرَّح ها هنا أنَّ أصلَ الجزاء الفعل، كما رأيت.

فالأصلُ الفعلُ، والفاءُ داخلةٌ عليه، وإنَّما تَدْخُلُ إذا كان الجوابُ كلاماً من مُبتدأ وخبر، ولذلك جَزَمَ "نَذَرَهُمْ" لأنَّه حُمِلَ على موضع فعلٍ مجزومٍ.

قال: وإنَّ كان معناه كمعنى ما قبله.

أي كمعنى قوله: [الوافر]

وَأَلْحَقَ بِالْحَجَّازِ فَأَسْتَرِيحَا

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل

إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ

فأمّا الجزمُ بالأمرِ فقولك: ائتني آتِك.

قال أبو علي: الشرطُ في هذا الباب يُحذف للدلالة ما قبل الجزاء عليه كما حُذف الجواب في مثل: أنت ظالمٌ إن فعلتَ، لدلالة، أنتَ ظالمٌ على الجزاء، وذلك أنَّ تقدير قولك: ائتني آتِك، ائتني فاتك إن تأتي آتِك، فدلَّ ائتني على إن تأتي، كما دلَّ (أنتَ ظالمٌ) ونحوه على الجزاء.

قال أبو بكر: الأمر والنهي يشتركان في الإرادة، ويفترقان في أن الأمر إرادة بتكليف، والنهي إرادة بلا تكليف.

قال: ومما جاء من هذا في القرآن وغيره قوله عزّ وجلّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴿[الصف: ١٠-١١]﴾، فَلَمَّا انْقَضَتِ الْآيَةُ قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢].

قال أبو إسحاق: قال بعض النحويين: إنَّ قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابٌ لقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾، وهذا خطأ لأنه ليس بالدلالة تجب المغفرة، وإنَّما قوله عزّ وجلّ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابٌ: ﴿تُوْمِنُونَ﴾، وهو أمرٌ على لف الخبر.

قال أبو العباس: يكون (تؤمنون) في معنى (آمنوا بالله) أمراً كما تقول: (يقوم زيد)، أي ليقم زيد، وفي قراءة عبد الله (آمنوا بالله)، فهذا يقوي التأويل.

قال: فإن كنت تريد أن تُقدِّره أنه قد فعل، فإنَّ الجزاء لا يكون لأنَّ الجزاء إنّما يكون في غير الواجب.

قال أبو علي: هذا إذا كان الاستفهامُ تقريراً، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]؛ أنشد^(١):

(١) قال السيرافي في شرح شواهد سيبويه ١١٢/٢: الشاهد فيه أنه رفع (نعيش) ولم يجعله جواباً لفعل الأمر وهو (كونوا). والذي رأيته في شعره: (فنحيا جميعاً أو نموتُ كلانا) ولا شاهد فيه على هذا الإنشاد.

كونوا كَمَنْ آسَى أخاه بنفسه نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا
كأنه قال: كونوا هكذا إنا نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا (إن كان هذا أمرنا) وزعم
الخليلُ أنه يجوزُ أن يكون (نعيشُ) محمولاً على كُونُوا، كأنه قال: كونوا نعيشُ جميعاً أو
نموتُ كلانا.

قال أبو علي: (نعيشُ) على القول الأول رفعٌ بآته خبرٌ مبتدأ، وعلى القول الثاني
نَصْبٌ بخبر كان، وخبرُ كان على القول الأول "كَمَنْ آسَى"، وعلى القول الثاني "كَمَنْ"
لغوٌ غيرُ مُستقرٍّ.

وقال أبو علي: كان التشبيهُ للمُشَبَّه به، كأنه محلٌّ له على الاتساع، وإن لم يكن من
مكان ولا زمان على الحقيقة، كما أن قولك: زيدٌ ينظرُ في العلم فالعلمُ ليس بمحلٍّ لزيد
على الحقيقة، كما أن الكيسَ والبيتَ محلان في الحقيقة إذا قلت: الدينارُ في الكيس، وزيدٌ
في البيت.

قال: وسألتُه عن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].
فقال: (تأْمُرُونِّي) كقولك: هو يقولُ ذاك بَلْعَنِي، فبَلْعَنِي لغوٌ، فكذلك (تأْمُرُونِّي)، كأنه
قال: (فيما تأْمُرُونِّي) وإن شئتَ كان بمنزلة: احضُر الوَغَى.
قال أبو علي: الوجه الثاني ينتصب بتأْمُرُونِّي.

وسبب هذا الشعر أن البرّاض الكِناني قتل عروة الجعفري، فهاجت الحرب بين قيسٍ وخندف. وأسدُ
وكنانة أخوان، ابنا خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر.

يقول لهم: أغنوني اخوتكم. وأغنوا عنهم سُلَيْمًا، أي ادفَعوا عنهم بني سليم فإن بني
تميم ستدفع غطفان. رتب كل قبيلة من خندف بإزاء كل قبيلة من قيس. فجعل تميمًا بإزاء غطفان
وبني أسد بإزاء سليم، وكانت قريشُ وكنانة بإزاء بني عامر بن صعصعة. وتميم هو تميم بن مرٍّ بن أد بن
طابخة بن إلياس بن مضر.

يقول لبني أسد: أنتم اخوتنا، فكونوا مواسين لنا. نعيشُ جميعاً أي مجتمعين في الحياة، أو نموتُ كلانا.
و (كلانا) تأكيد للضمير في (نموت) وإنما استعمل قوله (كلانا) لأنه أراد حييً كنانةً وأسد.

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ _____ ٣١٥

قال أبو العباس: (غَيْرَ مَنْصُوبٍ) (بِأَعْبُدُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ يُحْذَفَ (أَنْ) مِنْ (أَعْبُدِ) الْمُتَنَصِّبُ (بِتَأْمُرَوْنِي)، وَلَا يَجُوزُ انْتِصَابُهُ (بِأَعْبُدِ)، لِأَنَّ (أَعْبُدِ) فِي صَلَاةِ (أَنْ)، وَغَيْرِ فِعْلِهِ، وَلَا يَعْمَلُ مَا فِي الصَّلَاةِ فِيمَا قَبْلَ الْمُوصُولِ.

قال أبو علي: (غَيْرِ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ (تَأْمُرَوْنِي) كَاللَّغْوِ، يُنْتَصَبُ (بِأَعْبُدِ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَأَعْبُدْ غَيْرَ اللَّهِ فِيمَا تَأْمُرَوْنِي، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَ (أَعْبُدُ) قَدْ حُذِفَ مِنْهُ (أَنْ)، يُنْتَصَبُ (بِتَأْمُرَوْنِي) كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَتَأْمُرَوْنِي غَيْرَ اللَّهِ أَنْ أَعْبُدَ، فَغَيْرُ مُنْتَصَبٍ بِتَأْمُرَوْنِي، وَأَنْ أَعْبُدَ بَدَلَ مَنْ غَيْرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفَتَأْمُرُونَ عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، تَقْدِيرُهُ: ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ.

هذا باب الحروف التي تُنزلُ منزلةَ الأمر والنهي

نحو: حسبك وكفيك، تقول: حسبك بشتيم الناس.

قال: سألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

فقال: هذا كقول زهير^(١): [الطويل]

.... ولا سابِــــــــــــــــــــــــــــــــق شَيْئاً

قال أبو علي: يُريد: ومثله في الموضع لا في الجودة، وتقدير الآية: لولا أحرّثني إلى أجل قريب أصدّق، (فلولا) حرفٌ فيه معنى التحضيض، فلذلك وجب أن يكون الفعل بعده مُنجزاً كما انجزم بعد الأمر.

وقوله: (فَأَصْدَقَ) وَقَعَ موقع فعل مجزوم، و (أَكُنْ) على موضع (فَأَصْدَقَ) كما حَمَلَ مَنْ قرأ "ويذرهم" على موضع الفاء مع ما بعده، وهو قوله: "فلا هادي له".

قال: ومثله من التّهي: لا يَريَنَّكَ، التّهي للمتكلّم في اللفظ، وهو في المعنى للمُخاطَب، كأنه قال: لا تكوننّ هاهنا، فإنّ مَنْ كان هاهنا رأيته.

قال: ومثّل ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] لَمْ يَنْهَهُمْ عن الموت، ولكنّه أراد: اثبّتوا على الإيمان، لِيُدرِكَكُمْ الموتُ وأنتم مُسلمون.

(١) البيت كاملاً:

بدا لي أنّي لستُ مُدرِك ما مضى ولا سابِق شَيْئاً إذا كان جائيّاً

قائله زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله، ففر وأتى طيباً.

الشرح: "بدا لي" أي: نشأ له فيه الرأي.

المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات، ولا أقدر أنني أسبق على ما سيحيي من الحوادث. الشاهد: في "ولا سابق"، فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفاً على خير ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روي بالجر، وقد روي بالنصب أيضاً عطفاً على اللفظ، فحينئذ لا شاهد فيه.

انظر: الأشموني ٢٠٣/٣، والأصطهناوي، وابن يعيش ٥٢/٢، وابن الناظم في باب إن وأخواتها

ص ٧١، والخضري ٢٣٤/١.

قال: وسألتُه عن قوله: أمّا أنتَ منطلقاً أنطلقُ معك، فرَفَعَ، وهو قولُ أبي عمرو، وحدثنا به يونس.

قال أبو علي: (أن) هذه هي النَّاصِبَةُ للفعل وما عَوَّضَ مِنَ الفعل، و (أنت) مُرتَفَعٌ بالفعل الذي صار (ما) عَوَاضاً منه، وهو (كان) والتقدير: أن كنتَ منطلقاً، إلا أن (ما) لَمَّا صارَ عَوَاضاً مِنَ الفعل، لم يَحْزُ أن يجتمعَ الفعلُ معه، كما لا يجوزُ أن يدخلَ فعلٌ على فعلٍ، وحكى أبو عُمرَ في كتابه عن بعضِ العلماءِ أَظَنَّهُ الأَصْمَعِي أَنَّهُ حكى الجزاءَ (بأَمّا)، قال: ولم يَحْكِهِ غَيْرُهُ.

قال: وسألتُه عن قوله: ما تدومُ لي أدومُ لك، فقال: ليس في هذا جزاءٌ من قبل أن الفعلَ صلةٌ (لما)، فصارَ بمتزلةٍ (الذي).
أي: في أَنَّهُ موصولٌ كما أَنَّهُ موصولٌ.

قال: ويدلُّك على أن الجزاء لا يكون ها هنا أَنَّك لا تستطيع أن تستفهم (بما تدومُ) على هذا الحدِّ أي لا يجوزُ أن يُستفهمَ به وهو مصدرٌ.

قال أبو علي: موضع (ما) عندي نصبٌ على الظُّرف، كأنَّه قال: أدومُ لك دوامَكَ لي، أي وقتَ دوامِكَ، فحذَفَ الوقت، وأقامَ الدَّوامَ مقامَه، كما حُذِفَ وقتٌ من قولك: حيثُ مقدَّمُ الحاجِّ.

قال: ومثُلُ ذلك: كُلِّمَّا تَأْتِينِي آتِيكَ، فالإِتيانُ صلةٌ لِمَا، كأنَّه قال: كُلُّ إِيْتَانِكَ آتِيكَ (وكُلِّمَّا تَأْتِينِي)، يقعُ أيضاً على الحين، كما كان (ما تَأْتِينِي) يقعُ على الحين، ولا يُستفهمُ بكُلِّمَا، كما لا يُستفهمُ بما تدومُ.

قال أبو علي: قوله: لا يُستفهمُ بكُلِّمَا، يريدُ: إذا كان (كُلُّ) مُضَافاً إلى (ما) الذي هو مع الفعل بمتزلة المصدر، يدلُّك على ذلك أَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلَ الفصل فقال: ومثُلُ ذلك كُلِّمَا، أي مثلُ (ما تدومُ لي أدومُ لك) في أن الجزاء لا يجوزُ فيه كما لم يَجْزُ في (ما تدومُ)، ومثله بالمصدر، فقال:

كأنَّه قال: كُلُّ إِيْتَانِكَ، فَإِنَّمَا أرادَ بكُلِّمَا المضافَ (كُلُّ) فيه إلى (ما) التي مع الفعل بتأويل المصدر كما قدَّمَ ذَكَرُهُ في أَوَّلِ الفصل، ولم يُرِدْ (كُلِّمَا) المضافَ إلى (ما) التي للاستفهام كما رَدَّ أبو العباس عليه في العَلَطِ.

قال: وسألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

قال أبو العباس: حذف الجواب في مثل هذه المواضع أفحَم، لأنَّ المخاطب يتوَهَّم كُلَّ شيءٍ، فإذا ذُكِرَ شيءٌ بعينه حَضَرَهُ فَهَمَّهُ.

هذا بابُ الأفعال في القسم

قال: وزعم الخليلُ أنَّ النَّونَ تَلَزُمُ اللَّامِ في قولك: إِنْ كَانَ لَصَالِحًا، فَإِنْ بَمَثَلَةِ اللَّامِ، وَاللَّامِ بَمَثَلَةِ النَّونِ في آخر الكلمة.

قال أبو علي: (إِنْ) في قولك: (إِنْ كَانَ لَصَالِحًا) بَمَثَلَةِ النَّونِ في (لَأَفْعَلَنَّ)، في أَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلتَّأْكِيدِ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاصِلٌ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَوْلَاهُمَا لَالْتِبَسَا، فَاللَّامُ فِي (لَصَالِحًا) فَصَلٌ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالتَّنْفِي، وَالنُّونُ فِي (لَأَفْعَلَنَّ) فَصَلٌ بَيْنَ فِعْلِ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ. قال: فَقُلْتُ: فَلَمْ أَلْزِمْتَ النَّونَ آخِرَ الْكَلِمَةِ؟ (يَعْنِي لَيَفْعَلَنَّ) فَقَالَ: لِكَيْ لَا يُشَبَّهَ قَوْلُهُ (لَيَفْعَلُ)، (لَأَنَّ الرَّجُلَ)، إِذَا قَالَ هَذَا، فَإِنَّمَا يُخْبِرُ بِفِعْلٍ وَاقَعَ فِيهِ الْفَاعِلُ أَيْ لِلْحَالِ.

قال أبو بكر: عن أبي العباس: لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْلَفَ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي فِي الْحَالِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ إِلَى أَنْ يُحْلَفَ عَلَى مَا فِي الْحَالِ قَدْ انْقَضَى الْحَالُ.

قال أبو بكر: وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هَكَذَا، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادُوا الْحَلْفَ عَلَى فِعْلٍ مُوجُودٍ قَدْ تَقَضَّتْ مِنْهُ أَجْزَاءٌ، وَبَقِيَتْ مِنْهُ أَجْزَاءٌ قَالُوا: لَيَفْعَلُ.

قال: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٨١] إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ.

قال أبو علي: اللَّامُ فِي ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] إِذَا كَانَتْ (مَا) بَمَثَلَةِ الَّذِي مِثْلُ اللَّامِ فِي (لَكِنَّ)، لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَتْ لَامُ الْقِسْمِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ دَخَلَتْ هَذِهِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ الَّتِي فِي (لَمَّا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (الَّذِي) لَيْسَتْ الَّتِي فِي قَوْلِهِ (لِإِنْ فَعَلْتَ)، لِأَنَّ الَّتِي فِي (لَمَّا) لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَاللَّامُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْتَدَأِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَقَدْ قَدَّمَا الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَالرَّاجِعُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ الْهَاءُ الْمَحْذُوفَةُ، كَأَنَّهُ قَالَ (لَمَّا آتَيْتُكُمْوَهُ)، وَخَبِرُ الْمُبْتَدَأِ (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) وَالرَّاجِعُ مِنْ خَبَرِهِ إِلَيْهِ الْهَاءُ فِي (بِهِ).

وقَدْ قِيلَ: إِنْ (مَا) بِمَعْنَى الْجَزَاءِ، وَ (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) الْجَوَابُ، وَهَذَا مِثْلُ (لَكِنَّ فَعَلْتَ لَيَفْعَلَنَّ) وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي كَانَتْ فِي (مَا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (الَّذِي)، لَكِنَّهَا الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ، وَمَوْضِعُ (مَا) نَصَبٌ إِذَا كَانَتْ جِزَاءً بـ (آتَيْتُكُمْ) وَمَوْضِعُ (آتَيْتُكُمْ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْجِزَاءِ جِزْمٌ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى (لَمَّا آتَيْتُكُمْ)، وَإِذَا كَانَتْ (مَا) بَمَثَلَةِ (الَّذِي) فَلَا مَوْضِعَ لـ (آتَيْتُكُمْ)، لِأَنَّهُ فِي صَلَةِ الَّذِي، وَمَا فِي صَلَةِ (الَّذِي) لَا مَوْضِعَ لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ مِنْهَا

ليس بأولى من الاسم؟! وقد تصلُّ الموصولَ بالفعل والفاعل، وما رَجَعَ إليهما في المعنى كما تصله بالمتبداً والخبر، فليس إحدى الجملتين بأولى بالموضع من الأخرى، وإنما يُحكمُ على الجملة أنها في موضع إعراب، إذا وَقَعَتْ موقعَ مُفْرَدٍ، كما يُحكمُ في قولك: كان زيدٌ أبوه منطلقاً بأنَّ موضعَ الجملة نصبٌ لوقوعه موقعَ المفرد، وليست الجملة في الصلة واقعةً موقعَ مُفْرَدٍ ولا هي من مواضع المفردات، وَمَنْ حَمَلَ (ما) على (الذي) في الآية لم يكن لـ (جاءكم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ٨١] عنده موضعٌ، وَمَنْ حَمَلَهَا على أنها للمُجَازَاة كان موضعُ (جاءكم) جَزْماً لعطفه إياه على ما هو في موضع جزمٍ.

قال الخليل في قوله تعالى ﴿لَظَلُّوا﴾ [الروم: ٥١] (ليظُلُّنَّ) كما تقول: والله لا فَعَلْتُ ذاك أبداً، تريدُ معنى (لا أفعلُ)، وقالوا: لَنَنْ زُرَّتُهُ ما يَقْبَلُ منك، وقال: لَنَنْ فَعَلْتُ ما فَعَلَ، يريدُ ما هو فاعِلٌ وما يفعلُ، كما كان (لَظَلُّوا) مثلَ (ليظُلُّنَّ).

قال أبو علي: (ما) هو نفْيُ ما في الحال، فإذا وقع الماضي بعدها عُلِمَ أنَّ المرادَ به الحال، كما أنَّ الماضي بعد (لا) يُعْلَمُ أنَّ المرادَ به الاستقبال، لأنَّ هذين الحرفين لا يَنْفِيَانِ الماضي، فكذلك يُعْلَمُ أنَّ ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] بمعنى (صَمْتُمْ) لأنَّ الجملة التي عُوْدِلَتْ بها جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، وهي (أَدْعَوْهُمْوهم).

قال: وقد يستقيمُ في الكلام: إنَّ زيدا لَيُضْرَبُ، وَلَيَذْهَبُ ولم يقع ضربٌ، والأكثرُ على ألسنتهم كما خبرْتُك في اليمين، فَمِنْ ثَمَّ أَلْزَمُوا النَّونَ في اليمينِ لئلاَّ يَلْتَبِسَ بما هو واقعٌ.

قال أبو علي: اللامُ على ذا للتوكيد والتي تتلقَّى القَسَمَ وتدخلُ على الفعلِ الماضي والمستقبل، وليست التي تدخل في فعل الحال، فهي لا تُعْلَقُ الفعلُ كما تعلقه التي للحال في مثل قولك: إنَّ زيدا لَيَقُومُ إذا أَرَدْتَ به الحال، لكنْ هذه هي التي تلزُمُها النَّونُ الشَّديدةُ أو الخفيفةُ وإنَّما حُذِفَت النَّونُ منه والفعلُ مُسْتَقْبَلٌ، كما أنَّه إذا كان النون فيه كان مُسْتَقْبَلاً، فكما لا تُعْلَقُ الفعلُ اللامُ التي في قولك (لَيَفْعَلَنَّ) بعد (أَنْ) كذلك لا تُعْلَقُ في قولك (لَيَفْعَلَنَّ) إذا أَرَدْتَ به المستقبل.

تقول: عَلِمْتُ أنَّ زيدا لَيَنْطَلِقَنَّ، فلا تُعْلَقُ هذه اللامُ (عَلِمْتُ) فكذلك لا تُعْلَقُ في (لَيَفْعَلُ) إذا كان بمعنى (لَيَفْعَلَنَّ) فتقول: عَلِمْتُ أنَّ زيدا لَيَفْعَلُ.

قال: وقال عز وجل: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤].

قال أبو علي: قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ الفعل للحال دون الاستقبال وهذه اللام لو وقع (علمت) قبلها لعلقتُه، فإن قيل: كيف صار للحال وقد اتصل به ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ كما تقول: يضرب زيد غدًا؟ قيل: أريد به حكاية الحال وإن اتصل به ما هو في المعنى مُستقبل، ولك أن تحكي الحال كانت فيما مضى أو فيما يُستقبل، ألا ترى قول الله عز وجل: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، فالقصة قد مضت والإشارة فيها كالإشارة إلى الحاضر؟!.

هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل

قال: ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الأسماء وقلة ما يعمل في هذا.

أي ما يعمل في الفعل، فهذه الإشارة تريد بها الفصل بين الجازم والمجزوم.

قال: واعلم أن حروف الجزاء يقبَح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال.

أي: لا تقول: مَنْ زيدٌ يضْرِبُه أضرب، إلا وهو قبيحٌ.

وقد جاز ذلك فيها.

(أي الفصل)، لأن حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل، ويكون فيها الاستفهام، فترفع

فيها الأسماء.

قال أبو علي: هو مثل: مَنْ زيدٌ، ومَنْ عمروٌ، يريد أن حروف الجزاء لها تصرف

ليست لسائر الحروف الجازمة غيرها.

قال: وتكون بمثلة الذي.

قال أبو علي: مثل: مَنْ يأتيني فله درهمٌ.

قال: وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر.

أي: لم تجاوز الإضافة.

قال: ويجوز الفرق في الكلام في (إن).

أي يجوز تقديم الاسم على الفعل إذا لم تجزم الفعل، نحو "إن زيدٌ فعل فعلت".

قال: فإن جزمت بها أشبهت لم.

قال: وإثما جاز في الفصل ولم يُشبه (لم)، لأن (لم) لا يقع بعدها (فعل).

قوله: وإثما جاز في الفصل، أي إثما جاز الفصل بين (إن) والفعل بالاسم إذا كان

الفعل ماضيًا، لأنه لا ينجزم، فلا يشبه ما بعد (لم).

قال: فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرًا فخيرٌ.

قال أبو علي: يقول ليس تقدم الاسم على الفعل إذا كان ماضيًا بأشَد من حذف

الفعل ألَبَتَ مع فاعله.

قال: وأمّا سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ.

أي: الفصل في الكلام، لأنها ليست (كإن)، (لو جاز في "إن") وقد جَزَمْتُ كان أقوى)، فلو جاز الفصلُ بين (إن) وفعله المجزوم بالاسم كان أقوى من الفصل بالاسم بين سائر الحروف والأفعال التي تنجزم بعده بالاسم (إذ جاز فيها "فعل")، أي إذ جاز الفصلُ بين (إن) والفعل الماضي بالاسم في الكلام في غير الضرورة، ولم يَحْسُنَ الفصلُ بين الحروف وبين الفعل الماضي بالاسم في الكلام، إنما يجوزُ في الضرورة، فلـ (إن) إذن مَزِيَّةٌ في باب الفصل بينها وبين الفعل، لَيْسَتْ لِسَائِرِ الحروف.

قال: ولو كان (فعل) كان أقوى.

أي: ولو كان "متى واغلُ نابهم".

قال: فإن قلت: إن (يأتني) زيدٌ يقلُّ ذاك جاز على قول مَنْ قال: زيداً ضَرَبْتُهُ، وهذا موضع ابتداء، ألا ترى أنَّك لو جئتَ بالفاء فقلت: إن تَأْتِي فأنا خيرٌ لك كان حسناً، وإن (لم يَحْمِلْهُ) على ذلك رَفَعَ، وجاز في الشعر.

قال أبو علي: قوله: (إن يأتني زيدٌ يقلُّ ذاك) على: زيداً ضَرَبْتُهُ، يريدُ يرتفع (زيد) بفعلٍ مُضْمَرٍ (ضَرَبْتُهُ) تفسيره، هذا على أن تجعل (زيداً) واقعاً موقعَ الجزاء، كان الموضعُ على هذا الفعل كما أنه في الشرط للفعل وإن قَدَّرْتَ ألفاً محذوفةً كان (زيد) في موضع ابتداء ومُرتفعاً به.

وقوله: وإن لم يَحْمِلْهُ على ذلك رَفَعَ.

قال أبو بكر: يريد (رَفَعَ) بقوله: لأنه يجعله خبرَ مُبتدأ.

وقوله: وجاز في الشعر.

أيك جاز حذفُ الفاء في الشعر.

قال: ومثلُ الأوَّل قولُ هشام^(١): [الطويل]

(١) عجز البيت:

وَمَنْ لَا تُجِرُهُ يُمَسِّ مَنَّا مُفَرَّعًا

البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ ونسبه لهشام المري من بني مرة بن كعب شاعر قرشي جاهلي.

فـ(نحن): فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل والتقدير: فمن نؤمنه نؤمنه.

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتِّ وَهُوَ آمِنٌ

قال أبو علي: قوله: مثل الأول، أي مثل: إن زيداً يأتك يكن كذا.

(ونحن) في البيت يرتفع بفعل هذا الذي ظهر تفسيره، كما أن (زيد) في قولك: (إن زيداً يأتني) يرتفع على إضمار فعل (يأتني) تفسيره، إلا أنك لو أظهرت في التمثيل ما ارتفع عليه (زيد) لقلت: (إنك يأتني زيداً يأتني يكن كذا)، ولو ظهر ما ارتفع عليه (نحن) في التمثيل لا اتصل الضمير فلزمك أن تقول: (فمن يؤمن يؤمنه)، ولم يحز ألا يتصل. ومثل هذا قوله: أنت فأنظر.

أقول: إن أحد القولين فيه أن (أنت) على فعل مضمر مرتفع (فأنظر) تفسيره، ولو أظهرت ما ارتفع عليه في التمثيل لقلت: (أنظر فأنظر) فاتصل الضمير، لأنه موضع لا يفصل فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: (أقام زيداً قام)، فإن وضعت موضع المضمّر مظهرًا

=

قال سيبويه في باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل: اعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك أنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا إلا حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر لأن حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل ويكون فيها الاستفهام فيرفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي. فلما كانت تصرف هذا التصرف وتنفارق الجزم ضارعت ما يجز من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضارب عبد الله فلذلك لم تكن مثل لم ولا في النهي واللام في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم.

وقد أورد ابن هشام هذا البيت في المغني قال: قولنا الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو: زيداً ضربته لا محل لها وفي نحو: إنا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله ينصب الخبز في محل رفع. ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله.

قال: فمن نحن تؤمنه بيت وهو آمن فظهر الجزم. وكانت الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدلا. ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة.

وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير. ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه.

انظر: حزانة الأدب ٤٠/٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٩/٢، والكتاب لسيبويه ٢٠٠/١، والمقتضب ٧٦/١، ومغني اللبيب ٥٦٢/١، وجمع الهوامع ٥٥٣/٢.

قلت: أنتَ قُمْتَ، فإنْ أظْهَرْتَ الفعلَ الذي ارتفعَ (أنتَ) عليه تمثيلاً قلتَ: أَقُمْتَ قُمْتَ، فأتَّصَلَ الضَّميرُ بالفعل، ولم يَجْزْ أَنْ يَنْفَصَلَ هُنا، كذلك تقول: (إنْ زيدٌ يأتيني يكنْ كذا) فإنْ وضَعْتَ مَوْضِعَ المَظْهَرِ مُضْمِراً مُنْفَصِلاً فذكرْتَ الفعلَ المضمَرَ الذي يرتفع عليه المضمَرُ تمثيلاً قلتَ: إنْ تَأْتيني تَأْتيني يكنْ كذا، لأنَّه لا يَجُوزُ وقوعُ الضميرِ المنفصلِ عن حاله.

هذا بابُ الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ

ولا تُغَيِّرُ الفعلَ عن حاله:

قال: ومنْ ذلك الحروفُ أيضاً (سوفَ يفعلُ)، لأنَّها بمِثْلَةِ السَّيْنِ وإنَّما دَخَلَتْ هذه السَّيْنُ على الأفعالِ، وإنَّما هي إثباتٌ لقولك: (لنْ يفعلَ) فأشَبَّهْتَهَا في أَنْ لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعلِ.

قال أبو علي: قد أُجْري الجوابُ في غيرِ هذا الموضعِ مجرى السُّؤالِ، ألا ترى أنَّ (لا) في قولك: (لا رَجُلٌ مُشَبَّهٌ (أنْ) ولم يُفْصَلَ بينه وبين ما عَمِلَ فيه بِالظَّرْفِ، كما فُصِّلَ بين (أنْ) وما عَمِلَ فيه بِالظَّرْفِ وإنْ لَمْ تَبْنِ (لا) مع ما بعده، نحو: لا غُلامٌ رَجُلٌ عِنْدَكَ، لأنَّه جوابٌ لشيءٍ لا يُفْصَلَ بينه وبين ما عَمِلَ فيه، وهو: هلْ مِنْ غُلامٍ؟.

هذا باب الحروف التي يجوز أن تليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال، وهي لكن وإنما وكأنما وإذا

قال أبو علي: ذكره (إذ) ها هنا حجة عليه في إجرائه إياه في باب الجزاء مجرى (إن) وكأن) وما يختص الدخول على الاسم.

قال: وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرنى كما آتيك - الفصل.

قال أبو علي: لو لم يجعل (كما) بمنزلة (لعلّي) ولم يجعل (ما) كافةً لوجب إذا وقع بعدها الفعل أن ينصب بإضمار (أن)، لأن (ما) يدخل على الأفعال، ألا ترى أن اللام في قولك: جئت لتقوم لما كانت عاملة في الاسم فوقع الفعل بعدها نصب، فأضمر (أن) ليكون مع الفعل في تأويل اسم، وكذلك فعل ما كان ليفعل حتى الجارة.

قال أبو علي: ولو نصب بعد (ربما) الفعل كما نصب بعد سائر حروف الخفض كان محالاً، وذاك أن نصبه كان يكون على إضمار (أن)، كما كان نصب الأفعال بعد سائر حروف الجر على إضمار (أن)، ولو أضمر (أن) بعده لصار الفعل مع (أن) المضمرّة في موضع جرّ، ولتعرف، وإذا تعرف الاسم لم يدخل عليه (رب)، لأنها لا تعمل إلا في نكرة فـ (ما) في (ربما) تكون الكافة، ولا يجوز أن تكون كالتى في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] لما بينا.

أنشد:

كما تُغَدِّي القوم من شوائه

في كتاب الباهلي فيما حكاه أبو بكر، شيبان ابنه، أي قلت له اركب في طلبه كما تصيده فتغدي القوم به مشويًا، يصف ظليماً.

هذا باب ما يُضَافُ إلى الأفعال

قال: وجاز هذا في الأزمنة واطّرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفةً.

قال أبو علي: يقول: جاز إضافة أسماء الزّمان إلى الفعل وإن لم يكن بابُ الفعل أن يُضَافَ إليه، كما جاز أن يكونَ صفةً، وإن كان حَدُّ الصّفة أن تكونَ اسماً كضاربٍ وحسنٍ وهاشميٍّ وما أشبهه فكما أجري مجرى الاسم في أن وُصِفَ به، وكذلك أجري مجراه في أن أضيفَ إليه هذا التّوَعُّ من الأسماء.

قال: فلم يُخرِجوا الفعل من هذا كما لم يُخرِجُوا الأسماءَ من ألفِ الوصل، نحو ابن، وإنما أصلُهُ للفعل وتصريفه.

قال أبو علي: يقول: حُكِمُ الإضافة أن تكونَ إلى الاسم، وحُكِمَ ألفِ الوصل أن تكونَ في الفعل، أدخلَ ألفُ الوصلِ في بعضِ الأسماءِ كذلك أضيفَ بعضُ الأسماءِ إلى الفعل.

قال أبو علي: مُذْ ومُنْذُ على ضَرَيْنِ، يُسْتَعْمَلان مَرَّةً اسمين، ومَرَّةً حرفين، مَنْ قال: ما رأيته مَذْ يومان، قال: جَعَلَهُ اسماً، وكان موضِعُهُ رفعاً بالابتداء، وما بعده خبره، ومن جَعَلَهُ حرفاً قال: مُذْ يومين،

وكان موضِعُهُ مع المخفوض الذي بعده نصباً، و (مُذْ) في قولك: مُذْ جاءني، ومُذْ كان عندي، لا تَحُلُو من أن تكون الذي هو حرف، أو الذي هو اسم، ولا يجوز أن يكون حرفاً، لأنَّ حرفَ الخفض لا يدخلُ على الفعل، لا تقول: بقاءً، ولا يَبْقُومُ، ووَجَدنا أسماءَ الزّمان قد أضيفت إلى الفعل، فجعلناه اسمَ زمانٍ مُضافاً إلى الفعل إذ بطل أن يكون حرفاً، لامتناع إضافة حرفِ الجرِّ إلى الفعل.

قال: وَمِنْهُ أيضاً آية، قال^(١): [الوافر]

(١) عجزه:

كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

نسب في كتاب سيبويه ١ / ٤٦١ للأعشى، وليس في ديوانه قال البغدادي في الخزنة ٣ / ١٣٥:

"لم أره منسوباً للأعشى إلا في كتاب سيبويه".

وهو من شواهد ابن يعيش ٣ / ١٨، وجمع الهوامع ٢ / ٥١.

بآية تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ لَشُعْثًا

قال أبو العباس: إضافة (آية) إلى الفعل لا تَطَرَّدُ، وإنما جاء في قوله (بآية تُقَدِّمُونَ)، فأما البيت الثاني فهي فيه مُضَافَةٌ إلى المصدر، كأنه قال: بآية حَبَّكُمُ الطَّعَامَ، جعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر.

قال: ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمترلة إذ.

قال أبو علي: لا يجوز هذا أي لا يجوز إضافة اسم الزَّمان إلى الجملة المركبة من المبتدأ وخبره حتى تكون بمترلة (إذ) في المضي، فأما المستقبل من الأزمنة فلا يجوز إضافته إلا إلى الفعل، كما أن (إذا) لا تُضاف إلا إلى الفعل.

قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني، ومنه أيضا آية قال: بآية تقدمون.....

قال الأعلام: "الشاهد فيه إضافة آية إلى "تقدمون" على تأويل المصدر أي: بآية أقدامكم الخيل. وجاز هذا فيها لأنها اسم من أسماء الفعل لأنها بمعنى علامة، والعلامة من العلم وأسماء الأفعال تضارع الزمان فمن حيث جاز أن يضاف الزمان إلى الفعل جاز هذا في "آية" فكان إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت فكانه قال: بعلامة وقت تقدمون".

وشبه ما ينصب من عرق الخيل ممزوجا بالدم على سناكبها بالمدام وهي الخمر. والسناكب: جمع سنبك وهو مقدم الحافر.

هذا بابُ (إِنَّ) و (أَنَّ)

قال: ونظيرُ ذلك في أَنَّهُ وما عَمِلَ فيه بمتزلة اسمٍ واحدٍ، كقولك: رأيت الضَّارِبَ أَبَاهُ زيدٌ.

قال أبو علي: التَّوْفِيقُ بين (الضَّارِبِ أَبَاهُ زيدٌ) وبين (بَلَعَنِي أَنْ زيدًا منطلقًا) أَنَّهُما اسمان في صِلَةٍ كُلُّ واحدٍ منهما منصوبٌ ومرفوعٌ.

هذا بابٌ مِنْ أَبْوَابِ أَنْ

تقول: ظَنَنْتُ أَنَّهُ منطلقٌ.

قال أبو علي: (أَنَّهُ) بعد ظَنَنْتُ لا يكون إلا مفتوحًا، وفيه قولان: إنْ شئتَ قلت: إِنََّّ الخبرَ مُضْمَرٌ، كَأَنَّكَ قلت: ظَنَنْتُ انْطِلَاقَكَ واقِعًا أو كائناً وما أَشَبَّهُهُ، فَأَضْمَرْتُهُ.

وإنْ شئتَ قلت: إِنََّّ (مُنْطَلَقًا) وما أَشَبَّهُهُ مِمَّا يَكُونُ خَبَرًا لِأَنَّ سَدَّ مَسَدٍ خَبَرٌ ظَنَنْتُ لَأَنَّهُ في المعنى مبتدأ وخبر كما يدخل عليه ظَنَنْتُ.

قال: وتقول: لولا أَنَّهُ منطلقٌ لَفَعَلْتُ، فَأَنَّ مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لولا)، كما بُنِيَ عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ، وتقول: لو أَنَّهُ ذَاهِبٌ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ، (فَأَنَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى (لو)، كما كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى (لَوْلا).

قال أبو علي: سَأَلْتُهُ عَنْ وَقْعِ (أَنَّ) بعد (لو) فقلت: كيف جاز وقوعُها بعدها وهي في تأويل اسم (ولو) إِنَّمَا تَلِيهَا الْأَفْعَالُ؟ قال: ذا على قولنا لا دَخَلَ عَلَيْهِ، لِأَنِّي أَقُولُ: إِنََّّ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ، هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ تُبْتَدَأَ فِيهِ بِالْمَبْتَدَأِ وَالْفِعْلِ، وَيَتَعَقَّبَانِ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ يَقَعُ فِيهِ الْأِسْمُ وَقَعَتِ الْمَفْتُوحَةُ، (فَلَوْ) إِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ دُونَ الْأِسْمِ، فَكَذَلِكَ وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْمَفْتُوحَةُ.

فإن قيل: قد وقع الاسمُ بعدها في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠] وفي المثل^(١): "لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي" فَإِنَّ ذَا مُرْتَفَعٌ بِالْفِعْلِ لَا بِالْإِبْتِدَاءِ، كما أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي يَقَعُ بعد (إِذْ) الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ مُرْتَفَعٌ بِالْفِعْلِ.

(١) يُضْرَبُ لِلْكَرِيمِ يَظْلِمُهُ دَنِيٌّ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى احْتِمَالِ ظَلَمِهِ.

قال: ومذهب سيبويه أنَّ (أَنَّ) وَقَعَتْ بعدَ لَوْ في موضع فعل كما أنَّ (تَسْلَمُ) وَقَعَ موقعَ الاسم في (بذي تسلم).

قال: وقال أبو العباس: وقوعها بعدها على ضَرَّين:

أحدهما: أنَّ (أَنَّ) مع ما بعده بتأويل المصدر، والمصدرُ يقوم مقام الفعل ويعمل عمله. والوجه الآخر: أنَّ (لَوْ) يقع بعدها الاسمُ على تقدير تقديم الفعل الذي بعدها، وذلك مثل "لو أنتم تملكون" ولو غيركم علَّقَ الأميرُ بحبله.

فيكون على هذا التقدير: لو أنك جئت، ولو وَقَعَ مجيئك.

قال: وسألته عن قول العرب: ما رأيته مُذْ أنَّ الله خلقني.

فقال: (أَنَّ) في موضع اسم، كأنك قلا: مُذْ ذاك.

قال أبو علي: لا يخلو (مُذْ) من أن يكون حرفَ جرٍّ، أو مبتدأ، فإن كان حرف جر انفتح (أَنَّ). لأنَّه في موضع اسمٍ، وإن كان مبتدأ انفتح أيضاً، لأنَّ (أَنَّ) في موضع خبر المبتدأ.

قال أبو بكر: و (مُذْ) ها هنا حرفٌ، كأنه قال: مُذْ خلق الله عزَّ وجلَّ إِيَّايَ.

قال: وتقول: أما إنَّه ذاهبٌ، وأما إنَّه منطلقٌ.

قال أبو علي: (حَقًّا) بمتزلة (عَلِمْتُ)، لأنَّ (حَقًّا)، دالٌّ على فعلٍ، كما أنَّ (عَلِمْتُ) فعلٌ، فقولك: (حَقًّا إنَّك ذاهبٌ) بمتزلة (علمت أنك ذاهبٌ) إلَّا أنَّ (أَنَّ) بعد (حَقًّا) في موضع نصب بالفعل الذي نصب حَقًّا، فتمثيله: أحقُّ انطلاَقك حَقًّا، وكونُ موضعه بعد (علمت) نصباً جَلِيًّا بَيِّنًا.

قال: وتقول: رأيته شابًّا، وإنَّه يومئذ يفخرُ، كأنك قلت: رأيته شابًّا وهذه حاله.

قال أبو العباس: إنْ شِئْتَ فَتَحْتَ (أَنَّ)، كأنك قلت: عَهْدِي به شابًّا وبفخره، ويجوز على بُعْدٍ.

=

أي: لو لَطَمْتَنِي ذاتُ سِوَارٍ لأنَّ "لو" طالبة للفعل داخلة عليه والمعنى لو ظلمني مَنْ كان كفؤاً لي لهُان على ولكن ظلمني مَنْ هو دوني وقيل أراد لو لَطَمْتَنِي حُرَّةً فجعل السوار علامة للحرية لأن العرب قلما تُلبَسُ الإماءُ السُّوَارُ فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف على. [جمع الأمثال: ١٧٤/٢]

قال: وسألتُهُ عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قال أبو علي: قلت له: كيف كان يكونُ عذراً لهم، فقال: لو قال لك قائلٌ في رجلٍ يقرأ شيئاً: إنه لا يفهم ما يقرأ فقلت: ما يُدريك أنه لا يفهم، لكان ذلك عذراً للقارئ، أي أنه يفهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ مفتوحاً، لكان التقدير: (ما يُدريكُم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت) أي لو جاءت لآمنوا، فكذلك على هذا تقدير (ألا إنهم يؤمنون بالآيات لو جاءتهم)، وليس معنى الآية على هذا.

قال أبو علي: إنما يُخبر تعالى أنهم لو جاءتهم هذه الآيات لم يؤمنوا إيمان اختيار كما يُخبر في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ١١١]، أنهم لا يؤمنون، جميعُ هذه الآيات إيمان اختيار.

قال أبو بكر: القول عندي في (ما) أنه الذي للاستفهام، أي: أي شيء يُشْعِرُكم ليكونَ ضميرُهُ فاعل (يُشْعِرُكم).

قال: وأهل المدينة يقولون أنها... الفصل.

قال أبو بكر: مَنْ فَتَحَ (أَنَّ) فعلى ما قال الخليلُ مِنْ أَنَّهُ بمعنى لَعَلِّي.

قال: وإنما وقع أنك عندي بمعنى لَعَلَّكَ لأنَّ الحالَ كانت حالَ تَسْرُعٍ وكانوا هم أَوْجَبُوا تَرْجِيًّا، وذلك أنهم إذا قالوا: ائتِ السُّوقَ أَتَكَ تشتري لي شيئاً، كأنهم أَوْجَبُوا الشَّيْءَ في اللفظ، وحقَّقوها أملاً، والموضعُ موضعُ ترجٍ، لأنه لا يدري أيكون ذلك أم لا.

قال: واعلم أنه ليس يحسنُ لأنَّ أَنْ تَلِيَّ إِنَّ وَلَا أَنْ، كما قَبَحَ ابْتِدَاؤُكَ الثَّقِيلَةَ المفتوحة، وحسنُ ابْتِدَاؤُكَ الخفيفة، لأنَّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء والثقيلة تزول، فُتَبَدَأَ، ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء، ألا ترى أنك لا تقول إنَّكَ ذاهبٌ في الكتاب.

قال أبو بكر: قال أبو العباس: يعني أنها لا تزول عن الاسمِية لأنها مع ما بعدها بمنزلة المصدر، قد تزول عن الاسمِية، فُتَبَدَأَ وتُكْسَرُ والمعنى واحدٌ في أنها للتأكيد.

وقال عن أبي العباس أيضاً: إنما لم يَلِ (إِنَّ) المكسورة (أَنَّ) المفتوحة، ولم يجتمعا في موضع واحد، لأنهما جميعاً للتأكيد، فلم يجتمعا، كما لم يجتمع تأنيثان واستفهامان ونحو ذلك، ونظيرُ (أَنَّ وَإِنَّ)

في أنّهما لم يجتمعا معاً لاتفاقهما في المعنى (اللام) وإنّ في قولك: إنّ زيداً لمنطلق، لما اتّفقا في المعنى لم يجتمعا في قولك معاً، فإنّ فصلتَ بينهما جاز اجتماعُهما، وأنّ يقع اللام في الاسم العامل فيه (إنّ)، كقوله: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٣] فكذلك يجوز في (أنّ) أن يكون اسمُها (أنّ) في مثل قولك: إنّ لك أنّك لا تؤذي، قال تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [طه: ١١٩] بعد قوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨].

هذا باب آخر منه

قال في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾ [الأنفال: ١٨] الباب.
قال أبو علي: لا يجوز أن يكون قوله ﴿وَمَنْ عَاقَبَ﴾ [الحج: ٦٠] محمولاً على قوله ﴿ذَلِكَ﴾ كما جاز أن يكون قوله ﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ١٤] محمولاً على ﴿ذَلِكُمْ﴾، لأنّ قوله ﴿وَمَنْ عَاقَبَ﴾ مبتدأ له خبر، وخبره: ﴿لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ﴾ فوقوع المبتدأ في هذا الموضع وخبره يدلُّ على جواز وقوعه بعد (ذلك) منقطعاً من قوله "ذلك".

قال: هذا أيضاً يقوي ابتداء (إنّ) في الأوّل.

أي قوله^(١): [البسيط]

وإني على جاري لذو حادب

يُقَوِّي ابتداء (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ١٤].

(١) عجزه:

أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنَى عَلَى الْجَارِ

وهو للأحوص.

الشاهد: كسر (إنّ) لمكان اللام في قوله لذو والمعنى أنه يقول إذا خفيت نار ولم تر بطروق ضيف، وجدت ناري لمريد القرى

هَذَا بَابٌ آخَرٌ مِنْ أَبْوَابِ أَنْ

قال: ونظيرها، يعني ونظير: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] لأنه إنما هو لذلك: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ٣]، فإن حذفت اللام من (أَنَّ) فهو نَصَبٌ، كما أنك لو حذفت اللام من (لَا إِلَافَ) كان نَصَبًا، هذا قول الخليل.

قال أبو علي: قرأت على أبي بكر عن أبي العباس، قال أبو الحسن: المعنى "فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ لَإِلَافٍ قُرَيْشٍ" قال أبو العباس: وليس المعنى كذلك إنما فعل هذا بهم لكفرهم، والقول في هذا ما ذكره سيبويه عن الخليل. أي لهذا فليعبدوا، أي من أجله.

قال أبو علي: تحتل الآية قول أبي الحسن أيضًا، على أن يكون المعنى: فَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ لتألف قريش، فيكون ما فعل بهم من إرسال الحجارة مُجَازَاةً لكفرهم، وقوله: ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ﴾ إخبار بما يصير إليه عاقبة الأمر، كقوله عز وجل: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وكقوله: ﴿إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨] كُلُّ هَذَا إخبار بما صار إليه عاقبة الأمر لأنهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدوا، ولا أملي لهم ليزدادوا إثما، إنما خلَقَهُم للطاعة، كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وقال أبو علي: إِنَّ حَذَفَتِ اللَّامُ مِنْ: ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] لانتصب على أنه مصدر مفعول له، كَأَنَّكَ قُلْتَ، ليعبدوا إيلاف قريش، أي لإيلافهم.

قال: وإذا كان الفعل أو غيره مُوصَلًا إِلَيْهِ بِاللَّامِ جاز تقديمه وتأخيرُه.

قال أبو علي: في أولاء وغيره نظرٌ.

هذا باب (إنما)

اعلم أن كل موضع تقع (أن) فيه تقع (إنما).

قال: ولا تكون هي عاملة فيما بعدها، يعني (إنما) كأن لا يكون (الذي) عاملاً فيما بعده.

قال أبو علي: إن (ما) هذه الكافّة، لأنّها لمّا دخلتْ كَفَّتْهَا عن العملِ وتركْتِها تُوصَلُ كما كانت تُوصَلُ قبلَ دخولِها، أنشد^(١):

أبلغ الحارث بن ظالم..
إنما تقتلُ الثَّيَّامَ ولا تقتلُ.....

قال: وإن شئتَ قلت: إنَّما.

(١) البيتين كاملين:

أبلغ الحارث بن ظالم الموعد والنَّاذِرَ النَّذورِ عليَّ
إنما تقتلُ الثَّيَّامَ ولا تقتلُ يقظانَ ذا سلاحٍ كميَّ

من شعر عمرو بن الإطنابة.

قال السيرافي ١٨١/٢: الشاهد فيه أنه فتح (إنما) وجعلها بمنزلة (أن) لو وقعت في هذا الموقع. والكمي: الذي قد غطاه ما عليه من السلاح. وسبب هذا الشعر أن الحارث بن ظالم المري قتل خالد بن جعفر بن كلاب في جوار النعمان بن المنذر. دخل الحارث على خالد وهو نائم، فوضع السيف في بطنه فقتله. فلذلك قال عمرو (إنما تقتل النيام) يريد أنه قتل خالداً وهو نائم.

ثم إن الحارث بن ظالم لقي عمرو بن الإطنابة، وعمرو في لأمتة وسلاحه، فقال له الحارث أنت عمرو بن الإطنابة؟ قال: نعم فمن أنت؟ قال: أنا الحارث بن ظالم... فتزل إليه عمرو فاستجاره، فأجاره الحارث. ويقال إن عمراً قال له: آمني على نفسي فأني أشكرك. فعاتبه الحارث على قوله ما قال، فحلى سبيله.

وزعم بعض الرواة أن عمرو بن الإطنابة ذكر عنده الحارث بن ظالم، فشتمه فنهته امرأته وقالت: ما تريد إلى رجل من العرب لم يجز بينك وبينه شيء قط تشتمه عليه، تريد تشتمه من أجله، فلطمها. فبلغ ذلك الحارث بن ظالم، فركب حتى أتاه بالمدينة في بيته فقال: إني جئت بتجارة، وإني كنت في جوارك، فأخذها بعض قومك فاركب معي.

فركب معه وعليه السلاح، حتى إذا برزا قال له الحارث بن ظالم: أنائم أنت أم يقظان؟ فزعموا أن عمراً جزأ ناصيته فوضعها في يد الحارث، فقال له الحارث: قد وهبتك لامرأتك.

قال أبو علي: إذا ابتدأ فكسر "إِنَّمَا تَقْتُلُ" جعل الإِبلاغَ قولاً كأنَّه قال: قُلْ له إِنَّمَا تَقْتُلُ، وإذا فَتَحَه لم يجعله بمعنى القول ولكن جعله مفعولاً، كأنَّه قال: أبلغه ذاك.

قال: واعلم أنَّ الموضع الذي لا يجوزُ أن يكونَ فيه (إِنَّ) إلَّا مُبتدأً لا يكونَ فيه (إِنَّمَا) إلَّا مُبتدأً مثلَ قولك: وجدُّتكَ إِنَّمَا أنتَ صاحبُ كُلِّ خَنَى، لأنَّكَ لو قلت: وجدُّتكَ أنَّكَ صاحبُ كُلِّ خَنَى لم يَجْزُ.

قال أبو علي: إذا قلت: وجدُّتكَ أنَّكَ صاحبُ كُلِّ خَنَى لم يَجْزُ أن يكونَ (أَنَّكَ) المفعولَ الثاني لَوَجَدْتُ، لأنَّ (أَنَّ) مع ما بعده في تأويل المصدر، فكأنَّكَ قلت: وجدُّتكَ صُحْبَةَ كُلِّ خَنَى، والمخاطبُ لا يكونُ صُحْبَةً، فإنَّ أَمَرْتَ أن يتكلَّم بها، فجَعَلْتَ (وجدْتُ) هي التي بمعنى قلتُ وجدُّتكَ أنَّكَ صاحبُ كُلِّ خَنَى فَكَسَرُ.

وإنَّ جَعَلْتَ أنَّ مع الجملة الداخلة عليها (أَنَّ) في موضع نصبٍ لأنَّه مفعولٌ ثانٍ، والعائدُ إلى المفعولِ الأوَّلِ الكافُ مِنْ (أَنَّكَ). وإنَّ جَعَلْتَ التي هي مِنْ وَجَدَانَ الضَّالَّةَ كَسَرْتَ (إِنَّ)، ولم تكن في موضع مفعول ثانٍ، لأنَّ هذا يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ، لكنَّ هذه جُمْلَةٌ أُتْبِعَتْهَا جُمْلَةٌ، وجاز ألا تُرْبِطَ الثَّانِيَةَ بِالأوَّلَى بحرفِ العطفِ لتعلُّقِ الثَّانِيَةِ بِالأوَّلَى.

قال: وذلك لأنَّكَ لو قلت: أرى أنَّه منطلقٌ، فإنَّما وقع الرَّأيُ على شيءٍ لا يكون الكافُ التي في (وجدُّتكَ)، لأنَّ (وجدْتُ) داخلٌ على المبتدأ والخبر إذا لم يكن بمعنى وجدَانَ الضَّالَّةَ، فحكمُ المفعولِ الثاني أن يكونَ الأوَّلَ وما فيه ذكره، كما أنَّ خبر المبتدأ لا يكونُ إلَّا كذلك، والمخاطبُ لا يكونُ صُحْبَةَ الخَنَى على حالٍ، إلَّا أن تَحْمِلَهُ على مثل قولك:

(عَتَابُكَ السَّيْفُ)، و (أنتَ إقبالٌ وإدبارٌ)، إذا جعلتَ إِيَّاهُ على الاتِّساعِ.
أنشد كثيرٌ:

أراني ولا كُفُــــرانَ لله إِنَّمَا

لأنَّه لو قال (إني) ها هنا كان غيرَ جائزٍ لما ذَكَرْنَا.

قال أبو علي: قوله: (أراني)، المفعولُ الأوَّلُ ضميرُ المُتكلِّمِ، وأرى هذه هي التي تتعدَّى إلى مفعولين، يَدُلُّكَ على ذلك أيضاً ضميرُ المُتكلِّمِ به (فإنَّما) مع ما بعده في موضع نَصْبٍ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المفعولِ الثاني، لأنَّ (أراني) هذه لا يجوزُ أن يُقتصرَ بها على مفعولٍ واحدٍ،

فقد بان من ذلك أن (إنما) في موضع نصب مع ما بعده، وإنما لم يجر وقوع (أنما) المفتوحة هنا، وإن كانت الجملة في موضع اسم منصوب لفساد المعنى، وأن الأولى لا يكون فيه الثاني، فإذا كُسِرَتْ (إن) كان الكلام جملة، وعاد منها ذكر إلى الأول، فلم يجعل الثاني ما لا يجوز أن يكون الأول.

هذا بابٌ تكون فيه أن بدلاً من شيءٍ ليس بالآخر

قال: وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١].

قال أبو علي: (كم) لا يجوز أن يكون منصوباً (بِيرَوا)، ولكنها في موضع نصبٍ ممّا بعده (وَأَنَّ) بدلاً من موضع (كم) فعلى هذا يكون (أَنَّ) بدلاً من (كم)؛ وقد فسرَّ أبو العباس الآية تفسيراً لم يجعل أنهم فيها بدلاً من (كم)، فقال: (كم) في موضع نصبٍ (بِيرَوا)، والمعنى: ألم يروا كم أهلكنا من القرون بالاستئصال، (فَأَنَّ) موضعه نصبٌ كأنه ألم يروا كم أهلكنا من القرون استئصالاً.

قال: وممّا جاء من هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا﴾ [المؤمنون: ٣٥]... الفصل.

قال أبو العباس: (أَنْكُمْ) الثانية هي (أَنَّ) الأولى كرّرت تأكيداً لما تراخى خبرها عنها، قال: وهو الاختيارُ عندي وهو قولُ أبي عُمر.

وقيل: إنّه يجوز أن تكون (أَنْكُمْ) الثانية في موضع رفعٍ بإذا كأنه قال: أيعِدُّكم أنكم إذا مِتُّم إخراجكم؟، والظرفُ وما ارتفع به في موضع (أَنَّ).

وقولُ أبي العباس في قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ...﴾ [التوبة: ٦٣]، كقوله في الآية الأولى: أنّه كرّر تأكيداً.

قال: وأبو الحسن يقول: إنَّ المعنى: فَوْجُوبُ النَّارِ لَهُ، وخبرٌ أنَّ التي بعد الفاعل.

قولُ أبي الحسنِ مُضْمَرٌ، كأنه له أو نحوه ممّا يُضْمَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ.

قال: وإنَّ جاء في شعرٍ قد عَلِمْتُ أَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ إِنَّكَ تَعْتَبُطُ، تريدُ معنى الفاءِ جازاً، والوجهُ ما قُلْتُ لك أوّلَ مرّةٍ.

قال أبو علي: الفاءُ إذا ذُكرت هنا كان جوابَ (إذا)، وإذا حُذِفَتْ في الشَّعْرِ فَكَمَا تُحَذَفُ الفاءُ إذا كانت جوابَ (إِنَّ)، وإذا نُويِتْ حَذْفُ الفاءِ ابْتِدِئَتْ (إِنَّ) فَكُسِرَتْ، لأنَّ ما بعد الفاءِ في موضع ابتداءٍ.

قال: ونظير ذلك في الابتداء: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ [هود: ٢٢]، ومثله: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوْءَ﴾ الآية [النحل: ١١٩].

قال أبو علي: ابتداء (هم) قبل أن يُؤْتَى بخبر (أن)، (فهم) مبتدأ، (والأخسرون) الخبر، والجملة خبر (أن)، فهذا الاسم المبتدأ بعد (أن) في الابتداء نظير (إن) المكسورة يعد (أن).

هذا بابٌ مِنْ أبوابٍ أَنْ تكون فيه مبنيةً على ما قبلها

وذلك قولك: أحقا أنك ذاهبٌ، وألحقَ أنك ذاهبٌ؟

قال أبو علي: إذا قال: أحقا أنك ذاهبٌ فلا يخلو أن تنصب حقا على أنه ظرفٌ، أو مصدرٌ، فإن نصبته نصبَ المصادر وجب أن تفتح أن التي بعدها بالفعل النَّاصِبَ للمصدر، كأنه قال: أحقَّ ذهابك حقًا، وإذا نصبته نصبَ الظروف، فكسرُ إن لم يَجْزُ لأنَّ الظرفَ لا ناصبَ له، وما بعد أن لا يعمل فيما قبله.

وإذا قلت: لا محالة أنك ذاهبٌ، أو يومَ الجمعةِ، لم يَجْزُ كسرُ (إن) بعدها من حيث لم يَجْزُ بعدهما.

وأنشد^(١): [الرمل]

(١) قائله المفضل النكري شاعر جاهلي وقيل غيره.

وبعده:

فدمعي لؤلؤ سلسٌ عُراهُ يجرُّ على المهاوي ما يليقُ
الشاهد فيه أنه أتى بقوله (أنَّ جيرتنا استقلوا) و (أنَّ وما يتصل بها) في تقدير مصدر كأنه قال: أحقاً استقلالُ جيرتنا. و (استقلال) مبتدأ و (حقاً) في معنى ظرفٌ وهو خبر المبتدأ. ومعناه: أفي حقِّ استقلالِ جيرتنا.

وزعم قوم أن سيبويه لا يرفع مثل هذا على الابتداء، وإنما يرفعه بالظرف، وأنه فيما سطره سيبويه المنع من الابتداء بـ (أنَّ) المفتوحة المشددة. وقد ذهبوا بكلام سيبويه إلى غير وجهه - والذي يمنعه سيبويه أن تكون (أنَّ) التي هي مبتدأة في

حكم الإعراب - مبتدأة في اللفظ، ولم يمنع أن تكون مبتدأة من طريق الحكم.

والدليل على صحة هذا قولهم: إنَّ عندي أنك خارج. فـ (إنَّ) قد عملت في (أنَّ) كما تعمل في (زيد) من قولك: إنَّ خلفك زيدا. ولو كان (عندي) عاملاً في (أنك خارج) لما تحطى عملُ إنَّ المكسورة إلى (أنَّ).

ونحن نستدل على صحة ما نذهب إليه في قولنا (إنَّ زيدا) مبتدأ من قولهم (خلفك زيد) بأننا إذا جئنا بـ (إنَّ) المكسورة قبل الظرف، وصل عملها إلى الاسم كما يصل عملها إليه في قولك (زيد خلفك) ولو ارتفع في التأخير بالظرف، لم يصل عمل (إنَّ) المكسورة إليه.

أَحَقُّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقٌ

قال أبو علي: معناه: أفي الحق أن، وموضع (أن جيرتنا) رفع، كأنه قال في الجواب: استقلال جيرتنا على هذا وضعه، ويحتمل أن يكون موضع (أن) نصباً إذا لم تجعل (حقاً) ظرفاً، لكنك تنصبه نصب المصدر فيكون التقدير: أتحق استقلال جيرتك حقاً، وجميع الباب على هذا.

قال: وسألته عن قولهم: أما حقاً فإتاك ذاهب، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع (إن)، ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإتاك راحل.

قال أبو علي: جاز انتصاب حقاً قبل (إن) في قولك: أما حقاً فإتاك ذاهب، وإتاك جاز انتصاب الظرف مع (أما) وإن وقعت قبل (إن) لأنه ينتصب بالمعنى الذي في (أما) من الفعل فتقديره: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإتاك ذاهب، ومهما يكن من شيء في حق فإتاك ذاهب، فيوم الجمعة وفي الحق ينتصبان بما في (أما) من معنى الفعل.

=

ومعنى استقلوا: فرغوا من شد متاعهم ورحلهم على إبلهم، ثم أثاروا إبلهم ليسيروا، والنية: الموضع الذي ينوي المسافرون الرحيل إليه. يقول: هم ينوون الرحيل إلى موضع غير الموضع الذي ننوي نحن الرحيل إليه.

وفريق: مفترقة، والنية أنثى، وهي عندي من نحو قولهم: امرأة صديق، وليس على القياس وكان ينبغي أن يقول: ونيتنا ونيتهم فريقان، ولكنه اكتفى بخبر إحداهما عن خبر الأخرى ويجوز أن يكون من نحو استعمالهم (عدواً) للواحد والاثنتين والجمع، و (صديق) كمثله ذلك.

فدمعي لؤلؤ يعني مثل اللؤلؤ في تحدره على خدي، سلس عراً: أي سلس يقطع السمط الذي فيه اللؤلؤ، فانحداره سريع، والمهاوي: المواضع التي يقع منها الدمع من الوجه إلى الأرض، ما يليق: ما يثبت ولا يستمسك، ويخر: يسقط.

انظر: الكتاب ٣/ ١٣٦، والمغني ص ٥٥، وشرح أبياته ١/ ٣٤٦، ومعجم الشواهد ص ٢٤٨. والبيت مطلع قصيدة تعد من المنصفات.

وهي في الأصمعيات ص ٢٠٠، ورواية صدر البيت هناك:

ألم تر أن جـيرتنا استقلوا

وكذلك في طبقات فحول الشعراء ص ٢٧٥، والمنصفات ص ١٣، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

وقوله: لأنَّ فيها معنى يوم الجمعة يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ.
فالمُرَادُ (يومَ الجمعة) أن يقع (مهما)، لأنَّ ما قبلَ (مهما) لا يتعلَّقُ بما بعده.
قال: وأمَّا قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢].
قال أبو علي: موضعُ (أَنَّ) بعد (جَرَمَ) لأنَّه فاعِلٌ، والتَّقْدِيرُ: لقد حقَّ كونُ النَّارِ لهم،
ولا زيادةَ كزيادتها في: ﴿لَقَدْ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ
وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]، وهلا.
قال أبو العباس: قولُ الشاعر^(١):
جَرَمْتُ فَزَارَةً.....

أي جَرَمْتُ الطَّعْنَةَ فَزَارَةً بعدها... البيت.
قال: وتقول: أمَّا جَهْدَ رأيي فإنَّك ذاهبٌ، لأنَّك لم تُضْطَرَّ إلى أن تجعله ظرفاً كما
اضْطَرَرْتُ في الأوَّل.
قال أبو علي: أي في قولك: يومَ الجمعة أنَّك ذاهبٌ، وإنَّما اضْطَرَّ هناك إلى أن يجعله
ظرفاً لِيُنْبِي عليه (أنَّك ذاهبٌ).
قال: ومع ذلك أنَّك لم تجيء بالمبتدأ، وفي نسخة أبي العباس: ومع ذلك أنَّك لم تجيء
بخبير المبتدأ.
قال أبو علي: قوله: ومع ذلك أنَّك لم تجيء بما بَنَيْتُهُ إذا قلت: جَهْدَ رأيي لم يَجُزْ إلَّا
أن تفتَحَ (أَنَّ) لأنَّك لو لم تفتحه لم تجيء بما بَنَيْتُهُ على (جَهْدَ) فسمَّاهُ مُبْتَدَأً لأنَّه وإنَّ أَوْقَعَهُ

(١) البيت كاملاً:

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُبَيْدَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فَزَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا
وسبب الشعر أن كرزاً العقيلي، قتل أبا عبيدة حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري يوم حاجر، فلما قتل
كرز، قال الشاعر يرثيه ويخاطبه:
يَا كُرْزُ، إِنَّكَ قَدْ قُتِلْتَ بِفَارِسٍ بَطَلٍ إِذَا هَبَ الْكُمَاةُ وَجَبَّيُوا
انظر: سيبويه ١: ٤٦٩، مجاز القرآن لأبي عبيدة ١: ١٤٧، مشكل القرآن: ٤١٨، والفاخر: ٢٠٠،
الجواليقي: ١٦٣، البطليوسي: ٣١٣، الخزانة ٤: ٣١٠، اللسان (جرم).

بالظرف فهو مُحَدَّثٌ عَنْهُ، كما أَنَّ المبتدأ كذلك، وليس يرتفعُ (أَنَّكَ عالمٌ) بعد (جَهْدًا رأيي) عنده على الابتداء، إنما يرتفع على الظرف.

وإذا كان على ما في نسخة أبي العباس وهو قوله: (ومع ذلك أَنتَ لم تجيءَ بخبر المبتدأ)، فكأنه يقول: إذا أَذْخَلْتَ (أَنَّ) فلا بُدَّ أَنْ تجعلَ (جَهْدَ رأيي) ظرفًا له ليكونَ خبرًا لما هو بمترلة المبتدأ في أَنَّهُ مُحَدَّثٌ عنه وهو قوله: أَنتَ عالمٌ.

قال: وأما قوله: أمّا بعدُ، فإنَّ الله قال في كتابه، فإنَّه بمترلة "أمّا اليومَ فإنَّكَ".

قال أبو علي: يقول: مَنْ فَتَحَ (أَنَّ) في قوله: (أمّا اليومَ فإنَّكَ مُرْتَحِلٌ).

يريد: أمّا اليومَ فرحلتُك، لم يقول: أمّا بعدُ فإنَّ الله قال: إذا أرادَ أمّا بعدُ فقول الله.

قال: وسألته عن قوله، شَدَّ ما أَنتَ ذاهبٌ... الفصل.

قال أبو علي: إذا مثَّلَ شَدَّ ما أَنتَ ذاهبٌ بنعمَ ما، فجاء بعد قولك (شَدَّ ما) نكرةً في موضع نصب، كما أَنتَها بعد (نعمَ ما) كذلك، وتقديره (نعمَ الشيءُ شيئًا)، كما أَنَّ تقديرَ نعمَ رجلًا: نعمَ الرَّجُلُ رجلًا، و (أنتَ) على هذا خبرُ مُبتدأ، كأنتَ قلت: نعمَ شيئًا هو أَنتَ تقول الحقَّ، لما قيل لك: ما هو؟.

ومن قَدَّرَ (زيدًا) مُبتدأً في قولك: نعمَ الرَّجُلُ زيدٌ، فقال: كأنَّه قال في التَّقديرِ زيدٌ نعمَ الرجلُ، فإنَّه ينبغي له أَنْ يوافقَ من يقول: إنَّ زيدًا خبرَ مُبتدأٍ محذوفٍ في قولك: نعمَ الرَّجُلُ زيدٌ، لأنَّه إنَّ لم يُقدِّرْ هذا التَّقديرَ لزمه أَنْ يبتدئَ بأنَّ المفتوحةَ، كأنَّه قال: أَنتَ ذاهبٌ نعمَ العملُ، وهذه لا يجوزُ ابتداؤها.

قال: وسألته عن قوله: كما أَنَّهُ لا يعلمُ ذاك، فتجاوزَ اللهُ عنه، وهذا حقٌّ، كما أَنتَ هنا، فزَعَمَ أَنَّ العاملةَ في (أَنَّ) الكافُ، وما لغوٌ، ويدُلُّك على أَنَّ الكافَ العاملةَ قولهم: هذا حقٌّ مثلما أَنتَ هنا.

قال أبو علي: أيُّ يعملُ (مثل) في إنَّ، وفتحُه إِيَّاهَا كفتح الكافِ إِيَّاهَا، وإنَّما فُتِحَتْ (أَنَّ) بعد الكافِ كما فُتِحَتْ بعد (مثل) لأنَّها مُضَافٌ إِلَيْهَا، والمُضَافُ إِلَيْهَ يكونُ اسمًا، و (أَنَّ) إذا وَقَعَتْ مَوْقِعَ اسمٍ فُتِحَ.

قال: وبعضُ العربِ يرفعُ - أي (مثل) - فيما حَدَّثَنَا يونسُ، وزَعَمَ أَنَّهُمْ يقولون "إنَّه لحقٌ مثلُ ما أَنتَكم تنطقون".

قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان:

فَتَدَاعَى مَنْحَرَاهُ بَدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بني (مثل) لأنه إضافة إلى غير معرب وهو أنكم.

قال أبو العباس: قال أبو عمر: هو حال من النكرة ولا اختلاف في جوازه على ما قاله أبو عمر.

قال أبو علي: الدليل على أن (مثل) إنما بُنيَ على الفتح لأنه مضافٌ إلى غير مُعَرَّبٍ أَتَكَ إِذَا أَضْفَتَ هَذَا الَّذِي بَنَيْتُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِلَى مُعَرَّبٍ لَمْ تَبْنِهِ، فَمَنْ قَالَ: عَلَى حِينَ عَاتَبْتَ، وَهَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَتَكَ، لَمْ يَقُلْ: عَلَى حِينَ تُعَاقِبُ وَلَا هَذَا حَقٌّ مِثْلَ قَوْلِكَ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى الْبِنَاءِ فِي (مِثْلٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمُبْهَمَةِ لِلإِضَافَةِ إِلَى مَبْنِيٍّ، فَاكْتَسَى الْبِنَاءَ مِنْهُ كَمَا يَكْتَسِي مِنْهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ، وَأَقْوَى الْأَقَاوِيلُ فِي هَذَا الْقَوْلِ، لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ التَّنْكِيرِ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ عِنْدَهُمْ، فَأَمَّا بِنَاءُ (مِثْلٍ) مَعَ (مَا) فَإِنَّهُ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ (مَا) زَائِدَةً لَمْ يَسْغُ بِنَاؤُهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا وَتَصْيِيرُهَا اسْمًا وَاحِدًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا مَا أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ فِيهِ حَرْفٌ زَائِدٌ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ أَبُو عِثْمَانَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (مِثْلٍ) فِيهِ مِضَافًا إِلَى (مَا)، وَأَنْ تَكُونَ (مَا) فِيهِ مَعَ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ بِمِثْلَةِ الْمَصْدَرِ، إِلَّا أَنَّ (مِثْلٍ) فِيهِ بُنِيَ أَيْضًا عَلَى الْفَتْحِ، لِأَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُعَرَّبٍ، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا يَكُونُ حُجَّةً، لِكَوْنِ (مِثْلٍ) مَعَ (مَا)، بِمِثْلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ (مَا) لَا تَكُونُ زَائِدَةً فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا.

وَجَازَ أَنْ يَكُونَ (مِثْلٍ) مُضَافًا إِلَى (مَا أَثْمَرَ) إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَكَانَ (مِثْلٍ) صِفَةً لِدَمٍ، وَدَمٌ نَكْرَةٌ، وَ (مَا أَثْمَرَ) مَعْرِفَةٌ لِأَنَّهُ بِمِثْلَةِ إِثْمَارِ حُمَاضِ الْجَبَلِ، لِأَنَّ (مِثْلٍ) وَإِنْ أَضْفَتُهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلنَّكَرَةِ فَعَلَى هَذَا قُلْتُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ)، وَلِذَلِكَ جَعَلَهُ أَبُو عُمَرَ مُنْتَصِبًا عَلَى الْحَالِ. فَمِثْلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي عُمَرَ مُعَرَّبٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَبْنِيٍّ، وَهُوَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ جَيِّدٌ، وَلَا مَوْضِعَ لِمِثْلٍ مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى قَوْلِهِ، وَنَظِيرُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: "مِنْ عَذَابٍ يَوْمئِذٍ"، وَلَوْلَا أَنَّ الْحَالَ عَلَى قَوْلِهِ يَصِيرُ مِنَ الْفِكْرَةِ لَكَانَ قَوْلًا حَسَنًا، وَ (مِثْلٍ) عَلَى قَوْلِ سِيبَوِيهِ وَأَبِي عِثْمَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ (لِحَقٍّ) لِأَنَّهُ عِنْدَهُمَا مَبْنِيٌّ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وَجْهِ الْبِنَاءِ.

قال أبو بكر: قال أبو العباس: قولي في هذا كقول سيبويه، قال: وقال: وقول أبي عمر وأبي عثمان جائزان.

قال أبو علي: قد قلت أنا في قول المازني ما عندي فيه، وإن أقوى الأقاويل قول سيبويه، وهو أنه بُنيَ لأنه أضيف إلى غير معرب.
قال: ولو جاءت (ما) مُسْقِطَةً مِنَ الكافِ.
أي مِنْ قولك: (كما أنك هنا) في الشعر جاز.
قال النابغة^(١):

كَأَنْ يُؤْخَذَ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ

فـ (ما) لا تُحذفُ ها هنا، كما لا تُحذفُ في الكلام مِنْ (إن)، ولكنه جاز في الشعر، يعني كما حُذِفَتْ (ما) التي في قوله في (إما).

قال أبو علي: يقول: لا تُحذفُ (ما) مِنْ (كما) في الكلام، كما لا تُحذفُ (ما) مِنْ (إن) في الكلام من قولك: (أما) لأنَّ عنده أنَّ (إما) المكسورة الهمزة إنما هي (إن) ضُمَّتْ إليها (ما)، ولا يجوزُ حذفُ (ما) فيها، إلا في الشعر، وقد مضى القولُ في هذا في حَدِّ الإضمارِ والإظهارِ مِنْ بابِ الفاعلِ والمفعولِ.

وسألتُ أبا بكرٍ عن نَصْبِ (فِيقتلا). فقال: لا يكونُ على قولِ سيبويه إلا على (فأستريحاً، لأنه بعد الإيجاب، قال: وهو في إنشاد أبي عثمان مُستقيمٌ لأنَّ (أن) تُجَعَلُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ والكافُ داخلةً عليها، فيكونُ حينئذٍ (فِيقتلا) على (أن).

قال أبو إسحاق: قولُ سيبويه أَصَوَّبٌ، لأنه أراد (كما أنه يُؤخذُ) ولم يُردِ التَّشْبِيهَ، ومتى أَرَدْتَ التَّشْبِيهَ تَنْصِبُ ويزولُ المعنى.

(١) صدر البيت:

قُرُوماً تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ

قال السيرافي ١٥٣/٢: الشاهد فيه على أنه جعل (كَأَنَّ) مُخَفَّفَةً مِنْ كَأَنَّ، أراد: كأنه يُؤخذُ المرءُ الكريمُ فيقتلُ.

و (يؤخذ) مرفوع. وقوله (فِيقتلا) منصوب لضرورة الشعر.

هذا بابٌ مِنْ أَبْوَابِ (إِنَّ)

قال: لا تعملُ هنا شيئاً، وإنْ كانتِ الهاءُ هي القائلُ.
أي: وإنْ كانتِ في قولك: قال عمروٌ إِنَّه منطلقٌ، كنايةٌ عن عمروٍ وعمروٌ هو قائلُ
هذا القولِ، كما لا تعملُ شيئاً إذا قلتَ: قال، وأظهرتَ (هو)، أي إذا قلتَ: عمروٌ منطلقٌ.

هذا بابٌ مِنْ أَبْوَابِ (إِنَّ) ^(١)

قال: وسألتُهُ: هل يجوزُ كما أتُك هنا على حدِّ قوله: كما أنتِ هاهنا؟. فقال: لا،
لأنَّ (أَنَّ) لا يُتَّذَرُ بها في كُلِّ موضعٍ.

قال أبو علي: كما يُضَافُ إلى المصادرِ، فلا يقعُ (أَنَّ) بعدها إلا مفتوحاً، لأنَّ المضافَ
إليه يكونُ اسماً، و (إِنَّ) المكسورة لا تكونُ اسماً.

قال: ألا ترى أنَّك لا تقول: يومَ الجمعةِ إِنَّك ذاهبٌ.

قال أبو علي: فلو قال لفتى يومَ الجمعةِ غير مُتَّصِلٍ به شيءٌ.

هذا بابٌ آخِرٌ مِنْ أَبْوَابِ (إِنَّ)

قال: وتقول إذا أردتَ معنى اليمينِ: أعطيتُهُ ما إنَّ شرَّهُ خيرٌ مِنْ جَيِّدِ ما معك،
وهؤلاء الذين إنَّ أجبنهم لأشجع من شجعائكم.

قال أبو إسحاق: المعنى ما والله إنَّ شرَّهُ.

قال أبو علي: (إِنَّ) لَتَلْقَى القَسَمَ، وقد تَفَصَّلُ بين الصَّلَةِ والمَوْصُولِ بالقَسَمِ كقول
القائل ^(٢): [الكامل]

ذاك الذي وأبيك تعرفُ مالِكٌ والحقُّ يَدْفَعُ ثُرَّهَاتِ الباطِلِ

(١) في الكتاب: هذا باب آخر.

(٢) البيت لجرير الديوان ٤٥٤/١.

هذا بابٌ من أبواب (إنَّ)

قال: ولو جاز أن تقول: إنَّك لذهابٌ لقلت: أشهدُ بذلك، فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء.

قال أبو علي: يقول: لو جاز أن يعمل (أشهد) في (أنَّ) مع دخول اللام في خبره لقلت: أشهدُ بكذا، لأنَّ التَّقديرَ باللام في (لذهاب) أن يكونَ قبلَ (أنَّ)، فلو جاز أن يعمل النَّاصِبُ فيما عليه اللام لجاز أن يعمل فيه الجار، ولا يجوزُ واحدُ منهما.

قال: وقال الخليل: مثله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢].

قال أبو علي: التَّوفيقُ بين هذه وبين قوله: ﴿هَلْ نَدُوكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ﴾ [سبأ: ٧] الآية، أنَّ الاستفهام لا يعمل ما قبله في ما بعده، كما لا يعمل ما قبل هذه اللام في ما بعده، وموضعُ (ما) نَصَبٌ (بَدْعُونَ) لا (يَعْلَمُ)، والجملة التي هي (ما تدعون من دونه من شيء) في موضع نصبٍ بِيَعْلَمُ، و (يَعْلَمُ) هذه التي تتعدى إلى مفعولين، ولا يجوزُ أن تكون الـ (يَعْلَمُ) بمعنى (عَرَفْتُهُ).

قال في معنى عَلِمْتُ أَنَّهُ منطلق: حَمَلْتُ (أنَّ) على الفعل إذ لم يُضطرَّ إلى أن يحمله على الابتداء، وكما قال: أمَّا أنت منطلقاً انْطَلَقْتُ، لم يَجْزُ أن تبتدئ الكلام بعد (أمَّا)، فاضْطُرَّتْ في هذا الموضع إلى أن تحمل الكلام على الفعل.

قال أبو علي: لم يَجْزُ هذا، لأنَّ (أنَّ) التي مع الفعل بمعنى المصدر، لا يجوز أن يقع بعدها الاسم، وأنَّ التي قبل (ما) هذه لا يقع بعدها إلا الفعل. بمعنى المصدر صار عَوْضًا مِنَ الفعل، فتقديرُ ارتفاع (أنت) بالفعل لا بالابتداء.

قال: فإذا قلت: عَلِمْتُ أن زيداً منطلقاً لم يكن في (منطلق) إلا الرَّفْعُ في مُنْطَلَقٍ بعد قولك: عَلِمْتُ أن زيداً، فَإِنَّمَا قال هذا لما وَفَّقَ بين عَلِمْتُ لَزِيدٍ مُنْطَلَقٌ، وأمَّا أنت منطلقاً في أن ما بعد اللام لا يكون إلا اسماً كما أن ما بعد (أنَّ) التي تنصب الاسم، وأمَّا لا يكون إلا فعلاً، فأرى أن من المواضع ما يكون للفعل دون الاسم، ومنها ما يكون للاسم دون الفعل.

قال سيبويه: هذه كلمة تتكلم بها العربُ في حال اليمين، وليس كُلُّ العرب تتكلم بها. تقول: لهنك لرجلٌ صدق.

قال أبو علي: تقدير القيم في (لَهِنَّكَ) أن يقع قبل اللام، كآته قال: والله لإِنَّكَ رجُلٌ صدق، فلذلك صارت اللامُ الأولى للقَسَمِ والثانية لأن، وتقديرُ القَسَمِ في إِنَّ زيدا لما لَيَنْطَلِقَنَّ، أن يكونَ قبلَ اللامِ التي في (لَيَنْطَلِقَنَّ)، كآته قال: إِنَّ زيدا لما والله لَيَنْطَلِقَنَّ هي التي تلقت القَسَمَ، وإِثْمَا دَخَلَتِ التَّوْنُ عليها لآئِهَا للاستقبال.

قال: وقد يجوز في الشَّعر (أشهدُ إِنَّ زيدا ذاهبٌ) لأنَّ معناه معنى اليمين كما أنَّه لو قال: أشهدُ أنتَ ذاهبٌ ولم يذكر اللام لم يكنْ إلا ابتداء وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلا باللام.

قال أبو علي: غَلَطَ عليه أبو العباس، إِنَّمَا يريدُ اللام في (ذاهبٌ)، فيَحذفُها في الشَّعر.

قال: كما أنَّه ضعيفٌ قد علمتُ عمروٌ خيرٌ منك.

أي لآئِهُ لم يذكرْ ما قامَ عملَ الفعلِ، ومُعلَقًا له.

هذا باب (أَنْ) وَ(إِنْ)

قال: وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَاهُمْ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَوْثُوقٍ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبِيًّا يَتَكَلَّمُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ: إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ، وَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ ١٦٧ ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا﴾ [الصفات: ١٦٧-١٦٨]، وَهَذِهِ (إِنْ) مُحذُوفَةٌ.

قال أبو علي: (إِنْ) هَذِهِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلِ الثَّقِيلَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ، فَلَمَّا خَفَفَتْ زَالَ الشَّبَهُ بِالْفِعْلِ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ حَرْفُ تَأْكِيدٍ، وَالْفِعْلُ يُؤَكِّدُ كَمَا يُؤَكِّدُ الْأِسْمُ.

قال: وَتَصَرَّفُ (مَا) إِلَى الْإِبْتِدَاءِ كَمَا صَرَفْتَهَا مَا إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا إِنْ زَيْدٌ ذَاهِبٌ، وَمَا إِنْ طُبْنَا جُبْنٌ...

قال أبو علي: تَصَرَّفُ (إِنْ) (مَا) إِلَى الْإِبْتِدَاءِ كَمَا صَرَفْتَ (مَا) (إِنْ) الثَّقِيلَةَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ فَيَمْنُ قَالَ: مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا إِذَا أَدْخَلَ (إِنْ) هَذِهِ.

قال: مَا إِنْ زَيْدٌ ذَاهِبٌ، كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا إِذَا أَدْخَلَ (مَا) قَالَ: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (إِنْ) فِي قَوْلِكَ: (مَا إِنْ لَنَا فِيهِ)، كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ "إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ"، لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ تِلْكَ، لَكَانَ الْكَلَامُ إِيْجَابًا.

قال: وَيَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى التَّفْسِيرِ الَّذِي فَسَّرَهُ الْخَلِيلُ فِي بَابِ (إِنْ) الثَّقِيلَةِ وَالتَّفْسِيرِ الْأَوَّلُ لِغَيْرِ الْخَلِيلِ، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ إِنْ مَنْ كَانَ (إِنْ) هُنَاكَ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ كَانَ (إِنْ) هُنَا عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ.

قال: وَتَقُولُ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنِّي مِنَ الشَّيْءِ أَوْ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ، فَوَقَعَتْ (مَا) هُنَا كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ، بِئْسَمَا، يَرِيدُونَ بِئْسَ الشَّيْءُ.

قال أبو علي: مَوْضِعُ (إِنْ) فِي قَوْلِكَ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ رَفْعٌ، وَقَدْ أَقِيمَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ صَاحِبٌ أَنْ أَفْعَلَ، أَيْ صَاحِبٌ فِعْلٍ ذَلِكَ، فَحَذَفْتُ الْمُضَافَ أَعْنِي (صَاحِبَ) الْمُقَدَّرَ.

قال: وَتَقُولُ: أَتَتْنِي بَعْدَ مَا تَقُولُ ذَاكَ الْقَوْلَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ قَوْلِكَ ذَاكَ الْقَوْلَ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ بَعْدَ أَنْ تَقُولَ، فَإِنَّمَا تَرِيدُ بَعْدَ ذَلِكَ. أَيْ الْمَصْدَرُ، وَلَوْ كَانَتْ (بَعْدَ) مَعَ (مَا) بِمِثْلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدٍ لَمْ تَقُلْ: أَتَتْنِي مِنْ بَعْدَ مَا تَقُولُ ذَاكَ، وَلَكَانَتْ الدَّالُّ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

قال أبو علي: يقول: لو كانت (ما) كافّةً ولم تكن هي التي مع ما بعدها من الفعل بمتزلة المصدر لم تزل الفتحة عن الدّال من (بَعْدَ)، كما لا تزولُ الفتحة عنها إذا كانت (ما) كافّةً، فإذا جرَّ بمنّ ولم يُنَوَّنْ علِمَ أنّها مُضافةٌ إلى (ما)، تقولُ وإنّ ما تقولُ بمتزلة القول.

قال: وسَمِعْنَا فَصَحَاءَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: لِحَقِّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ.

قال أبو الحسن: لم أسمع هذا من العرب، وإنّما وجدته في الكتاب، وهو جائزٌ في القياس، وإنّما قَبَحَهُ عِنْدِي حَذْفُ الْخَبَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَعَبَدَ اللَّهُ، وَأَضْمَرْتَ لَمْ يُجْزَ؟.

قال أبو علي: لقائل أن يقول: إضمارُ خبرٍ (لِحَقِّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ) أَحْسَنُ مِنْ إضمارِ (لَعَبَدَ اللَّهُ)، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ حَسُنَ الْحَذْفُ.

وقولُ أبي الحسن هنا حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي حَمْلِهِ (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى الَّذِي.

قال: وَعَسَيْتَ بمتزلة اخْتَلَوَلَّتِ السَّمَاءُ.

قال أبو علي: فِي أَنَّهُ يَقَعُ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ (أَنْ يَفْعَلَ)، وَمَوْضِعُهُ فِي كَلَا الْمَوْضِعِينَ نَصَبٌ.

قال: وَكَيْفَ نَوْنَةُ عَسَى لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَالْمُؤَنَّثِ تَذَكُّ عَلَى ذَلِكَ.

قال أبو علي: إِنَّ بَعْدَ عَسَى رَفْعٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَسَى فَعْلُهُمْ أَوْ عَسَى فَعْلُهُمَا، لِأَنَّ (أَنْ) مَعَ مَا بَعْدَهُ اسْمٌ وَاحِدٌ، وَكَانَ الْفِعْلُ الَّذِي فِي صَلَاتِهِ لِمُثْنَى أَوْ مَجْمُوعٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا فَتَمَثِيلُهُ عَسَى فَعْلُهُمْ، فَالاسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعَسَى وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جَمِيعًا، وَإِنَّمَا الْفَاعِلُ هُوَ الْمُضَافُ لَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

قال: وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمَلُوا عَسَى فَعْلُكَ اسْتَعْنَوْا بِأَنْ تَفْعَلَ عَنْ ذَلِكَ.

قال أبو علي: يَقُولُ: لَمْ يَسْتَعْمَلُوا الْمَصْدَرَ نَحْوَ الضَّرْبِ فِي قَوْلِكَ عَسَى أَنْ يَضْرَبَ، كَمَا لَمْ يَسْتَعْمَلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ مَوْضِعَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ: كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَعَسَى يَفْعَلُ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، لِلِاسْتِغْنَاءِ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنِ الْفِعْلِ، وَيَفْعَلَ عَنِ الْفَاعِلِ.

قال: وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: عَسَى يَفْعَلُ، يُشَبِّهُهَا بِكَادَ يَفْعَلُ فَيَفْعَلُ حِينَئِذٍ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ.

قال أبو علي: (عسى) فعل، و (يفعل) فعل، والفعل لا يدخل على الفعل، ففي (عسى) ضمير فاعل، ويفعل في موضع نصب، لأنه جاء بعد فعل وفاعل، ويدل على أن موضعه نصب "عسى الغوير أبؤساً"، فأبؤساً في موضع أن يفعل، والشاذ في قولهم "عسى الغوير أبؤساً" وقوع الاسم غير (أن يفعل) موضع (أن يفعل)، لأن حكم (عسى) أن يقع بعدها (أن) مع ما يتصل بها، لأنها خلاف (كاد)، لبعدها من الحال، فمن حيث لم يستعمل بعد (كاد) (أن) لقربها من الحال، استعمل بعد (عسى) لبعدها من الحال، فحكم (عسى) أن يستعمل بعدها (أن)، وحكم (كاد) ألا يستعمل بعدها (أن)، وهذا على جميع ما في التثنية من هذا، ثم يضطر الشاعر فيشبهه (عسى) (بكاد) وكاد بعسى، فيقع بعد كل واحد منهما يفعل في موضع نصب، ثم يقع اسم الفعل موضع (يفعل)، كما جاء في المثل (أبؤساً) لم يجيء غيرها.

قال: وسأله عن معنى أريد لأن تفعل، فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا كما قال: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

قال أبو بكر: قال أبو العباس: الفعل يدل على مصدر، فلما قال: أردت، دل على الإرادة، فكأنه قال: أردت وإرادتي لهذا، فحذفت (إرادتي) لدلالة (أريد) عليه، وكذلك: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] و﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] وما أشبهه، أي ردف هذه الردافة لكم، وإن كنتم تعبرون العبارة للرؤيا.

هذا باب ما يكون فيه (أَنَّ) بمنزلة (أَي)

قال: وأما قوله: كُتِبْتُ إليه أَنْ أَفْعَلَ، فيكون على وجهين، على أَنْ تكون التي تنصبُ الأفعالَ، وصلَّتها بحرف الأمر والنهي كما تصلُّ (الذي) بتَفْعَلُ إذا خاطبتَ به.

قال أبو علي: الذي حُكْمُهُ أَنْ يُوصَلَ بشيءٍ يَرْجِعُ منه إليه ذكرٌ، كما أَنَّ حُكْمَهُ أَنْ يُوصَلَ بفعلٍ غير أمرٍ، فَلَمَّا وَقَعَ (أَنَّ) موقعَ أمرٍ وَصَلَ بالأمر، وإنَّ لم يكن كذلك بآبِهِ، كما أَنَّ (الذي) لَمَّا وَقَعَ في الخطاب وَصَلَ لذلك بما لَمْ يَرْجِعْ منه إليه ذكرٌ، نحو ذلك: أمرُته قُمْ، فقمْ أمرٌ، وحُكْمُ (أَنَّ) أَنْ يُوصَلَ مِنَ الأفعال بما كان خبراً نحو: أَنْ قُمْتَ وَأَنْ تقومَ، ولو قال قائلٌ: إِنَّ (أَنَّ قُمْ) أقبحُ في القياس من (أنت الذي يفعلُ)، لأنَّ (قُمْ) أمرٌ، و(تفعلُ) خبرٌ، والذي لا يُوصَلُ به شيءٌ موصولٌ، إنما يُوصَلُ بالخبر لكان قولاً.

قال: في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، لا تكون (أَنَّ) التي تنصبُ الفعلَ، لأنَّ تلك لا يُتَبَدَأُ بعدها الأسماءُ، ولا تكون (أَي)، لأنَّ (أَي) إنما تجيءُ بعد كلامٍ يستغني، ولا تكون في موضع المبنى على المبتدأ.

قال أبو علي: (أَنَّ) التي للتفسير بمنزلة (أَي)، لا تكون إلا بعد كلام تامٍّ كما أَنَّ (أَي) لا يُفسَّرُ به إلا بعد كلامٍ مُسْتَعْنٍ، فأنَّ في قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أَنْ لا تكون إلا للتفسير لأنَّ خبر المبتدأ لم يَمْضِ.

قال: ومثل ذلك قول الأعشى^(١): [البسيط]

(١) البيت كاملاً:

فِي فِتْيَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ
لِلأعشى الكبير.

والتحويُّون أوردوه على ما ذكر الشَّارح، والذي ثبت في ديوانه في عجز البيت:

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ

وأما العجز الذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله: (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فإنه عجز بيت آخر من القصيدة؛ وهو:

إِنَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

والمعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية في مضائهم وحثهم، وأنهم موطنون أنفسهم على الموت موقنون به؛ لأنهم قد علموا أنَّ الإنسان هالكٌ سواءً كان غنياً أو فقيراً.

فِي فِتْيَةٍ كَسِيٍّ—وَفِ الْهِنْدِ...

أَي مِثْل "أَنْ غَضَبُ اللَّهِ".

قال: وإن شئت رفعت في قول الشاعر^(١): [الرجز]

كَأَنَّ وَرِيْدَهُ.....

على مثل الإضممار الذي في قوله: إِنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ، أو يكون هذا الْمُضْمَرُّ هو الذي ذُكِرَ، كما قال^(٢): [الطويل]

والشاهد فيه: (أَنْ هَالِكٌ) حيث خَفَّفَتْ (أَنْ) وحذف اسمها، والتقدير: أنه هالك؛ وجاء خبرها جملة اسمية (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ)، فـ(هَالِكٌ) خبر مقدم لـ(كُلُّ).
 انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وأمالى ابن الشجري ١٧٨/٢،

والإنصاف ١٩٩/١، وشرح المفصل ٧١/٨، وشرح الكافية الشافية ٤٩٧/١، وابن النّاطم ١٨١، وتخليص الشواهد ٣٨٢، والمقاصد النّحويّة ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٩٠/٨، والديوان ٥٩.

(١) الرجز كاملاً:

كَأَنَّ وَرِيْدَهُ رِشَاءُ خُلْبٍ

نسبه بعضهم لرؤية بن العجاج، والرشاء الحبل الذي يستقى به، والخلب أراد به البئر.

البيت في كتاب سيبويه (١٦٥/٣): كَأَنَّ وَرِيْدَهُ (بالرفع) ففيه تخفيف (كَأَنَّ) مع حذف اسمها، وهذا على الكثير الغالب وجملة (وريداه رشاء خلب) خبرها، وأما على رواية (وريديه) فهو اسم (كَأَنَّ) وقد ورد في الكتاب نفسه (١٦٤/٣)

انظر: سيبويه ٤٨٠/١، وابن النّاطم ١٨٣، وأوضح المسالك ٢٦٨/١، وابن عقيل ٣٥٧/١، والتّصريح ٢٣٤/١.

(٢) صدره:

وَيَوْمًا تُؤَافِقُنَا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٌ

اختلف في قائله:

لعلاء بن أرقم الشكري في الأصمعيات ١٥٧ وروايته: فيوما....

ولابن صريم الشكري في الكتاب ١ / ٢٨١ وشرح المفصل ٨٣/٨

ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١

ولكعب بن أرقم الشكري أو لابن صريم الشكري في شواهد العيني بهامش الأشموني ٢٥٢/١

ولباغث بن صريم الشكري أو كعب بن أرقم الشكري في اللسان (قسم) ٣٦٣١/٥

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

قال أبو علي: إِذَا رَفَعَ (وريداهُ) أَضْمَرَ فِي (أَنَّ) الْقِصَّةَ وَالْحَدِيثَ ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ (وَرِيدَاهُ رِشَاءُ خُلْبٍ)، لَأَنَّهُ جَمَلَةٌ، وَهَذِهِ الْهَاءُ تُفَسَّرُ بِالْجَمَلِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرَ فِي (كَأَنَّ) هَذِهِ ضَمِيرَ الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ، لِأَنَّ ضَمِيرَ الْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ، لَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِالْجَمَلِ. وَقَوْلُهُ: (ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ)، لَيْسَ بِجَمَلَةٍ، لِأَنَّ (تَعْطُو) صِفَةٌ لظَبِيَّةٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: ظَبِيَّةٌ عَاطِيَةٌ إِلَى كَذَا، وَهَذَا لَا يَكُونُ تَفْسِيرًا لِلْقِصَّةِ وَالْحَدِيثِ.

ولأحد هؤلاء في الخزانة ٤١١/١٠

وبلا نسبة في الكتاب ٤٨١/١ (عجزه) والكامل ٥٠/١ والمختضب ٣٠٨/١ وأما ابن الشجري ١٧٨/٢ (عجزه) وشرح الكافية ٣٦٠/٢ وشرح ابن الناطم ١٨٣ وشرح الشذور ٢٨٤ وأوضح المسالك ١٥٩/٤ (عجزه) والمغني ٣٢/١ (ونسبه الأمير لباعث أو أرقم اليشكري) وفي معظمها: "ويوماً" بالنصب ولم أجد رواية الجر إلا في شواهد العينى بهامش الأشموني ٢٥٢/١ حيث قال: "وأُنشدته بعضهم" "ويوم" بالجر ثم قال الواو فيه واو رب "وتعقبه البغدادي في الخزانة ٤١٣/١ فقال: "ويوماً: ظرف متعلق بـ: "توافينا" ولا يجوز أن يجر بجعل الواو واو رب "لأنه لم يرد إنشاء التكنيز وإنما أخبر عن أحوالها في الأيام، ولم يتنبه العينى وله العذر لأنه لم يقف على ما بعده فقال: (ونقل كلام العينى).. (ثم روى الأبيات التالية للبيت) "وكذلك أشار إلى رواية الجر النعساني في حاشية المفضل ٣٠٢ ويروى: "وارق" بدلاً من: "ناصر".

والشاهد في قوله: (كانت ظبية) بتسكين النون مخففة من المثقلة، حيث حذف اسمها، وجاء خبرها مفرداً، وهو شاذ، ويجوز في (ظبية) الرفع على الخبرية ؛ أي: كأنهما ظبية، والنصب على أنها اسم أن، والخبر محذوف ؛ أي: كان ظبية هذه المرأة، فهذا على جعل المشبه مشبهاً به للمبالغة. ويجوز أن يكون (تعطو) خبراً وحينئذ فلا عكس، والجر على كون (إن) زائدة، و (الكاف) للتشبيه ؛ أي: كظبية تعطو، وهي جملة وقعت صفة لها ؛ أي: تتناول، ولكنه ضمن معنى الميل، فلذلك وصل إلى.

و (الوراق). بمعنى: المورق، وهو نادر ؛ إذ فعله أورك كأيفع فهو يافع، وقيل: يقال ورق الشجر، كما يقال: أو ورق، فعلى هذا هو على الأصل.

و (السلم) بفتح الحاء جمع سلمة، وهو شجر من شجر العضاة، ويروى: إلى ناصر السلم، من نضر وجهه، بتثنية الضاد إذا حسن، وأراد به: الخضر.

قال: ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمتلة (إثما) كما جعلوا (إن) بمتلة (لكن) لكان وجهًا.

قال أبو علي: يقول: ولو أنهم إذ حذفوا (كان) لم يعملوه كما لم يعملوا (إثما) لكان وجهًا، كما أنهم لم يعملوا (لما) و (لكن) إذا خففوه، فقلت: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] كما قلت: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [النساء: ١٦٢] لكان قويًا.

قال: وأما قوله "أن بسم الله" فإنما يكون على الإضمار.

قال أبو علي: لا يجوز أن يكون (بسم الله) كقولك: كأن وريداه لأن (وريداه رشاء خلب) مبتدأ وخبر، وليس (بسم الله) كذلك فلا يكون هنا إلا مضمراً فيها، والإضمار الذي فيها يكون القصّة والحديث، كأنك قلت: إنه لأن (بسم الله) معناه معنى جملة، كأنك قلت: أبتدئ بسم الله.

هذا باب آخر فيه أنه مخففة

وذلك قولك: قد عَلِمْتُ أن لا يقول ذلك.

قال: ليست (أَنَّ) التي تنصبُ الأفعالَ تقعُ في هذا الموضع، لأنَّ ذا موضعٍ تقريرٍ وإيجابٍ.

قال أبو علي: (عَلِمْتُ) موضعُ تثبيتٍ وإيجابٍ، فيقعُ بعده (أَنَّ) لأنَّها أيضًا للتَّثبيت والإيجاب، و (أَنَّ) التي تنصبُ الفعلَ لا تكونُ للتَّثبيتِ أبدًا، فلو وقعَ بعدَ (عَلِمْتُ) لكان كالنقيض.

قال: وأما ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ ورَأَيْتُ فَإِنَّ (أَنَّ) تكونُ فيها على وجهين: النَّاصِبةُ والمُخَفَّفَةُ.

قال أبو علي: هذه الأفعالُ التي ذكرها تقعُ بعدها (أَنَّ) النَّاصِبةُ للفعلِ والمُخَفَّفَةُ، فإذا وقعتِ المُخَفَّفَةُ فالمرادُ بها أَنَّهُ ثَبَتَ في الظَّنِّ واستقرَّ كما ثَبَتَ ما بعدَ العلمِ، فإذا وقعتِ النَّاصِبةُ فما بعدَ الظَّنِّ لم يَثْبُتْ، كما أنَّ ما بعدَ (رَجَوْتُ وَحَسِبْتُ) ونَحْوَهُ لم يَثْبُتْ، وعلى هذا فَرِيءُ "وحسبوا أن لا تكونُ" و (أَلَّا تكونَ) مرفوعًا ومنصوبًا.

قال: فإذا رفعتَ قلتَ: قد حَسِبْتُ أَلَّا تقولَ ذاك، وأرى أن سَيَفْعَلُ ولا تَدْخُلُ هذه السَّيْنُ في الفعلِ هنا حتَّى يكونَ (أَنَّهُ).

قال أبو علي: إذا وَقَعَتِ السَّيْنُ في الفعلِ المستقبلِ بعدَ (أَنَّ) لم تُكُنْ (أَنَّ) النَّاصِبةَ للفعلِ ولم تُكُنْ إِلَّا المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وإِنَّمَا لم تكنِ النَّاصِبةَ للفعلِ لأنَّ السَّيْنُ للاستقبالِ، و (أَنَّ) أيضًا إذا دَخَلَتْ على فعلٍ مضارعٍ عَلِمَ أَنَّها للاستقبالِ إذ لا تقعُ لِلْحَالِ، فَمِنْ حيثُ لم يَجْزُ أَنْ يجتمعَ الحرفانِ إذا كانا بمعنى واحدٍ، كالتأكيدَيْنِ والاستفهامَيْنِ لم يَجْزُ أَنْ يجتمعَ هذان، ولو جمعتَ بينهما لكانَ بمتزلةٍ جَمْعُكَ السَّيْنِ وسوف.

قال: فَجَرَى الظَّنُّ هنا مَجْرَى اليقينِ لأنَّهُ نَفِيٌّ.

قال أبو علي: قوله: لأنَّهُ نَفِيٌّ أي ظننتُ نفي (عَلِمْتُ)، وَعَلِمْتُ يَقَعُ بعده (أَنَّ) المَثْقَلَةَ، فَأَجْرَى (ظننتُ) لَمَّا كانَ نَفِيٌّ بمتزلةٍ.

قال: ومع هذا أنه قد كُثِرَ في كلامهم حتى حذفوا فيه (إنه)، فإنه لا يُحذفُ في غير هذا الموضع.

قال أبو علي: إنَّ المكسورة لا تُحذفُ على شريطة أن يكونَ فيها إضمارُ القصَّةِ إلَّا في هذا الموضع.

هَذَا بَابُ (أَمْ) وَ(أَوْ)

أَمَّا (أَمْ) فَلَا يَكُونُ الْكَلَامُ بِهَا إِلَّا اسْتِفْهَامًا، وَيَقَعُ الْكَلَامُ بِهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

عَلَى مَعْنَى أُيْهِمَا وَأَيْهِمْ، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الْاسْتِفْهَامُ الْآخِرُ مُنْقَطِعًا عَنِ الْأَوَّلِ.
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مِثَالُ الْمُنْقَطِعِ (إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ) فَهِيَ تَحْيَاءُ بَعْدَ الْخَبَرِ كَمَا تَحْيَاءُ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ، وَالَّتِي بِمَعْنَى (أَيُّ) مَعَ الْأَلْفِ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ.
 فَأَمَّا (أَوْ) فَإِنَّهَا تُثَبِّتُ فِي الْخَبَرِ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَعَلَى ذَلِكَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْاسْتِفْهَامُ، فَإِنْ قُلْتَ: (تَقُولُ جَالِسٌ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا)، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُجَالِسَهُمَا جَمِيعًا كَمَا يَجْتَمِعُ بَيْنَ مَا كَانَ بِالْوَاوِ فِي

قَوْلِكَ: زَيْدًا وَعَمْرًا، فَالْفَصْلُ أَنَّهُ إِذَا جَمَعَ بِالْوَاوِ فَجَالَسَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَكُنْ مُطِيعًا لِلْأَمْرِ، وَإِذَا كَانَ (بِأَوْ) فَجَالَسَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَقَدْ أَطَاعَ وَلَمْ يَعْصِ.

هذا باب (أم) إذا كان الكلامُ بها بمنزلة أيهما وأيهم

قال: وجعلت الاسمَ الآخرَ عديلاً للأوّل، وصارَ الذي لا تسألُ عنه بينهما.

قال أبو علي: الذي لا تسألُ عنه هو كونُ المسؤول عنه في قولك: أزيدُ عندك أم عمرو، لأنّه ثبتَ عنده الكونُ بالمسألة (بأو) أو بغيره فلم يسألُ عنه، وإنّما يسألُ عن نفس أحد الاسمين أو الأسامي، فأما كونُ أحدِ المُسمَّين عنده فقد علّمهُ، فليس يحتاجُ إلى المسألة عنه.

قال: ومن هذا الباب قوله: (ما أبالي أزيداً لقيتُ أمَ عمراً)، (وسواء عليّ أزيداً كلّمتُ أمَ عمراً).

قال أبو علي: جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث كان تسوية وإن لم يكن استفهاماً، لأنّ كلّ استفهام تسوية، ألا ترى أنّك إذا استفهمت عن شيء كان ما استفهمت عنه عندك وخلافه سواءً. ولو لم يكن كذلك كنت متيقناً له غير مُستفهم عنه، فإنّما جرى على التّسوية حرفُ الاستفهام هنا من حيث كان التّسوية يعمُ الاستفهام، فلم يكن استفهاماً إلّا تسوية، كما جرى على تخصيص حروف النّداء وإن لم يكن مُنادى، لأنّ الاختصاص يقع عند النّداء، وكلُّ مُنادى مُختصٌّ.

قال: ولم تسأل عن موضع أحدهما.

أي عن (زيد) المنصوب الذي هو موضع أحد الفعلين.

قال: وتقول: ما أدري أقام زيدٌ أم قعدَ إذا أردت أنّه لم يكن بينهما شيء.

تقول: لا أدعي أنّه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قعودٌ.

قال أبو علي: إذا قال: لا أدري أقام أم قعدَ، وأراد أن يصفَ أن فعله لم يطل، كأنّه ساعة قامَ قعدَ، أو ساعة قعدَ قامَ، فإنّه قد علّم من المخير عنه فعلٌ، كما أنّه إذا قال: ما أدري أقامَ أو قعدَ، فقد علّم منه فعلٌ من أحد هذين، وإنّما يسألُ تعيين أحدهما، إلّا أنّه لمّا كان قليلاً جعله بمثلة ما لم يكن ولم يُعلّم، فاستفهم عنه بأو، وإن كان أحدُ الفعلين فيه بأو معلوماً فقد علّم هنا أحدُ الفعلين، كما علّم فيما يُستفهم عنه (بأم) أحد الفعلين، إلّا أنّه لقلّته جعل بمثلة ما لم يُعلّم، ويدلّك على أن أحد الفعلين هنا معلوم أنّك إذا قلت: (تكلّمت ولم تكلم) فقد كان منه كلامٌ معلوم، إلّا أنّه لمّا لم يبلغ المراد منه، ولم يُعدّ كلاماً، لم يُعدّ بأحدِ فعليه لمّا لم يُبالغ فيه فعلٌ.

هذا بابُ أَمْ منقطعة

قال: وبمثلة (أَمْ) هنا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ﴾ ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ... ﴿[السجدة: ١-٣]﴾.

قال أبو العباس: فيقال له: هذا الضَرْبُ يجري على ما أُصْلَتْ من الشكِّ.

قال: والقول فيه أَنَّ (أَمْ) إِنَّمَا تَحْيُءُ لِلتَّحَوُّلِ مِنْ خَيْرٍ إِلَى خَيْرٍ، ومعناها في القرآن التَّوْبِيخُ والتَّقْرِيرُ كما كان في الألف، ونظيرُها في الخبر (بَلْ)، نحوُ (جَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ)، ثُمَّ يُضْرَبُ عنه فيقول: (بَلْ زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ)، والألف التي للتوبيخ، فتقديره: أَتَقُولُونَ: افتراه وتقديره على التَّوْبِيخِ والتَّحَوُّلِ جميعاً، بل أَتَقُولُونَ افتراه، فهي على معنى (بَلْ)، إذا كان معها استفهامٌ.

وأنشد^(١): [الكامل]

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

قال: معناه: بَلْ رَأَيْتَ كَقَوْلِكَ: إِنَّهَا لِأَبْلِ أَمْ شَاءَ، ومثل ذلك قولُ كُثَيْبٍ^(٢): [الطويل]

(١) عجزه:

غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً

البيت للأخطل.

قال السيرافي ٧٨/٢: كقوله: إنها لِأَبْلِ أَمْ شَاءَ، يريد أَنَّ (أَمْ) في البيت منقطعة مما قبلها، لأنها استفهام بعد مضي جملة هي ابتداء وخبر، واستؤنف بها الاستفهام من غير أن يتقدم قبله استفهام. و (أَمْ) المنقطعة هي التي ما بعدها جملة، ولا تكون عاطفة لاسم على اسم قبلها، ولا عاطفة لفعل على فعل قبلها. فإذا جاءت بعد إيجاب لم تكن إلا منقطعة. ولذلك قال سيبويه: كقوله: إنها لِأَبْلِ - ثم استأنف استفهاماً فقال: - أَمْ شَاءَ، يريد أَمْ هي شَاءَ، فما بعد (أَمْ) مبتدأ وخبر.

وواسط: موضع بنواحي الشام، وقد ذكره الأخطل في شعره في غير هذا الموضع. غلس الظلام: حين اختلط الظلام، الرَّبَابُ: اسم امرأة، والخيال: ما يراه في النوم كأنه شخصها. انظر الديوان ٢٤٥/١، وخزانة الأدب ٣٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩/٣، ومنتهى الطلب ٢٥٦/١، والكامل في اللغة والأدب ١٨١/٢، والجمل في النحو ٢٥٣/١.

(٢) عجزه:

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خِزَاعَةِ أَزْهَرَا

قال السيرافي ١٤٢/٢: أراد النضر بن كنانة، وولَّد النضر هم قريش.

أليس أبي بالنضر أم ليس والدي

قال أبو العباس: ترك الاستفهام الأول ومال إلى الثاني، كآته لَمَّا قال: أليس أبي بالنضر مُقَرَّرًا تَرَكَ هذا، وأضربَ عنه لا إضرابَ إبطال، لكنَّه إضرابُ تركٍ غيرُ إبطال، ثمَّ استَفْهَمَ الاستفهامَ الآخرَ، فكآته قال: بَلْ أليسَ والدي كذا وكذا، ومثُلُ الاستفهامِ الأوَّلِ في أنْ لم يَجْعَلْ (أم) إضرابَ إبطالٍ إنَّما جعلهُ إضرابَ تركٍ غيرِ إبطالٍ وإقبالٍ على غيره قولُ الله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ بعد قوله: ﴿لَمْ يَكُن لَّهُ الْوَالِدُ﴾ ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ، ألا ترى أنَّ (أم) هنا مُحَالٌ أَنْ تكونَ إضرابَ إبطالٍ؟.

= والشاهد فيه أنه جاء بـ (أم) منقطعةً وفيها معنى الإضراب. والتقدير: أليس أبي النضر، بل أليس والدي لكل نجيب.

والأزهر: الأبيض، وأراد به أنه هو مشهور يضيء بحسنه وشرفه. ويروى:

أليس أبي بالصلت أم ليس اخوتي لكل هجانٍ من بني النَّضْرِ أَزْهَرَا

ويقال: إنه إنما قالها لأنه كان يزعم أنه من بني الصلت، والصلت من ولد النضر بن كنانة، وعنى بإخوته قبيصة بن ذئب الخزاعي، وكان أخا عبد الملك ابن مروان من الرضاعة، وكان على فلسطين استعمله عليها عبد الملك.

هَذَا بَابُ (أَوْ)

تقول: (أَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ)، (وَمَنْ يَأْتِيكَ أَوْ يُحَدِّثُكَ) لَا يَكُونُ هُنَا إِلَّا (أَوْ)، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ تَسْتَفْهَمُ عَنِ الْمَفْعُولِ.

قال أبو بكر: لَأَنَّ (أَمْ) اسْتَعْرِفَتْهَا (أَيُّ)، وَالْحُرُوفُ الْأُخْرَى نَحْوُ (كَيْفَ)، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ بِمَعْنَى (أَيُّ) أَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ بِهَا لَمْ تُجِبْ بِلَا وَنَعَمْ، وَإِنَّمَا تُجَابُ بِالشَّيْءِ بَعِيْنِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَيْفَ زَيْدٌ، نَابَ عَنْ قَوْلِكَ: أَصَالِحٌ أَمْ طَالِحٌ، وَكَذَا أَمْ كَذَا، وَأُجِبْتَ بِحَالٍ كَمَا يُجَابُ بِهَا إِذَا كَانَ السُّؤَالُ بِأَمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: أَيُّهُمْ زَيْدٌ؟ نَابَ عَنْ قَوْلِكَ: أَذَا زَيْدٌ أَمْ ذَا؟، فَالْجَوَابُ يَقَعُ بِذِكْرِ الشَّخْصِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ كَمَا كَانَ فِي أَمْ.

قال: وَمِمَّا يَدُلُّكَ أَنَّ أَلْفَ الاسْتِفْهَامِ لَيْسَتْ بِمَثَلَةٍ (هَلْ) أَنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَطَرَبًا؟ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ طَرِبَ لِتَوْبِيخِهِ.

قال أبو علي: إِذَا اخْتَصَّتْ الْأَلْفُ بِأَشْيَاءَ لَيْسَتْ فِي (هَلْ)، كَمَا قَدْ ذَكَرَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَادِلَهَا (أَمْ) مِنْ حَيْثُ لَا يُعَادِلُهَا (هَلْ).

قال: وَإِذَا قُلْتَ: أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْرُو؟ لَمْ يَجْزُهَا هُنَا إِلَّا (أَمْ).

قال أبو بكر: لَوْ قُلْتَهُ (بِأَوْ) لَكَانَ الْمَعْنَى: أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ، وَلَيْسَ هَذَا بِكَلَامٍ.

قال: وَلَوْ قُلْتَ: أَزَيْدًا لَقِيتَ أَوْ عَمْرًا؟ وَأَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو؟ كَانَ هَذَا فِي الْجَوَازِ وَالْحُسْنِ بِمَثَلَةٍ تَأْخِيرِ الْأِسْمِ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى أَيُّهُمَا.

قال أبو علي: يَعْنِي قَوْلُكَ: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَعْنَى (أَيُّهُمَا)، فَالْأَحْسَنُ هُنَا تَقْدِيمُ الْأِسْمِ، وَالْأَحْسَنُ فِي (أَوْ) تَقْدِيمُ الْفِعْلِ، وَأَنْ تَقُولَ: أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، وَالْعِبَرَةُ فِي هَذَا تَقْدِيمُ مَا يُقْصَدُ إِلَيْهِ بِالسُّؤَالِ.

قال: لِأَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ عَنِ الْفِعْلِ اسْتُعْنِيَ بِأَوَّلِ اسْمٍ.

أَيُّ فَلَمْ تُكْرَرْ بِأَمْ.

قال: فَهَذَا يَجْرِي مُجْرَى: أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا.

أَيُّ فِي تَقْدِيمِ مَا يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ وَهُوَ (لَقِيتَ) وَ (عِنْدَكَ).

قال: وَتَقْدِيمُ الْأَسْمَاءِ جَمِيعًا مِثْلَهُ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ.

يُرِيدُ بِالْأَسْمَاءِ: أَزَيْدٌ أَوْ عَمْرُو عِنْدَكَ؟

وقوله مثله وهو مُؤَخَّرٌ: أي في المعنى لا في الإخبار.

قال: وتقول: أزيداً أو عمراً رأيتَ أمَ بشرّاً وذلك أنك لم تُرِدْ أن تجعلَ عمراً عديلاً لزيدٍ حتّى يصيرَ بمِثْلَةِ (أيهما).

قال أبو بكر: إذا قال: أزيدُ عندك أو عمرو؟ فالجوابُ (لا) أو (نعم)، والمعنى: أحدهما عندك، وإذا قال: أزيدُ عندك أمَ عمرو؟ فالجوابُ زيدٌ أو عمرو إذا كان واحداً منهما عندك، فإذا قال: أزيدُ أو عمرو عندك أمَ بشر؟ فالجوابُ: أن يقول: بشرٌ إن كان عنده بشرٌ، وإن كان عنده أحدُ الاسمين الآخرين قال: أحدهما ولم يقل: عمرو ولا زيداً، ولكنه يقول: أحدهما بهذه اللفظة، فيذكرُ معنى أو.

وإنما لم يجز له أن يقول في جواب "أزيدُ أو عمرو" لا أو نعم في هذا الموضع كما كان يقوله قبل أن يُركبَهُ مع (أم) لأنَّ (أم) تقتضي الشّيءَ بعينه في الجواب عنها، فصار (أزيدُ أو عمرو) بمِثْلَةِ اسمٍ واحدٍ، وهو قولك (أحدهما)، فكما أنه إذا قال: أزيدُ عندك أمَ عمرو لا يجوزُ أن يقول في جواب ذلك (نعم) أو (لا)، كذلك لا يجوزُ أن يقول في جواب (أزيدُ أو عمرو عندك أمَ بشر): (لا) ولا (نعم) لأنَّ قولك أزيدُ أو عمرو مع (أم) بمِثْلَةِ (أزيد) في قولك: أزيدُ عندك أمَ عمرو؟ لا يجوزُ أن تجيبَ إلاّ بأحد الاسمين إذا كان أحدهما عندك.

قال: ويكشف هذا أن يقول القائل: ألحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفية؟ الدُّرُّ أو الياقوتُ أفضلُ أم الخزفُ؟ فجوابُ هذا أن يقول: أحدهما في المسألتين جميعاً، لا يجوزُ أن تقول: الحسنُ دون الحسين، ولا الحسينُ دون الحسن، وكذلك في الدُّرِّ والياقوت، فأراد أن يُعينَ له ما استفهمَ بأم، فقال: الدُّرُّ أم الياقوتُ أفضلُ؟، فيقال له حينئذ: الدُّرُّ أو الياقوتُ، أيهما كان عند المحيبِ أفضلُ. وإن أردتَ معنى (أيهما) في هذه المسألة قلت: أتضربُ زيداً أم تقتلُ خالداً؟ لأنك لم تُثَبِّتْ أحدَ الفعلين لاسمٍ واحد.

قال أبو علي: الأحسنُ أن يكون السؤالُ بأم لأنك تُثَبِّتُ أحدَ الفعلين، وإن كان على أو لم تُثَبِّتْ أحدَ الفعلين إذا كان السؤالُ بأو.

هذا باب أو في غير الاستفهام

تقول: جالسٌ زيدٌ أو عمرٌ أو خالدٌ، كأنك قلت: جالسٌ أحدٌ هؤلاء.

قال أبو علي: (أو) إنّما تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد يقول القائل في الإباحة: كلُّ خبزٍ أو لحمًا، فأكلهما المأمور جميعًا، فإن قيل: فيمَ ينفصلُ هذا من الواو إذا قلت: كلُّ خبزٍ ولحمًا، فإنّه ينفصلُ بأنك إذا قلت: خبزًا أو لحمًا، فأكل أحدهما كان مُطيعًا، ولو قال له بالواو فأكل واحدًا منهما لم يُطع، فمعنى كونهما لأحد الشيئين أو الأشياء لازمٌ لها هنا أيضًا: أنشد^(١): [الطويل]

إذا ما انتهى علمي تناهيتُ عندهُ أطالَ فأملَى أو تناهى فأقصرَا

قال أبو إسحاق: أطالَ فأملَى، الصّوابُ (بأو) مِنْ أطالَ يُطيلُ، فإذا قلت: (أَمْ) فيكون مِنْ طالَ والألفُ للاستفهام.

قال أبو العباس: الأحسنُ في هذا (أو)، لأنَّ التقدير: إنَّ كان كذا، أو كان كذا.

قال سيوييه: ولا يجوزُ لأضربته أمكثَ، ولهذا لا يجوزُ لأضربته أذهبَ أو مكثَ.

قال أبو علي: إنّما جاز (ما أدري أقامَ زيدٌ أو قعد)، فوقع الاستفهامُ بعد العلم وما ناسبه من الأفعال، ولم يَجْزُ وقوعه بعد غيرها من الأفعال، لأنَّ هذه الأفعال قد تُلغى في مثل قولك: زيدٌ علِمْتُ منطلقٌ فلا تعملُ في موضعٍ ولا لفظ، فليسَ تعليقُها بعد الاستفهام بأكثرَ من إلغائها، لأنّه إذا علَّ عَمَلٌ في الموضع، وفي الإلغاء لا تعملُ في لفظ ولا موضع ولم يُلغَ غيرُ هذا الضرب من الأفعال فيُعَلَّق.

(١) لزيادة بن زيد العذري.

قال السيرافي ١٤٤/٢: الشاهد فيه أنه عطف (تناهى) على الحال، كأنه قال: تناهيت عنده مطيلاً أو متناهياً. و (أطال) وزنه (أفعل) (فأملَى) معطوف على (أطال)، (فأقصر) معطوف على (تناهى). وقوله: أطال يعني به أن علمه إذا امتد في شيء، واستتبَّ له معرفته، ووضح له معناه، تكلم فيه، وأنه إذا لم يعرف سكتَ ولم يتكلم بما لا يعلمه.

وقوله: (إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده) يريد أنه إذا بلغ علمي بالأشياء إلى موضع، بلغت إليه: ولم أتجاوزَه فأتكلم بما لا أعلمه، مطيلاً كان علمي أو متناهياً، وقوله: فأملَى أي امتد في الزمان، والملاوة: الحين من الدهر، يعني أنه إذا امتد علمه - حالاً حيناً طويلاً - تبعه، وإن تناهى أي انقطع، أقصرَ ولم يتكلم.

قال أبو إسحاق: (لأَضْرِبْنَهُ أَذْهَبَ أُمُّ مَكْثَ)، (أو) أَحْسَنُ وَأَقْوَى هَا هُنَا لِأَنَّ (أُمَّ) إِذَا قُلْتَ: لِأَضْرِبْنَهُ ذَهَبَ أُمُّ مَكْثَ يَكُونُ الْمَعْنَى ذَاهِبًا أَوْ مَآكِنًا فَتَقْطَعُ (أُمَّ) عَلَى الْحَالِ وَالصِّفَةِ، وَبِهِ ضَعْفٌ.

قال أبو علي: لِأَنَّ حُكْمَ (أُمَّ) أَنْ يَكُونَ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَلَا يَكُونُ (ذَهَبَ) إِذَا كَانَتْ صِفَةً اسْتِفْهَامًا.

هذا بابُ الواو التي تدخل عليها ألفُ الاستفهام

قال: فإنما هذا الاستفهامُ مُسْتَقْبَلٌ بالألف، ولا تدخلُ الواوُ على الألف.

قال أبو إسحاق: الألفُ أصلُ الاستفهام، وليس فيها إلا معنى الاستفهام ولا تدخلُ عليها الواوُ، (وهَلْ) فيها معنى (قَدْ)، ولو قلنا: هل وهو فلانٌ كُنَّا نُقَدِّرُ بعد (هل) استفهاماً قبل الواو، ولا تُقَدِّمُ (هل) على الألف.

قال سيبويه: وقوله: أَوْلا تأتينا، أو لا تحدثنا، إذا أردتَ التَّقريرَ أو غيره ثم أعدتَ حرفاً من هذه الحروف.

قال أبو علي: يجعلُ قوله: أَوْلا تحدثنا استفهاماً ثانياً مُسْتَقْبَلاً به، وليس ما بعد ألف الاستفهام هنا كما بعد (أَوْ) وما قبلها استفهامٌ واحدٌ.

قال أبو علي: الفصلُ بين لَسْتُ بشراً أو لَسْتُ عُمراً، وبين لَسْتُ بشراً أو لَسْتُ عُمراً، أنَّ الأولى تنفي فيه الجملتين كلَّ واحدٍ منهما على حالها، وأنَّك في الثاني تنفي جملة واحدة، فتقديرُ الثاني: لَسْتُ واحداً منهما، وتقديرُ الأوَّل لَسْتُ كذا ولَسْتُ كذا.

قال سيبويه: وإذا قلت: أَوْ لا تُطعُ كفوراً انقلَبَ المعنى.

قال أبو إسحاق: معنى قوله: انقلب المعنى: أنَّك إذا قلت: أَوْ لا تُطعُ كأنَّه يقول: أطعْ آثماً، إنَّما لا تُطعُ كفوراً، لا تُطعُ آثماً، فإذا جمعتَ فقلت: آثماً أو كفوراً، كأنَّك قلت: ولا تُطعُ هَذَيْنِ.

فهرس

٥	مقدمة التحقيق
٧	سيبويه إمام النحاة وحجة النحويين
٧	أولاً: من هو سيبويه ؟
١٤	ثانياً: منهج سيبويه في النحو
١٨	ثالثاً: «الكتاب» مؤلف سيبويه الخالد
٢٦	أبو علي الفارسي إمام اللغة
٣٥	وصف النسخة الخطية
٣٥	عملنا في الكتاب
٣٩	هذا بابُ عِلْم ما الكَلِمُ
٥٩	هذا بابُ المُسَنَدِ والمُسَنَدِ إليه
٦٠	هذا باب ما يُحْتَمَلُ الشعر
٦٧	هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وإن شئتَ اقتصرتَ
٦٩	هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٧١	هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين
٧٢	هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول
٧٣	هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر

- ٧٤ هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فَيَنْتَصِبُ وهو حال
- ٧٥ هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول
- ٧٩ هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة
- ٨١ هذا باب ما أُجْرِيَ مجرى ليس
- ٨٥ هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم
- ٨٧ هذا باب ما يَعْمَلُ عمل الفعل ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يَتِمَّكَّنْ تَمَكَّنْهُ
- ٨٩ هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به
- ٨٩ ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ:
- ٩١ ومن باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى
- ٩٣ ومن باب ما يُحْمَلُ فيه الاسم على اسم بُنِيَ على الفعل مرّةً
- ٩٧ ومن باب ما يجري منه مَجْرُوراً كما جرى منصوباً
- ١٠٢ ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّنًا عاملاً في النكرة
- ١٢٧ هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه
- ١٢٩ هذا باب ما تُنْصَبُ فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها الألف واللام
- ١٣٢ هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها
- ١٣٧ هذا باب ما يكون من الأسماء صفةً مفرداً وليس بفاعل ولا صفةً يُشَبِّهُ الفاعل كالحَسَنِ
- ١٤١ هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بفعل

- ١٤٨ هذا باب ما ينتصبُ فيه الاسمُ لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة
- ١٦٧ هذا بابُ كَمْ
- ١٧٢ هذا باب ما جرى مَجْرَى كَمْ في الاستفهام
- ١٧٣ هذا باب ما ينتصب نَصْبُ كَمْ إذا كانت مُنَوَّنةً في الخبر والاستفهام
- ١٧٥ هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً
- ١٧٩ هذا بابُ النِّداء
- ١٨٧ هذا باب إضافة المُنَادَى إلى نفسك
- ١٩٠ هذا بابُ النُّدْبَةِ
- ١٩٦ هذا بابُ الحروف التي يُنْبَهُ بها المدعو
- ١٩٧ هذا بابُ ما جرى على حرف النِّداء وصفاً له
- ٢٠٠ هذا بابُ الترخيم
- ٢٠٠ هذا بابُ ما أواخرُ الأسماء فيه الهاء
- ٢٠٢ هذا بابُ يكونُ فيه الحرفُ الذي من نفسِ الاسمِ
- ٢٠٣ هذا بابُ تكونُ الزوائد فيه بمثالة ما هو من نفس الحرف
- ٢٠٤ هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضاً بمثالة ما هو من نفس الحرف:
- ٢٠٥ هذا باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزائدتان
- ٢٠٦ هذا باب تحرُّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان
- ٢٠٨ هذا باب النفي بـ(لا)

- ٢١١ هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة
- ٢١٥ هذا باب ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية:
- ٢١٦ هذا باب وصف المنفي
- ٢١٦ هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا مُنَوَّنًا
- ٢٢٠ هذا باب ما يكون الاستثناء بـ(إلا)
- ٢٢٣ هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم
- ٢٢٦ هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مُبَدَلًا
- ٢٢٧ هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لَكِنْ
- ٢٣١ هذا باب ما يُقَدَّم فيه المستثنى
- ٢٣٣ هذا باب تشية المستثنى
- ٢٣٤ هذا باب غَيْرٍ
- ٢٣٦ هذا باب ما يحذف المستثنى منه استخفافاً
- ٢٣٧ هذا باب علامة المضمرين المرفوعين
- ٢٤١ هذا باب الإضمار في ما جرى مجرى الفعل، وذلك إنَّ:
- ٢٤١ هذا باب إضمار المجرور
- ٢٤٥ هذا باب ما تَرُدُّه علامة الإضمار إلى أصله
- ٢٤٧ هذا باب ما يكون فيه أنتَ وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتم وأنتن وهما وأنتما وصفًا
- ٢٥١ هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً

- ٢٥٢ هذا بابُ (أَيِّ)
- ٢٥٤ هذا بابُ (أَيِّ) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلاً بصلة
- ٢٥٤ هذا بابُ (أَيِّ) إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة
- ٢٥٨ هذا بابُ اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب
- ٢٥٩ هذا بابُ إجرائهم (ذا) بمترلة الذي
- ٢٦١ هذا بابُ ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تُثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكره
- ٢٦٥ هذا بابُ إعراب الأفعال المضارعة للأسماء
- ٢٧٠ هذا بابُ حَتَّى
- ٢٧٤ هذا بابُ الرَّفْع فيما اتَّصَلَ بالأول كاتصاله بالفاء
- ٢٧٨ هذا بابُ ما يكون العملُ فيه من اثنين
- ٢٨٠ هذا بابُ الفاء
- ٢٨٧ هذا بابُ الواو
- ٢٩٠ هذا بابُ (أَوْ)
- ٢٩٣ هذا بابُ إشرارك الفعل في (أنْ)، وانقطاع الآخرِ مِنَ الأوّل
- ٢٩٥ هذا بابُ الجزاء
- ٣٠٠ هذا بابُ ما يكون فيه الأسماءُ التي يُجازى بها بمترلة الذي
- ٣٠٤ هذا بابُ إذا ألزمت فيه الأسماءُ التي يُجازى بها حروفَ الجر لم تُغيّرْها عن الجزاء
- ٣٠٨ هذا بابُ الجزاء إذا أدخلت فيه الألفَ للاستفهام

- ٣١٠ هذا بابُ الجزاء إذا كان القسمُ في أوله: قالك فاليمين لا تكون لغواً كلا والألف
- ٣١١ هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما
- ٣١٣ هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عَرْضٍ
- ٣١٦ هذا بابُ الحروف التي تُنزلُ منزلةَ الأمر والنهي
- ٣١٩ هذا بابُ الأفعال في القسم
- ٣٢٢ هذا بابُ الحروف التي لا تَقْدَمُ فيها الأسماءُ الفعلَ
- ٣٢٥ هذا بابُ الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ ولا تُغَيِّرُ الفعلَ عن حاله:
- ٣٢٦ هذا بابُ الحروف التي يجوزُ أن تليها بعدها الأسماءُ، ويجوزُ أن يليها بعدها الأفعالُ، وهي لكنَّ وإثما وكأثما وإذْ
- ٣٢٧ هذا بابُ ما يُضاف إلى الأفعال
- ٣٢٩ هذا بابُ (إنَّ) و (أنَّ)
- ٣٢٩ هذا بابُ مِنْ أبوابِ أَنْ
- ٣٣٢ هذا بابُ آخرُ منه
- ٣٣٣ هذا بابُ آخر من أبوابِ أَنْ
- ٣٣٤ هذا بابُ (إثما)
- ٣٣٧ هذا بابُ تكون فيه أَنْ بدلاً مِنْ شيءٍ ليس بالآخر
- ٣٣٩ هذا بابُ مِنْ أبوابِ أَنْ تكون فيه مبنيةً على ما قبلها
- ٣٤٥ هذا بابُ مِنْ أبوابِ (إنَّ)

- ٣٤٥ هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (إِنَّ)
- ٣٤٥ هذا بابٌ آخَرُ مِنْ أبوابِ (إِنَّ)
- ٣٤٦ هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (إِنَّ)
- ٣٤٨ هذا بابٌ (أَنْ) و(إِنَّ)
- ٣٥١ هذا بابٌ ما يكون فيه (أَنْ) بمرتلة (أَيُّ)
- ٣٥٥ هذا بابٌ آخَرُ فيه أَنَّهُ مُحَفَّفَةٌ
- ٣٥٧ هذا بابٌ (أَمْ) و(أَوْ)
- ٣٥٨ هذا بابٌ (أَمْ) إذا كان الكلامُ بها بمرتلة أُيُّهما وأَيُّهم
- ٣٥٩ هذا بابٌ أَمْ منقطعة
- ٣٦١ هذا بابٌ (أَوْ)
- ٣٦٣ هذا بابٌ أَوْ في غير الاستفهام
- ٣٦٥ هذا بابٌ الواو التي تدخل عليها أَلْفُ الاستفهام
- ٣٦٦ الفهرس